مشكلات المجتمع المصرى

تأليف

دكتور

أحمد النكلاوى

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة القاهرة

دكتور

كمال التابعى

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

الناشر

دار النصر للطبع والنشر والتوزيع

فهرس الكتاب

مقدمـــة

يحتل مبحث دراسة المشكلات الاجتماعية مكانه بارزه إلى حد بعيد ، بل تكاد تكون مسيطرة اليوم بين المباحث التى ينشغل بها العلم الاجتماعى بوجه عام . وتستمد تلك المكانة أهميتها من حيث تصاعد حجم المتغيرات وتسارع موجاتها المتتالية المفرزة لمواقف وأوضاع وتحديات لم يكن الإنسان ولا منظومة إنساقه مجهزه لمقابلتها أو قادراً على تحمل تكلفتها الأخلاقية والمادية والتنظيمية ، ولقد وضعت تلك المتغيرات الإنسان ، وبخاصة اليوم ، فى حالة مستمرة من القلق والتوتر ، دفعته إلى الانشغال بما يمكن أن يكون عليه واقعه فى ظل تلك المتغيرات ، بل وماذا يمكن أن يحمل إليه المستقبل إذا ما استمرت تلك المتغيرات على حالها من تصاعد حدتها وتسارع معدلاتها ، وتعدد وتباين نتائجها وآثارها السلبية .

ويعد انشغال الإنسان بمشكلات عالمه صغيرا كان أم كبيرا أحد أبرز خصائص الإنسان الذى فطرعلى حب المعرفة التى توفر له الشعور بالأمن والأمان، ومن ثم توفر له القدرة على الفعل والآداء الكفء والفعال . وعليه فلا غرابه أن رأى الإنسان فى المشكلات التى تحيط به فى هذا الزمن المعاصر شكلا من أشكال الوباء الذى لا تستقيم معه استمراره ، على وضعه ، إمكانية استقرار واقع أو تحقيق طموح أو استشراف آفاق مستقبل بدقة ووضوح .

ويعد علم الاجتماع أحد الآليات المعرفية والمنهجية التى صاغها الإنسان وحملها أمانيه للعبور بواسطتها إلى حيث إمكانية فهم ما يجرى حوله من أحداث وتفسيرها بردها إلى جذورها وعللها سعيا إلى تملك أسباب السيطرة عليها والتحكم فى مصادرها والتدخل بالحد من أفرازاتها ونواتجها السلبية ، ولم تكن تلك الغايات التى أسس الإنسان علم الاجتماع لانجازها ، نهاية تصوراته لدور هذا العلم ، إذ ربط بينه (أى بين العلم) وبين غاية التنبؤ بمستقبل مشكلات وأزمات المجتمع : نمطها وحجمها واتجاهاتها وتوزعاتها وتطوراتها... ألخ .

ونكاد نجزم أن علم الاجتماع انخرط ، منذ اللحظة الأولى لميلاده بالبحث عن أسباب الحركة (التغير) والاستقرار أو التماسك التى اعتبرها هذا العلم مبحثيه الجوهريين وما ينشأ عن هذه الأسباب المولده من ظواهر (مشكلات) تؤثر فى قدره المجتمع على آدائه لأدواره وتحقيق برامجة وسياساته التى يتوقف عليها بالتالى مستوى نموه وتقدمه .

ويعد قيام علم اجتماع المشكلات الاجتماعية خير دليل على سيطرة الاهتمام برصد مشكلات المجتمع رصداً علمياً منهجياً يستند إلى الأطر النظرية والمنهجية التى جاء بها علماء الاجتماع من أجل إنجاز غايات الفهم والتفسير والتحكم والتنبؤ . ومن ثم كان علم اجتماع المشكلات الاجتماعية استجابة مباشرة للدعوات التى نادت بضرورة أن يتوجه علم الاجتماع إلى الانشغال بالقضايا الأكثر ألحاحاً ، وأن يلتحم رجاله بمشكلات المجتمع الحيوية التى باتت تشكل الملمح الاساسى للحياة فى المجتمعات المعاصره على وجه الخصوص . وعليه جاء علم الأجتماع المشكلات الاجتماعية ليتناول بالوصف والتوضيح والتفسير مشكلات الإنسان فى مجتمعه التى دفعته إلى الاغتراب عنه لإحساسه باللاقيمة تاره وباللاحول ولاقوة تاره أخرى ، ومن ثم وجد الإنسان نفسه فى إطار من غربه الذات عن واقعها برموزه وأهدافه ومعانيه .

وعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية ، وهو يرصد تحديات منظومه مجتمع معين من مختلف الأبعاد ، يفرض وجود إطارات مرجعية يعود إليها لتحقيق غايات الفهم والتفسير والتحكم تسهم أسهاما بالغاً فى تغذيته بالمعانى والبيانات الهامة للكثير مما يرصده ويضعه على قائمة أجندته .

ويمثل المجتمع المصرى فى إطار هذا المؤلف الأطار المرجعى الاساسى لفهم ما يواجهه ويعايشه من مشكلات متعدده المستويات والصور والأبعاد ، وعليه فإن تناول المجتمع المصرى من هذا المنطلق لا يعنى اعتباره مجرد مصدر بيانات ومعلومات ، أنما باعتباره الإطار الذى ولدت متغيراته ومراحله التى مر بها

-الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما فرضته عليه المتغيرات الاقليمية والدولية من أحداث وتحولات - المشكلات التى اجتذبت اهتمام سائر شرائحه الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية ،والمهنية وتنظيماته الرسمية والمدنية المختلفة ، وكذا اعتبار هذا المجتمع المعمل الذى يتعين أن يوظف كمحك لاختبار العديد من التصورات التى تناول من خلالها المنظرون فى هذا العلم مشكلات المجتمع وأوضاعه المتردية .

وتحقيقا لمفهومنا لعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية ومداخله النظرية وأساليبه البحثية وزع المؤلف بين فصول ستة اختص **الفصل الأول** منها بالتعريف بعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية من حيث موضوعه ومفاهيمه . ويتناول **الفصل الثانى** المداخل النظرية السائدة فى هذا العلم والموظفة فى دراسة المشكلات الاجتماعية ويختص **الفصل الثالث** بعرض لأبرز أساليب دراسة المشكلات الاجتماعية .

وقد حاولنا فى **الفصل الرابع** الوقوف وقفه تحليليه أمام بعض المشكلات النوعية الخاصة بالمجتمع الريفى فى مصر ، واهتم الفصل الخامس من ناحيته بعرض وتحليل بعض المشكلات القومية الخاصة بالمجتمع الحضرى فى مصر ، ثم طرحنا فى الفصل السادس بعض النماذج العامة لمشكلات المجتمع المصرى .

وإذ نقدم هذا العمل لأبنائنا من الدارسين والباحثين فى العلم الاجتماعى بوجه عام ، نرجو أن يكون قد حقق لديهم غاياتهم التى ينشدونها من وراء فهم وتحليل مشكلات مجتمعهم المصرى ..

والله المستعان

أ.د. أحمد النكلاوى　　　　د. كمال التابعى

القاهرة ٢٠٠٣

الفصل الأول

علم اجتماع المشكلات الاجتماعية : الموضوع والمفهومات

يمثل هذا الفصل محاولة علمية تستهدف تسليط الضوء على موضوع علم اجتماع المشكلات الاجتماعية أى القضايا والظواهر والمشكلات التى يتناولها بالدراسة والتحليل ، ومفاهيمه الأساسية تلك المفاهيم التى يتمكن الباحثون من خلالها تحديد ماهية المشكلات التى يحللها ويفسرها علم اجتماع المشكلات الاجتماعية Sociology of social problems. ويتمحور هذا الفصل حول محاور ثلاثة : أولهما لماذا ندرس المشكلات الاجتماعية ، وثانيهما موضوع علم اجتماع المشكلات الاجتماعية ، وثالثهما التحديد العلمى لمفهوم المشكلة الاجتماعية .

أولاً: لماذا ندرس المشكلات الاجتماعية :

إذا تأملنا حياة المجتمعات ومسيرتها فإنه يمكن القول أن حياة المجتمع يمكن تصورها بمثابة خبرة تتألف فى جانب من جوانبها من سلسلة غير عادية من المشكلات الاجتماعية التى عرفها الانسان على اختلاف مراحل الحياة البشرية منذ القدم وحتى اليوم ، ومن بينها مشكلات التلوث البيئى ومشكلات العنف ومشكلات الفقر ومشكلات الحرب ومشكلات الجريمة والفساد ومشكلات الانهيارات العقلية والتفرقة العنصرية إلى آخر قائمة المشكلات الاجتماعية التى تتنامى وتتوالد وتتعدد بتنامى وبتعدد وتوالد الحياة الاجتماعية ذاتها ، والتى أثرت ومازالت تؤثر إلى حد بعيد ليس فقط على حياة الفرد والجماعة بل على بناء المجتمع كله ، الأمر الذى جعل بعض الناس يستشعرون أمام حدة هذه المشكلات وتلاحقها ضربا من ضروب اليأس والاستسلام أمامها فيرفعون أيديهم مستسلمين فى حالة من حالات خيبة الامل أمامها[1] .

---

(١) أحمد النكلاوى ، علم الاجتماع ودراسة مشكلات المجتمع المصرى ، دار الثقافة العربية ، بحرم جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، صص :٢٧.

كما أنه من الثابت أن الإنسان فى المجتمعات المعاصرة ، تطالعه وتلاحقه الأخبار مع كل مطلع يوم جديد بصور عديدة من صور المأسى البشرية التى تشد الانتباه وتستثير العواطف وتؤرق الجبين البشرى ، وتستحث جهود الهيئات والمؤسسات لبذل لون من ألوان الجهد أو تقديم شكل من أشكال المساعدة لا بقصد القضاء نهائيا على المشكلات ، وإنما بهدف التخفيف من حدتها المأساوية ، فليس من المعقول أن نقف مكتوفى الأيدى أمام أخبار المجاعات والجفاف والتصحر التى تعانى منها جماعات سكانية ضخمة فى أقاليم عديدة من العالم وبخاصة فى آسيا وأفريقيا دون رصد هذه الصور التى تهدد امن الفرد والمجتمع بل ومستقبل الحضارة البشرية ، ومحاولة التعرف على مصادرها واستراتيجيات مواجهتها ، وعليه يتعين ان يظل السؤال قائماً ويفرض نفسه علينا وهو الذى يدور حول هل حقيقة أننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً فى مواجهة مشكلات مجتمعنا ؟ وإذا كانت هناك من إجابة على هذا التساؤل فإنها تنطلق من رؤيتنا كاجتماعيين بأن من شأن العلم والدراسة العلمية الاجتماعية لمشكلات مجتمعاتنا أن تنجز شيئاً فى هذا المقام ، أى أنها يمكن أن تقوم بدور ذا فعالية فى إطار دراسة وتحليل مشكلاتنا الاجتماعية . وهذا الدور الذى يمكن ان تؤديه الدراسة العلمية الاجتماعية ينطلق أساسا من قاعدة السعى نحو إنجاز فهم شامل ودقيق لمشكلاتنا الاجتماعية(٢) .

ومعنى هذا كله أننا ندرس المشكلات الاجتماعية ، لأن هذه الدراسة المتكاملة للمشكلات الاجتماعية تمكننا من تحليل وفهم طبيعة هذه المشكلات وأبعادها المختلفة، والعوامل المتشابكة التى أفرزتها والتى ترتبط ببنية المجتمع والنسق العالمى، وماهية العلاقة الجدلية – التبادلية – بين المشكلات الاجتماعية والمجتمع ، وأنه فى ضوء ما تسفر عنه نتائج هذه الدراسات ، تستطيع فهم وتفسير هذه المشكلات ، ووضع سياسات اجتماعية توجه الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات وتخفيف حدتها فى المجتمع .

---

(٢) المرجع السابق ، ص ص : ٢٧ – ٢٨ .

لقد تطور أسلوب دراسة المشكلات الاجتماعية – على المستويين النظرى والمنهجى – حيث ارتبط علم الاجتماع فى مراحل تطوره الكبرى بمشكلات بنائية واسعة النطاق (الثورات السياسية والاقتصادية فى القرن التاسع عشر، والأزمة الإقتصادية فى ثلاثينيات هذا القرن ، وأزمة الديمقراطية والاشتراكية فى نهاية ستينيات هذا القرن ، وأزمة ما بعد الحداثة فى عالمنا المعاصر) . ولكن عندما تحولت دراسة المشكلات الاجتماعية إلى تخصص دقيق فى علم الاجتماع على أثر هيمنة مدرسة شيكاغو ، تحول الاهتمام الى دراسة مشكلات محدودة النطاق ، وصفها رايت ميلز بأنها مشكلات «مجتزأة» تحقق أغراض العلم فى سعيه نحو الدقة ، ولكنها لا تحقق أغراض الفهم البنائى الشامل[٣] .

وعندما انتقل ميدان البحث إلى العالم الثالث فيما بعد الحرب العالمية الثانية بدأت المشكلات البنائية تطل برأسها من جديد ، وتفرض نفسها لا على الباحثين فحسب بل على صناع السياسة أيضا ، وبرغم إلحاح هذه المشكلات البنائية ، إلا أن دراسة المشكلات الاجتماعية فى العالم الثالث لم تنج من الانزلاق فى دوائر الدراسات المجتزأة ، بل إنها فى بعض الأحيان تغالى – تأثراً بالدراسات الأمريكية – فى تجسيد مشكلات قد لاتكون لها نفس الأهمية أو نفس الأولوية[٤] .

ولقد أدى هذا التطور اللامتساوق لميدان دراسة المشكلات الاجتماعية إلى أن يصبح ميدانا مفعماً بالمشكلات والتناقضات ، وإلى أن يعجز التراث الهائل فى دراسة المشكلات الاجتماعية عن الاسهام الحقيقى فى حل المشكلات الواقعية، فقد صاحب تراكم القضايا النظرية فى دراسة المشكلات ، تراكم للمشكلات المجتمعية لا لحلولها . ولذلك فإن فشلنا فى تعاملنا مع المشكلات الاجتماعية يعنى ضمنا حاجتنا إلى مداخل وأساليب جديدة ، فى دراستنا للمشكلات الاجتماعية[٥] . والدعوة إلى سوسيولوجيا

---

(٣) محمد الجوهرى ، المشكلات الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٥ ، ص ص : ٧ – ٨ .

(٤) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص : ٨ .

(٥) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص : ٨ .

جديدة لدراسة المشكلات الاجتماعية من منظور مختلف، منظور يبحث خلف ماهو ظاهر من الاشياء ، ويكشف الحجب عما هو خفى من مشكلاتنا الاجتماعية ولا يبحث فيما نعلم من ظاهر الاشياء قدر بحثه فيما لا نعلم ويفكك العناصر الداخله فى مشكلاتنا الاجتماعية والمحددة لها . ويتم ذلك من خلال رؤية انسانية للوجود الانسانى كإشكالية اولى للإنسان ، وللمعرفة الإنسانية كإشكالية ثانية ، رؤية يتحرر فيها الباحث من أى أيديولوجية الا ما يمليه عليه علمه وإيمانه ، رؤية يكتشف منها الباحث نفسه قبل أن يكتشف العالم ، ويحقق لنفسه وجود أفضل ومعرفة أفضل أثناء سعيه لتحرير وجود الانسان ومعرفته[٦] .

ثانيا : موضوع علم اجتماع المشكلات الاجتماعية :

يعرف العلم Science بأنه هيكل منظم من المعرفة ، يقوم أساسه على مشاهدات ثابته وينظم فى نسق من القضايا والنظريات ، والعلم كذلك منهج بمعنى مسلك يؤدى إلى اكتساب المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من الطرق والعمليات والقواعد المنهجية المقننة التى يتبعها العقل والحس معاً من أجل الوصول إلى المعرفة . وإذا نظرنها إلى هذا التعريف وتأملناه ، سوف يتبين لناأ ن العلم – أى علم سواء كان من العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو الاجتماعية – يشتمل على بعدين أساسيين هما البعد المعرفى الذى يتمثل فى كل ما يقدمه لناالعلم من المعارف أى المفاهيم والنظريات والقوانين العلمية التى يصل إليها العلم من خلال دراساته الامبيريقية للظواهر فى إطار الواقع ، والبعد المنهجى الذى يتمثل فى عناصر البناء المنهجى للعلم ، ذلك البناء الذى يحدد للباحث الخطوات والعمليات والاجراءات والقواعد المنهجية التى ينبغى اتباعها من أجل الوصول إلى المعرفة .

ولاشك أن المعرفة العلمية التى يخلص إليها العلم من خلال المنهج العلمى تدور حول موضوع بعينه ، وهذا يعنى أن كل علم من العلوم له موضوع معين ،أى مجموعة من الظواهر والقضايا والمسائل التى يحاول العلم تحليلها وتفسيرها أى الكشف

(٦) محمد الجوهرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص : ٢٢ .

عن القوانين التى تخضع لها هذه الظواهر ، مثال ذلك أننا نجد العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والفلك وغيرها تتخذ من الظواهر الفيزيقية موضوعاً لها ، كما تتخذ العلوم الإنسانية والاجتماعية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية النفسية موضوعاً لها . ومما لاشك فيه أن تحديد موضوع العلم يُعد شرطاً اساسياً لابد من توافره فى أى علم، وينطبق ذلك على علم اجتماع المشكلات الاجتماعية الذى يتخذ من المشكلات الاجتماعية موضوعا لدراسته وفى ضوء ذلك يمكن القول بأن علم اجتماع المشكلات الاجتماعية هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيولوجية ، والإطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة المشكلات الاجتماعية التى يواجهها المجتمع ، بقصد تحليلها وتفسيرها .

ومعنى هذا أن منطلق دراسة علم اجتماع للمشكلات الاجتماعية ، منطلق منهجى فى الاساس أساسه الفهم ، فإذا ما استطعنا أن ننجز درجة من الفهم العلمى المتكامل لمشكلاتنا الاجتماعيةأمكننا بلوغ عتبة القدرة على التعامل معها ، بل عتبه امكانية تقديم لون من ألوان المساعدة أو الخدمة لمن يقعون تحت وطأة آثارها ، إلا أن تحقيق الفهم للمشكلات الحادة المتصارعة لا يعنى بأى حال من الأحوال أن تغيراً وتحولاً سوف يقع ، وأن حل المشكلات سيكون أمراً ميسوراً وسريعاً ، حيث أن هناك شواهد بالغة فى ميادين العلوم الطبيعية تشير إلى أنه رغم قدرة هذه العلوم على بلورة درجة كبيرة من الفهم لعديد من مشكلاتهم وعلى الرغم من تطبيقهم لخبرات علمية مؤكدة فإنهم ما زالوا لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى إجابات شافية ونهائية لكثيرمن المشكلات الطبيعية والطبية . وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لموقف علماء العلوم الطبيعية من مشكلات عالمهم ، فإن الامر يختلف اختلافاً بالغاً بالنسبة لموقف العلماء الاجتماعيين من المشكلات الاجتماعية ، حيث أن هذه المشكلات تختلف اختلافاً بالغاً عن مشكلات الكون الطبيعى ، والسؤال البسيط الذى يمكن أن يفرض نفسه فى هذا المقام هو لماذا هذا الاختلاف؟[(٧)] .

---

(٧) أحمد النكلاوى ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٨ - ٢٩ .

والإجابة تكمن فى طبيعة التداخل الذى يسم المشكلات الاجتماعية بحيث يمكن تصورها بمثابة نسيج متداخل الخيوط فالعلاقات بين المشكلات عديدة بحيث لا يمكننا تصور اننا بإمكاننا حل مشكلة من المشكلات لمجرد أننا قد وقفنا على مجرد طرف من أطرافها أو على بعد من أبعادها . خاصة وأن المشكلات متداخله الابعاد بحيث لا نستطيع أن ننجز فهما لمشكلة من المشاكل لم نضعها فى إطار علاقتها بغيرها من المشكلات الأخرى . وهكذا يتبين أن دراسة المشكلات الاجتماعية ليست بالأمر الهين فى واقع الأمر، على عكس ما يتصوره البعض من أنصار الحلول البسيطة أو السريعة ، إذ كثيراً ما تثير المشكلات نوعاً من الخلط أو سوء الفهم بالنسبة لبعض الباحثين ، ولعل هذا الخلط مرجعه الصراع الذى يأخذ طريقة إلى الظهور بين وجهات النظر المختلفة عند تناول مشكلة من المشكلات ، بل وعند النظر لسائر المشكلات فى إتصالها بعضها بالبعض ، ومن شأن هذا التباين فى التوجيهات أو فى وجهات النظر ان يحدث شكلا من أشكال سوء الفهم وسوء الالمام ببعض المشكلات ، ومن ثم يفرز ذلك حالة من عدم الشعور بالاطمئنان للمستقبل أو بالاطمئنان على مدى القدرة على حل المشكلات إذا ما ظل هذا الصراع بين وجهات النظر حاداً والسبيل إلى التقريب بينها بعيد(٨) .

فقد ترى جماعة من الجماعات فى أمر من الأمور مشكلة اجتماعية معينة تستلزم الاهتمام بها على حين قد تخالفها جماعة أخرى الرأى نظراً لاختلاف مصالحها وانتماءاتها عن الجماعة الأولى فترى أن ماتراه الجماعة الأولى من مشكلة لا يمثل مشكلة اطلاقًا ، ولا يقتصر الأمر على تباين مواقف الجماعات المختلفة من المشكلات الاجتماعية ، إذ نرى أن كثيراً من البحوث العلمية تتناقض فيما بينها وتتعارض النتائج التى تصل إليها بالنسبة لمشكلة من المشكلات ، وغير خاف أن هذا التناقض والاختلاف أمر طبيعي نتيجة لاختلاف المنطلقات والمداخل الفكرية التى إنطلقت منها كل دراسة فى محاولة رصدها للمشكلة موضع الاهتمام(٩) .

(٨) المرجع السابق ، ص ص : ٢٩-٣٠ .

(٩) المرجع السابق ، ص : ٣٠ .

ثالثا : التحديد العلمي لمفهوم المشكلة الاجتماعية :

تعتبر المفهومات لغة أساسية فى كافة النظريات والبحوث العلمية ، كما أن التحديد العلمى لها يعد خطوة لا مندوحة عنها فى سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمى لفهم الظاهرة المتدارسة ، ومن هذا المنطلق فقد وجدنا لزاما علينا – بداية – أن نحدد ونناقش بعض المفهومات المرتبطة بموضوع الكتاب ، مناقشة تهتم بتوضيح وبيان ماهية المفهومات وطبيعتها من المنظور السوسيولوجى ، تلك الطبيعة التى تكسبها معنى اجتماعياً يستجلى معالم الظاهرة، وتحدد علاقاتها الاجتماعية بغيرها من الظواهر ، وتتحدد المفاهيم التى سنتناولها فى هذا المقام فى مفهوم المشكلة الاجتماعية ، القيم والنسق القيمى ، البناء الاجتماعى، النسق الاجتماعى ، النظام الاجتماعى ، الثقافة ، الحراك الاجتماعى ، التدرج الاجتماعى، الطبقة الاجتماعية ، والمعايير .

١ - مفهوم المشكلة الاجتماعية :

ظهرت فى مجال علم الاجتماع خلال تاريخ تطوره تصورات نظريةكثيرة لتفسير الظواهر الاجتماعية والتركيبات الاجتماعية المختلفة، وتأثر المنظرون الاجتماعيون بالأفكار والمعلومات السائدة خلال فترات حياتهم. وقد انعكس هذا على شكل ومضمون المدارس النظرية المختلفة ومن بين هذه المدارس التى تأثرت بالأفكار والمعلومات الهامة السائدة وقت تطورها مايعرف بالمدرسة العضوية وينظر المختصون فى علم الاجتماع الذين ينتمون إلى هذا الاتجاه الفكرى إلى المجتمع نظرة عضوية ولذلك يفسر الواقع الاجتماعى والمجتمع والمنظمات الاجتماعية بمفهوم الكائن الحى الذى له حاجات ورغبات تحتاج إلى إشباع وأن كل جزء من المجتمع يقوم بوظيفة عضوية مع بقية الأجزاء بهدف المحافظة على حياة واستمرار المجتمع، ومن ثم وصفت المشكلات الاجتماعية فى ضوء هذه النظرة بأنها حالات مرضية تصيب المجتمعات فى بعض الأحيان ومن ثم يقترح أنصار هذه النظرة أساليب عقاب صارمة لمعالجة هذه الأمراض رجوعًا بالمجتمع إلى حالته الأصلية

(النير،١٩٨٠: ٨) .

وانطلاقًا من هذه النظرة تغدو المشكلة الاجتماعية حالة مرضيةتستلزم اتخاذ فعل من الأفعال ولعل هذه الحالة هى التى جعلت المواطن العادى يستشعر وجود خطر محدد يتعرض له من جرائها ولذا فقد ساد تصورين عامين او تعريفين للمشكلة الاجتماعية . التعريف الأول ينطلق من التصور العام للانسان العادى وموقفه من معنى المشكلة الاجتماعية إذ يرى كثيرمن الناس أن المشكلة الاجتماعية ما هى إلا حالة أو ظرفًا خطراً يهدد مجتمع من المجتمعات ويتجلى فى بناء هذا التعريف مصطلحين هما مصطلح «خطر» ومصطلح مجتمع وهما مصطلحين غير محددين أو واضحين بالنسبة لكثير من الناس .

فقد تكون بعض الظروف أو الأحوال التى يراها بعض الناس تجسد مشكلات اجتماعية خطرة فى رأيها على حين قد لا ترى جماعات أخرى فى هذه الظروف أية نوع من التهديد أو الخطورة بالنسبة للمجتمع . ومعنى هذا أن ما قد يبدو حالة خطرة بالنسبة لجماعة ما قد لا يكون كذلك نهائيا بالنسبة لجماعة أخرى فمثلاً قد لا يرى أصحاب مصانع السيارات فى تلوث الهواء أية مشكلة أو أنها هى المسئولة عنها على حين ترى جماعات الجمهور أن هذا التلوث تسأل عنه مصانع السيارات والموقف فى الحالتين أن الفريق الأول أصحاب مصانع السيارات ينطلقوا من مصلحة خاصة وهى خوفة من قيام الدولة بفرض ضرائب عليها أو إلزامها باتخاذ اجراءات معينه قد تكلفها الكثير على حين أن جماعات الجمهور ينطلقوا من مصلحة أيضا وهو خوفه من الأضرار الصحية الوخيمة التى قد يتعرض لها نتيجة لتلوث الجو . وهنا نجد أنه فى الوقت الذى لا يرى فيه أصحاب المصانع ضرورة لتدخل الحكومة تلح جماعات الجمهور على الحكومة التدخل وفرض اجراءات حاسمة ومن هنا نرى أن تباين الاهتمامات والمصالح تترك أثرها على تعريف المشكلة الاجتماعية من حيث مدى خطورتها أو عدمه .

إذا كان التعريف المتقدم هو تعريف الرجل العادى للمشكلة فإن هناك تعريفًا

آخر يقدمه مجموعة من علماء الاجتماع يتبلور أساساً فى أن المشكلة الاجتماعية تنشأ نتيجة المسافة التى تقوم بين المثل والأهداف المجتمعية المعلنة وبين ما ينجزأ ويتحقق فعلا منها ، أى أن كلما وسعت المسافة بين التوقعات والأهداف المعلنة للمجتمع وبين ما ينجز منها تظهر المشكلة الاجتماعية ، وعليه تكون المشكلة الاجتماعية مظهراً للفشل فى سد الفجوة أو تقريب المسافة بينما ما يأمله أو يرتبط به الناس من توقعات أو أهداف معلنه أى بين تصورهم لما يجب أن تكون عليه الأشياء وبين رؤيتهم لماهو واقع فعلا حيث أن ما يقع فعلا يكون مناقضاً لما يتوقعه الناس ومن ثم تنشأ المشكلات الاجتماعية فعلى سبيل المثال تثار دائمًا الدعوة إلى أهمية القضاء على التمييز العنصرى وتحقيق المساواة فى المعاملة بين الأجناس ورغم هذه الدعوة فإننا نجد فى الواقع جماعات ما زالت تنكر على بعض الأجناس حق المساواة فى فرص التعليم أو العمل أو السكن كذلك كانت المثل العامة تقرر ان المساواة مبدءاً يتعين ألا تحيد عنه الدساتير ورغم ذلك فإن الذى يحدث فعلا أنه ليست هناك مساواة وليست هناك عدالة بين بنى البشر ، ومن هنا نرى أن علماء الاجتماع وزملائهم من الخبراء تقع عليهم مسئولية تقرير ما هى المشكلة الاجتماعية حيث أنهم يمتلكون المهارات الضرورية لقياس اتجاهات وميول مجتمع من المجتمعات وما أنجزه بوجه عام . وإذا كان هذا التعريف الأخير قد خطى بقدر من الشيوع والقبول لدى طائفة من المهتمين بدراسة المشكلات الاجتماعية فان أهم مايوجه إليه من نقد هو أننا لا نستطيع ان نتوصل إلى مجتمع وبخاصة اليوم يستند إلى مجموعة واحدة من القيم أو المثل . فمن الثابت أن المجتمعات المعاصرة تقوم على عدد من القيم والمثل وأن هذه القيم والمثل متناقضة ومتصارعة الأمر الذى يفرض على علماء الاجتماع أن يبينوا ما هى المثل التى يمكن ان نأخذ بها كمعيار أو أساس للحكم على أن ظرفًا من الظروف أو ووضعًا من الأوضاع يمثل مشكلة اجتماعية وبالإضافة إلي ذلك نجد من يوجه نقدا آخر يدور حول أن تلك المثل والقيم التى يختارها علماء الاجتماع كمعيار نستدل منه على وجود مشكلة اجتماعية مثلا لم تتحدد أو تختار نتيجة تحليل موضوعى بقدر ما هى تجسيد

لردود فعل أو وجهات نظر شخصية بل وفى بعض الأحيان تجسيد لتحيزات لبعض علماء الاجتماع .

إنطلاقاً من هذا النقد يمكن القول أن الحكم الرئيسى فى تعيين معيار المشكلة هو عالم الاجتماع الذى يقرر المثل والقيم التى إذا لم توجد تتولد المشكلة الاجتماعية ورغم ذلك ونظراً لتعدد وتناقض وتصارع القيم والمعايير وعدم امكانية تحقيق درجة من الكفاءة فى تقرير ما الذى يمكن عده مشكلة أو غير ذلك حاول البعض تقديم تعريف آخر للمشكلة يذهب إلى أن المشكلة الاجتماعية تتولد عندما يرى أو يجمع مجموعة من الناس أن هناك حالة تمثل فى واقع الامر مشكلة . ومؤدى هذا التعريف أن الحكم فى هذه الحالة فى تقرير وجود مشكلة أو عدم وجود مشكلة هو الجمهور وليس علماء الاجتماع ، ووظيفة عالم الاجتماع فى هذه الحالة تحديد أو بيان أى المشكلات تحتل بؤرة الاهتمام او الانشغال من جانب عدد كبيرمن الناس أو بمعنى آخر أى من هذه المشكلات تمثل قمة المشكلات . وبديهى أن عالم الاجتماع لا يتسنى له تحقيق ذلك إلا من خلال أساليب البحث والاستقصاء المختلفة فمشكلة التلوث مثلاً لا تصبح مشكلة إجتماعية إلا أن يثيرها جانب كبيرمن الناس وتستثير مسئولى البيئة داخل المجتمع فى هذه الحالة يمكن تقرير إلى أى حد تمثل الظروف البيئية تهديداً للمواطنين وللمجتمع فى نفس الوقت .

وميزه هذا التعريف أنه لا يتضمن تدخل من جانب العلماء الاجتماعيين وإصدار احكام قيمية إذ تصبح مهمتهم فقط هى بيان الظروف التى تؤدى إلى مشكلات اجتماعية والقرار هنا يكون لأغلبية الجمهور بطبيعة الحال بيد أن المشكلة فى هذا الموقف تتجلى فى أن هذا الجمهور قد يكون غيرمتماسك أو موحد أو متجانس ثقافيا أى ليس على درجة واحدة من الخلفية الثقافية أو القيمية كذلك قد يكون هذا الجمهور موجه توجيه خاطيء أو مضلل فمثلا هناك آلاف من البشر لم يعرفوا ان هناك مشكلةخطيرة تهدد الوجود البشرى برمته وهى مشكلة التسمم التى يسببها الاشعاع الذرى حيث تلوث مشاريع الطاقة النووية الجو بغبار ذرى بشكل مشكلة اجتماعية خطيرة .

مما تقدم يتضح لنا أن هناك تعريفين سوسيولوجيين أساسيين يمكن إيجازهما فيما يلى :

الأول : ويقوم على فكرة أن الفشل فى تقريب المسافة أو تقليل الهوة بين ماهو معلن أو ما هو مأمول انجازه وبين ما ينجز بالفعل هو السبب الرئيسى للمشكلات الاجتماعية وإن من يملك ذلك هم علماء الاجتماع الذين عليهم تحديد القيم أو المستوى والمثل المأمولة التى يراها الناس ولم تنجز وعليه فإن علماء الاجتماع هم الفيصل فى هذا الموقف .

الثانى : ويتبلور فى أن المشكلة تظهر عندما يدرك أغلبية الشعب أن هناك أمراً يستشعرون فيه خطورة معينه وهنا تكو ن الكلمة للشعب أو الجمهور وليس لعلماء الاجتماع .

ويجدر الإشاره إلى أننا سوف نحاول استعراض أنماط المشكلات الاجتماعية المختلفة التى سيرد ذكرها فى هذا المؤلف من خلال الأخذ بهذين التعريفين حيث أنهما سائدين فى معظم الدراسات التى تناولت المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع .

ويمكن أن نضيف إلى هذين التعريفين(*) السابقين تعريف يضيف بعدا اساسياً آخر نظراً لانطلاقه من الاتجاه الوظيفى البنائى فى علم الاجتماع ويرى هذا التعريف أن المشكلة الاجتماعية هى حالة أو ظاهرة يراها غالبية الأفراد بما فى ذلك ذوى النفوذ الاجتماعى فى مجتمع وفى زمن معينين انحرافاً عن قيم ومعايير اجتماعية

(*) ومن بين الاسهامات التى قدمت فى إطار تحديد معنى المشكلة الاجتماعية ما ذهب إليه كل من راب Raab وسلزنيك Selznick إلى أن المشكلة هى تلك التى تهدد المجتمع تهديداً خطيراً أو تعوق المطامح الرئيسية لكثير من أفراده ويضيفان فى هذا الصدد أن المشكلة الاجتماعية توجد حينما لا يوجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس وتضطرب النظم السائدة وينتهك القانون وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر ويتحطم اطار التوقعات وبعبارة أدق ينظر الى المشكلة الاجتماعية بوصفها انهياراً داخل المجتمع ذاته ، كذلك عرفت باربارا ووتون Wooton ما أطلقت عليه الباثولوجيا الاجتماعية أنها تضم كافة الأفعال التى يتم من أجل منعها انفاق الاموال العامة أو يعاقب من يرتكبها او هى كل ما يحتاج إلى إنفاق عام .

يحترمها ويقدسها ويخضع لها أفراد المجتمع وتتحكم فى أنماط السلوك العام .

ولهذا التعريف ثلاثة أركان رئيسية :

أ) وجود قيم ومعايير اجتماعية يحترمها أفراد المجتمع ويخضعون لها ويقدسونها ويمتثلون لتوجيهاتها (محمد الجوهرى وآخرون ، ١٩٨٢ : ٢١٠ - ٢١١) ومثل هذه القيم والمعايير لا يخلو منها مجتمع بشرى مهما كان بسيطاً أو صغيراً . ففى كل مجتمع يوجد مايعرف بنسق القيم value system ويتركب من أهم وأسمى معتقدات وأفكار ومواقف جماعية يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع وتتحكم فى أنماط سلوكهم ويعتبرونها معايير عامة للسلوك . ولذلك فالمعايير عبارة عن النماذج التى يرى أفراد المجتمع أنها تمثل ما ينبغى أن يكون عليه السلوك العام ، وتتخذ أساساً عند قيام سلوك فرد أو جماعة .

وقد تختلف المجتمعات فيما يعتبر قيما سامية ومعايير رئيسية فبعض القيم فى مجتمع معين قد لا تكون كذلك فى مجتمع آخر كما أن القيم والمعايير التى تسود مجتمعاً خلال فترة زمنية قد تتغير فى نفس المجتمع بتغير الزمن .

ب) ظهور حالة تشكل انحرافًا عن بعض القيم والمعايير وتتسبب فى خلق جو يهدد حالة الاستقرار التى تسود مجتمعاً خلال فترة زمنية معينة ، وبالامكان النظر إلى الأنظمة الاجتماعية الموجودة فى المجتمع : كالنظام الأسرى ، والنظام الاقتصادى ، والنظام التربوى... الخ ، على أنها مترابطة مع بعضها البعض عن طريق علاقات متشابكة بحيث تعتمد على بعضها البعض، وفى هذه الحالة يمكن أن يتصور المرء أن هذه الأنظمة الاجتماعية فى علاقاتها يسودها شيء من التوازن يحفظ العلاقات المتبادلة ويمكن لكل نظام اجتماعى من القيام بوظائفه فى المجتمع ، وتحدد القيم والمعايير خطوط داخل كل نظام اجتماعى وكذلك الكيفية التى يرتبط بها نظام اجتماعى ببقية الأنظمة الاجتماعية ، ويعبر عن هذه العلاقات بالبناء الاجتماعى Social structure ولذا فأن أى حالة أو ظاهرة اجتماعية تنحرف عن القيم والمعايير السائدة فى داخل نظام اجتماعى ستهدد حالة التوازن السائدة فى داخل النظام الاجتماعى وبالتالى البناء الاجتماعى .

جـ) إدراك بعض أفراد المجتمع بأن ظاهرة اجتماعية معينة قد جنحت عن الطريق السوى . فلكى تعامل ظاهرة اجتماعية كمشكلة اجتماعية حسب التعريف المستعمل هنا لابد وأن يشعر بعض أفراد المجتمع بأن الظاهرة تنحرف عن القيم والمعايير وأنها تهدد جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية ، ولذلك فإن الظاهرة الاجتماعية التى تعتبر مشكلة اجتماعية فى مجتمع قد لا يراها أفراد مجتمع آخر كمشكلة اجتماعية ، ويرجع هذا إلى اختلافات الثقافات السائدة فى المجتمعات المختلفة ، فهناك مشكلات اجتماعية ذات صبغة عالمية ، أى أنها تعتبر كمشكلات اجتماعية عالمية فى جميع أو أغلب مجتمعات العالم ، فالفقر مثلا يعتبر فى الوقت الحاضر مشكلة اجتماعية ذات صفة عالمية ، فلا يوجد مجتمع يعتبر فيه الفقر ظاهرة سوية ، ويعمل أفراده على التأكيد عليها وتثبيتها ونشرها ولكن تناول المشروبات الكحولية لا يعتبر عملاً منافياً للآداب العامة ، ولا خروجاً عن القيم والمعايير فى كل المجتمعات المعاصرة .

مراحل تطور المشكلة :

وتعدد الأفعال المنحرفة حالة التوازن التى يتسم بها البناء الاجتماعى ، وكل ظاهرة تؤدى إلى تخلخل التوازن الاجتماعى تقود إلى احدى الحالتين :

١ - ظهور مشكلة اجتماعية .

٢ - أو حدوث تغيير فى البناء الاجتماعى يسمح بقبول الظاهرة التى أدت إلى تخلخله.

إلا أن الظواهر الاجتماعية التى تعتبر مشكلات اجتماعية لا تحدث بصورة عفوية أو بصورة مفاجئة وأنما هى نتيجة عملية تفاعل خلال فترة زمنية . ولذلك يمكن القول بأن لكل مشكلة اجتماعية تاريخاً ، ويهتم المتخصصون الاجتماعيون فى دراسة السلوك المنحرف بتوضيح تاريخ المشكلة الاجتماعية ، إذ تعتبر هذه المرحلة فى البحث ضرورية لاقتراح أساليب عملية للتعامل مع المشكلة الاجتماعية ، وبالإمكان تمييز خمسة مراحل رئيسية تمر بها الظاهرة لتعامل كمشكلة اجتماعية فى

مجتمع وزمن معينين . ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي :

١ - ادراك فرد أو جماعة لظاهرة اجتماعية على أنهامصدر خطر على حالة التوازن التى عليها البناء الاجتماعى ، وأن الظاهرة الاجتماعية ستؤدى إلى عدد من النتائج من بينها ما سيهدد جانباً أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية السائدة فى المجتمع خلال فترة زمنية معينه ، ويشير الفرد أو المجموعة إلى هذه الظاهرة على أنها مشكلة اجتماعية ثم يدعو إلى محاربتها والقضاء عليها . وتأخذ هذه الدعوة صوراً متعددة ، فقد تتم فى شكل نصائح وأحاديث يلقى بها رجل دين أو مصلح اجتماعى ، وقد تأخذ شكل الكتابة الصحفية أو البحث العلمى أو شكل محاضرات أو ندوات إلخ .

٢ - انتشار الاحساس بالمشكلة الاجتماعية بين عدد كبير من أفراد المجتمع وانتشار اعتقاد بين هذا العدد بأن المشكلة الاجتماعية خلقت او ستخلق جواً يهدد أمن وسلامة الحياة الاجتماعية ، وانتشار درجة من الاقتناع بين أعضاء المجتمع بأن الظاهرة التى أصبحت مشكلة اجتماعية تستحق اهتمام الجميع من جمهور ورسميين فى المجتمع ، وتستدعى تطوير برنامج لمحاربتها والقضاء عليها .

٣ - اهتمام مؤسسة رسمية أو غير رسمية بالظاهرة الاجتماعية التى عرفت من قبل عدد كبير من أفراد المجتمع كمشكلة اجتماعية ، إذ يهتم المواطنون لو استرعت انتباهها مشكلة اجتماعية بوصول صيحتهم إلى آذان ذوى النفوذ الاجتماعى ، وإذا أولت مؤسسة رسمية اهتماماً خاصاً بمشكلة اجتماعية يخصص لها جانب من نشاط المؤسسة ويوكل إلى عدد من المسئولين مهمة دراسة الظاهرة وتحديد أبعادها ، واقتراح خطة عمل للقضاء على المشكلة الاجتماعية . وقد لا يوجد فى المجتمع مؤسسة رسمية أو هيئة متخصصة تدخل مشكلة معينه ضمن اختصاصها ، فيستدعى الأمر انشاء مؤسسة أو هيئة جديدة ، فقد تطورت مثلاظاهرة جنوح الأحداث ، وأصبحت مشكلة إجتماعية فى كثير من المجتمعات التى تمر بمرحلة تغير اجتماعى سريع ، علما بأن الكثير من هذه المجتمعات لم

تعرف هذه المشكلة فى وقت سابق ، ولايعنى هذا أن مثل هذه المجتمعات لم تعرف حالات الانحراف الصغار ، فقد يكون عدد المنحرفين الصغار بسيطاً فيعاملون معاملة المنحرفين الكبار ، وتصدر عليهم أحكام مشابهة لتلك المخصصة للمنحرفين الكبار ، ويوضعون مع الكبار فى نفس المؤسسات العقابية ، ولكن عندما يزداد عدد الجانحين الصغار يثار الرأى العام وينزعج كثير من الأباء وأولياء الأمور ، وتجد المؤسسات المسئولة عن تطبيق القانون فى المجتمع ومعاقبة المنحرفين أن الأمر يستدعى إنشاء شعبة خاصة بصغار الجانحين وتتطور هذه الشعبة لتصبح هيئة أو مؤسسة متخصصة ترعى شئون الجانحين الصغار ، وبمرور الوقت تطور نظم وأساليب توضح بالتفصيل كيفية محاولة الجانحين الصغار فى كل مرحلة من مراحل جنوحهم .

٤ - ضعف حماس الفرد أو الجماعة الذين ينبهوا المجتمع للمشكلة الاجتماعية فبعد أن تتولى مؤسسة رسمية أو شبه رسمية مسئولية العناية بالحالة او الظاهرة المنحرفة يضعف حماس أولئك الذين أخذوا زمام المبادرة بتوجيه إهتمام بقية أفراد المجتمع إلى الظاهرة ، إذ يرى هؤلاء أنهم أدوا واجبهم الاجتماعى، وأن القضية التى أقلقت راحتهم فترة زمنية أصبحت الآن فى أيد أمينه ، أو فى أيدى جهات مؤهله للتعامل مع المشكلة تأهيلا يرضى عنه المجتمع .

٥ - تطور اهتمام افراد الهيئة أو المؤسسة الاجتماعية التى أوكل إليها مهمة التعامل مع المشكلة الاجتماعية الجديدة ليصل إلى درجة تصبح فيه المشكلة الاجتماعية محور اهتمام أفراد المؤسسة اليومى ، فكثيراً ماتعتمد الشعب أو الهيئات أو المؤسسات المستخدمة للتعامل مع مشكلة اجتماعيةجديدة أو عددمن المشكلات الاجتماعية على المتطوعين والعمالة غير المتفرغة لهذا العمل تفرغاً كاملاًخلال فترة المراحل الأولى من تطور الشعبة أو الهيئة أو المؤسسة الاجتماعية ، وتطور الشعبة أو الهيئة أو المؤسسة بمرور الزمن كوادر العمالة المتفرغة لهذا النوع من التخصص ويصير فى المجتمع عدد من الأفراد يعتمدون فى مصدر دخلهم على

وجود مشكلات اجتماعية ، ولقد لفتت هذه الظاهرة اهتمام بعض الباحثين الاجتماعيين الذين لاحظوا بأنه على الرغم من أن هذه العمالة متخصصة فى محاربة المشكلات الاجتماعية فى المجتمع ، إلا أن هذه العمالة يهمها فى نفس الوقت استمرار وجود هذه المشكلات ليستمر موردها الاقتصادى، وقد وجد أيضاً أن هذه الحالة تخلق عند هؤلاء المتخصصين فى محاربة المشكلات مشاعر واتجاهات متضاربة .

وتتضح هذه الظاهرة ويمكن أن تفهم بصورة أيسر فى المجتمعات التى توجد بها نسبة عاليةمن البطالة ، ففى مثل هذه المجتمعات ليس من السهل توفير مجالات عمل سنويا تساوى عدد الراغبين فى العمل ، ولذلك فإن أية حركة تسريح للعمالة فى أحد مجالات العمل من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ، ويصعب على المسرحين ايجاد أعمال جديدة ، وبذلك يعمل كل واحد قدر ما أمكن على الاحتفاظ بعمله (التير ، ١٩٨٠ :١٣ - ١٨) .

المشكلات الاجتماعية والحركات الاجتماعية :

سبق أن أوضحنا أن المسائل الاجتماعية التى تستقطب اهتمام الناس تتغير من وقت إلى آخر ومؤدى ذلك أن المسائل الاجتماعية التى تشغل بال الجماهير ليست بمسائل ثابتة أو واحدة إنما تختلف من وقت إلى اخر وتنشط فى مراحل معينه ، فقد دلت المسوح التى أجراها معهد جالوب وهى مسوح الرأى العام على وجود تيارات غير عادية ومتباينة فى النظر إلى المشكلات الاجتماعية ففى مرحلة معينة يمكن أن تعد مشكلة الحرب والسلام ومشكلة التضخم الاقتصادى من المشكلات ذات التأثير البالغ والتى تطغى على اهتمامات وتسيطر مسائل اخرى بحيث يمكن القول أن المشكلات الاجتماعية شأنها شأن خطوط الموضة التى تلفت انتباه الناس فى مرحلة من المراحل وإذا ما تبدلت تبدلت بالتالى إهتمامات الناس ، ومما لا جدال فيه أن التحولات التى تطرأ على نمط المشكلات المسيطرة مردها أسباب متعددةومن أهم هذه الأسباب :

١ – التحولات التى تحدث فى مجال المثل والقيم .
٢ – الآراء التى يراها بعض الناس فى مواجهة مشكلة من المشكلات .
٣ – الحركات الاجتماعية التى تستقطب الانتباه وتوجهه إلى مشكلة اجتماعية معينه .

ويمكن القول أن مجتمعاتنا المعاصرة مرت بالعديد من الحركات الاجتماعية التى كان لها أبلغ الاثر فى إثارة العديد من المشكلات ولفتت الانظار والرأى العام العالمى نحو مشكلات بعينها كمشكلة التمييز العنصرى والحقوق المدنية التى أخذت تحتل مكان الصدارة فى قائمة المشكلات التى يعرفها العالم .

ويكاد يجمع الباحثين على أن الحركات الاجتماعية تحدث عندما يستشعر جانب كبير من السكان أو الجماهير وقوع شكل من أشكال عدم المساواة ويأخذون فى الشكوى من وجود مشكلة معينة ومعنى هذا أن أفراد هذا الجمع الكبير من السكان يكونون جماعة تربط بين أفرادها الاعتقاد بانهم ضحايا أزمة معينة أو مشكلة ما كمشكلة التمييز العنصرى ومشكلة الأقليات إلى آخر ذلك ، وفى هذه اللحظة يبدأ الاهتمام بهذه المشكلة حيث أنها تثير اهتمام غيرهم من السكان أو الجماعات الاخرى التى قد لا تكون تعانى من هذه المشكلة بالقدر الذى تعانى منه الجماعات المتذمرة ، ومعنى ذلك أنه مجرد ان يعى الافراد أنهم يرتبطون فيما بينهم برباط المصلحة العامة الواحدة وتأخذ هذه المصلحة العامة أو القضية طريقها إلى أن تكون حديث البعض وحديث الناس وتأخذ فى التعبير عن نفسها فى صور معينه . تتصاعد حدة الحركة الاجتماعية وتصبح من الحركات التى يمكن ان تنجح فى لفت الانتباه إلى مشكلة من المشكلات ، ويعتبر نجاح الحركة بطبيعة الحال فى الاعلان عن نوع المشكلة بأساليب عديدة بحيث يلمسها ويحسها كل ابناء المجتمع ومنها يمكن أن تصبح مشكلة جماعة معينه من الناس مشكلة مجتمع برمته .

وهناك عوامل ثلاثة تساعد الحركة الاجتماعية فى اكتساب أكبر قدر من التأييد الشعبى واكتساب اهتمام سياسة الحكومة بها وهذه العوامل هى :

العامل الأول : القوى السياسية للحركة او بمعنى أدق نوع مؤيدى الحركة فإذا كان

أنصار الحركة حجمهم كبير ومنتظمون تنظيماً عالياً دقيقاً ويتمتعون بدرجة من الثراء أو القوة المادية ويحتلون مراكزاً أو مواقع قوة هامة وحساسة كلما كانت الفرص مهيأة أمام هذه الحركة للنجاح .

العامل الثانى : ويتمثل فى قوة تأثير الحركة أو واقعها على قيم الجماهير، فكلما كان لهذه الحركة قيم معينة أو قوة تأثيرية معينه على قيم الناس ومشاعرهم كلما كانت من الحركات القوية مثل الحركة نحو حماية الاطفال من الاغتصاب أو العنف الجنسى وحماية صغار السن من الاستغلال فمثل هذه الحركات تتمتع بصدى كبير فى نفوس الناس واهتماماتهم ومعنى ذلك أن نوع الحركة ومبلغ تأثيرها وجاذبيتها وقوتها التأثيرية من الأسباب التى تكفل للحركة الذيوع والانتشار والنجاح .

العامل الثالث : ويتمثل فى مدى قوة المعارضين للحركة فكلما كان المعارضين للحركة أقوياء كلما كان ذلك سببا فى نجاح الحركة ولفت الأنظار إليها ، وغير خاف أن مدى توفر المال يعتبر عنصر رئيسى فى نجاح الحركة الاجتماعية حيث أن هذا العنصر يساعد الحركة على وضع البرامج التى تنافس برامج المعارضين بوجه عام .

ويرى بعض الباحثين أن من بين الأهداف العديدة للحركات الاجتماعية خلق أو إيجاد المشكلة الاجتماعية وتسليط الضوء عليها وبالتالى تحريك الحكومة والمسئولين نحو القيام بإيجاد خطوات لمواجهة هذه المشكلات وحتى إذا لم تستطع الحركة الاجتماعية تحقيق ما تريد انجازه أساساً فانها رغم ذلك تحقق أهدافاً هامة على نحو ما بينا سابقا تتمثل فى اثارة الانتباه بوجود مشكلةمعينه جديرة بالبحث ودفع الأجهزة الحكومية المسئولة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمواجهتها . وإذا كانت هذه الإجراءات التى تتخذها الأجهزة الحكومية المسئولة لمواجهة المشكلات ليست على درجة من الفاعلية أو على درجة من التأثير فى مواجهة المشكلة فإن ما يمكن انكاره هو أن الحكومات تقوم بإنشاء الأجهزة وتشكيل الهيئات لتكون مسئولة عن مواجهة المشكلات التى تثيرها الحركات الاجتماعية ، بيد أن الملاحظ بوجه عام هو أن هذه

المؤسسات غالبا مايغلب عليها صفة التعقيد الادارى بحيث أنها وفى أحيان عديدة تغدو مؤسسات لا تساعد على الدفع بعجلة حل المشكلات إذ كثيراً ما تكون بطيئة الحركة معقدة الإجراءات ولا تركن إلى الاسلوب العلمى الأمر الذى يجعل المشكلات رغم وجود الأجهزة المنوط بها مواجهتها قائمة رغم كل الجهود الأمر الذى يؤكد على ضرورة مراجعة هذه الأجهزة والعمل على دعمها وتقويتها لتكون أكثر فعالية فى انجازها لمهامها وتشير بعض الكتابات إلى أنه من الملاحظ ان نجد أن هناك بعض الدوائر الحكومية ترى أن من صالحها - وأن كان فى ذلك تناقض بالغ - استمرار المشكلات الاجتماعية خوفا من ان تتأثر أدوارها بانتهاء أو القضاء على المشكلات ومن هنا فإنه إذا كانت هذه الاجهزة قد أنشأت أساسا لمقابلة مشكلات الجماهير تغدو عنصراً من العناصرالداعمة للمشكلات بشكل غير مباشر نظرا لتعارض أدوارها مع المصالح الخاصة للقائمين على ادارتها والواضعة لاجراءاتها الادارية[١٠] .

٢ - القيم والنسق القيمي

القيم عبارة عن تصورات ومفاهيم دينامية صريحة أو ضمنية ، تميز الفرد أو الجماعة ، وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعياً ، وتؤثر فى اختيار الأهداف والطرق والأساليب والوسائل الخاصة بالفعل ، وتتجسد مظاهرها فى اتجاهات الافراد والجماعات وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية وترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعى تؤثر فيها وتتأثر بها .

أما النسق القيمى value system فهو عبارة عن نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الديناميية الصريحة أو الضمنية ، يحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعياً ، ويؤثر فى اختيار الأهداف والطرق والأساليب والوسائل الخاصة بالفعل فى جماعة أو مجتمع ما ، وتتجسد مظاهره فى اتجاهات الأفراد والجماعات وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية ، ويرتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعى يؤثر فيها ويتأثر بها .

---

(١٠) لمزيد من التفصيل حول تعريف المشكلة الاجتماعية انظر : أحمد النكلاوى ، علم الاجتماع ودراسة لمشكلات المجتمع المصرى ، المرجع السابق ، ص ص : ٣١ - ٤٢ .

٣ - البناء الاجتماعي Social structure :

يعتبر مفهوم «البناء الاجتماعي» من المفاهيم الأساسية فى الدراسات الاجتماعية الحديثة بعامة والدراسات الأنثروبولوجية بخاصة ، وقد ظهرت أهميته نتيجة لاتجاه كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا منذ أوائل هذا القرن إلى الدراسات الحقلية Field studies التى يقومون بها فى مجتمعات صغيرة الحجم وقليلة السكان نسبيا كوسيلة لفهم المجتمع الإنسانى فى عمومه . فقد لاحظ هؤلاء العلماء أثناء دراستهم لتلك المجتمعات الصغيرة التفاعل القائم بين مختلف نظمها الاجتماعية، وأن الحياة الاجتماعية فى أى مجتمع عبارة عن نسيج متماسك متشابك من العلاقات المتداخله ، وبذلك أخذ مفهوم البناء الاجتماعى يفرض نفسه بشكل واضح على معظم الدراسات الحديثة بعد أن كان مجرد فكرة غامضة تراود عقول بعض الكتاب فى القرن الثامن عشر . والواقع أن شيوع استخدام هذا الاصطلاح يرجع إلى حد كبير إلى بعض التغيرات التى طرأت على اتجاهات التفكير الاجتماعى نفسه نتيجة لظهور اهتمامات ونزعات وأساليب جديدة فى دراسة المجتمع[١١] .

ومع أن الفضل الأكبر فى انتشار الاصطلاح يعود إلى حد كبير إلى المحاضرة التى ألقاها الأستاذ رادكليف براون Radcliffe-Brown فى عام ١٩٤٠ بعنوان «فى البناء الاجتماعي on social structure» ، فالفكرة ذاتها أقدم من ذلك بكثير ، ولكنها كانت تظهر تحت ألفاظ ومصطلحات مختلفة ، فقد ظهرت الفكرة فى كتابات ماركس مثلاً (التركيبات السفلى والتركيبات العليا) ودوركايم (التركيبات المورفولوجية) وغيرهما . بل الواقع أن جذور الفكرة تمتد إلى منتصف القرن الثامن عشر وبخاصة فى كتابات مونتسكيو Montesquieu التى يعترف رادكليف براون نفسه بأنها أرست أسس علم الاجتماع المقارن ، ومهدت لظهور فكرة النسق الاجتماعى الكلى التى يتكلم عنها الكثير من العلماء المحدثين ، كذلك ظهرت الفكرة نفسها بدرجات متفاوته من

(١١) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى – مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الأول المفهومات ، الطبعة الثانية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص : ١٠ .

القوة أو الضعف عند كثير من علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أمثال سان سيمون وأوجست كونت ولويس مورجان وماكلينان . ولكنها ظهرت بصورة واضحة وبشكل علمى فى كتابات العالم البريطانى هربرت سبنسر Herbert spencer وبخاصة فى مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوى ، فقد ساعدت هذه المماثلة على نشر وترويج استخدام فكرتى «البناء structure» و «الوظيفة» فى الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية التى ظهرت من بعده . وكان سبنسر «يؤكد دائماً ضرورة وجود التساند الوظيفى والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى ، وأن الغاية التى يهدف إليها هى إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار فى الوجود» . فنظرة سبنسر إلى المجتمع ككائن عضوى organism يشبه الجسم الحى فى كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه وأنه يتطور مثلما تتطور الكائنات العضوية أو الكائنات الحية الأخرى ، تعنى فى الحقيقة أن سبنسر يتصور المجتمع جزءاً من النظام الطبيعى للكون وأنه يدخل فى تركيبه، ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك ، ومع هذا كله فلم يحاول سبنسر أن يضع لنا تعريفاً واضحاً لكلمة «البناء» . ثم وصلت الفكرة إلى ذروتها فى تفكير العالم الفرنسى إميل دوركايم Emile Durkheim وبخاصة فى معالجة موضوع «الحقائق الاجتماعية» التى تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على أن تفرض نفسها فرضاً على المجتمع . فأفراد المجتمع عنده يعيشون فى نفس الإطار من النظم القانونية السياسية والاقتصادية ، وكل هذه الأشياء تؤلف بناء له درجة معينه من الثبات والإستقرار ، بمعنى أنه يستمر فى الوجود فترات طويلة من الزمن يحتفظ خلالها بأهم مقوماته التى تنتقل من جيل إلى جيل . أما الفرد فإنه يمر فقط خلال ذلك البناء الذى يجد نفسه فيه . فالبناء لم يولد معه ولن يموت بموته[١٢] .

ولكن بالرغم من أن محاضرة رادكليف براون تعتبر نقطة تحول كبير فى تاريخ استخدام مفهوم البناء الاجتماعى ، كما كانت عاملاً أساسياً فى انتشار استخدام

(١٢) المرجع السابق ، ص ص : ٩ - ١١ .

الكلمة فى الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية التى ظهرت فى ربع القرن الماضى بماأثارته من جدل ومناقشات طويلة وعنيفة ، فقد اختلف العلماء فيما بينهم فى تحديد معلى البناء الاجتماعى ، وقدموا تعريفات متعددة ، تلك التعريفات التى نجدها عند كل من ماير فورتس Meyer Fortes وايفانز بريتشارد Evans-pritchard وريموند فيرث R. Firth ، وغيرهم من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع من اتباع المدرسة الوظيفية .

ومؤدى هذا كله هو أن البناء الاجتماعى الكلى لأى مجتمع من المجتمعات عبارة عن نسق من الأبنية المنفصلة المتمايزة التى تقوم بينها ، رغم تمايزها وانفصالها ، علاقات متبادلة مثل البناء القرابى والبناء السياسى والبناء الاقتصادى . ويضم كل من هذه الأبينة الجزئية عدداً من النظم الاجتماعية التى تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة . ولن يتيسر فهم البناء الاجتماعى إلا بدراسة هذه الأبنية الجزئية التى تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض ، إذ ليس ثمة شك فى وجود علاقات متبادلة بين النسق الايكولوجى والنسق الاقتصادى مثلا ، على اعتبار أن الحياة الاقتصادية كلها تتأثر وتتحدد بالشروط والظروف الايكولوجية التى تحيط بالمجتمع ، وهذا نفسه يصدق على العلاقة بين أنساق البناء الاجتماعى(١٣) .

كما أن مفهوم البناء الاجتماعى يتضمن وجود مبدأين أساسيين ومتكاملين : الأول : هو مبدأ الاستمرار فى الزمن ، ويصدق ذلك على الجماعات وعلى العلاقات الاجتماعية التى تؤلف البناء الاجتماعى . فالجماعات الكبيرة التى تحتفظ لعدة أجيال بكيانها وبهيكلها العام ونظام تقسيماتها الداخلية ونمط علاقاتها بعضها ببعض تعتبر وحدات بنائية فى نظر كل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بغير استثناء ، وذلك بعكس الزمر الاجتماعية المؤقتة أو السريعة الزوال التى يتفق معظم العلماء على إخراجها من البناء الاجتماعى .

والمبدأ الثانى هو أن العلاقات الثابتة المستمرة التى تقوم بالضرورة بين

---

(١٣) المرجع السابق ، ص : ٢٥ .

الجماعات المتماسكة التى ينقسم إليها المجتمع تتخذ شكل أنساق ونظم تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية، أو بقول آخر تؤدى وظيفة اجتماعية معينة ، كما هو شأن علاقات القرابة والعلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية . وهذا معناه أن الدراسات البنائية لا يمكن أن تقف عند حد الاهتمام بالظواهر الاجتماعية من حيث هى كذلك ، وإنما لابد لها من أن تدرس النظم والأنساق التى تتألف بدورها من ظواهر وعلاقات مشخصة ملموسة(١٤) .

٤ - النسق الاجتماعى Social system :

إن الأشخاص الذين يكونون المجتمع هم وحدات البناء الاجتماعى ولبناته ، والبناء الاجتماعى - كما أوضحنا - هو عبارة عن مجموعة من الأنساق الاجتماعية أو الأجهزة التى تتفاعل فيما بينها داخل هذا البناء، والتى يقوم كل منها بوظائفه الاجتماعية التى بفضلها يضمن البناء حياته واستمراره . ويتألف النسق الاجتماعى من مجموعة من النظم التى تتعلق به ، فالنظام العائلى مثلا يحدد المعايير الخاصة بعلاقة الآباء بالأبناء وبالأقارب فى ضوء النسق القرابى . ولذلك يتألف النسق القرابى من عدد من النظم المتعلقة به كنظام التوريث ونظام الزواج . والنسق بهذا المعنى هو عبارة عن عدد معين من النظم التى تتشابك فيما بينها وتتعامد فى شكل رتيب منظم . ويعبر النظام فى الواقع عن قاعدة أو قواعد منظمة للسلوك تفرضها الجماعة الاجتماعية ويتفق عليها الأشخاص باعتبارهم وحدات البناء الاجتماعى ولبناته(١٥) .

٥- النظام الاجتماعى Social institution :

على الرغم من شيوع مصطلح «النظام الاجتماعى» فى الدراسات الحديثة، فلم يتفق العلماء بعد على تعريف واحد له ، وإنما يحاول كل منهم أن يعرفه من وجهة نظره الخاصة . ومن هنا كنا نجد أنفسنا أمام عدد هائل من التعريفات التى تتفاوت فى البساطة والتعقيد والتى يكشف بعضها عن كثير من الغموض. وقد يكون من

---

(١٤) المرجع السابق ، ص ص : ٥٥-٥٦ .

(١٥) فاروق العادلى ، بناء المجتمع ، مذكرة غير منشورة ، ١٩٧٧ ، ص ٣ .

العبث أن نذكر كل هذه التعريفات هنا ، ولذا نكتفى بالإشارة إلى عدد قليل منها لكى نبين من ناحية مدى اختلاف الآراء إزاء مفهوم النظام الاجتماعى ، ونبين من الناحية الأخرى النواحى الأساسية التى تشترك فيها تلك التعريفات المختلفة .، فالأستاذ نادل Nadel مثلا يكتفى بتعريف «النظام» بأنه طريقة مقننة للسلوك الأجتماعى» أو «طريقة مقننة للعمل المشترك» . أما الأستاذ ما كيفر Maciver فإنه يقدم لنا أكثر من تعريف واحد فى كتبه المختلفة ، ففى كتابه عن المجتمع المحلى Community مثلاً يعرف النظام بأنه «الصور أو الأشكال الثابتة التى يدخل الناس بمقتضاها فى علاقات اجتماعية» ولكنه فى كتابه عن المجتمع Society يقول ، إنه يمكن تسمية كل ماهو مقرر اجتماعياً نظاماً» بينما يذكر لنا فى كتابه الذى اشترك فى تأليفه مع بيج page بعنوان المجتمع أيضاً أن النظم الاجتماعية هى الأشكال المقررة لأساليب العمل والسلوك فى الحياة الاجتماعية(١٦) .

ولكن المهم هنا هو أن نعرف أنه حين يتكلم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا عن «النظام الاجتماعى» فإنهم يقصدون على العموم أنماط العمل أو الفعل الاجتماعى التى تحدث بطريقة منظمة ورتيبة والتى ترمى إلى تحقيق هدف محدد بالذات ، على أساس أن كل نمط من أنماط السلوك له نوع محدد من الأهداف . وكل هذا يتبلور فى النهاية فى وجود درجة من الإطراد والتقنين فى السلوك الاجتماعى تجعله يتواءم ويتفق مع المعيار الذى يوجه الناس فى حياتهم وفى أعمالهم(١٧) .

٦- الثقافة Culture :

للثقافة عشرات التعريفات والتحديدات بيد أنها تتفق جميعاً على جانبين هامين من ركائز الثقافة : أولهما أنها كل ما يصنعه الإنسان أو يقننه أو يتواضع عليه من أسلوب للحياة ومعداتها وأدواتها وعلاقاتها وأنماط التعامل والقيم التى ينبغى أن تسود فى الأخذ والعطاء بين أفراد مجتمع من المجتمعات . وهى بهذا التعريف تتمايز عن

(١٦) أحمد أبو زيد ، المرجع السابق ، ص ص : ١١٧ - ١١٨ .
(١٧) أحمد أبو زيد ، المرجع السابق، ص : ١١٧ .

الطبيعة وعناصرها وقوانينها وظواهرها ، والجانب الثانى أن هذا الرصيد مما يصنعه الإنسان هو من الأمور التى تتناقلها الأجيال عن طريق التعليم والممارسة وأساليب التنشئة الاجتماعية المختلفة . كما أن هذا الرصيد الثقافى قابل للتعديل والتطوير والثقافة بهذا تميز الانسان عن سائر الكائنات الحية . وللإنسان وحده ثقافة تمثل حصيلة النشاط البشرى ذاته ، يتعلمها ويعيش بها ويعيش لها، ويطورها ويعدلها فى ضوء احتياجاته ، بينما الحيوان ينظم حياته على أساس غريزى فطرى مستخدماً إمكاناته البيولوجية ، ولا يحتاج إلى تعلم كيف يعيش إلا لفترة قصيرة جداً من الطفولة وعلى مهارات محدودة جدا يتطلب البقاء تعلمها(١٨) .

وهكذا يتبين أن الثقافة تمثل تلك الخبرات المتراكمة التى تستلزم عملية التعليم والتعلم فى مجالاتها المتعددة بالنسبة لحياة الجنس البشرى ، وذلك من خلال اللغة ونظم التواصل والتنشئة المؤسسة فى الأسرة والمدرسة وتنظيمات المجتمع الأخرى . وتهدف هذه الوسائل والنظم الثقافية إلى إعادة إنتاج أو تطوير القوى البشرية ومقوماتها الشخصية والسلوكية ، ومن ثم تختلف الثقافات بدرجات متفاوته بين مختلف الشعوب ، كما تتفاوت أنماط الشخصية فى مجتمع ما على أساس مدى تنوع ما يتعرض له الأفراد من تفاعل مع مؤثرات تلك المؤسسات الثقافية ، وما تكسبه لهم من معارف ومهارات ودرايات(١٩) .

صفوة القول ... إن الثقافة هى ذلك الكل المركب المتغير الذى يتم تناقله اجتماعياً ، ويشتمل على العناصرالمادية والمعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات ، وكل القدرات الأخرى التى يكتسبها المرء بصفته عضواً فى المجتمع ، وبعبارة أخرى فإن الثقافة هى أسلوب ونمط الحياة فى زمان ومكان معينين ، ويتجسد هذا النمط فى عناصرمادية واجتماعية ومعنوية .

---

(١٨) حامد عمار ، التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع) ، الطبعة الأولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص : ١٨٥ .

(١٩) حامد عمار ، المرجع السابق ، ص : ١٨٥ .

٧-الحراك الاجتماعي Social Mobility والحركة الاجتماعية Social Movement:

الحراك الاجتماعي هو المظهر الدينامي للتدرج الطبقي . أو بعبارة أخرى حركة الأفراد والجماعات من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر ، وانتقال السمات الثقافية بين الأفراد والجماعات(٢٠) . أما الحركة الاجتماعية فهي تشير إلى جزء من التطور الاجتماعي محصور في زمن معين ونظام خاص(٢١) .

٨- التدرج الاجتماعي Social Stratification :

المقصود بالتدرج الاجتماعي هنا هو ظاهرة الاختلاف بين الناس في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم اختلاف فرصهم في الحياة ، ذلك الاختلاف الذي يرجع إلى عوامل اجتماعية أكثر من عوامل طبيعية أو بيولوجية . إن التدرج الاجتماعي اصطلاح يشير إذن إلى ظاهرة التباين الاجتماعي القائمة على أساس أشكال التمييز الاجتماعي المختلفة في توزيع فرص الحياة وخبراتها ، وتعني فرص الحياة هذه إمكانية الحصول على عائد اجتماعي ما كالصحة وطول العمر والحصول على شهادة جامعية وامتلاك سيارة أو منزل أو الإصابة بالسل أو كسب مليون جنيه في العام أو الموت جوعاً(٢٢) .

وهكذا يتبين لنا أن للمجتمع بناء متدرج يتم فيه تنظيم أعضائه في سلسلة من الجماعات التي تفوق بعضها وفي مستويات تحدد في ضوء الهيبة والشرف والقوة والثروة . وينبغي أن نؤكد هنا على نقطة هامة مفادها أن التنظيم المتدرج للمجتمع أو التدرج الاجتماعي يعتبر بمثابة ظاهرة معقدة تعتمد على عدد كبير من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر . وأكثر من ذلك ، تعتبر هذه الظاهرة في معظم المجتمعات بمثابة عملية دينامية تسمح بمزيد من التغيرات في تكوينها وكذلك في الخصائص العامة للمستويات والدرجات المتباينة ، ولذلك كان من الضروري وضع المعايير

(٢٠) مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه – الكتاب الثاني – المدخل إلى علم الاجتماع ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص : ٢٨٩ .

(٢١) حسن شحاته سعفان ، المرجع السابق ، ص : ٣٢١ .

(٢٢) محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص : ٢٠٥ .

العامة التى يمكن بها دراسة مثل هذه الظاهرة[٢٣] .

٩ - الطبقة الاجتماعية Social class :

تنحدر النظرة للطبقات الاجتماعية من نظرة فلسفية أعم وأشمل للكون والمجتمع البشرى ، ولذلك فإنه من الطبيعى أن تختلف نظرة أصحاب الاتجاهات النظرية المختلفة فى مجال علم الاجتماع للطبقات الاجتماعية تبعاً لاختلاف نظرة كل منهم للكون والمجتمع البشرى . ومن المعروف أن هناك اتجاهين نظريين رئيسيين فى مجال هذا العلم لا يتحكمان فقط فى تعريف الطبقة الاجتماعية ، وإنما أيضا فى تعريف أية ظاهرة اجتماعية اخرى ، وهذان الاتجاهان هما الاتجاه المثالى والاتجاه المادى التاريخى ، حيث تتحكم النظرة الفلسفية الشاملة الخاصة لأصحاب كل اتجاه منهما للكون والمجتمع البشرى فى نظرتهم للطبقات الاجتماعية[٢٤] .

فأصحاب الاتجاه المثالى ينظرون للكون على أساس أنه تعبير عن «الفكرة المطلقة» ويؤمنون بالوحدة الكلية الشاملة لهذا الكون ، وبأن هذه الوحدة الكلية تتكشف من خلال مجمل أجزائها . كما أنهم ينظرون لهذا الكون - ضمن ماينظرون - نظرتهم للكائن العضوى الذى تقوم بين أعضائه علاقات ترابطية ، وإن أى تغير يطرأ على أى عضو من تلك الأعضاء تكمن أسبابه فى هذا الكل أو فى أى عضو من أعضائه، وإن أى تغير يحدث فى هذا الكل ليس إلاتطوراً نحو الكمال ، وأن التناقضات التى قد تنتاب وحدة هذا الكل إنما هى خطوات تمهيدية لهذا الكل نحو وحده كلية أشمل وأرقى وأكثر إكتمالا[٢٥] .

وينظر أصحاب الاتجاه المثالى إلى الطبقات الاجتماعية على أنها ظاهرة طبيعية فى أى مجتمع ، وعلى أنها ليست سوى تجسيد اجتماعى للفروق الطبيعية

(٢٣) على عبد الرازق جلبى ، دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ص : ٢٠-٢١ .

(٢٤) محمود جاد ، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع فى البلاد النامية - ودراسة الطبقة الاجتماعية ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص : ٣٣ .

(٢٥) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص : ٣٣.

القائمة بين أفراده فى الميول والمذاهب والمهارات ، وأن لها وظائف معينه تؤديها فى المجتمع ، وأن التخلص منها يعد تخلصاً من أحد مكوناته الأساسية . ويعتبر عالم الاجتماع الألمانى ماكس ڤيبر من أبرز مفكرى الاتجاه المثالى[٢٦] .

كان هذا فيما يتعلق بوجهة نظر رواد الاتجاه المثالى إزاء الطبقة الاجتماعية . أما فيما يتعلق بوجهة نظر رواد الاتجاه المادى التاريخى فإنها على العكس من ذلك إلى حد كبير ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه ينظرون للكون على أساس أنه موجود أزليا، ويفسرونه بالاستناد إلى القوانين التى يخضع لها هو وليس بالاستناد إلى قوى خارقة للطبيعة موجودة خارجه ، وهم ينظرون لهذا الكون بأجزائه المختلفة على أنه وحدة مترابطة ترابطاً جدلياً . وعلى أن العلاقات القائمة بين مختلف أجزائه ليس من صنع وعى الإنسان وإنما هى موجودة موضوعيا – أى مستقلة عن الوعى – وأن الوجود فى هذا الكون ينهض على أساس عملية الصيرورة والتغير اللتين تنهضان بدورهما على أساس عملية التغير الكمى والكيفى. وأن المادة وحركتها تتحول باستمرار من شكل إلى آخر ، ولكنها لا تنشأ أبدا من العدم ولا تنعدم . وأن أى تغير يطرأ على هذا الكل الكونى يؤثر فى كل أجزائه ، والعكس صحيح عندما يبلغ حداً معيناً . إن المادية الجدلية تكشف جوهر العالم المادى وتقدم نظرية أعم وأشمل عن قوانين تطور الطبيعة، ولا تضع – خلافاً لجدلية هيجل – أية حدود أمام تطور الطبيعة ، ومن ثم أمام تطور المجتمع[٢٧] .

ويقوم رواد هذا الاتجاه بسحب نظرتهم تلك للكون على نظرتهم للمجتمع البشرى. حيث أنهم ينظرون إلى هذا الأخير على أساس أنه وحدة واحدة مترابطة ترابطاً جدلياً وتخضع لعملية التغير باستمرار . كما أنهم ينظرون لأية ظاهرة اجتماعية فى إطار الاجتماعى ، ويولون أهمية كبرى لدور العوامل الاقتصادية (المادية) فى تشكيل الظواهر الاجتماعية ولما كان رواد هذا الاتجاه ينظرون لظاهرة الطبقات الاجتماعية على أنها ظاهرة غير أصيلة فى تكوين المجتمع البشرى ، فإنهم يبشرون

---

(٢٦) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص : ٣٤.

(٢٧) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص : ٣٩ .

بزوالها[٢٨] .

إن الطبقات الاجتماعية عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد ، تتميز عن بعضها تبعًا لموقعها فى أحد أنساق الإنتاج الاجتماعى التاريخية ، وتبعًا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج – وهى علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها فى قوانين محددة واضحة – وتبعاً لدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل . وبالتالى تبعا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا . فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع احداها استغلال عمل الآخريات تبعا لتباين موقع كل منها فى نسق الاقتصاد القائم فى المجتمع[٢٩] .

تبقى الإشارة بعد ذلك إلى معنى مصطلحين آخرين مرتبطين بمفهوم الطبقة الاجتماعية . وهذين المصطلحين هما : مصطلحا الشريحة والفئة الاجتماعية ، وفيما يتعلق بالمصطلح الأول فإن « درانـدورف » قد صاغ له تعريفاً مقبولاً جاء فيه : « أنه مصطلح يشير إلى فئة من الأشخاص الذين يشغلون موقعاً مشتركاً على مقياس هرمى ذى خصائص محددة مثل الدخل والهيبه وأسلوب الحياة ، وعلى ذلك ، فإن هذا المصطلح يعد مصطلحاً وصفياً خلافاً لمفهوم الطبقة الذى يعد مفهوما تحليليا[٣٠] .

أما فيما يتعلق بمصطلح «الفئة cateogry » فإن هناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع على أن المقصود به هو تسميه تستخدم بغرض تصنيف الموضوعات والأحداث التى قد تشترك فى صفة واحدة أو أكثر . وأن هذه الأخيرة ليست سوى فكرة عامة تصدق على حقائق متعددة من نوع واحد كمقوله الكم أو الكيف ، وأنه يمكن القول بأن كل المصطلحات والمفهومات المستخدمة فى العلوم الاجتماعية هى فئات طالما أنها تشير – أو ترمز – إلى طائفة من الظواهر والأفعال والعلاقات المشاهدة فى الواقع . كما أن هؤلاء العلماء يجتمعون على أن مصطلح «الفئة» يكتسب أهميته لكون الإنسان لا يستطيع أن يستجيب لموضوع أو حادثة معينه بوصفها منعزلة

(٢٨) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص ص : ٣٩–٤٠ .
(٢٩) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص : ٤١ .
(٣٠) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص : ٤٤ .

وإنما بوصفها جزءاً من نسق كلي للتصنيف(٣١) .

ويلقى «كالفيرت» بعض الضوء على الوظيفة التى يؤديها مصطلح الفئة – من منظور مقارن بالوظيفة التى يؤديها مفهوم الطبقة – بقوله « إن المصطلح الأول مصطلح يفترضه الإنسان بغرض تصنيف وفهم العالم الذى يراه ، حيث أن مصطلحات الأغنياء والفقراء والإنسان الغنى والإنسان الفقير ، ماهى إلا فئات وليس طبقات ، لأنها تنطوى على تحديد دقيق أو كاف لمحكات العضوية ، وعلى حدود واضحة فى علاقتها بعضها ببعض(٣٢) .

نخلص من ذلك إلى أنه إذا كان مفهوم الطبقة يعد مفهوماً تحليلياً ، ومصطلح «الشريحة» يعد مصطلحا وصفيا ، فإن مصطلح الفئة يعد مصطلحاً تصنيفياً . وأن هذا المصطلح الأخير يشير إلى جماعة من الناس تشترك فى صفة واحدة أو أكثر تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى ، كنوعية موقعها من وسائل الإنتاج أو نوعية المهن التى تزاولها ، أو نوعية مصدر نشأتها أو مستواها التعليمى ... إلخ ، وذلك فى مجتمع معين ، وفى أى حقبة تاريخية محددة(٣٣) .

١٠- المعايير Norms :

يذهب Robert Bierstedt إلى أن المعايير هى قواعد للسلوك فى مواقف معينة ، أى أوها قواعد أى مستويات تحكم سلوكنا فى المواقف الاجتماعية التى نشارك فيها ، كما أنها توقعات مجتمعية (من قبل المجتمع) أى أن المجتمع يتوقع منا أن نتوافق مع هذه القواعد السلوكية ، سواء كنا نفعل ذلك بالفعل أم لا . وبهذا المعنى تكون المعايير تحديدا ثقافياً يرشد سلوكنا وأداة أساسية فى الضبط الاجتماعى(٣٤) .

---

(٣١) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص ص : ٤٤–٤٥ .
(٣٢) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص : ٤٥ .
(٣٣) محمود جاد ، المرجع السابق ، ص : ٤٥ .
(٣٤) Rabael Bierstedt, The social order, Tata Mcgraw Hill publishing, Co-L:td, New Delhi, 1970, p : 209

الفصل الثانى

المداخل النظرية فى دراسة المشكلات الاجتماعية

ليست هناك رسالة – بعد رسالات السماء – أجل من رسالة العمل من أجل خدمة الإنسان ودعم احساسه بآدميته وكيانه ، فلقد عارك الإنسان طويلاً من أجل قيم كبرى وفضلى هى قيم الحرية والعدالة والمساواة .. كما بذل كل ما فى وسعه من أجل قيم الخير والنماء لذا فقد دانت له الدنيا بارادته وحكمته وعظمه جهاده وصموده . لم يأبه جبروت الطبيعة فطوعها وسيطر عليها، ولم يرضخ لقوى الاستبداد والتسلط والعدوان فدحرها .. حارب أميته فكان العلم ، وناهض نزعاته وغرائزه فكانت النظم والضوابط ورفض الصمت فكانت الكلمة عالية قوية .

ولقد عرف الإنسان خلال هذه المعارك صوراً وأشكالا عديدة من المجتمعات بعضها كان هو شاغلها الأول مقدرة لجهده ومعلية من شأنه وحافظه لطاقاته وابداعاته ومؤمنه بكيانه ، وبعضها استلبته وفارقت بين طموحاته وامكاناته ، وبعضها الآخر أغفلته وسط زحمه انشغالاتها بقضايا فرضتها عليها صفويتها وتبعيتها .

وكان تنميط المجتمعات بين أول وثان وثالث ، وأبيض وأسود ، ورأسمالى واشتراكى ، وديموقراطى واستبدادى ودينى وعلمانى ، يجسد فى واقع الأمر تنميط علاقة المجتمع بإنسانه واتصاله به . هل هو موقف المنشط لطاقاته أم موقف مستلبها وهل هو موقف الساعى إليه أم موقف المنصرف عنه ؟

وإذا كان التساؤل الذى يفرض نفسه فى هذا المقام يتمثل فى ما هو حظ مجتمعات العالم الثالث من ذلك الموقف أو ذاك ، أى مبلغ ما تجسده أبنيتها من مشخصات تفرز هذه الحالة أو تلك ، فإن ما يتعين أن يثار من تساؤل فى نفس اللحظة هو : إلى متى سيظل حظ أبنية هذه المجتمعات مرتبطاً بالقوى الصانعة لأسباب التخلف ومن ثم معوقة لأسباب الالتحام مع طمحات الإنسان الجوهرية ومشكله لخبره

من الحياة يستشعر فى ظلالها أنه يمارس حياة من صنعه وعلى النحو الذى يأمله .

فلقد خبرت غالبية تلك المجتمعات سنوات طويلةمن الاستعمار - كان لها وطأتها على أبنيتها الاجتماعية فى جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، بحيث وجدت تلك المجتمعات نفسها - فى أعقاب الاستقلال - فى أحد وضعين : أما استمرار الارتباط بالقوى الاستعمارية ، ومن ثم التخلى ضمنا عن استقلالها الذى ناضلت من أجله أو منح لها . وأما الاستقلال عن هذه القوى لقياده تنمية اقتصادية وسياسية مستقلة عجزت عن تأسيسها لعوامل كثيرة يتصل بعضها بخصائصها البنائية ، ويتصل البعض الآخر بالقوى الاستعمارية ، ويتصل البعض الثالث بالمتغيرات الاقتصادية المتجددة ، التنى تفرض نفسها على العالم وما يطرحه من فكر ودعوات العولمه وما تضمره من غايات استعمارية فى ثوب خادع مزيف .

ومن أبرز هذه الخصائص البنائية لهذه المجتمعات :

أولا : تردى الأوضاع الاقتصادية الذى ترجع عوامله إلى الاستنزاف الكامل للموارد الاساسية فى هذه المجتمعات ، سواء كانت موارد طبيعية (خام) أو موارد زراعية .

ثانيا : تردى الهياكل الاساسية للإنتاج والخدمات . ففيما يتعلق بهياكل الإنتاج نجد ممارسات إنتاجية متدنية وبدائية بالنسبة لمختلف لمستويات الهيكلية

كما نجد تخلف هيكل الخدمات . فنجد أن هذه المجتمعات تعانى من مشاكل أساسية كمشاكل الإسكان والمواصلات ، الاتصال (الطرق والتليفونات) ومرافق الصحة والتعليم .... إلخ . مما يكون له تأثيره فى إستنزاف قدر كبير من الدخل القومى لمواجهة هذه المشاكل ، ومن ثم عجز هذه البلاد عن تأسيس تنمية حقيقه ، هذا بالإضافة إلى أن لهذه المشكلات وطأتها على حياة المواطن مما يعجزه عن التفرغ الحقيقى للإنتاج ومتطلباته ، بما يعنى أيضا انعكاس ذلك على انخفاض معدلات الدخول القومية والفردية .

ثالثا : مواجهة هذه المجتمعات لمجموعة من المشكلات الحاده التى لها وطأتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات . كمشلكة البطالة التى تعنى عجز البناء الإنتاجى عن استيعاب قوة عمل تشكل إضافة فعالة للدخل القومى ، مشكلة البيروقراطية حيث جهاز حكومى متخلف وعاجز عن تحمل أعباء التنمية فى هذه المجتمعات أن لم يكن معوقا لها ، مشكلات الشره الاستهلاكى التى قد يكون لها جذورها فى الحرمان الطويل الذى عانته هذه المجتمعات إلا أنها لها تأثيرها السيء على معدلات الادخار أو اعادة الاستثمار لخلق تراكم رأسمالى يساعد على رفع التنمية وتطورها(١) .

لماذا دراسة المجتمع :

وحتى يتسنى الوقوف على المداخل النظرية فى دراسة المشكلة الاجتماعية يجد الدارس نفسه أمام سؤال منطقى يفرض نفسه عليه منذ البداية تتلخص فى السعى إلى الإجابة حول تساؤل محورى هو :

لماذا علم الاجتماع ..؟

وهو سؤال يتردد كثيرا اليوم بين الدارسين الجدد لعلم الاجتماع . ورغم ما فى إثارة هذا السؤال اليوم من أمور لا يقبلها العلم بعد أن قام كفرع من فروع العلم الاجتماعى واستطاع أن يستقل بمباحثه عن الاهتمامات والمداخل الفلسفية والنفسية والجغرافية العضوية ... إلخ ، فإن الإجابة عليه لا تمثل تشكيكا فى قيمة هذا العلم ، وأهميته من حيث ما يسهم به فى تحقيق الفهم الشامل للمجتمع بظواهره وتحولاته ومشكلاته المختلفة ، بقدر ما يمثل مدخلا منهجياً لإلقاء الضوء فى شيء من التفصيل على موقع دراسة المشكلات الاجتماعية فى خريطته.

فقد يتساءل المرء لماذا ندرس علم الاجتماع ، أو بمعنى آخر ما هى فائدته والقيمة من وراء دراسته ؛ والواقع إذا أمعنا النظرفى حياتنا اليومية العادية لوجدنا

(١) أحمد النكلاوى ، علم الاجتماع وقضايا التخلف ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص :٤٣-٤٦.

انفسنا وسط كم هائل من التساؤلات تسوقها الينا مانشاهده يوميا من أشياء وظواهر وما نسمعه من أخبار وشائعات ودعايات مشكلات وازمات قد تثير دهشتنا وحيرتنا في كثير من الاحيان ، بل وتجعلنا في موقف لا نستطيع أن نكون لأنفسنا فيه إجابة معقولة وشافية لها . ومن ثم يتصاعد قلق الانسان وتزداد حيرته وتتنامى احتمالات اغترابه عن واقعه ، خاصة إذا كان ما يتلقاه من إجابات وما يقدم له من تفسيرات لما يشاهده ويسمعه غير كاف او مقبول لتبرير ما يعايشه من ظواهر ومشكلات ، أو غير كاف لكي يكون قادرا على أن يقرر ما إذا كانت هذه التفسيرات أو الإجابات صادقة ام غير صادقة .

ويجد الإنسان نفسه ، في سبيل البحث عن حقيقة وطبائع الأشياء وما يكمن خلف الظواهر والمشكلات من علل فعلية ، مدفوعاً في كثير من الإحيان إلى تحمل المشاق ومكابدة العناء والتحديات ساعياً وراء تحرى الحقيقة .

وإذا كان بعض ما يصادفه الإنسان من أشياء تثير انتباهه بسيطة أو تبدو تافهة في نظر البعض ، ولا يدخر جهدا في سبيل فهمها والوصول إلى حقيقتها ، فإن دراسة المجتمع يتطلب بالأخرى هذا النوع من الجهد ، خاصة أن ما يشاهده الإنسان ويستلفت انتباهه لا يقع أساساً - إلا على خشبة مسرح المجتمع ، ويتطلب هذا النوع من الجهد والمثابرة وضع ما يثور لدينا عن المجتمع من معتقدات محل الاختبار ، الى جانب قبول مخاطرة معرفة أن ما كوناه من تصور بصدق بعض الاتجاهات والمعتقدات هو غير ذلك أى غير صادق في أغلب الأحيان .

والسؤال الذى يفرض نفسه علينا الآن هو لماذا نسأل دائماً اسئلة عن المجتمع ؟ وتنحصر الإجابة في أننا نسأل لأننا نرى أشياء لا نحبها ونرغب في معرفة الاسباب لظهورها ووقوعها ؟ ، وما إذا كانت اسبابا جوهرية ام غير جوهرية آملين من وراء ذلك مواجهتها وتغيير العالم . كذلك أحياناً نسأل اسئلة لاننا نجد أن بعض الأشياء التى كنا نسلم بها ونتصور انها صادقة في مرحلة أضحت غير صادقة بالنسبة لنا لأفراد آخرين الآن .

ويتعين علينا حتى ندرس المجتمع ونعرف عنه أشياء كثيرة ، سواء كان مجتمعنا أم مجتمع آخر ، أن نتعلم ألا نسلم بأى شىء تسليماً تقودنا فيه نزعاتنا الفردية والتعسفية ، وأن نسأل اسئلة عن تلك الأشياء التى يرى الأفراد انها صادقة ، فكثيرا ما تبرهن الايام ان الاشياء التى نشاهدها ليست هى ، فى الواقع ، كما تبدو لنا ، وأن ما هو صادق فى ظل ظروف معينة ليس صادقا فى ظل ظروف أخرى . وأيا كانت دراستنا للمجتمع قائمة على الرغبة فى تغييره او على مجرد الرغبة فى فهمه ، فإن علينا أن نبذل جهدا كثيراً كى نثبر أغوار تصوراتنا المعتاده ، علينا ان نحاول أن نكون رحالة نجوب أعماق وأغوار العالم الذى نعيش فيه، علينا أن نكون نظرة موضوعية عن العالم .

وجدير بالذكر أن مثل هذه الأمور من السهل قولها أكثر من فعلها ، فقد نبه ماكس ڤيبر العلماء الاجتماعيين بضرورة الا يسمحوا لارائهم السياسية أن تؤثر على محاضراتهم ، وقد بدأ يظهر من هذا المنطلق فى مجال العلم الاجتماعى الاتجاه الذى يدعو إلى تقليص المعتقدات والتصورات غير العلمية من العمل العلمى فى العلوم الاجتماعية .

ولعل من أهم المشكلات الفعلية للحياة فى المجتمع ، مشكلة إمكانية الفصل الكامل بين دور عالم الاجتماع كمواطن وبين دوره كعالم اجتماع ، إذ أضحى هذا الفصل غير ممكنا عكس الحال بالنسبة للعالم الكيميائى والبيولوجى والچيولوچى ... إلخ ، فإذا كان الباحث الكيميائى يدخل معمله ويضع معطفه الأبيض ويبدأ تجاربه ، متحرراً من آرائه واتجاهاته السياسية والأخلاقية والدينية وعزلها عن العمل الذى يؤديه ، وحتى إذا كانت أراؤه السياسية والأخلاقية يمكن أن يكون لهادخل من ناحية بتوظيف أو استثمار ما ينتهى إليه من نتائج فإنه من المقرر ان آرائه لا تؤثر فى سير العملية التفاعلية الكيميائية ، وبالتالى فيما يصل اليه من نتائج ومكتشفات .

ورغم أن دارسى المجتمع يبذلون ما فى وسعهم للفصل بين مهنتهم وحياتهم الشخصية كما يفعل الباحث الكيميائى أو الباحث الطبيعى . فإن القضايا التى

يتناولونها ذات صلة فى الغالب – بالفلسفات السياسية والأخلاقية والدينية . وهى فلسفات تؤثر فيهم وفى وغيرهم من العلماء فى نفس الوقت ، ومن ثم فإن الإنسان ليس متحررا تحررا كاملا من القيم التى تحيط به . فهو يدرس – على سبيل المثال – ولاسباب يراها هو فقط – بعض القضايا دون غيرها . فمثلا قد يدرس المهتم بالعلاقات بين الأجناس والسلالات صور العنف والتطرف والشغب داخل المدينة نظراً لرغبته فى تقويضها مثلا ، وإذا تساءلنا لماذا يريد هذا الدراس ايقاف الشغب ؟ فإننا نكون بذلك نسأل سؤال ذا طابع قيمى ، فهل هو يتطلع إلى تحقيق الوفاق ألعرقى ، أم مجرد القضاء على التخريب ؟ ، هل هو مهتم بالقضاء على الأقليات ، أم مجرد القضاء على الأسباب المؤدية للشغب ؟

وإذا كانت هذه التحيزات القيمية يتعين الا تؤثر على دراسة الحوادث الاجتماعية ، فإنها – وفى الواقع – تؤثر فيها فى بعض الأحيان . فمن العسير أن يكون المرء موضوعياً بشكل كامل بصدد القضايا التى يتعاطف أو يرتبط بها بشكل واضح ، فنادراً ما نستطيع معرفة أخطاؤنا أو الاحساس بها ، كما يعرفها ويحسها غيرنا .

ورغم أن العالم الاجتماعى لا نستطيع أن نستبعده من هذا الاطر ، فإنه يحاول ان يكون امينا مع نفسه ومع قضاياه فى دراسته للأحداث الاجتماعية . وحتى يستطيع أن يحقق العالم الاجتماعى تلك الامانة ، فإنه يحاول استخدام مجموعةمن الادوات الموضوعية والموثوق بها . وإذا كانت المكتبة يمكن أن تكون مصدرا حيادياً لما تضمه من مصادر المعرفة ، فإن المصدر الحيادى بالنسبة للعلماء الاجتماعيين ليس هو الكتاب ، إنما مجموعة الأساليب والأدوات التى نسميها بالمنهج العلمى . ويتضمن المنهج العلمى مجموعةمن القواعد والطرق والأساليب التى تسهم بوجه عام، وبصوره مؤكدة فى(*) :

١- تمكين العالم الاجتماعى من تنظيم ملاحظاته على نحو يمكنه من معرفة ما إذا

(*) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب الخاص بأساليب دراسة المشكلة الاجتماعية .

كانت افكاره عن العالم خاطئه ، من أن يكتشف أنه خاطىء فى أفكاره تلك .

٢ - تمكينه من تفادى ان يتسرب تحيزه إلى ما يدرسه .

٣ - تمكين الباحثين من تحرى مدى صدق النتائج التى انتهى إليها غيرهم ممن سبوقهم .

ويكاد يتفق معظم المهتمين بالإجابة على ماذا يدرس علم الاجتماع ، على تقسيم أو تعيين موضوع هذا العلم فى قسمين : الأول يعرضن فيه لما ذهب إليه الآباء المؤسسين لهذا لعام ، والثانى يوضح اهتمامات علماء الاجتماع المعاصرين .

فموضوع علم الاجتماع لدى الأباء المؤسسين تحدد بوضوح فى دراسة المجتمع ، بيد أن أهتماماتهم فى تناول هذا المجتمع انشطرت بين موقفين .

الأول: دراسة المجتمع كوحده عريضه .

الثانى : دراسة المجتمع كاجزاء وشرائح منفصله ، أى دراسته دراسة تشريحيه .

وغنى عن البيان ، أن هذ التناول التشريحى لبنيه المجتمع وتنظيماته وعملياته يضع الباحث أمام تساؤل اساسى هو : ما هى الغاية من التشريح والتركيب للمجتمع بنائيا ووظيفيا وديناميا ؟ وهنا تطرح عدة احتمالات .

- هل لرصد عناصره وبيان أجزائها ووصفها؟
- هل لمتابعة حركة نموه وتطوره وديناميانه؟
- هل لتقديم تصور نظرى ومنهجى لقضاياه ومشكلاته ؟

ولقد اثارت قضية الإجابة على هذه التساؤلات جدلا كبيرا بين رواد هذا العلم وباحثيه المعاصرين ، حيث دار جدلهم حول ما نوع هذا العلم؟ هل هو علم نظرى ام تطبيقى . وقد حسمت الإجابة على هذا التساؤل منذ ابن خلدون ومن بعده أوجيست كونت حيث رأى ان غاية هذا العلم اساسا ، الاستفادة من نظرياته وتفسيراته التى يقدمها للمجتمع وظواهره فى معالجة مشكلاته وتحدياته الاجتماعية التى يواجهها ، ومن ثم انحصرت اغراض هذا العلم فى بعدين .

البعد النظرى : ويرمي إلى :

أ) كشف القوانين الاجتماعية التى تحكم الظواهر والحياة الاجتماعية داخل المجتمع .

ب) فهم دعائم الحياة الاجتماعية وما ترتكن اليه من معايير ثقافية واقتصادية ودينية وسياسية ... إلخ

جـ) التعرف على تطور المجتمع وأشكال المجتمعات المختلفة .

د) تكوين وعى وفهم كامل للمجتمع ومشكلاته .

هـ) الكشف عن ديناميات التطور والتغير الاستقرار .

و) التعرف على الوظائف والعمليات الاجتماعية المختلفة .

ز) تكوين أو وضع نظرية اجتماعية .

البعد العملى أو التطبيقى :

أ) تشخيص المشكلات الاجتماعية .

ب) تقليص وتقليل الاثار السلبية للمشكلات الإجتماعية .

جـ) رسم الخطط العلاجية والوقائية لمعالجة مشكلاته المجتمع .

د) ترجمة رغبات المجتمع إلى واقع عملى .

هـ) تقييم الخطط والبرامج الاجتماعية .

وجدير بالذكر أنه من المتعذر الفصل بين هذين البعدين لأسباب أهمها :

١ - أن الباحث عندما يدرس مجتمعا يهمه كمواطن أن يجد حلولا لهذه المشاكل والمعضلات .

٢ - أن الباحث عندما يدرس تجارب ومحاولات الآخرين لحل مشكلاتهم يتبادر لذهنه فوراً امكانية حل مشكلات مجتمعه بنفس الطرق أو قريبة منها[1] .

وتوضح الكتابات التى تناولت التطورات السوسيولوجية فى دراسة المشكلات

(١) أحمد النكلاوى ، المنهج فى علم الاجتماع ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص : ٢٦ - ٣٠.

الاجتماعية أن علماء الاجتماع استطاعو على مر سنين طويلة أن يتوصلوا إلى عد كبير من النظريات ويطورونها تناولت بوجه عام طبيعة المجتمع ومشكلاته .

والواقع أن تناولات تلك المنظورات السوسيولوجية واستيعابها امر ضرورى فى فهم المشكلات الاجتماعية ، إذ يهم ذلك فى إجراء أو فهم أشكال التناقض البالغة القائمة حول القضايا الاجتماعية والمداخل الاساسيةفى رصدها ، فهناك نظريات سوسيولوجية وضعت خصيصا لخدمة أهداف عديدة ، فبعضها تناول قضية السلوك البشرى (الإنسانى) الذى يصدر عن الطوائف والتشكيلات البشرية العريضة أو الكبرى اى تلك التى تصدر عن المجتمع ككل أو البناء الاجتماعى بالاجمال .، وقد أطلق على هذه النظريات اسم النظريات الكبرى أو الشمولية ، وتناولت نظريات أخرى سلوك الأفراد أو بعض سلوك الجماعات الصغرى أو الفرعية ويطلق على هذه النظريات اسم النظريات التحليلية الصغرى .

ويعد كل من المنظور الوظيفى ومنظور الصراع اهم المنظورات الشائع استخدامها فى علم الاجتماع وينتمى كلاهما إلى مايعرف باسم النظريات الشمولية اى الماكروسكوبيه . ويذهب فى هذا الصدد علماء الاجتماع الذين يأخذون بالمنظور الوظيفى فى دراسة المشكلات الاجتماعية إلى تقرير أن المشكلات الاجتماعية تظهر عندما تكون المجتمعات غير منظمة أو متماسكة ، ويذهب علماء الاجتماع الذين يتبنون منظور الصراع من ناحيتهم إلى أن المشكلات الاجتماعية تظهر عندما تتعرض جماعة أو فئة من الجماعات للاستغلال أو السيطرة من قبل جماعة أخرى .

ويقف إلى جانب هذين المنظورين اللذين يجسدان نمط النظريات الكبيرة عدد آخر من النظريات الصغرى التى تتمحور بؤرتها حول البحث فى تأثير الحياة الجماعة على الأفراد وتقع جميع هذه النظريات تحت إطار النظريات النفسية الاجتماعية التى ترمز إلى النظريات الصغرى اى المكيروسكوبية .

ومن أهم هذه النظريات الصغرى :

١ – النظريات العضوية الاجتماعية .

٢ – نظرية الشخصية .

٣ – النظرية السلوكية .

٤ – النظرية التفاعلية .

وإذا كان أنصار هذه النظريات يتباينون فيما بينهم بالنسبة لبعض المسائل وأنه من الصعوبة تقرير – بوجه عام – أى من هذه النظريات يمكن اعتباره صحيح كل الصحة أو خاطئ كل الخطأ ، فإن ما يجب الإشارة إليه هو أن بعض هذه النظريات أسهمت على نحو مغال فى تحليل واجلاء الفهم لبعض جوانب وأنماط المشكلات الاجتماعية كذلك أن عديدا من هذه النظريات وظفت فى مواقف متعددة فى دراسة مشكلة واحدة ، ومن ثم فإن محاولة انجاز الفهم الشامل للمشكلات الاجتماعية يتأتى من استثمار المنظوررات الاجتماعية المتقدمة وبشكل كامل[1] .

اولا : الاتجاه البنائى الوظيفى فى دراسة المشكلات الاجتماعية :

يعد الاتجاه البنائى الوظيفى من أبرز الاتجاهات أو المدارس المعاصرة المؤثرة تأثيرا بالغا فى الفكر الاجتماعى بوجه عام ، فقد أخذت الوظيفية بدءاً من أعمال عالم الاجتماع الفرنسى أميل دركايم تتطور على يد كل من تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون وكثيرون غيرهم حتى بلغت أكثر جلاءاً وتنقيحاً ، ويستند الفكر الوظيفى بوجه عام إلى تصور مؤداه أن المجتمع يمكن اعتباره نسقا منظما كاملاً يسلم فيه أفراده أو معظمهم بعدد من المعايير والقيم العامة يتوحدون حولها ، فالجماعات والنظم وسائر الادوار التى تمارس بداخله تتوافق فيما بينها لتحقيق كل موحد شامل . ومؤدى ذلك أن الافراد وسائر عناصر هذا الكل يؤدون أدوارهم ويحتجزون وظائفهم ولهدف تحقيق مجتمع مستقر ومتماسك منطلقين ومستندين فى ذلك إلى قواعد وتوجيهات أو قوانين

(١) أحمد النكلاوى ، مشكلات المجتمع المصرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص: ٥٤-٥٦ .

واحدة .

وتعد أفراد المجتمع المختلفة ،تبعا للنظريةالوظيفية فى حالة من حالات التوازن المتجانس أوالمتناغم ، وأن التغير الذى قد يقع فى أي جانب من جوانب المجتمع يؤثر بدوره على سائر الجوانب الأخرى ، ومن ثم فإن كل جزء من أجزاء المجتمع له وظيفة تتمثل اساسا فى تحقيق التوازن للنسق برمته ، فعلى سبيل المثال يهتم النظام الاقتصادى منذ الوهلة الأولى بتوفير المسكن والمأكل والملبس للمجتمع انجازا لهدف البقاء كما يهتم النظام التربوى من ناحية أخرى باعداد وتدريب الأفراد على المهارات المطلوبة لانجاز المجتمع المنظم الفعال .

بيد أنه على الرغم من التوازن والتكتل الذى قد يجسده بناء المجتمع إلا أن المجتمعات شأنها شأن الكائنات الحية الأخرى ليست دائماً فى حالة من التكامل التام ذلك أنهاأحيانا تؤدى اعمالا او يصدر عنها أفعال من غير المتوقع حدوثها الامر الذى يفرض فى مثل هذه الأحوال القيام بمواجهتها درءاً للآثار التى قد تنجم عن صور عدم التوازن او الصدع فى التنظيم القائم ويطلق أنصار هذا الاتجاه على مثل هذه الحالة اسم سوء الوظيفية DYSFUNCTION . فمثلا عندما يقوم المعلمون بتعليم عدد يزيد عن حاجة المجتمع فان هذه الاعداد الزائدة تتعرض للبطالة وتصبح مصدرا من مصادر الاضطراب او العنف داخل المجتمع لانهم لم يحصلوا على فرصة العمل التى أعدوا لها أو يتوقعونها ومن ثم يغدو ما يسمي بالتضخم التعليمى أحد أشكال أو صور سوء الوظيفة للتربية الحديثة .

وهناك صورة أخرى من صور سوء الوظيفية التى تكون ظاهرة للعيان فى مجتمع من المجتمعات ، فمثلا الوظيفة المعلنة لاقسام الشرطة هى الحد من وقوع الجريمة فى المجتمع أما الوظيفة غير الظاهرة لرجال الشرطة تتمثل فى مساعدة المجتمع فى أوقات الأزمات ومعاونته على مواجهتها . ومن هنا يرى علماء الاجتماع أن دراسة المشكلات الاجتماعية يجب أن تتركز حول الوظائف غير الظاهرة بالنسبة للجماهير العريضة فى المجتمع . فقد بينت دراسات علماء الاجتماع لأقسام الشرطة

أن هذه الأقسام تستخدم منذ البداية مسميات مثل مجرم ، منحرف ، خارج على القانون ، متعدى، وهى مسميات اذا ما لصقت بشخص وارتبطت به كمسمى تصير دافعا بعد ذلك لارتكابه مزيدا من الجرائم إذا ما واتته الفرصة ثانية حيث تظل وصمة هذا المسمى تلاحق الإنسان حتى بعد قضائه لعقوبته وتدفعه فى لحظة من اللحظات الى ارتكاب جرائم أخرى للانتقام من المجتمع الذى ما زالت تطارده فيه وصمة السابقة الأولى، و يتضح من ذلك أن هذا العامل غير الظاهر يعد دافعا لارتكاب الجريمة .

ويتبين اذن أن المشكلات الاجتماعية تحدث تبعا للتصور الوظيفى عندما يكون جانبا من جوانب المجتمع فى حالة من حالات سوء التنظيم أو بمعنى أدق غير منتظم، ويعنى سوء التنظيم الاجتماعى تحلل فى جوانب من جوانب البناء الاجتماعى الأمر الذى يترتب عليه فقدان أو ضعف المعايير السائدة التى تحكم اجزاء المجتمع وبالتالى فقدانهما لقدرتهما على التأثير على الأفراد وضبط سلوكياتهم .

ويذهب الوظيفيون إلى أن هناك أسباباً عديدة لسوء التنظيم الاجتماعى من بينها على سبيل المثال ضعف أو عدم كفاءة عملية التنشئة الاجتماعية وما تستند إليه من معايير بالإضافة إلى فشل المجتمع فى السيطرة على صور العنف التى قد تصدر عن افراده ويضيفون كذلك أن علاقة المجتمع ببيئته قد تفسد لعدم كفاية انتاج الغذاء أو العناصرالمادية الاساسية اللازمة لسائر اجزاءه ، ويأتي التغير الاجتماعى إلى جانب العوامل المتقدمة إذ يساعد على وقوع سوء التنشئة أو فقدان المجتمع القدرة على السيطرة على صور العنف والإنحراف . ومن شأن ذلك كله أن يفقد المجتمع توازنه وتسود داخله حالة سوء التنظيم الاجتماعى . ويرى الوظيفيون أن المجتمعات تستطيع الإستجابة للصور المتعددة التى تستجد على بنائها إذا كانت نتاجا لحالة من حالات التغير البطيء على حين أنها لا تستطيع الاستجابة السريعة والمتكافئة إذا كان التغير سريعا وعنيفا .

وتعد المجتمعات الصناعية المعاصرة نموذجا لنمط التنظيم الاجتماعى الذى تولد نتيجة التحولات التى أفرزتها الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى . فقد عرفت هذه المجتمعات تحولات تكنولوجية سريعا فاق التحول فى الإطار القيمى بها وقد عرفت هذه الحالة بالفجوة الثقافية بين التحولات التكنولوجية وبين القدرة على التكيف القيمى والاجتماعى مع مطالب هذه التحولات وهو ما أفرز الكثير من صور سوء التنظيم الاجتماعى التى شهدتها وما زالت مجتمعات عديدة فى العالم. فقد ساعد التقدم الذى حدث فى ميدان الطب على اطالة أعمار الأفراد ومن ثم ادى ذلك إلى زيادة القدرة على التناسل والتوالد ، وقد تتطلب ذلك بطبيعة الحال أن تتحول القيم والاتجاهات الأسرية لتتوافق مع التقدم فى ميدان العلم الطبيعى أو الطب لكن ما حدث هو أن ازداد عدد المواليد فى المجتمع وأدى ذلك إلى مشكلة التضخم أو الانفجار السكانى .

نقد المدخل *الوظيفى*:

وإذا كان المدخل الوظيفى يعد من المداخل النظرية الشائعة الاستخدام فى دراسة المشكلات الاجتماعية ،فإنه لم يسلم من عدد من أوجه النقد وجهت إليه ، فهناك من يرى أن هذا المدخل يعد بمثابة فلسفة سياسية محافظة وأنه يقوم على التسليم السريع وبدون مناقشة بأفكار وقيم المجتمع باعتبارها قيما يجب المحافظة عليها واحترامها وعدم مناقشتها وإلى جانب ذلك يلاحظ أن هذا المدخل يربط بين المشكلات الاجتماعية وبين انحراف الأفراد أو حالة سوء التنظيم الاجتماعى المؤقت ومن ثم فهو يهمل عاملاً أو مصدرا رئيسيا فى إثارة المشكلات الاجتماعية هو عدم العدالة أو عدم المساواة فى المجتمع ، ولم تقف الانتقادات التى وجهت إلى هذا المدخل عند هذا الحد اذ تناولت الانتقادات أيضا تصور الوظيفيين صعوبة عزل الاجزاء المختلفة للمجتمع بعضها عن بعض وأن سوء التنظيم الذى قد يعانى منه شخص ما قد يكون مصدرا لحالة سؤ التنظيم عند شخص آخر .

كذلك لفتت الانتقادات النظر إلى الخطأ الذى وقعت فيه الوظيفية عندما تصورت أن ما يحدث من وظائف ويقع من توحد حول قيم معينه يحقق تماسك الطبقات الاجتماعية المختلفة . فمن الثابت أن ذلك ليس بالأمر المحتم وقوعه بمعنى أن يكون ما تمارسه جماعات معينة هو بالضرورة فى صالح جماعات أخرى .

ثانيا : اتجاه الصراع :

يعد منظور الصراع المنظور الثانى المقابل للاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع بيد أن هذا المنظور ينطلق من عدد من الافتراضات والقضايا المختلفة عن تلك التى انطلق منها المنظور الوظيفى وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة المجتمع البشرى . ومن ثم انتهى المنظور الصراعى إلى نتائج مختلفة كلية عن النتائج التى توصل إليها المنظور الوظيفى فى هذا الشأن .

فمن الحقائق الثابتة أن هذا المنظورر يرى المجتمع يتألف من جماعات اجتماعية عديدة تقوم بينها ضروب من الصراع من أجل القوة أو السلطة ويعد هذا الصراع أمر لازم ولا غنى عنه فى أحيان كثيرة اذ هو يعود بالفائدة على المجتمع بوجه عام . فكثير من التحولات الاجتماعية الاساسية تولدت عن بعض الصراعات التى عرفتها المجتمعات المختلفة كما هو الحال بالنسبة للثورة الفرنسية وثورة ٢٣ يوليو فى مصر والحرب الأمريكية الأهلية وثورة أكتوبر فى الاتحاد السوفيتى السبق .

ويمكن فهم منظور الصراع على نحو أدق إذا ما قارناه بالمنظور الوظيفى . فقد سبق أن بينا أن الوظيفيون يرون المجتمع يتألف من عدد من الأفراد يقوم بينهم نوع من الاتفاق والتوحد حول عدد من القيم والاتجاهات والمعايير ، فهم يؤمنون مثلا بأن القانون القائم قانون عادل وموضوعى وفى مقابل هذا التصور نرى أنصار الصراع يذهبون إلى أن النظام الاجتماعى يتحقق عن طريق السلطة المدعومة باستخدام القوة ويضربون مثلا على ذلك أنه إذا امتلكت جماعة من الجماعات أسباب القوة بشكل شرعى أى قانونى فانها تلجأ إلى تسخير هذه القوة من أجل السيطرة على الآخرين واخضاعهم لارادتها .

ومؤدى ذلك أن الافراد يطيعون القانو ن لانهم يخشون القبض عليهم أو وضعهم فى السجن أو ربما اعدامهم إذا لم يطيعوه ، وهناك نقطة اختلاف أخرى بين المدخلين تتمثل فى التصورات الخاصة بكل منهما عن التغير الاجتماعى . فالوظيفيون يرون أن المجتمع فى حالة نسبية من الثبات وبالتالى فان التغيرات السريعة التى يمكن أن يخبرها المجتمع تؤدى إلى إضعاف تماسكه وتمزيقه وهى ترى أن الأنشطة والجهود التى تبذلها المجتمعات تتجه أساسا إلى استعاده المجتمعات توازنها وتفادى هزات التغيرالتى تؤدى إلى تصدعها ، ويذهب اتجاه الصراع من ناحيته إلى أن المجتمعات من طبيعتها التغير والتحول وهى دائماً فى حالة من حالات التغير المستمر فالافراد يدخلون فيما بينهم فى صراع من أجل اكتساب القوة والحصول عليها وفى هذه الحالة يعد التغير أمرا لازما وحيويا بالنسبة لهم حيث أن الفئة أو الجماعة التى تستحوذ على السلطة وتتملك اسبابها يمكن في مرحلة من المراحل هزيمتها فى خضم الصراع القائم وينتقل ما كان لها من سلطة وقوة إلى غيرها .

ومن الجلى لا يمكن القول أن أيًا من المنظور الصراعى أو الوظيفى يمكن أن يكون المنظور الوحيد أو عوضًا عن الآخر، إذ يشكل كل منهما نظرية قائمة بذاتها تشتمل كل منها على عدد من التصورات والأفكار ذات العلاقة بالنظريات الأخرى التى تشترك معها فى بعض العناصر العامة. فمنظور الصراع على سبيل المثال لا يجمع داخله بين عدد كبير من النظريات فحسب بل يتضمن أيضاً طائفة هامة من الآراء والتصورات السياسية. بيد أن ما يذكر هو أن الاختلافات القائمة بين نظريات الصراع الناشىء عن تباين ما تعتنقه كل منها من آراء سياسية لاينفى أنها مجتمعه تدور حول قضية الصراع الاجتماعى فى حد ذاته وأن اختلفت منطلقاتها. فهناك بعض النظريات تقول بصراع القيم وتركز على صور التباين والاختلاف بين الاتجاهات والمعتقدات للجماعات الاجتماعية المختلفة. وهناك نظريات أخرى تركز على الصراع الطبقى أى على دروب الاختلاف فى القوة والثروة والمكانة بين الطبقات المختلفة .

وغير خاف أن هاتين النظريتين الفرعيتين (نظرية صراع القيم ونظرية الصراع الطبقى) تسهمان اسهاما كبيرا فى تفسير أساس المشكلات الاجتماعية وتبين مصادرها . ففيما يتعلق بصراع القيم يؤكد أنصارها على عدم الاتفاق الكامل بين أفراد الجماعة أو أفراد المجتمع على القيم ويعنى ذلك أن هناك صراعًا قيميًا قائمًا . ويختلف هذا الموقف بطبيعة الحال عن تصور الوظيفيين على نحو ما قدمنا والذين يؤكدون على أن كل أبناء المجتمع أو معظمهم يتوحدون حول عدد من المعايير أو القيم حتى وإن كانت لكل جماعة من الجماعات التى تؤلف هيكل المجتمعات المعاصرة قيمها ومعاييرها الخاصة التى تختلف بها عن الأخرى ، والتى قد تؤدى إلى شكل من أشكال الصراع فى أحيان معينة .

ومن الأمثلة العديدة على ذلك المستقاه من المجتمعات الأوربية موقف الجماعات المختلفة من قضية الأجهاض إذ تتباين معاييرها فى النظرة إلى هذه القضية كذلك من الأمثلة المأخوذة من المجتمع الأمريكى الذى يتألف بنائه من عديد من الجماعات العرقية المتباينة الفرنسية والألمانية والإيطالية والإيرلندية والمكسيكية والآسيوية والأفريقية لكل منها معاييرها وأفكارها وقيمها الخاصة الأمر الذى يقوم شاهدا على أن هذا المجتمع تتعدد وتتباين داخله أنماط الثقافات الفرعية داخل دائرة الثقافة العامة السائدة . ويشكل هذا التنوع والتباين مصدرا من مصادر المشكلات والقلقلة داخل المجتمع فى أحيان عديدة .

ومهما يكن من أمر فإن صراعات القيم يمكن ان يكون لهاأسباب ومصادر عديدة كأن تكون القيم التى يشترك فيها أفراد الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد فيها غير متوافقة أو قد تكون فى أحيان عديدة متناقضة بشكل واضح . فالحرية والمساواة رغم أنهما قيمتين أساسيتين فى سائر مجتمعارت الدنيا فإنهما كثيرا ما يقعون فى صراع فيما بينهم ، فالفرد الذى يقدر قيمة المساواة قد يعتقد أن المساواة أو النظم غير العادلة من شأنها أن تؤدى إلى فروقا ضخمة فى الثروة وأوضاع الجماعات الأمر الذى يمكن أن يؤثر تأثيرا واضحا فى مدى ممارسة الديمقراطية أو فى مدى قناعة الفرد

بأن الأفراد الذين لا يرمزون إلى مراكز مرموقة لهم الحق فى الحصول على الحقوق الديمقراطية الممنوحة لغيرهم . ولا جدال أن مثل هذه الحالة أو التصور يكون مدعاة للانحراف ووقوع الكثير من صور العنف الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد .

وإذا انتقلنا إلى مناقشة الجانب الآخر من منظور الصراع وهو الصراع الطبقى سوف نرى أن أنصار هذا المنطق يرون أن كل أشكال الصراع لا تقضى إلى عدم الاتفاق أو عدم التوحد حول القيم العامة أو حول مضمون هذه القيم أو معناها ، فبعض الصراعات تنشأ احيانا نتيجة اشتراك الافراد فى قيم واحدة . فإذا أخذنا مثلا جماعتين من الأفراد يسلمون بقيم كل من الثروة والقوة وأن واحدة من تلك الجماعات تملك القوة والثروة فان الصراع لابد أن ينشب بينهما ويندرج مثل هذا الصراع فى أغلب الأحوال فى إطار الصراع الطبقي .

ويرى كثير من علماء الاجتماع أن الصراع الطبقى من أجل الثروة والقوة والمكانة أحد الأسباب الرئيسية فى كثير من المشكلات الاجتماعية . ومن بين المنظرين الذين وجهوا الأنظار إلى الصراع الطبقى باعتباره العامل الرئيسى فى المشكلات الاجتماعية كارل ماركس الذى أكد أن المركز الذى يشغله الفرد فى نظام الإنتاج يحدد إلى حد بعيد وضعه فى هذا النظام ، فنظام الإنتاج الرأسمالى يفرز وضعين مختلفين فهناك أفراد يمتكلون رأس المال أداة أنتاج الثروة ويطلق عليهم ماركس البرجوازيين وهناك جماعات أخرى تعمل من أجل الأجر كمنتجين يبيعون جهدهم كعمال المصانع والمناجم والمعامل إلى آخر ذلك . ويطلق ماركس على هذه الفئة الأخيرة اسم البروليتاريا .

ويصبح الصراع الطبقى أمرًا حتميا من الوجهة التاريخية فى التصور الماركسى فهناك حتمية تاريخية تقول بحتمية وقوع الصراع ، فكلما استطاع الاجراء أو البروليتاريا أن ينموا حسهم أو وعيهم الطبقى بأنهم طبقة مستقلة من قبل البرجوازيين كلما توقعنا انها تستطيع أن تنظم نفسها سياسيا ومن ثم ندخل فيما يسميه كارل

ماركس بالعنف الطبقى والصراع الطبقى . ويؤمن ماركس أن العمال سوف يكسبون جولة الصراع أى سوف تنتهى الثورة فى صالحهم بالسيطرة على البرجوازية .

وترتيبا على ما تقدم يقوم المجتمع اللاطبقى الذى تختفى فيه مسميات الثروة الخاصة أو الأرث الخاص والضرائب على الدخول إلى آخر ذلك ويحل محل هذه المسميات التعليم والتدريب والحراك كما أن الإنتاج فى هذا المجتمع لا يكون من أجل تحقيق الربح وتراكم الثروة دائماً أنما من أجل اشباع حاجات الجماهير . وغنى عن البيان أن هذه النظرية الماركسية تعد من النظريات الاساسية فى دراسة المشكلات الاجتماعية والتغير الاجتماعى لما تقوم عليه من أثارة وتوجيه لسلوك وأفعال الشعوب فى العالم ، ويؤكد ماركس فى هذا الصدد أن الصراع الطبقى لا يعد فى حقيقة الأمر مصدرا أو أساسا للمشكلات الاجتماعية وإن كان معظم علماء الاجتماع يذهبون إلى أن بناء المجتمع الصناعى المعاصر يستند إلى نظام طبقى محدد ومصالح طبقية متنافسة ومتصارعة مما يتيح الفرصة امام احتمالات تولد الصراع.

ويكاد يجمع معظم علماء الاجتماع أو على الاقل علماء الاجتماع الغربيين على رفض تصور أو فكرة قيام مجتمع لا طبقى فى ظل الظروف الحالية كما أنهم يلتقون حول عدم الإيمان بأن الثورة عن طريق العنف يجب أن تتحقق أو أنها سوف تقع بالضرورة ، ومن ثم فإن كثيرا من علماء الاجتماع يسعون من خلال مناقشتهم لقضية التدرج الاجتماعى أو نظام الطبقات فى المجتمع إلى دحض أفكار ماركس فى هذا الميدان ومناهضتها ، كذلك يلاحظ أن علماء الاجتماع الذين يتبنون اتجاه الصراع الطبقى يعتقدون بأن المجتمع يمكن أن يتحول أو يتغير عن طريق البرامج الاصلاحية المتدرجة وليس عن طريق العنف الثورى الذى يدعوا إليه كارل ماركس .

ويمكن القول بوجه عام أن هناك من يرى أن نظرية الصراع يجب ألا تركز على مرود صور الصراع الطبقى أو الصراع القيمى بمفرده خاصة وأن كثيراً من علماء الاجتماع يؤكدون أن الصراع يمكن أن يتولد نتيجة اختلاف القيم وعدم المساواة فى توزيع الدخول والثروة والقوة والمكانة فى نفس الوقت ، وعليه فإن كلا من الاتجاهين متكافئين فى علاقتهما بدراسة المشكلات الاجتماعية .

نقد اتجاه الصراع :

وإذا كانت الوظيفية قد وجهت إليها انتقادات لأنها شديدة المحافظة فإن منظور الصراع وجهت إليه بدوره انتقادات لكونه بالغ الراديكالية ، وتذهب هذه الانتقادات إليّ أن الصراع اذا حدث على النحو الذى تذهب اليه الماركسية فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انهيار المجتمع بشكل عام كذلك لايوافق الوظيفيون انصار اتجاه الصراع فيما أشاروا إليه من أن المجتمع الرأسمالى مرتبط وجوده بمصالح البرجوازية وأنه لذلك محكوم عليه بالانهيار ، وتناولت الانتقادات كذلك فكرة المجتمع اللاطبقى حيث هذه الفكرة فكرة يوتوبيه وأن ماركس نفسه لا يستطيع تحقيقها أو تطبيقها وأكدت أن المجتمعات الرأسمالية يمكنها أن تفعل الكثير من المشكلات الاجتماعية فى الواقع .

يتضح مما تقدم أن كلامن المنظور الوظيفى ومنظور الصراع ينتميان إلى الاتجاه الشمولى فى دراسة المشكلات الاجتماعية ، وإذا كان بعض علماء الاجتماع يري أن واحداً من هذه الاتجاهات هو الأكثر ملائمة فى دراسة المشكلات الاجتماعية فإن جانبا كبيرا من رجال الاجتماع يؤكدون من ناحية ثانية على ضرورة الجمع فيما بينها لما فى ذلك من تحقيق الفهم الشامل والمتكامل لموضوعنا ، وبالتالى فإن توظيف كل من الاتجاهين فى نفس الوقت من شأنه أن يلقى بمزيد من الضوء على الأبعاد المختلفة للمشكلة موضوع الدراسة كما أنه يحقق فى نفس اللحظة قاعدة التكامل النظرى والمنهجى المنشود فى عملية التفسير . فمثلا يمكن دراسة الجريمة على سبيل المثال دراسة معمقة إذا ما اعتبرناها منتجا لسوء التنظيم الاجتماعى ومنتجا أيضا للصراع الطبقى بين الأثرياء والفقراء وللصراع القيمى بين هؤلاء الذين يحترمون القانون وبين من لا يحترمونه .

ثالثا : الاتجاه الاجتماعى النفسى (الميكروسكوبى) :

تختلف النظريات الاجتماعية النفسية بدورها عن النظريات الوظيفية والصراعيةمن حيث ما تقدمه من أسس معينة فى نفسية السلوك والمشكلات

الاجتماعية ، فمن المعروف أن علم النفس الاجتماعي يهتم اساسا بدراسة سلوك الافراد وسلوك الجماعات الصغيرة والعلاقات التفاعلية بين هذه الجماعات الصغيرة والأفراد من ناحية وعلاقاتهم بمجتمعهم الاكبر وبعملية التنشئة ، ومن الثابت أن تفاعلات الجماعة تلعب دوراً أساسيا في النمو النفسي للفرد كما تشكل هذه التفاعلات اساس اهتمام علم النفس الاجتماعي بتفسير لماذا يتوحد الافراد حول قيم وأهداف ومعايير معينة وينحرف آخرون عنها ، ويمكن تقرير ان أغلب التفسيرات المعاصرة للجريمة وصور المرض العقلي والسلوك الجنسي أسست في أغلب الأحوال على ما قدمه علماء النفس الاجتماعي من نتائج في هذا الصدد .

وإذا كانت بعض المشكلات الاجتماعية تنشأ نتيجة صور عدم المساواة أو الصراع الطبقي والقيمي على نحو ما قدمنا فإن علم النفس الاجتماعي يسهم بدوره في تفسير أساس هذه المشكلات . وعليه يمكن ان نقرر في هذا المجال أن النظريات الاجتماعية النفسية كنظريات ميكروسكوبية تكمل في الحقيقة النظريات الكبرى الماكروسكوبية ، كذلك أن ما هو قائم بين هذه النظريات من اتفاق أو تعارف لايقلل من قيمتها حيث قد عرف التصور الوظيفي والصراعي اتفاقا واختلافا بين مؤيدي كل منهما على حد سواء . ومن ثم كانت دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال ما تقدمه النظريات الصغرى من تصورات ومصادرات أمرا هاما ومكملا للفهم الذي تساعد عليه النظريات الوظيفية والصراعية للمشكلات .

ونتناول فيما يلي أهم النظريات التي تنتمي إلى المنظور الاجتماعي النفسي وهي النظرية العضوية الاجتماعية ونظرية الشخصية والنظرية السلوكية والنظرية التفاعلية .

النظرية العضوية الاجتماعية :

حاول العلماء عبر أجيال عديدة تفسير السلوك البشري بالرجوع إلى الخصائص البيولوجية للإنسان . وقد ظلت هذه التفسيرات البيولوجية سائدة إلى حد بعيد في عدد

من العلوم كالاقتصاد والسياسية وعلم النفس والاجتماع ، وتقوم هذه التفسيرات برد السلوك الإنسانى وسائر الظواهر إلى عدد من الغرائز البيولوجية كغريزة التعاون والعدوان وحتى إلى بعض الغرائز الاجتماعية كالملكية إلى آخر ذلك .

- ولقد تعرض هذا النمط من التفسير لعديد من الانتقادات نظرا لفشلة فى تقديم اساس منطقى يمكن ان يفيد فى فهم السلوك البشرى ، كما أنه لم تتوفر له قرائن تدعم ما يذهب إليه من أفكار القول فغرائز كالعدوان او التعاون لا يمكن الاستناد إليها لفهم طبيعة التعقيدا ت والازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصراعات التى تؤدى الى نشوب الحروب حيث أن هذه الصور المعاصرة لا يمكن ان نرجع بها إلى مجرد الاساس الغريزى أى كيف يمكن لنا أن نفسر كثيرا من الصور المعقدة للمشكلات المعاصرة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى آخره بارجاعها إلى هذه الغرائز ، ولقد كان ذلك هو السبب فى افتقاد كثير من علماء الاجتماع ثقتهم فى هذه النظريات الأمر الذى جعلهم يرجعون بالسلوك البشرى إلى عوامل اجتماعية وثقافية ووراثية يحاولون رصده من خلالها ، وانطلقوا فى هذا الصدد من أن السلوك البشرى يتأثر فى المحل الأول بالظروف الاجتماعية والثقافية وليس بالغرائز .

ويفسر هذا المنطلق ماذهب اليه اميل دوركايم حين قال إذا أردت أن تفسر الظاهرة الاجتماعية فعليك ان تفسرها بظاهرة اجتماعية اخرى من نوعها ، وقد كانت هذه الدعوى الاساس فى ظهور نظريات اجتماعية بيولوجية جديدة لا تركن إلى مجرد الاساس البيولوجى أو الغريزى فى تفسير السلوك انما تجمع فى تفسيرها له بين ما هو نفسى اجتماعى وما هو عضوى .

وتذهب هذه النظريات الجديدة إلى أن معظم السلوك البشرى سلوك موروث حتى أن قيمة الغيرية التى قد تبدو أنها قيمة ثقافية صرفة ترتبط فى جانب منها بالبناء البيولوجى لعملية التطور الإنسانى ، ويأخذ بهذا الرأى عدد قليل من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع الذين يرون ان السلوك البشرى سلوك تتدخل فى تحديده

عوامل وراثية وأنه يتعذر أن نتصور تفسيرا لحاجات المجتمع البشرى بالرجوع فقط لمجرد الحاجات البيولوجية الفردية .

وإذا كانت لم تلق أى نظرية بيولوجية قبولا من جانب مجمل علماءالاجتماع فإن هناك بعض النظريات القليلة التى ما زالت لها دلالة معينة بالنسبة لبعض صور المشكلات الاجتماعية وإن كانت بدورها قد لاقت من يتهمها بالخرافة مما جعل معظم علماء الاجتماع يتحاشون بوجه عام التفسيرات البيولوجية للمشكلات الاجتماعية خاصة وأنه لم توجد بعد سياسة اجتماعية تأخذ بهذه النظريات او تطبقها اذ كيف لو تصورنا أن المشكلة الاجتماعية ترجع أصلا إلى عوامل بيولوجية يستطيع علماء وصانعوا السياسة ان يتحكموا فيها فهل يعقل مثلا أن يفسر فقر الفرد بمجرد الرجوع إلى بعض العوامل البيولوجية المحضة ؟

ورغم المآخذ التى سجلت على النظرية الاجتماعية العضوية فان هناك نفر قليل من علماء الاجتماع ما زالوا يتبنون بعض قضايا هذه النظرية ويرون أنها ذات فاعلية فى تفسير السلوك البشرى .

نظرية الشخصية :

يعد مصطلح الشخصية من المصطلحات الاساسية الشائعة الاستخدام فى علم النفس ويشير هذاالمصطلح إلى عدد من الخصائص او السمات المحددة التى تميز شخصا عن آخر وتكون هى الاساس فى التمييز بين صور السلوك الاجتماعى. فالمجرم يعد وجهة نظر هذه النظرية شخصية مريضة اجتماعيا إذ تتسم بالعدوانية وعدم الاستقرار وعدم النضج إلى آخره ، كذلك الحال بالنسبة للتمييز العنصرى أو الكراهية العنصرية نراها هذه النظرية حالة تنشأ نتيجة وجود شخصيات تسعى إلى السيطرة وفرض نفسها بالقوة أى هى عدوانية بمعنى أدق .

ورغم أن هناك نظريات عديدة فى الشخصية فأن أهم هذه النظريات نظرية سيجموند فرويد التى تذهب إلى أن الشخصية الفردية تتشكل جذورها وأصولها أساسا

فى الأعوام الأولى من مرحلة الطفولة ، ولهذا السبب تصبح الأسرة قوة مؤثرة فى نمو شخصية الطفل . فالطفل الذى يدخل فى صراعات مع والديه ويعايش جو هذا الصرع تتأثر نفسيته ووجداناته تأثيرا بالغا ومن ثم تترسب لديه فى مراحل حياته الأولى صعوبات نفسية بارزه ، وعليه فإن هؤلاء الاطفال يتعرضو ن لمشكلات نفسية واجتماعية عديدة كما يحدث عندما يتعرض الطفل لخبرة من خبرات الكبح الجنسى من قبل والديه ويعياش صراعات نفسية حادة تدخله فى دائرة المشكلات النفسية .

وقد قسم فرويد الشخصية إلى ثلاث أجزاء :

الأول : هو الأنا (Id) وهو بمثابة عدد من الدوافع الغريزية أبرزها الدافع الجنسى الذى يعتبر فى نظر فرويد المحرك لكل ألوان السلوك البشرى .

الثانى : وهو النحن (Ego) ويتكون من الوعى أو الشعور أو الإدراك لدى الفرد وينمو هذا الوعى لدى الطفل من خلال خبراته المتعددة التى يمر بها .

الثالث : وهو الانا العليا (Superego) او بمعنى أدق قوة المجتمع ، فوعى الفرد وقيمة تستمد من الانا العليا .

ومن هنا نرى أن هذه الاجزاء الثلاثة كما يؤكد أنصار المذهب الفرويدى تكون فى حالة من التوازن بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ، وتتعرض الشخصية للاهتزاز كلما اختل التوازن بين هذه الاجزاء الثلاثة المكونة للشخصية . ولذا يضع انصار الاتجاه الفرويدى أهمية كبرى على نوع الحياة العقلية التى يمكن ان تساعد على وجود شخصيات غير مستوية أي غير مدركة .

ولقد انتقدت نظرية فرويد إلى حد بعيد لتركيزها البالغ على الدافع الجنسى وأهمالها بشكل ملحوظ الظروف أو العوامل الأخرى التى يمكن أن تلعب دورا بالغ الأهمية فى التأثير على بناء الشخصية ، ولهذا السبب لم يأخذ بما ذهبت إليه هذه النظرية فى صورتها الأولى إلا نفر قليل من علماء الاجتماع وعلماء النفس ، ورغم هذا فإن كثيراً من علماء النفس يستخدمون اليوم بعض أفكار سيجموند فرويد فى

محاولتهم لوضع نظريات جديدة للشخصية يتفادون بها ما وجه لنظرية فرويد من انتقادات حادة أهمها افتقاد النظرية إلى أدلة كافية تنهض دليلا على صدق أفكارها . ومن ثم ظهر اتجاه آخر فى نظرية الشخصية يؤكد على سمات الشخصية أكثر من تأكيده على بنائها وديناميتها .

ويهتم انصار هذا الاتجاه بخصائص الشخصية وتصنيف الأفراد تبعا لبعض السمات الأساسية للشخصية كسمة السيطرة والخضوع والدفاعية والخجل والانطواء والاقبال إلى آخر ذلك من سمات . وقد استخدمت فى هذا الاتجاه كثير من الاختبارات والمقاييس لمحاولة تطوير وتفسير ظهور مثل هذه السمات فى أشخاص معينيين والربط بينها وبين أشكال معينة من السلوك الانحرافى . ورغم ما استطاعت أن تقدمه هذه النظرية بفضل ما وضعته من اختباراً من نتائج مرضية قليلة نسبيا فإن أهم ما يؤخذ عليها من ملاحظات أن علمائها أهملوا حقيقة أن هناك اختلافات كبيرة بين خصائص الشخصية للأفراد وأكدوا دائماً وأبداً أن هناك خصائص واحدة يلتف حولها الأفراد . ومهما كان من أمر هذا النقد فإن نظرية الشخصية تشكل اساساً هاماً فى فهم السلوك البشرى بحيث لا نستطيع أن نغفلها ونعطيها حقها .

النظرية السلوكية :

انتهى بعض علماء النفس الاجتماعى إلى قناعة بأنه من قبيل هدر الوقت وضياع الجهد لمحاولة الوصول إلى ما هو داخل العقل البشرى ، وأن علينا دراسة السلوك الظاهر للإنسان بحيث يصبح هو بيت القصيد لا السمات الظاهرة ، ولقد ساعد هذا الوعى على تطوير النظرية السلوكيةإلى حد بعيد . ويعرف انصار هذه النظريات بالسلوكيين أو أنصار المذهب السلوكى .

ويعتمد السلوك فى هذه النظرية على مايسمى بالجزاء او المقابل الذى يتلقاه الفاعل نتيجة لادائه لسلوك معين . فلو تلقى الفرد مكافأة إيجابية على سلوكه فى موقف معين فان من المتوقع أن يأتى هذا الفرد نفس السلوك اذا ماتكرر نفس الموقف،

أما إذا كان المقابل سلبى كأن وقعت عليه عقوبة معينة فأنه من المتوقع أن يتكرر منه هذا السلوك حيث أن خبرته فى هذا المجال سلبية وليست إيجابية . كذلك لو قابل الوالدين الحالة النفسية الهابطة لا بنتهم بشىء من العطف والاهتمام بها فإنها إذا ما احتاجت إلى جذب انتباههم أو لفت انظارهم إليها مرة ثانية فانها سوف تكرر هذاا لسلوك الذى استدر عطف والديها وجذب انتباههم أما إذا لم تلقى الفتاة هذا الانتباه من والديها بالنسبة لهذا السلوك فإنها سوف تبحث فى موقف آخرا عن أسلوب آخر لجذب انتباههم والحصول بذلك على عطفهم ورعايتهم .

بناء على ذلك فإن النظرية السلوكية تفسر السلوك البشرى أو الفعل البشرى من خلال مايتمثله الفرد فيه من قيمة ويؤكد السلوكيون فى هذا الصدد أن عملية تعلم السلوك ليست بالعملية البسيطة إذ هى تتضمن عمليات كثيرة مما جعلهم يحاولون التوصل إلى وضع أسس متعددة لإشكال الجزاءات والمكافآت المختلفة التى من شأنها أن تشجع أولا تشجع عملية التعلم لسلوك ما .

وتتخلص أهم الانتقادات التى وجهت إلى هذه النظرية فى أنها اهملت العمليات العقلية ونظرت نظرة ذاتية فردية للأفراد إذ من العسير أو من المستحيل فهم أو استيعاب السلوك البشرى دون محاولة ادراك الاسلوب الذى يفكر به الإنسان أو المشاعر التى تؤلف بناء شخصيات الأفراد . ويكاد يجمع بعض الباحثين الذين تصدون لنقد النظرية السلوكية على أنه من الصعوبة بمكان دراسة الشخصيةبشكل مباشر ويؤكدون فى هذا الصدد أنه من المتعذر الوصول إلى عنصر أو دليل واحد يمكن أن يثبت إن الشخصية هى المتغير الوحيد الذى يؤثر فى السلوك الإنسانى بوجه عام .

النظرية التفاعلية

ترى النظرية التفاعلية السلوك منتجاً للعلاقات الاجتماعية التى يشكلها الفرد من ثم تذهب إلى القول بأن كل ما يتصف به الإنسان من صفات – كأن نقول أن هذا

إنسان منتج وإنسان محترم وإنسان متعاون وإنسان طيب وإنسان يوثق فيه - تحددها الى حد بعيد علاقات الفرد بحيث يمكن القول أن هذه الخصائص منتجاً للعلاقات بين الناس داخل المجتمع ، ويؤكدون فى هذا الصدد على أهمية عملية التنشئة الاجتماعية بصورها المختلفة باعتبارها أساس التفاعل الإنساني.

ويحاول التفاعليون دراسة هذه العملية أي التنشئة دراسة تفصيلية إذ يؤمنون بأن الأفراد نتاج لنوع العلاقات الاجتماعية والثقافية التى يشاركون فيها أو يرتبطون بها ، فالإنسان ينمى نظرته للحياة من خلال مشاركته لإطار ثقافى رمزى ينشأ داخله ويطور الأفراد مفاهيمهم عن أنفسهم ويتعلمون الكلام وكيف يتصرفون فى حياتهم مع أسرهم وأصدقائهم من خلال هذا الإطار الذى تؤلفه رموز الثقافة العديدة.

ولاجدال أن هذا التحليل يخالف ما ذهب إليه فرويد خاصة وأن النظرية التفاعلية تؤكد أن الشخصية الفردية فى حالة مستمرة من التغير على مدى حياة الانسان أو بمعنى آخر أنها فى عملية مستمرة من عمليات محاولة الاستجابة للبنى الاجتماعية المتغيرة حولهم .

ويمكن القول أن أعمال الكاتب الأمريكى جورج هربرت مييد من أهم الأعمال التى تقف وراء النظريات التفاعلية فى علم النفس الاجتماعى ، فقد أشار مييد الى أن التواصل بالكلام أو الكتابه من أهم الملامح الرئيسية التى تميز الكائنات البشرية عن غيرها من الكائنات الأخرى. فالافراد ينمون قدراتهم على التفكير وقدرتهم على استخدام الرموز من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . فالطفل الصغير يقلد على نحو آلى سلوك آبائه ويتعلم بعد ذلك ان يكتسب أدواراً من الآخرين كدور الأب أو الأم مثلاً. ويأخذ الاطفال فى تعلم العلاقات المتبادلة بين الأدوار المختلفة ويرون انفسهم فى ضوء ما يتوقعه الآخرون أو فى ضوء نظرته وفهمه لهم ويضيف مييد ان الطفل يبدأ فى أخذ ادوار أكثرغموضا وتركيبا كلما سار قدما إلى الأمام فى إطار شبكة علاقاته التى يكونها طوال حياته .

وقد أخذت أفكار ميد وآرائه فى التفاعلات الرمزية تنتشر بعد وفاته عام ١٩٣١ انتشارا بالغا وتكتسب ذيوعا بين صفوف علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعى على حد سواء . وقد أصبح يلقب أنصاره أو يعرفون بأصحاب الرمزية التفاعلية أو علماء التفاعل الرمزى . وقد استطاع هؤلاء ان يسهموا اسهاما حقيقيا وبالغا فى مجال دراسة المشكلات الاجتماعية وفهم كثير من القضايا الاجتماعية الهامة والحساسة ومن ذلك نظريتهم عن التغاير الترابطى differential Associations وتفسيراتهم وتحليلاتهم الرائدة للانحراف والجريمة وغير ذلك من نظريات يمكن القول انها ترجع بصورة مباشرة إلى أفكار ميد .

ورغم الانتشار والتأثير البالغ لانصار الرمزية التفاعلية فقد لقيت كثير من أوجه النقد أهمها وأشدها انتشارا ما وجه من نقد لنظرية فرويد – بيد أن بعض هذه الانتقادات التى وجهت لهذه النظرية بوجه عام يمكن القول أنها انتقادات بالغة التحريف والغموض بحيث لا يمكن القول أنها تستطيع ان تبرهن على صدق النظرية أو حتى على عدم صدقها اى أنها انتقادات ذات تأثير ضعيف إلى حد بعيد .

الفصل الثالث

اساليب دراسة المشكلات الاجتماعية

من الثابت أن علماء الاجتماع استطاعوا أن يطوروا أساليب وطرق عديدة فى دراسة المجتمع دراسة علمية ومن الثابت أيضا أن علماء الاجتماع يؤكدون باستمرار أن السلوك البشرى سلوك فى غاية التعقيد ومن الصعوبة إلى حد بعيد فهم هذا السلوك بيسر كما هو الحال بالنسبة لعلماء الطبيعة وعلماء الحياة حيث يدرسون قضاياهم بأسلوب أكثر تحكما وأكثر قدرة على إنجاز فهم سليم لظاهراتهم . بيد أنه رغم هذه الصعوبة التى يواجهها علماء الاجتماع استطاعوا أن يضعوا طائفة كبيرة من النظريات ويطوروا أساليبهم وطرقهم ومناهجهم لتحقيق درجة عالية من الدقة والوضوح فى دراسة مشكلاتهم .

ويتوفر علم الاجتماع كغيرة من العلوم على طائفة خاصة من المصطلحات تصف وتحدد ما يتناوله من قضايا وأفكار وما هو قائم فى نطاقه من مسائل ، ولذا كان من الضرورى على علماء الاجتماع ان يحددوا بدقة مصطلحاتهم التى تؤلف موضوع أبحاثهم ولعل من أهم الاصطلاحات التى يثيرها علماء الاجتماع فى إطار المعالجات السوسيولوجية التى ترتبط ارتباطا بارزا بالمدخل السوسيولوجى فى دراسة المشكلات الاجتماعية مجموعة المصطلحات التالية :

مصطلح الدور Role :

يقصد بهذا المصطلح مجموعة التوقعات المرتبطة بالطريقة التى يفترض أن يتصرف أو أن يأتيها الإنسان فى موقف معين من المواقف . فكل مركز اجتماعى أو وضع اجتماعى يشغله الإنسان كمركز الإنسان فى الأسرة باعتباره ابنا أو بنتا أو طالبا أو سائق أتوبيس أو محصل إلى آخره ماهو إلابمثابة التوقعات التى تكون مرتبطة بالإنسان فى شغله لهذا المركز . ومؤدى هذا أن الأوضاع الاجتماعية التى يشغلها

الأفراد يرتبط بها عدد من التوقعات كأن نتوقع من الفتاة أن تتصرف تصرفا معينا فى موقف معين داخل أسرتها ، وأن نتوقع من المعلم سلوكا معينا داخل حجرة الدرس ويمكن أن نميز فى إطار هذه التوقعات بين جانبين :

الأول : الواجبات أى تلك التى ينبغى على الشخص أن يؤديها لكونه يشغل وضعا معين .

الثانى : الحقوق التى له إذا ما قام بهذه الواجبات .

ومعنى ذلك أننا نتوقع أن الإنسان إذا قام بالواجبات المفروض عليه أدائها فى موقف من المواقف سوف يتحصل على حقوق ملائمة لواجباته ، ومن هنا نرى أن الأفراد يؤدون أدواراً عديدة خلال مراحل حياتهم المختلفة . فقد تكون المرأة زوج وقد تكون أما وقد تكون أختا وقد تكون باحثة كما قد يكون العامل طالباً أو زوجاً أو موظفاً، فكل هذه الأدوار يؤديها الإنسان فى وقت واحد . ويعد تداخل واجبات هذه الأدوار وتوقعاتها مصدر الصراع الذى يمكن أن يعيشه الإنسان خاصة إذا ما طلب منه أداء أدوار متعددة فى مواقف متعددة قد تكون متناقضة ومتعارضة بعضها مع البعض. فمثلا قد تتطلب أدوار الطالب والموظف طاقة كبيرة ووقتا طويلا كى يستطيع تحقيق أو اداء مطالب دوره إلا أنه كثيرا ما تتعارض مطالب كل من هذين الدورين دوره كطالب ودوره كموظف إذ كيف يستطيع ان يوفق بين مطالب الدورين .

ومهما يكن من أمر الصراع الذى قد ينشب بين مطالب بعض الأدوار وبخاصة إذا ما تعددت الأدوار التى على الإنسان أن يؤديها فإنه مما لاشك فيه أن هذه الأدوار تشكل زاوية أساسية فى الوجود الاجتماعى . فكل مجتمع يقوم على عدد لا حصر له من المراكز والأوضاع والأدوار.

ويتضح مما تقدم أن الأدوار الاجتماعية متصلة مترابطة بحيث يصبح من الصعب فهم دور من الأدوار لفرد من الأفراد دون أن نرصد هذا الدور فى علاقته بغيره من الأدوار الأخرى التى يؤديها ، فمثلا ليس من الممكن تعريف دور الزوجة دون الإشارة إلى دور كل من الزوج والابن والبنت والأب والأم ذلك أن دور الزوجة

مرتبط بدور كل من الأب والبنت والأب والأم فهناك اعتماد متبادل بين واجبات كل وضع اجتماعى ، فالزوج ترتبط واجباته بواجبات الزوجة والابن والابنة فى نفس اللحظة . ونخلص من ذلك أننا نحكم على الدور الذى يؤديه الفرد بمدى الكفاءة فى أدله واجباته . كلما استطاع الإنسان أن يؤدى أدواره بكفاءة كلما كان من الممكن التعرف على وضع الإنسان أى أن الكفاءة فى أداء الدور محك رئيسي من المحكات التى يعتمد عليها للتعرف على سلامة الدور نفسه .

مصطلح المعايير Norms:

تعد المعايير بمثابة القاعدة الاجتماعية أو المبدأ الاجتماعى الذى يحدد لنا ما هو السلوك المقبول والسلوك غير المقبول فى موقف من المواقف فى نفس الوقت . فكل جماعة اجتماعية ترتبط فيما بينها بدوائر عديدة من الجماعات الأخرى، ولكل جماعة أو دائرة معاييرها الخاصة التى توجه سلوك ابنائها . وكثيرا ما تتصارع المعايير تماما مثلما يقع بين الأدوار ، فالمعايير تختلف من جماعة إلى أخرى ومن شأن هذا الاختلاف أن يؤدى إلى صراع بين المعايير الأمر الذى يجعل خروج الأفراد على معايير لايخضعون لها غير منحرفين ولايكونون عرضه لتوقيع عقوبات عليهم بشكل رسمى عكس الحال إذا ما خرج الإنسان عن المعايير التى يخضع لها إذ يوصم بالإنحراف ويكون موضوعا لعقوبات شديدة .

ومن الثابت أن المعايير الاجتماعية ليست جميعها على درجة واحدة من الاهمية فهناك معايير ليست بنفس الدرجة من القوة التى تتصف بها معايير أخرى ، ومع ذلك تدخل جزءاً فى بناء الثقافة الشعبية للناس كالعادات وتقاليد الأكل أو الشرب إذ يتعارف الأفراد على بعضهم من خلال المعايير التى يحتكمون اليها فإذا ما اعتاد الإنسان تناول طعامه باستخدام وسيلة معينة فانه إذا خالف جماعته فى استخدام هذه الوسيلة كأن أكل مستخدما أصابعه فى أحد المناسبات الرسمية مثلا نظرت اليه الجماعة نظرة استهجان وإن كان لا يمكن أن توقع عليه عقوبة السجن على سبيل

المثال ، فالمعاييرمن هذا المنطلق تعتبر عرفا إذا ما خالفه الناس لانستطيع توقيع عقوبة قانونيةعليهم .

الجماعة :

يقصد بالجماعة مجموعة من الأفراد أو جمع من البشر فى موقع من المواقع وفى وقت من الأوقات لهم تنظيم معين وتقوم فيما بينهم علاقات متبادلة . وينمو فى إطار هذه الجماعات وبشكل سريع توقعات الدور . ويظهر عدد من المعاييرالتى تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم داخل الجماعة . وفضلا عن ذلك فإن لكل جماعة من الجماعات حدودا معينة يشتركون فيما بينهم فى تحقيق هدف محدد حتى لو كان هذا الهدف محدودا أو بسيطا .

التنشئة الاجتماعية :

يقصد بالتنشئة العملية التى يتعلم من خلالها الأفراد أنسب طرق السلوك أو التصرف فى إطار ثقافتهم ، وتسمى هذه العملية فى الغالب باسم التطبيع الاجتماعى أى العملية التى يتحول بمقتضاها الكائن الحى إلى كائن بشرى أى تنتقل إليه الأدوار والمعايير والقيم والعادات . فالإنسان يتعلم خلال عملية التنشئة كيف يفكر وكيف يتعلم من الآخرين ، وتعد هذه العملية أى عملية التعلم عملية مستمرة منذ اللحظات الأولى من عمر الطفل إلى آخر لحظة من لحظات حياته ولذا نادرا ما نستطيع ان نعزل طفلا بعيدا عن الاحتكاك أو الاتصال مع العالم الخارجى ، ومن ثم كلما استطاع الطفل أن يحتك بالعالم الخارجى كلما نمت لديه القدرة على الكلام والتفكير بسرعة . ويؤكد هذا أن عملية التنشئة الاجتماعية ليست قاصرة على مرحلة الطفولة إذ هى ممتدة إلى نهاية العمر فكلما دخل الفرد فى عضوية جماعات اجتماعية متعددة كلما كان ذلك مجالا لعمليات جديدة من عمليات التنشئة الاجتماعية يمر بها أى كلما كان الفرد عرضة لاتجاهات جديدة ، وأنماط سلوكية جديدة أيضاً .

النظم الاجتماعية :

يقصد بها الأنماط المستقرةنسبيا أى تلك الانماط الفكرية التى تدور حول أداء وظائف اجتماعية هامة . فكل المجتمعات لها نظم خاصة فى تربية أطفالها وإنجابهم وعونهم وارشادهم كنظام الأسرة والنظام الدينى، والنظام الاقتصادى الذى يختص بنظم الانتاج والتوزيع والخدمات ، بالإضافة الى نظم التنشئة التى يقصد بها النظام التربوى . وتدور كل هذه النظم حول واحد أو أكثر من الحاجات الضرورية للحياة الاجتماعية بيد أنه قد يحدث ان تتصارع معايير أحد هذه النظم مع معاييرالنظم الأخرى ومن ثم يأخذ النمط فى التناقض فى بعض الأحيان. فهناك نظم تدعوا إلى المنافسة الحرة ونظم أخرى تدعوا الى التعاون والرعاية المتبادلة كنظام الأسرة كذلك كثيرا ما نسمع عن نشوب صراع بين المعايير التى تحتكم إليها النظم المختلفة داخل المجتمع الواحد فى مرحلة واحدة .

الطبقات الاجتماعية :

يقصد بالطبقة فئة من الناس تشترك أو تتماثل فى عددمن الأشياء ذات القيمة فى مجتمع من المجتمعات ، ومن ثم يلاحظ أن الأفراد الذين يؤلفون الطبقة يشتركون أو يتوحدون داخل إطار عام واحد من الحياة ويتماثلون فى أوضاعهم التعليمية والاقتصادية وفيما يتحصلون عليه من مكتسبات أو أوضاع الأمر الذى يسهم في إيجاد حالة من القناعةأو الرضا بدرجة متماثلة .

ولقد عرف كارل ماركس وغيره من كتاب القرن التاسع عشر الطبقة الاجتماعية فى ضوء المعيار الاقتصادى فى الوقت الذى أخذ فيه لفيف من علماء الاجتماع المحدثين بمعايير أخرى فى تعريفهم للطبقة الاجتماعية . ومن بين المحاولات التى بذلت فى هذا الصدد محاولة ماكس فيبر الذى يرى أن المجتمع تقوم المراكز الاجتماعية فيه لا على الوضع المادى فقط للإنسان إنما على التقدير الاجتماعى الذى يمكن أن يرثه الإنسان عن أسرته أو من خلال نمط حياته بالاجمال. كذلك قد يستند المركز إلى عنصر القوة أى القدرة على جعل الآخرين يمتثلون بشكل

ارادى أو غير أرادى وإن كانت هذه القوة ليست دائماً وأبدا ترتبط بالقوة السياسية ، إذ قد تستند القوة إلى معايير الخبرة أو الثقافة أو الثروة إلى غير ذلك .

الثقافة :

ويشير هذا المصطلح إلى منجزات الحضارة أو مبتدعاتها كالفنون والأدب والموسيقى إلى آخره . ويرى علماء الاجتماع فى هذا المفهوم بعدا آخر حيث يشيرون إلى ارتباطه بأسلوب أو نمط حياة الافراد فى موقع أو بيئة جغرافية معينة وبخاصة نمط الحياة الذى يعكس هيكل المثل والمعتقدات والأفكار والقيم وسائر الرموز المختلفة التى يجتمع عليها الأفراد . وتساعد الثقافة الإنسان بمده بالأسلوب أو الطريقة التى يفهم بها العالم وتجعله ذا معنى بالنسبة لهم ، أما عن الثقافة الفرعية فهى إطار خاص من الأفكار والمعتقدا ت وأن تأثرت إلى حد ما بالثقافة الأشمل بمعنى أنها ثقافة داخل ثقافة تسودان داخل كل مجتمع ويؤدى التناقض بينهما إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية .

البناء الاجتماعى :

على الرغم من أن الثقافة والبناء الاجتماعى لايمكن فصلهما فى الحياة الفعلية إلا أن هناك من العلماء الاجتماعيين من حاول أن يميز بينهما بهدف تحقيق دراسة من الدراسات . فقد أشار بعض علماء الاجتماع إلى أن البناء الاجتماعى يتألف غالبا من الأوضاع والمراكز الاجتماعية على حين أن الثقافة تتألف من القيم والمعايير والمعتقدات ، ومعنى ذلك أن البناء الاجتماعى تشكله الأنماط المنظمة من السلوك البشرى أما الثقافة تشكلها الجوانب الرمزية داخل المجتمع .

وإذا كانت المداخل النظرية يمكنها ان تسهم اسهاما بالغا فى دراسة المشكلات الاجتماعية فإن قيمتها يمكن أن تضعف إذا ما اقتصر اهتمامها على مجرد عرض القضايا النظرية الصرفة . فالنظرية لا تستطيع أن تنمو بوجه عام إلا إذا استندت فى نفس اللحظة إلى وسائل وأدوات وطرق تبين لها كيف يمكن ان تحول قضاياها إلى

واقع فعلى بحيث تنتقل بواسطتها الأفكار النظرية الصرفه إلى دنيا الواقع ويلمس الأفراد فاعليتها فى حياتهم وإلا فإن مثل هذه النظرية التى لا تملك القدرة على تحويل قضاياها وتوظيفها فى الواقع الفعلى تصبح نظرية ذات قيمة ضعيفة جدا فى نظر العلماء الاجتماعيين ولغيرهم من العلوم .

فمن الثابت أن دراسة المشكلات الاجتماعية قلما تستند إلى مجرد حقائق نظرية خالصة ، فكثير من علماء الاجتماع لا يستطيعون دراسةقضاياهم دون أن يستندوا فى ذلك إلى مناهج وأدوات تمكنهم من تفسير السلوك البشرى بل والتنبؤ فى أحيان عديدة ، ولما كانت مهمة رجل الاجتماع مهمه صعبة فى بعض الأحيان فقد اجتهد فى سبيل تحديد أنسب الوسائل والطرق التى يمكن توظيفها فى دراساته وبحوثه الاجتماعية واستطاع علماء الاجتماع ان يقدموا عديدا من الأدوات والطرق والأساليب الفنية من خلال دراساتهم لبعض المشكلات على وجه الخصوص .

وترتبط طرق وأساليب البحث الاجتمَاعى ارتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث ومنهجه وأهدافه . ويوظف البحث أكثر من طريقة وأسلوب فى وقت واحد منظم للكشف عن المتغيرات المتشابكة المسئولة عن حدوث الظاهرة أو الواقعة الاجتماعية التى يعنى الباحث بدراستها ، وقد يكون موضوع البحث من ناحية أخرى وبحكم طبيعته يفرض الالتزام بطريقة واحدة محددةلعدم فاعلية الطرق الأخرى أو عجزها عن الوفاء باحتياجات موضوع البحث .

وتتعدد طرق وأساليب البحث فى دراسة المشكلات الاجتماعية، وهى بذلك تكشف عن تنوع وتعدد أهدافها ، وبالتالى تباين إجراءاتها وخطواتها ، ومن ثم تصبح عملية الملاءمة بين الطريقة وموضوع البحث أو المشكلة من أشد المطالب والاعتبارات الحيوية التى يتعين على الباحث إدراكها وإنجازها، حيث توفر الملاءمة بين الطريقة والموضوع وأهدافه إمكانية الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها من حيث ما توفره من معارف جديدة يمكن البناء عليها واستثمارها .

ومن أبرز طرق وأساليب البحث الاجتماعى طريقة المسح (الاجتماعى)

وطريقة دراسة الحالة ، وطريقة تحليل المضمون ، ثم طريقة المعاينة ، ويأتي الاهتمام بهذه الطرق لما لعبته من دور بارز فى إثراء لفهم للمشكلات الاجتماعية التى يتصدى الباحث لدراستها ، بحيث يمكن القول أن تاريخ البحث العلمى الاجتماعى لا ينفصل عن هذه الطرق حيث يتعذر التأريخ لحركة البحث العلمى الاجتماعى بمعزل عن الوقوف على الدور الذى لعبته تلك الطرق -أكثر من غيرها - فى إثراء عملية البحث، ومن ثم فى نمو العلم الاجتماعى بالإجمال .

اولا : المسح الاجتماعي :

يعد المسح أسلوب من أكثر أساليب البحث استخداماً حيث، يتم من خلاله جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما أو حادثة ما أو شىء ما أو واقع ما ، بقصد التعرف على الظاهرة التى ندرسها وتحديد الوضع الحالى لها و التعرف على جوانب القوة والضعف فيه للوقوف على مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه (١) .

وقد بدأت دراسات المسح الاجتماعى على يد « جون هوارد » سنة ١٧٧٣ ، و«فردريك لوبلاى» سنة ١٨٨٥ ، و«شارلزبوث» (١٨٣٩-١٩٠٣) ، الذى تناول موضوعات اجتماعية مختلفةمثل دراسة أحوال السجون والمسجونين وأسباب سجنهم وأحوال الفقراء والعمال فى المدن الصغيرة والكبيرة ، وقد استهدفت هذه الدراسات توجيه الاهتمام إلى بعض المشكلات والقضايا الاجتماعية كجزء من الإصلاح الاجتماعى فى البلدان الأوروبية ، كما اهتم الاشتراكيون الأوروبيون بهذه الدراسات لإثبات الحاجة الملحة إلى التطوير والتغييرالاجتماعى .

ولهذه الدراسات ميزة أساسية لكونها تمثل أسلوبا ناجحا فى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية التى يمكن جمع معلومات وبيانات رقمية وكمية عنها ، ولكونها وسيلة لقياس أو إحصاء الواقع لوضع الخطط اللازمة لتطويره .

(١) راجع : Christopher Bates Doob & Holt Rinehart and Winston, Sociology An Introduction, N. Y., 1985, pp. 28-29.

وتتسع مجالات المسح الاجتماعي لتغطى جوانب الحياة الاجتماعية كلها ، فالدراسا ت السكانية وتوزع السكان ، ودراسات الأسرة وحركة السكان ، والهجرة الداخلية والخارجية ، وعادات السكان وتقاليدهم واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية ، وفئات المجتمع وطبقاته ، والفروق بين فئاته ، كل هذه المجالات تعتبر ميداناً للدراسات المسحية الاجتماعية .

ويستخدم مصطلح المسح الاجتماعي Social survey للتعبير عن البحث الاجتماعي الشامل من جهة ، وللدلالة على أحد الطرق النوعية المستخدمة فى البحث الاجتماعي من جهة أخرى ، فهناك اعتقاد شائع يربط المسح الاجتماعي بمعنى الحصر ، ويتصور أصحاب هذا الرأى أن الدراسة المسحية معناها الوقوف على كافة الجزئيات فى موضوع معين أو فى منطقة بالذات . والصحيح أن المسح هو طريقة من طرق البحث المتعمق ، ولاتعنى بالضرورة الدراسة الشاملة . فهو أسلوب يهدف إلى تدقيق الرؤية والتعمق فى التحليل أكثر من غيره من الأساليب البحثية . ولهذا فإن أسلوب الحصر الشامل ليس من مستلزمات المسح الاجتماعي، ولم يكن ذلك حتى فى أذهان الرواد الأوائل الذين كشفوا بما لا يدع مجالا للشك أن المسح الاجتماعي هو طريقة للبحث عن الأعماق البعيدة للمشاكل الاجتماعية ، وتحليل لما يواجه العلاقات الاجتماعية من ظروف ومسببات .

ويتميز المسح الاجتماعي عن كثير من طرق البحث الأخرى بأنه يعنى بالتفاصيل المحددة للأفراد كعناصر متباينة أو متجانسة ، بينما تهتم الطرق الأخرى – فيما عدا طريقة دراسةالحالة – بالكليات أو بالإنسانية بصورة مجردة . ولهذا فإن المسح الاجتماعي يكشف عن مشاكل لم تحل ويسهم فى جمع مقادير هائلة من المعلومات عن الحياة الاجتماعية ؛ وهو بهذا طريقة للقياس ساعدت فى حل كثير من المشكلات الاجتماعية[١] .

(١) محمد طلعت عيسى ، طرق وتصميم البحث الاجتماعي ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص : ٢٨٧ ، ٢٩٢ .

ويهتم المسح الاجتماعى بدراسة الجانب الاجتماعى لهيكل المجتمع وأنشطته ، بهدف جمع بيانات كمية عن خصائصه . ومؤدى ذلك أن المسح يعد بمثابة دراسة واقعية للمجتمع وبخاصة المشكلات الاجتماعية القائمة فيه، وعليه ، فإن المسح يساعد على طرح البرامج التى من شأنها أن تعمل على المساعدة على نمو المجتمع والتخلص من مشكلاته .

وتتجه طريقة المسح من ناحيتها إلى عدد كبير من الافراد وسؤالهم عدة أسئلة. ولما كان من النادر أو من الصعب ان نضع كل شخص موضع بحث بالنسبة لمشكلة معينة أى أنه نظر لصعوبة استيعاب جميع أفراد المجتمع المهتمين بالمشكلة فإن هذه الطريقة تستخدم ما يطلق عليه اسم المسح بالعينة ، فتصور مثلا أنك تحاول دراسة العلاقة بين السن أو الموقف من الاجهاض فأنك تختار مدينة مناسبة لدراستك وفى نفس الوقت تختار من بين سكان هذه المدينة وبطريقة عشوائية عينه قوامها مائة مفرده من سجلات المدينة . وإذا كانت العينه مسحوبة سحبا دقيقا فانها تصبح ممثلة لكل سكان المدينة وبعد ذلك تقوم بمقابلة كل مفردة من مفردات العينة لتحديد عمره واتجاهه نحو الاجهاض ثم تقوم بعد ذلك بتحليل الاستجابات التى أبرزها تحليلا احصائيا لتقرر العلاقة بين هذين المتغيرين موضوع الدراسة .

وتعد طريقة المسح طريقة هامة تتبع فى قياس اتجاهات وسلوك اعداد كبيرة من الناس . ومن أبرز الهيئات التى تعتمد على مسح الاتجاهات عن طريق العينه معهد جالوب الذى يستخدم هذه الطريقة استخداما فعالا وجيدا . مهما يكن من أمر فإن هذه الطريقة تبين لنا ما يقوله الناس ويفكرون فيه وما يقومون بفعله . ومن ثم فإن المسح يقدم تقريرا وصفيا عن ما هو قائم من مشكلات أو ما هو معتقد به من مسائل ، وأهم أوجه النقد التى توجه إلى المسح أن الأفراد كثيرا ما لا يجيبون بدقة على الأسئلة خاصة إذا ما تعلقت هذه الاسئلة بقضايا حساسة كقضايا الجنس أو الجريمة ، بالإضافة الى أن المسح دائما ما يكون مكلفا إلى حد بعيد . ورغم هذه المآخذ تجب الاشارة إلى أنه إذا ما صمم المسح تصميما جيدا نستطيع تناول مفردات البحث تناولا دقيقا .

غايات المسح الاجتماعي :

ونطرح فيما يلي للغايات التي يسعى المسح الاجتماعي إلى إنجازها :

١ - جمع بيانات تتعلق بالأبعاد الاجتماعية أو المنطقة المدروسة فالمسح يدرس الأفراد باعتبارهم أعضاء في مجتمع ، ومن ثم فهو يرصد الظروف والأوضاع الاجتماعية القائمة وما تجسده من مشكلات .

٢ - دراسة المشكلات الاجتماعية وبخاصة مشكلات الطبقات الفقيرة كالأمية والفقر والتردي الصحي والبطالة وتعاطي الكحول والمخدرات والجريمة وانحراف الأحداث والبغاء ومشكلات العمل ... إلخ .

٣ - تكوين رؤية أو وجهة نظر شاملة (كلية) وواقعية عن المشكلات ، حيث تستند دراسات المسح الاجتماعي إلى رؤى كلية وواقعية حتى يتسنى اقتراح برامج انشائية لحل المشكلات المختلفة التي قد تظهر ، ولذا يأخذ المسح في اعتباره عددا من الجوانب أو الأبعاد :

أ) الخصائص السكانية .

ب) البيئة الاجتماعية .

جـ) أنشطة أعضاء المجتمع

د) الآراء والاتجاهات السائدة .

ويقوم المسح الاجتماعي بوجه عام بتحقيق غايات أو أهداف بعينها تتمثل بوجه عام في الكشف عن بعض الحقائق ذات العلاقة بمشكلة معينه ، وعليه فإن هذه المشكلة يتعين تحديدها بدقة خاصة أن من أبرز أسس أو مطالب البحث العلمي ان تكون المشكلة التي يتناولها الباحث محددة بوضوح وجلاء ، ولما كانت كل مشكلة عبارة عن بناء يحتوي على عناصر وأجزاء دقيقة ومتعددة ، فإن هذه العناصر أو الأجزاء لابد من دراستها دراسة تفصيلية وعن قرب أيضا .

وبعد أن يجرى التعريف بالمشكلة وتحديدها ، يجب ان تفرد عناصر أو محاور تلك المشكلة في صحيفة استبيان أو استقصاء ، وفي نفس الوقت يكون الباحث قد قام

بتحديد المنطقة أو الإطار البيئي والاجتماعي للمسح ، ودون تحقيق ذلك يصبح من الصعوبة بمكان إجراء المسح أو أن تكون لما يقدمه أي فائدة .

ويتطلب المسح عند هذه المرحلة الإطلاع على المصادر والوثائق ذات العلاقة بالمسح للإفادة مما تقدمه من معلومات تفيد الباحث ، إلى جانب القيام بوضع أو تحديد خطة العمل الميداني ويفيد الاطلاع على الوثائق والمصادر المتاحة حول موضوع المسح فى توجيه الباحث نحو أمور لم تكن فى حسبانه . وعليه أن يراعيها فى العديد من عملياته ، وبخاصة فيما يتصل بتحديد نطاق المنطقة المدروسة وحدودها . ولما كان العمل الميدانى يتضمن اجراء استقصاءات ميدانية وسؤال الأفراد محل الاهتمام والبحث ، فإن قيام الباحث بزيارة منطقة المسح وجمع بعض البيانات الضرورية حولها يفيده فى عملية التخطيط لاستبانة البحث وصياغتها .

وبعد أن ينتهى الباحث من جمع بياناته يقوم بتجهيز هذه البيانات وترتيبها وجدولتها وتحليلها إحصائيا ، ويأتى بعد ذلك دور تفسيرالنتائج وهو يتطلب ان يكون الباحث مستوعبا ومدركا على نحو كامل للمشكلة وللتوجه الغائى من دراسته لها .

وغنى عن البيان أن مرحلة تفسيرالنتائج تعد من أهم المراحل أو الخطوات فى عملية المسح ، حيث أنها تساعدنا على استقراء واستنتاج العديد من المبادئ والأسس الهامة ، وأخيرا يقوم الباحث بالتعبير عن نتائجه فى صورة رسوم وأشكال بيانية حتى يتيسر على من يراها أن يلم بأطراف الموضوع كله من نظرة واحدة [١] .

ثانيا : طريقة دراسة الحالة :

يقصد بطرية دراسة الحالة الاختبار أو البحث التفصيلى لعدد معين من الأفراد أو لجماعات محددة أو منظمة بعينها ، وهناك اساليب وطرق متعددة لتحقيق مثل هذا النوع من الدراسات ، ومن بين الاساليب التى تستخدم فى هذا المجال السجلات الرسمية والوصف أو وصف الحالة أوتاريخ الحالة والاعتماد على التقاريروالجرائد

(١) R. N. Sharma, Principle of Sociology, Asia Publishing House Bombay, 1978, pp. 21-26.

أوالمجلات ، وتعد المقابلة اكثر الوسائل التى تستخدم بالإضافة إلى الملاحظة بالمشاركة فى هذه الطريقة . فإذا كنت تهتم بدراسة انحراف الأحداث، فإنك تستطيع أن تحدد ماإذا كان المنحرف من الذكور وتحاول ان تعقد معه مقابلات وتوجه إلى كل واحد على حدة عدة اسئلة فتتوصل من الإجابة عليها إلى معرفة السبب فى انخراط الحدث فى الجماعةالجانحة والتعرف على صور الافعال التى يأتيها مع رفاقه الاخرين من أعضاء الجماعة الجانحة ، وكذلك التعرف على خطته التى يتصورها للمستقبل ، إلى اخر ذلك من قضايا ، وبهذه الطريقة تحصل على عدد من الإجابات تحاول ان تبحث عن العلاقة بنيها وتفهم المعنى القائم بين سياق ماتم الحصول عليه من إجابات، وبعد بلك تستطيع التوصل إلى عدد من الاستنتاجات المتعلقة بقضية انحراف الحدث على سبيل المثال .

وفيما يتعلق بالملاحظة بالمشاركة يقوم الباحث بدور فعلى فى أنشطة الجماعة الجانجة دون أن يدركوا وجود عنصر دخيل أو مفروض عليهم ، أى أن الباحث يقوم بأنشطة أو أفعال كما لو كان أحد الأعضاء العاديين والفعليين فى هذه الجماعة ، وإما فإن عليه أن يبلغ أعضاء الجماعة بهدفه ويسألهم الحصول على موافقتهم بالقيام بملاحظتهم ومتابعة أنشطتهم . ومن البديهى أن هذا البديل الآخر أمر من الصعوبة تحقيقه بالنسبة لبعض أنواع الجماعات وبخاصة الجانحة منها ، إذ من المتوقع عدم حصوله على الموافقة ، وحتى إذا حصل عليها فإن سلوك الافراد وأنشطة الجماعة لايكون سلوكا طبيعيا أو عاديا بأى حالة من الأحوال ، ومن ثم فإن الباحث يقوم فى هذه الحالة بملاحظة أنشطة مضللة .

وإذا كان من المشكلات التى تقابل أداة المقابلة فى هذه الطريقة عدم استطاعة الباحثين ضمان أن تكون المعلومات التى يدلى بها الجانح صادقة كلها ، فإن الملاحظة بالمشاركة كأداة يمكن أن نتفادى بها هذه المشكلة التى تواجه أسلوب المقابلة، حيث من الصعوبة فى بعض الأحيان اخضاع الافراد لهذه الطريقة ،أي الملاحظة بالمشاركة ، إذ كثير ما يستشعرون الخوف من أي عنصر وافد اليهم من

خارجة جماعتهم ويشككون فيه ؛ ومن المشكلات التى تترتب على ذلك صعوبة ضبط النتائج ومراجعتها ثانية بوجه عام .

ومع ذلك فإن مقارنة طريقة دراسة الحالة بغيرها من طرق البحث الاخرى توضح ان لهذه الطريقة ميزة ، إذ تمكن الباحثين من إن يكونوا ملتصقين وقريبين من المشكلات التى يدرسونها . فالمقابلة والملاحظة المباشرة يمكن أن تمدنا بمادة غنية لا يمكن الحصول عليها من الجداول الإحصائية على سبيل المثال أو من أى مصادر أخرى .

ورغم ذلك فإن دراسة الحالة تعانى من بعض صور القصور خاصة إذا كانت الحالات التى نحاول دراستها ليست ممثلة تمثيلا جيدا للحالات التى تريد دراستها ، أو أنها ليست مختارة بعناية . فمثلا قد يختار الباحث جماعة من الجانحين لدراستها يعارضون معارضة قوية استخدام المخدرات فى الوقت الذى تتوفر فيه فى نفس المنطقة جماعة أخرى تستخدم المخدرات بشكل واضح ، أي أن اختيار الجماعة فى هذه الحالة لم يكن اختيارا دقيقا ، خاصة إذاكان الباحث يهتم اساسا بدراسة تعاطى المخدرات أو كيفية تعاطيها . ومن بين صور القصور الأخرى لهذه الطريقة انها تعتمد إلى حد بعيد على قدرة ووعى وحدس وذكاء القائم بعملية الدراسة . وغير خاف إذا كانت هذه المشكلة تواجه بعض الباحثين ، بل تواجه عدداً كبيراً من طرق البحث، فإنها تؤثر تأثيرا بالغا على طريقة دراسة الحالة ، ذلك أن كل الوقائع التى يمكن وضعها موضع الاهتمام أو دراستها تكون عرضة للتأثر والتشكل من جانب الباحث ، الأمر الذى يعنى أن صدق البيان يظل معلقا على مدى امانة الباحث وقدرته على الاستيعاب . والفهم واليقظة والدقة فى التسجيل والربط بين المتغيرات التى يتحصل عليها من المفردة المبحوثة[1] .

ويقوم اسلوب دراسة الحالة بصورة رئيسية على فكرة التفريد والاتصال المباشر

---

(١) أحمد النكلاوى : «مشكلات المجتمع المصرى» ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ ، صفحات ٧٣ – ٧٣ . .

بموضوع الحالة ، ولكن من المهم تصحيح مايتعرض له المشتغلون بالبحوث العلمية بوجه عام والبحوث الاجتماعية بوجه خاص من خلط فى مفهوم الحالة Case ، حيث يعتبرونها مرادفة لمفردات الشيء أو عناصره الجزئية ، على أن المحتوى العلمى لدراسة الحالة لا يتناول – فى أبسط مظاهره – الفرد Individual المنعزل عن وحدته التى تضفى عليه خصائصه المميزة .

إن الحالة فى البحوث الاجتماعية قد تعنى فردا بالذات بالرغم من أن هذا التفريد لا يمارس بمعزل عن جماعته الأولية وهى الأسرة . كما انه فى كثير من الموضوعات لايمكن عزله عن كافة الجماعات ذات التأثير المباشر وغيرالمباشر عليه سواء كانت من جماعات الواقع أو جماعات الغرض .

ومهما يكن فى هذا التعميم من تجاوز ، فإن البحث الاجتماعى للحالة – كفرد – لايمكن ان يغفل الأثر الجاذب أو الطارد لكل من جماعة الأسرة وجماعات الرفاق واللعب والجماعات الأخرى الثقافية والدينية وغيرها مما يمكن ان يؤدى دورا محدودا أو متسعا فى ظهورالمشكلة إلى حيز الوجود وفى استمرارها وتعقدها .

ويتبين مما سبق أن مفهوم الحالة فى البحوث الاجتماعية يقابل فى الحقيقةمفهوم الوحدة Unit كأن تكون هذه الوحدة قطاعًا بشرياً أو اقتصادياً أو عمرانياً أو أدارياً وغير ذلك من التشكيلات البنائية فى أى مظهر من مظاهرها . ولهذا يمكن أن تكون الحالة موضوع البحث فردا أو أسرة أو جماعة أو مشروعا اقتصاديا أو مؤسسة أو جمعية اجتماعية ذات نفع عام أو خاص أو وحدة ادارية كالحى والقرية أو المدينة ، وفى جميع هذه الأحوال ، فإن الحالة – بوصفها وحدة تدرس فى بوتقه المجتمع الام الذى تمثل احدى وحداته .

ومن ثم يمكن القول إن دراسة الحالة بمثابة تركيز لمجهر الملاحظة على وحدة معينة أو وحدات ممثلة للمجتمع الأصلى بقصد الوصول إلى المؤثرات الفعلية والظروف الحقيقية التى أدت إلى ظهور المشكلة ، ولهذا اتسع نطاق اسلوب دراسة الحالة .

وقد تزايدت أهمية اسلوب دراسة الحالة فى البحوث الاجتماعية فى الوقت الحاضر بوجه خاص عندما ساعدت هذه الطريقة فى التعمق فى دراسة المشكلات القائمة ، وعدم الاكتفاء بالمظهر الخارجي ، وبهذا امكن رسم السياسةالتخطيطية للمشروعات الانشائية على أساس الجوهر نفسه وليس على مجرد الصورة الشكلية الخارجية فقط.

ويستلزم اسلوب دراسة الحالة استخدام اساليب موضوعية لا تؤثر فيها شخصية الباحث ومعتقداته وميوله وآرائه الخاصة . ولما كانت المقابلة الشخصية هى الوعاء الذى يتم فى إطاره دراسة الحالة ، فإنه يمكن أن تسير المقابلة بصورة حرة لا توجه فيها اسئلة بصورة متتابعة ، وإنما يعتمد فيها على اتاحة الفرصة للمبحوث للحديث حول المحاور الرئيسية لموضوع البحث ، كما يمكن استخدام كشف بحث على أن يتم ملؤه بمعرفة الباحث. فالاستبيان بالبريد اوالاستبيان الذى يسلم للمبحوث لملئة بمعرفته لا يهيئ النجاح الكافى فى منهج دراسة الحالة بوجه خاص ، وإن كان يفى بالغرض تماما بالنسبة لمناهج أخرى .

كما أن الخاصية الاساسية فى هذا الاسلوب وهى وحدة المحتوى الذى يعالجه البحث - سواء كانت الوحدة المبحوثة فردا أو جماعةاو مجتمعاً - يستلزم عدم تعدد الباحثين الذين يقومون على ملء كشوف البحث كلما كان ذلك ممكناً ، وترجع أهمية ذلك إلى ما يلى :

١ - أن مستوى التحيز من جانب الباحث سوف يكون واحدا على مدار البحث كله ، وإن كان البعض يخشي من ارتفاع هذا المعدل إذا تعدد الباحثون ، إلا أنه فى أسلوب دراسةالحالة بالذات يفضل وحدة الباحث مهما ارتفع مستوى التحيز ، لأن هذا الانحراف سوف يلغى وجوده بالضرورة إذا ما بقى على نفس الدرجة بالنسبة لجميع المبحوثين على السواء .

٢ - لا يلزم فى حالة وحدة الباحث الالتزام بصياغة حرفية للسؤال لا ينبغى للباحث ان يحيد عنها ، ومن هنا يمكن استخدام الصياغة التقريرية المباشرة ، باعتبار ان

طبيعة المبحوث ومستواه الثقافى وظروف المقابلة الشخصية كلهاعوامل تؤثر فى الكيفية المستخدمة فى توجيه السؤال للمبحوث ، وهنا فإن معدل التحيز الذى قد تسببها لصياغات المتبابله سوف يكون محدودا للغاية ، لأن الباحث الواحد يستخدم - فى العادة - اسلوبا متماثلا إلى حد كبير فى توجيه الاسئلة للمبحوثين[١] .

يتضح مما تقدم أن طريقة دراسة الحالة تعد شكلا من اشكال التحليل الكيفى ، فهى تعنى القيام بملاحظة دقيقة وكاملة لشخص أو موقف أو مجتمع من المجتمعات ، وتجرى مثل تلك الدراسة الدقيقة التى تهتم اهتماما كبيرا بالتفاصيل فى حالة الرغبة فى الحصول على بيانات كثيرة ومفصلة عن الموضوع أو الحالة التى تتناولها الدراسة ، وقد عرف يانج Yang دراسة الحالة بأنها الدراسة الشاملة المعمقة لفرد التى يوظف فيها الباحث كل ملكاته ومهاراته لجمع معلومات منظمة كافية وثرية عن شخص نهتم بفهم كيف يؤدى وظائفه أو أدواره باعتباره وحدة فى المجتمع .

وإضافة إلى ما سبق تصبح طريقة دراسة الحالة أسلوباً لتنظيم البيانات الاجتماعية على نحو يمكننا من رصد الطابع الكلى للمشكلة الاجتماعية محل الدراسة، وقد أطلق «برجس» Burgess اسم الدراسة الميكروسكوبية الاجتماعية على هذه الطريقة، حيث يعد ، استبيانا أو صحيفة تضم عددا من الاسئلة ذات علاقة بمشكلات الفرد (الحالة) الذى سيدرس كما ترسي أسساً تضبط عملية ربط الاجابات بالأسئلة التى يشتمل عليها الاستبيان ، وتوضح تلك الطريقة المعنى الكامن خلف اجابات الفرد مما يجعلها عنصرا مكملا وأساسيا للدراسة أو الكمية للاستجابات اللتى يقدمها المبحوث على الاسئلة[١] .

ورغم أن أهمية أسلوب دراسة الحالة تكمن فى أنه يعتبر وسيلة هامة للوصول إلى فهم خاص لوحدة مفردة ممايتيح التقبل الواعى لدراسة المجتمع الذى تتضمنه

(١) محمد طلعت عيسى ، مصدر سابق ، صفحات ٢٨٠ - ٢٨٦ .

(٢) R.N. Sharma, op. cit., p. 20.

الحالة على نطاق واسع فى المستقبل.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لدراسة الحالة ، إلا أن البعض يشكك فى هذا الاسلوب ويدعو إلى تقليل الاعتماد عليه ويسوقون في هذا الصدد مايلي :

١- عدم صدق البيانات المجمعة باستخدام هذا الأسلوب للأسباب التالية :

أ) الاعتماد على المقابلةوالبيانات المنقولة مما قد يؤدى إلى التحيز الذى توحى به البيانات المسجلة .

ب) الارتباط بوجهة نظر المبحوث وما يرتبط بها من تبريرات تؤيد تصرفاته .

جـ) تضخيم الأحداث ومحاولة اضافة احداث جديدة من خيال المبحوثين .

٢ - صعوبة تعميم النتائج المتوصل اليها من هذا الاسلوب على حالات اخرى لاختلاف الظروف المصاحبة لكل حالة(١) .

ويواجه أسلوب دراسة الحالة بعض التحديات التى يتعين عليه أن يتغلب عليها، وتتمثل أبرز تلك التحديات في:

١ - يمكن أن يكون الاستبيان (صحيفةالبحث) مفيدة وذات مردود هام فى هذه الطريقة ، لو أن الإجابات يمكن جمعها من كل ممثلى الشرائح فى المجتمع ، إلا أن ما يحدث هو أن بعض المستجيبين يقدمون اجابات خاطئة ، إمانظرا لقصور ما فى فهم أو إدراك المطروح عليهم من اسئلة ، وإما لعدم اكتراثهم بتقديم أو إعطاء الاجابة الدقيقة ، وحتى فى حالة ما إذا أمكن الحصول على الإجابات فإنها تأتي غير معبرة أو ممثلةللشرائح بنفس الدرجة الممثلة بها تلك الشرائح فى المجتمع.

٢ - يتعذر الحصول على إجابات على كل الاسئلة فى أسلوب دراسة الحالة.

٣ - تعتمد إجابات الاسئلة ، إلى حد بعيد ، على اللغة المستخدمة فى صياغة الاسئلة وعلى مستوى التركيب أو البناء اللغوى للأسئلة.

٤ - تحتوى الاسئلة ذاتها فى بعض الأحيان على إشارات للإجابة ، الأمر الذى يمكن

---

(١) محمد محمد الهادى ، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٢٠ .

المستجيب من تقديم الإجابة دون أى مجهود[1] .

ثالثا : طريقة التجربة :

تقدم التجربة فى العلوم الاجتماعية نمطاً من البحث الذى يتميز بدرجة عالية منّ التحكم والتوجيه ، كما هو الحال فى العلوم الطبيعية والبيولوجية ، وعلى الرغم من أن هناك أنماطا عديدة من التصميمات التجريبية ، فإن هذه التجارب كثيرا ما تتنوع وتختلف من جماعة تجريبية لأخرى تبعا لانماط البحوث ، ويشترك معها فى ذلك الجماعة الضابطة . حيث يمكن فى ظل الظروف الضابطة ان ندرس ونتفهم بعمق الجماعة التجريبية كماأنه بمقارنة الجماعتين التجريبية والضابطة يستطيع الباحث أن يلحظ الآثار التى يمكن ان تحدث للجماعة التجريبية ، فعند الافتراض ان هناك باحث ما مهتم بدراسة اثار البرامج التى تحتوى على قدر من العنف وتقدم من خلال التليفزيون باعتباره أحد أجهزة الأعلام المؤثرة على المشاهدين ، سيكون لديه مجموعتين : تجريبية تشاهد البرامج وأخري ضابطة لا تشاهدها ، ونستطيع من دراسة المجموعتين أن نقف على مدى تأثير هذه البرامج على زيادة السلوك المتسم بالعنف لدى كل من المجموعتين ، إلا أن دراسة السلوك البشرى دراسة تجريبية تعد مشكلة ، ذلك أنه من الصعب فى أغلب الأحيان اخضاع هذا السلوك للبحث المعملى، كما ان التجارب الاجتماعية تتأثر بالتغير الاجتماعى كمحدد ومؤثر فى المشكلات الاجتماعية الذى لا نستطيع التحكم فيه ويؤثر فى كلا المجموعتين فى نوع البرامج التى تقدم .

ويفرض علينا العرض المتقدم أن نشير إلى قضية اجتماعية هامه هى التصدى للادعاءات والتفسيرات والتحليلات الزائفة المليئة بالمبالغات التى لا تستند إلى أى منهج علمى ، الصادرة عن الكثيرمن غير الباحثين فى دراسة المشكلات الاجتماعية كبعض رجال السياسة والصحافة وكل من لديهم القدرة على التحدث والخطابة والذين يمكنهم التأثير على الرأي العام وتوجيهه حيث أن بعض المواطنين قد يؤمنون بهذه

(١) R.N. Sharma, op. cvit., p. 20.

التفسيرات التى تقدم لهم ، ومن ثم تؤدى هذه التفسيرات والتحليلات إلى اثارة نوع من البلبلة والى المزيد من المشكلات الناشئة عن سوء فهم وتحليل المشكلة خاصة إذا كان الذين يقدمون هذه التفسيرات والتحليلات يشغلون مواقع مؤثرة ولديهم القدرة على التأثير. ومن ثم كان علينا ان نحاول البحث عن أسلوب علمى للكشف عن هذه الادعاءات والتفسيرات الغير منطقية و الغير مقبولة على حد سواء والتى قد تؤثر على مستقبل المشكلات الاجتماعية واستيعاب ابعادها الحقيقية ، بل وعلى فهم المواطنين لها وغنى عن البيان ان المشكلات الاجتماعية تحظى باهتمام بالغ من قبل الدارسين والمتخصصين بل والجمهور العادى فكلاهما يبحثان عن فهم دقيق واجابة منطقية لمشكلاتهم الاجتماعية ، فمثلا برامج التليفزيون التجارية كثيرا ما تقدم مبالغات وتحليلات عن طريق أفراد مدربين على إيهام المواطنين بصدق وأمانة ما يقدمون من تفسيرات للمكشلات .

أن ما يهمنا أن ندرس المشكلات الاجتماعية وحلولها بشكل جيد ومتعمق فليس كل ما يقدم للجمهور عن المشكلات وأسبابها وحلولها يكون سليما او مقنعا وواقعياخاصة أن وسائل الدعاية والأعلام كثيرا ما تبالغ وتوجه الحقائق إلى وجهة غير وجهتها الفعلية وتحاول اكتساب ثقة الجماهير واقناعهم من خلال ايهامهم بأنها تقدم حقائق ولكن كثيرا ما تكون هذه الحقائق منحازة وغير موجهة توجيها علميا سليما وهنا تكمن المشكلة .

وعليه فإن هناك عددا من الأسس التى يمكن استخدامها كمقاييس أو محكات على مدى الصدق فيما يقدم من تقارير وتصريحات من قبل أجهزة الأعلام والدعاية عند دراسة المشكلات وأسبابها ، ومن بين هذه الأسس : الكاتب أو المتحدث ، ثم التأييد أو الدعم الذى يستند إليه الكاتب ليعزز تبريراته . ومدى ذيوع انتشار هذه المبررات وإذا كان لها معنى أم لا ، وهل مايقدمه من مضمون يتلائم مع ما يقوله الاخرون عن القضية أم يختلف معهم .

ونحاول فيما يلى عرض هذه المعايير بالتفصيل :

المعيار الأول : الكاتب :

ويعد من أهم المعايير حيث نحدد :

أولا : درجاته العلمية الحاصل عليها .

ثانيا : مدى وعيه بالمشكلات الاجتماعية .

والدرجات العلمية ليس لها أى قيمة أو معنى مالم تكن لها علاقة بالمشكلة موضع الاهتمام والبحث ، فعلى سبيل المثال الاستاذ المتخصص فى علوم الطبيعة يجب أن يكون متخصص بالحديث عن القوى النووية فى حين يكون تأثيره على السياسة الدولية ذو قيمة قليلة أو ليس له قوة تأثيرية . كذلك عالم الاجتماع يجب أن يكون متخصص فى التعليق على أسباب الجرائم لكنه غير مختص مثلا بالحديث عن أقسام البوليس وكيفية تنظيمها .

إذن ما يقدم من فكر وما يقال يجب أن يحلل ويقيم فى ضوء من هو الكاتب وماذا يكتب ، فمن المفيد أن نعرف شيئا عن تحيزات أو ارتباطات المؤلف لأن هذا سوف يساعدنا على التعرف على نظرته للقضايا وطبيعة توجهاته الاساسية وعلى سبيل المثال لا الحصر نفترض أن رجل اقتصاد يؤيد نظام التأمين الاجتماعى فيما تصدره من دراسات فأنه فى هذه الحالة وإذا ما حاولنا أن نزن أفكاره سوف نجد انه ينتمى إلى مدرسة معينة أو مذهب محدد لذلك هو ينادى بفكرة التأمين الاجتماعى .

المعيار الثاني : الأدلة والبراهين :

التى يستند اليها الكاتب فيما يقدمه من تفسيرات حول المشكلات الاجتماعية ، ومدى التأييد والدعم الذى تلقاه تلك التفسيرات ، فنجد ان مشروعات البحث العلمى مشروعات مكلفة وإذا قال الكاتب أن ما يقدمه من أفكار مستند إلى بحث فإنه من المهم فى هذه الحالة معرفة الجهة الممولة للبحث ، ذلك أنه كثيرا ما نلاحظ أن من يقدمون الدعم المالى للبحوث يحاولوان أو يتوقعون بل ويسعون أن تكون هذه البحوث ونتائجها تدعم مواقفهم واتجاهاتهم وآرائهم فلا يمكن ان نتصور أن شركة من شركات الدخان مثلا تقوم بتمويل بحث ينتهى إلى أن التدخين ضار جدا بالصحة .

من هنا لابد من معرفة الجهات الداعمة والممولة للبحث فانها كثيرا ما تسعى إلى تقديم تبريرات وتفسيرات للمشكلات على نحو معين بل كثيرا ما تقدم حلولا وتفسيرات زائفة للمشكلات .

المعيار الثالث : الموزع :

من الضرورى أن نقف وقفة متأنية عند موزع المقال أو ناشر الحديث ومن هو ، فإذا كان ناشر المقال أو الموزع هيئة علمية متخصصة ذات صيت علمى متداول كحياديتها وموضوعيتها وانها لا تقبل إلا الأعمال العلمية الدقيقة الجادة للمشكلات الاجتماعية حيث يمكن الثقة فيما تقدمه لانها تشترط معايير علمية وتخصيصة معينه قبل نشرالمقال ، أما ذا كان المقال مثلا عن الجهاد ومنشور فى مجلة تعرف بانتماءاتها وتحيزاتها وإيمانها بفكرة شعب الله المختار مثلا فإننا سوف نتوقع أن ما يمكن أن تقدمه المقالة من أفكار ستكون لكل من يرى أن الجهاد ضد هذه الفكرة شكلا من أشكال الارهاب وهنا يلبس الجهادالمشروع ثوب الارهاب الذى تجب مقاومته.

المعيار الرابع : المضمون :

نجد أن كثيرا مما ينتهى اليه الباحثون من نتائج للبحوث تكون على درجة كبيرة من الدقة وتحتاج إلى خبراء كى يستطيعوا فهمها وادراكها وعلى العكس من ذلك نجد أن كثيرا من المجلات والكتب التى تعرض للمشكلات الاجتماعية كثيرا ما تكون صادرة عن فئة غير متخصصة حتى أنه قد يكون السهل على القارئين لهؤلاء الكتاب الحكم على كتاباتهم من حيث الدقة والمعقولية .

وكى نستطيع ان نقيم مقالا علينا أولا أن نجيب على عدة أسئلة :

السؤال الأول : ويتعلق بما يقدمه المقال هل له معنى منطقى مقبول أم يمكن ان نرفضه ، فكثيرا ما نسمع حديث ولا يمكن أن نقبله منطقيا أو عقليا خاصة إذاكان ما ينتهى إليه الكاتب من نتائج غير مبنى على ما قدمه هو نفسه من تبريرات منطقية. فعلى سبيل المثال ليس من المنطقى أن من يتعاطون المخدرات يعدون من

الأعـداء الـذين يحـاولون اضـعـاف الشـعب أو الدولة ولا نعـتـبـر أن من يدخلون هذه المخدرات ويتاجرون بها ويحمونها الاعداء الفعليون الذين لا يقتلون الدولة اساس .

السؤال الثانى : يدور حول النمط الذى يستخدمه الكاتب هل هو يميل إلى إثارة الانتباه والعواطف من خلال اعطاء بعض الامثلة التى قد تكون أمثلة غير واقعية وغير واضحة ، فبعض المقالات والاحاديث والكتب نجدها تتضمن بعض الغموض أو أو التخمينات غيرالواضحة وهنا يبرز التساول هل يستخدمون الغموض لانه ضرورى أم لانه مجرد اسلوب لتغطية جهلهم وتضليل القارئ واعطائه معلومات غير واقعية وبيانات غير دقيقة أو مفسرة تفسيرات غير علمية . فمثلا قد يستخدم بعضهم الاحصاءات وبالرغم من أن الارقام لا تخطيء الا أنها قد تكذب أو تغير من ملامح الحقيقة إذا ما قدمت على نحو غير سليم وهنا يكون استخدام الاشياء بقصد الاثارة والتضليل .

السؤال الثالث : هل ما يذهب اليه الكاتب أو المتحدث يتوافق مع ما يقوله ويعرفه الاخرون عن الموضوع ذاته . فليس كل التصورات والافتراضات وكل ما يقال دائما صادقا لكونه يصدر مثلا من الاغلبية ، فقد تكون الأغلبية خاطئة والأقلية هى التى على حق ومن ثم إذا كان ما يقدمه الكاتب من معلومات لا تتوافق مع ما هو سائد فى مجتمع ما فعليه أن يقدم الادلة والبراهين التى تؤكد وجهة نظره أو رفضة لافكار واتجاهات معينه قائمة بالفعل فإذا كان ما يذهب إليه مقبولا أو مقنعا ومتوافقاً مع ما هو متعارف عليه نستطيع ان نسلم بما يذهب إليه لكنه إذا كان يختلف كلية ولا يلقى قبولا اجتماعيا ففى هذه الحالة يكون ما يذهب إليه موضع شك وما إذا كان ما يقدمه من البراهين كاف شاف يستطيع ان يبرهن بها على رفضه للأفكار أو الآراء القائمة بالفعل .

الفصل الرابع

مشكلات المجتمع الريفي في مصر

استحوذت مشكلات المجتمع الريفى المصرى على إهتمام العلماء والباحثين والعلماء على اختلاف انتماءاتهم العلمية والأيديولوجية ، ولا يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم ، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية ، وظهرت الحاجة الماسة إلى تنمية القرية ، ووضع استراتيجية للتنمية الريفية تمكن المجتمعات الريفية من إجتياز مرحلة التخلف والركود والانطلاق إلى مرحلة النمو بقصد الارتقاء بنوعية الحياة فى القرية المصرية ، و تذيل كل الصعوبات والمشكلات الريفية التى تعوق التنمية الريفية ، ولقد اندفعت بلدان العالم الثالث فى هذا السبيل ، وإتخذت أساليب وطرقاً متباينة . وشرعت فى تجارب ومحاولات متباينة ، على أمل الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المبتغاه والتى تتمثل فى علاج مشكلات المجتمع الريفى والارتقاء بمستواه الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

هذا فضلاً عن أن التنمية الريفية المتكاملة ، أصبحت فى الآونة الأخيرة محل إهتمام استراتيجيات التنمية فى معظم بلدان العالم الثالث، و ذلك إنطلاقاً من أن التنمية الريفية المتكاملة هى المدخل الفعال للتغلب على مشكلات المجتمع الريفى، والسبيل الصحيح إلى النهوض بالمجتمع الريفى اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لما تلعبه من دور هام فى هذا الميدان .

ويمثل هذا الفصل محاولة علمية تستهدف إلقاء الضوء على بعض مشكلات المجتمع الريفى فى مصر ، تلك المشكلات التى تتطلب وضع خطة إنمائية متكاملة للتغلب عليها ، وهذه الخطة ينبغى أن تكفل تطوير أو تنمية القرية بالشكل المتكامل ، وأن تتسم بالواقعية وتصاغ فى حدود الامكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة فى المجتمع ، وذلك لأن افتقار التنمية الريفية إلى عناصرها الأساسية ، أو ضعف هذه العناصر يؤدى إلى تحقيق نوع من النمو الجزئى وليس التنمية ، حيث

أظهر التركيز على الجانب التكنولوجى وعلى التنمية الزراعية مع إهمال الجوانب المتصلة برفاهية المجتمع - كما حدث فى مصر وإيران وباكستان وسوريا - أن الاستثمار فى أصناف المحاصيل مرتفعة الغلة ، وفى تنمية الثروة الحيوانية وإقامة السدود الكبيرة ، وتنفيذ مشروعات الرى الهائلة دون إجراء تغييرات جوهرية فى نظام ملكية الأرض ونظم التسويق قد حقق معدلاً مرتفعاً من النمو الزراعى . ولكنه بالرغم من ذلك أدى إلى ظهور القلق الاجتماعى والشعور بخيبة الأمل بين سكان الريف الفقراء، نظراً لارتفاع قيمة الأرض وارتفاع القيمة الإيجارية ، مما يزيد من ثراء أغنياء المزارعين ، ويزيد من ضائقة فقراء الفلاحين المعدمين ، وهذا يعنى أن معدلات النمو فى الزراعة ، وفى إجمالى الناتج القومى للدولة بأكملها سواء من حيث المجموع أو نصيب الفرد تحجب اختلافات كبيرة بين دخول الفقراء والأغنياء فى الريف. كما تحجب اختلافات أكبر من ذلك فيما يتعلق بمعدل زيادة نصيب الفرد من الدخل بين هاتين الفئتين . وهذه المعدلات لا توضح لنا الفائدة الحقيقية التى حققتها مجموعات الدخل من هذا النمو . لذلك كان النمو الزراعى شرطاً ضرورياً للتنمية الريفية المتكاملة ، ولكنه لم يكن الشرط الوحيد[1] .

وتتمثل مشكلات المجتمع الريفى المصرى - التى سنعالج بعضها فى هذا الفصل - فى مشكلات التلوث البيئى ، مشكلة الفقر ، مشكلة تشوه قيم الذات فى القرية المصرية ، مشكلة الهجرة الريفية الحضرية ، مشكلات المرأة الريفية .

١ - مشكلة التلوث البيئى :

لاشك أن الأساليب المستخدمة فى الزراعة فى العالم العربى، وأساليب وقاية النبات تؤدى إلى حدوث تلوث بيئى وهدر فى الموارد الطبيعية . ولعل أهم مظاهر الملوثات الناتجة عن النشاط الزراعى فى الوطن العربى هو تلوث المياه الجوفية نتيجة وجود الملوثات الكيميائية ، التى تجد طريقها إلى المياه السطحية والجوفية بطرق

---

(١) محمد رياض الغنيمى ، مفهوم التنمية الريفية المتكاملة ، مجلة تنمية المجتمع ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص : ١٠-١١

مباشرة وغير مباشرة ، وكذلك كنتيجة غير مباشرة لوجود الأملاح فى الأراض المروية ، حيث تغسلها مياه الرى التى تنتقل للمصارف ، والتى قد تتسرب إلى المياه الجوفية وتلوثها ، وكذلك فإن مياه المصارف إما أن تصب فى مياه الإنهار العذبة أو البحار بشكل مباشر ، وبالتالى يحدث هذا التلوث المباشر سواء لمياه البحار أو الأنهار ، وتظهر مشكلة تلوث المياه العذبة ، بشكل واضح فى مصر (تلوث نهر النيل) وسوريا من تلوث نهر بردى، وهناك كذلك الأنشطة المرتبطة بالنشاط الزراعى مثل تربية الماشية والدواجن ، ويكمن التلوث هنا فى تلوث المياه الجوفية بالمخلفات الناتجة عن هذا النشاط(٢) .

كما يعد تدهور التربة نتيجة من نتائج التلوث البيئى ، ومن أحد العوامل الأساسية لتدهور التربة تملحها الذى يقترن عادة بتسرب المياه فى العالم العربى ، وتظهر مشاكل تملح الأرض بعمق فى كل من الأردن والعراق ومصر وليبيا ، وتقدر الأراضى التى تأثرت بالتملح وتسرب المياه فى مصر بحوالى ٣٢٪ من أراضى الدلتا و ٣٠٪ من الأراضى الزراعية فى وادى النيل ، وقد نتج عن ذلك تدمير جوده الأراضى وقدرتها الانتاجية . وبالرغم من هذه النسب المرتفعة تعتبر مشكلة تملح الأرض فى مصر حديثه بالنسبة لباقى العالم العربى ،وهى ناتجة عن الإفراط فى استخدام المياه وسوء نظم الصرف المتبعة . كما يعتبر التلوث الكيميائى أحد العوامل الأساسية لتدهور التربة ، فالإستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية وخاصة أسمدة الأمونيا فى المحاصيل المروية ، ورش المبيدات الحشرية بشكل مكثف ، يؤدى إلى تلويث التربة ومصادر المياه السطحية والجوفية ، خاصة أن النبات لا يستهلك بالضرورة كل كميات الأسمدة المضافة وبالتالى تجد الكميات الزائدة طريقها إلى المياه الجوفية والتربة ومياه الصرف والأنهار والبحيرات(٣) .

---

(٢) منى قاسم ، التلوث البيئى والتنمية الاقتصادية ، الهيئة القومية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص : ١٦٩ .

(٣) منى قاسم ، المرجع السابق، ص ص : ١٧١ – ١٧٢ .

وتعانى معظم الدول العربية من مشاكل تدهور التربة نتيجة ازدياد استخدام الأسمدة والمبيدات بصورة كبيرة فى العقدين الماضيين بالدول العربية ، وخاصة فى السعودية ومصر والعراق ودول المغرب العربى والسودان ، ناهيك عما يؤدى إليه استخدام الأسمدة الكيماوية وخاصة الفوسفاتية والنيتروجينية ، وكذلك استخدام مبيدات الأفات الزراعية من تلويث للمياه مما دعا الحكومة المصرية نظراً لخطورة هذا الوضع إلى تقييد استيراد المبيدلت الحشرية[٤] .

وطبقًا للسيناريو المرجعى سوف يكون عدد سكان المناطق الريفية فى عام ٢٠٢٠ نحو ٣٣ مليون نسمة مماثلاً لعدد سكان هذه المناطق فى ١٩٩٦ . وهذا لا يعنى عدم الزيادة السكانية فى المناطق الريفية ، ولكن ثبات عدد السكان سيرجع إلى تحويل مناطق ريفية كثيرة إلى مناطق شبه حضرية وحضرية ، فعدد من القرى سيتحول إلى مراكز ، وعدد من المراكز سيتحول إلى مدن صغيره ، وستكون نسبة سكان الحضر فى مصر عام ٢٠٢٠ نحو ٦٣٪ أى نحو ٥٦ مليون نسمة[٥] .

وهذا التغير فى طبيعة المناطق الريفية قد يؤدى إلى بعض المؤشرات التى توحى بتحسن الأوضاع البيئية فى تلك المناطق، ولكن الحقيقة هى أن الأوضاع البيئية فى المناطق الريفية ستبقى على ماهى عليه الآن أو تسوء لعدم توافر الاعتمادات اللازمة للخدمات الأساسية والتعامل مع القضايا البيئية فى تلك المناطق . فعلى سبيل المثال قدرت نسبة سكان الريف الذين لا تصل المياه إلى وحداتهم السكنية بنحو ٤٢٪ أى نحو ١٤ مليون نسمة فى ١٩٩٦ . ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ٣٥٪ نتيجة الجهود الذاتية لبعض سكان الريف لتوصيل شبكات المياه إلى وحداتهم السكنية ، وبذلك يصبح عدد من لا تصلهم مياه الشرب نحو ١٢ مليون نسمة. أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحى فكانت نسبة من لا تصلهم هذه الخدمات

---

(٤) منى قاسم ، المرجع السابق ، ص : ١٧٢ .

(٥) عصام الحناوى ، قضايا البيئة والتنمية فى مصر – الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص : ١٤٢ .

٨٣٪ أى نحو ٢٨ مليون نسمة فى ١٩٩٦ . ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ٧٠٪ فى عام ٢٠٢٠ ، وبذلك يصبح عدد سكان الريف الذين لا تصلهم خدمات الصرف الصحى نحو ٢٣ مليون نسمة[٦] .

- ومع التغييرات فى أنماط الحياة والاستهلاك فى المناطق الريفية من المتوقع زيادة توليد المخلفات المنزلية الصلبة (القمامة) من نحو ١٠٢٠٠ طن يومياً (٣,٩ مليون طن سنوياً) فى الوقت الحالى إلى نحو ١٦٥٠٠ طن يوميًا (٦ مليون طن سنوياً) فى عام ٢٠٢٠ . وستكون طرق التخلص من هذه المخلفات فى الغالب كما هى عليه الآن (الحرق فى المنازل أو خارجها ، إلقاء المخلفات فى الأراضى الفضاء وفى الترع والمصارف ... إلخ) . وبذلك ستتفاقم مشكلات التلوث الناجمة عن المخلفات الصلبة ، مع الزيادة الملحوظة فى كمياتها[٧] .

وبالرغم من أن برامج تنمية القرية الحالية قد عالجت بعض المشكلات بصورة جزئية ، إلاأنه من غير المتوقع أن يؤدى ذلك إلى تغيرات جوهرية فى الأوضاع البيئية . فمثلا من غير المحتمل أن يتم القضاء على بعض الأمراض البيئية (مثل البلهارسيا) مع حلول عام ٢٠٢٠ ومن المحتمل انتشار أمراض أخرى (مثل الملاريا) فى بعض المناطق لزيادة التلوث بها ، كما لم تؤد برامج تنميةالقرية إلى تحديث الزراعة وتنمية الصناعات الزراعية والقروية . الخ لتحسين حياة أهلها ودعم استقرارهم ، وبالتالى إلى القيام بدور فعال للحد من هجرة أهل الريف المؤقتة أو الدائمة إلى المناطق الحضرية أو إلى خارج البلاد (من المعروف أن زيادة الهجرة من الريف أدت إلى ظهور مشكلات متنوعة فى العمالة الزراعية ، وإلى إهمال وتدهور الأراضى الزراعية خاصة المساحات العائلية الصغيرة فى العديد من القرى. كما أدت زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة إلى تفاقم المشكلات الحضرية خاصة فى المناطق العشوائية ، إلى غير ذلك من مشكلات لها آثارها البيئية السلبية)[٨] .

---

(٦) عصام الحناوى ، المرجع السابق ، ص ص :١٤٢ - ١٤٣ .

(٧) عصام الحناوى ، المرجع السابق ، ص :١٤٣ .

(٨) عصام الحناوى ، المرجع السابق ، ص :١٤٣ .

ولكن لابد من حماية البيئة من التلوث ومواجهة التلوث البيئى ، وذلك بإتخاذ كافة الإجراءات الوقائية التى تؤدى إلى منع خطر قادم أو مقاومته أو التقليل من حدوثه أو إنذار من تسول له نفسه الإقدام عليه ، ويمكن علاج مشكلة التلوث البيئى على المستوى القومى ، أو على المستوى المحلى الريفى من خلال الآليات التالية :

- الاهتمام بنشر الوعى البيئى بين أفراد المجتمع – سواء المجتمع الحضرى أو الريفى أو البدوى – من خلال كل وسائل الاعلام المرئية أو المكتوبة أو المسموعة ، ولا سيما التليفزيون الذى أوضحت الدراسات والبحوث العلمية فى بلدان العالم – حيث يرتفع نسبة الأمية – أنه الوسيلة الفضلى فى نشر الثقافة البيئية والوعى البيئى بالمجتمع ، وذلك من خلال ما يقدمه من ندوات ومسلسلات درامية وبرامج دينية تبصر المواطن بدوره ومسئولياته تجاه مشكلات البيئة .

- حماية الهواء من التلوث وذلك من خلال نشر الوعى بالبيئة بين كافة القطاعات الشعبية والعلمية والعمالية لترسيخ الإيمان بخطورة مشكلة التلوث البيئى وتلوث الهواء ، وإلزام المصانع فى كل مدن الجمهورية بتنقية عوادم المداخن بأجهزة فصل الأتربة وامتصاص الغازات ، ومراعاة النسب الصحيحة بين المبانى والمساحات الخضراء ، وتشجيع الدراسات المعنية بالبيئة والتلوث البيئى سواء فى مجال العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية ، ووضع خطة قومية للاستفادة العلمية بمخلفات المدن ، ووضع الضوابط الصحية والقانونية حيال السيارات القديمة ، والمستهلكة التى تودى إلى انتشار ثانى أكسيد الكربون الملوث للبيئة والهواء .

- حماية المياه من التلوث وذلك من خلال التخلص من بقع الزيت فى مياه البحار ، والتخلص من المخلفات الصلبة عن طريق دفن المخلفات فى باطن الأرض فى أماكن بعيدة خارج نطاق العمران للمدينة أو القرية ، أو حرق المخلفات الصلبة والاستفادة من الطاقة الحرارية الناتجة فى إنتاج البخار الذى قد يستخدم فى التدفئة أو فى توليد الكهرباء ، وهذه الطريقة تمكن من التخلص من المخلفات ، أو

إعادة استخدام المخلفات الصلبة مثل المخلفات المعدنية التى يعاد تصنيعاً إلى منتجات جديدة ، وفصل المخلفات الزجاجية وإعادة استخدامها لصناعة أنواع رخيصة من الزجاج ، والأوراق التى تجمع وترسل إلى مصانع الورق الصغيرة ، حيث يتم تبييضها ويصنع منها بعض صناديق التغليف وأوراق الكرتون . هذا بالإضافة إلى التخلص من المخلفات السائلة وذلك من خلال معالجة مياه الصرف الصحى بكل مستويات وصور المعالجة .

- حماية البيئة من خلال الطاقة البديلة ويتمثل ذلك فى تعميم استخدام الطاقة الشمسية والبيوجاز ، واستحداث أجهزة متطورة تكنولوجيا للاستخدام المنزلى والفردى فى المصانع تكون أقل استهلاكاً للطاقة وترشيد استخدام السيارات وغيرها من وسائل النقل بحيث تكون أقل استهلاكاً للطاقة ، ومواصلة البحوث الهادفة إلى تحسين فاعلية الوقود فى وسائل النقل ، وإعادة استخدام زيوت التشحيم ، وترشيد استخدام الطاقة فى الريف المصرى .

- حماية الزراعة والبيئة الزراعية من التلوث وذلك من خلال حماية التربة الزراعية من التلوث بالمبيدات ، ولقد بدأت وزارة الزراعة فى مصر تطبيق برنامج المكافحة المتكاملة التى يهدف إلى ترشيد استهلاك المبيدات حماية للبيئة من التلوث، وحفاظاً على التوازن الطبيعى . ويتضمن هذا الأسلوب انتخاب الأصناف النباتية المقاومة للحشرات والأمراض . هذا فضلاً عن تعمير الصحراء واستخدام نبات البردى فى معالجة مياه الصرف الصحى وذلك لما له من قدرة على الامتصاص لأنواع الملوثات وتحويل بعضها من صور ضارة إلى أخرى نافعة ، والاستفادة من ورد النيل .

- إصدار التشريعات البيئية التى تتكامل مع كافة الآليات الأخرى فى منظومة الحفاظ على البيئة ، والبعد بها عما يصيبها من أضرار قد يستحيل محو آثارها ، ذلك ما استقرت عليه المجتمعات المتقدمة فى تناولها للقضايا البيئية . ومن الثابت أنه على الرغم من كل الوسائل التكنولوجية التى دخلت حديثاً فى مجالات حماية

البيئة، ورغم التطور السريع الذى طرأ على الطرق المتبعة فى هذا الشأن ، إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يحقق بمفرده الهدف المنشود دون نظم وقواعد صارمة وملزمة تكفل الحفاظ والحماية لكل مقومات الحياة من أرض وماء وهواء .

- وضع استراتيجية قومية لحماية البيئة ، تقوم على توافر قاعدة للبيانات عن مصادر الثروة الطبيعية ونوع الملوثات وكمياتها ومصادرها وآثارها الجانبية على الإنسان والحيوان والنبات بالإضافة إلى الضرر الاقتصادى ، وتصور لما هو قائم حاليا من طرق جمع المخلفات وتخزينها ونقلها ومعالجتها وتدويرها والتخلص منها على مستوى كل محافظة والوقت المطلوب للتنفيذ ، وتحديد أهداف الاستراتيجية حالياً ومستقبلاً والعوائق التى تقابل التنفيذ ، والتعرف على آراء واتجاهات أصحاب المشكلة وتصوراتهم عن الحلول المقترحة التى من الممكن أن نواجه بها المشكلة ، وتحديد البدائل . كما لا بد أن تضطلع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية بدور هام وفعال فى مجابهة التلوث البيئى ، ويجب عمل مشروع قومى للتشجير ونشر الخضرة بين كافة المناطق بالمجتمع القومى .
- توظيف الدين فى الحملة المخططة لمواجهة التلوث البيئى وتعظيم أهمية البيئة ، حيث دعا الإسلام إلى المحافظة على البيئة نظيفة طاهرة من كل تلوث بدءاً من النهى عن التبول أو التبرز فى الماء أو فى الطريق العام ... وحتى فى الظل .. وانتهاء بالمحافظة على حياة الناس والأحياء على اختلافها .. فإذا تدبرنا آيات القرآن الكريم ونصوص السنة النبوية الشريفة نجدها زاخرة بكل ما يدعو إلى النظافة والطهارة وجمال الكون والنفس . ومن ذلك قول الله تعالى فى مدح أهل قباء ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين﴾(٩) .

---

(٩) لمزيد من التفصيل حول حماية البيئة من التلوث ، والإسلام وحماية البيئة من التلوث ، انظر : محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص : ٣٢٣ – ٤٠٦ .

٢ - مشكلة الفقر :

هناك دلائل عديدة في مصر تشير إلى أن ظاهرة الفقر وتخفيف حدته ، قد صعدت مؤخراً إلى قمة جدول أعمال صانعي السياسة والجهات العاملة فى مجال التنمية ، فقد كانت ظاهرة الفقر هى الموضوع الأساسى لتقرير التنمية البشرية فى مصّر عام ١٩٩٦ ، كما أعلنت وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية أن تخفيف حدة الفقر هو الشغل الشاغل للوزارة . كما تم تجديد عمل الصندوق الاجتماعى للتنمية للمرة الثانية لمدة خمس سنوات أخرى وتزويده بدعم ملحوظ من الجهات المانحة الأجنبية ، وهو صندوق تأسس سنة ١٩٩١ كمبادرة للحد من الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وتكثر الجمعيات الأهلية المصرية حاليا من الأنشطة المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية وتخفيف حدة الفقر مع تصاعد المطالبات بتقوية هذه الجمعيات حتى تتمكن من تلبية الاحتياجات المحلية[١٠] .

إن هذا الاهتمام المتجدد من جانب الجهات المعنية بالتنمية بتخفيف حدة الفقر فى مصر جاء فى توقيته المناسب ، فقد كان لسياسات التحرير الاقتصادى المصرية ، وما تزال تأثيرات معقدة وغير واضحة على الفقر وعدالة توزيع الدخل ، فالدولة تضع أسس التنمية المستدامة وزيادة فرص العمل، ومع ذلك ما يزال الفقر أحد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبيرة . ومن مراجعتنا لأفضل الاحصائيات المتاحة عن الفقر يمكن استنتاج أن ربع سكان مصر على الأقل فقراء بكل المقاييس ، وأن ربعاً آخر يعيشون على هامش الفقر[١١] .

ومن الصعب فهم أوضاع الفقر فى الريف المصرى دون التعرف على طبيعة التكوين الاقتصادى – الاجتماعى للمجتمع القروى ، وما يتميز به من أنماط إنتاجية وتنظيمات للعمل والإنتاج والعلاقات القرابية ، وما يغلفها ويحيط بها من أفكار وقيم

---

(١٠) راجى أسعد وآخرون ، الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر ، كراسات التنمية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١٩٩٩ ، ص : ٧.

(١١) المرجع السابق ، ص : ٧ .

ومعتقدات تنتشر بين القرويين ، إضافة إلى ضرورة فهم طبيعة العلاقة التى تربط بين القرى والمناطق الحضرية ، والعلاقة بالدولة والعالم الخارجي بصفة عامة ، وفى هذا السياق تشير معظم الدراسات التى أجريت حول ملامح التكوين الاقتصادى - الاجتماعى فى الريف المصرى منذ بداية هذا القرن إلى اتساع نطاق التغلغل الرأسمالى ، ونمو نمط من الرأسمالية يتمفصل مع بقايا بعض عناصر من النظم الإنتاجية غيرالرأسمالية (العائلية والمعيشية) ، والتى تتفاوت ملامح وجودها بين فترة وأخرى. وفى هذا الإطار تعد ملكية الأراضى الزراعية ، وأدوات الإنتاج عناصر أساسية للثروة، تلعب دوراً أساسياً فى التمايزات الاجتماعية الطبيعية فى القرى . وتشكل نظم العمل والإنتاج محدداً آخر لهذه التمايزات . ومن الثابت أن الريف المصرى تميز بظهورات اتجاه متزايد فى استخدام العمل المأجور فى الإنتاج الزراعى ، وتزايد الاتجاه نحو الإنتاج من أجل التداول أو السوق ، وخضوع معظم وسائل الإنتاج الزراعى وعملياته لقوانين العرض والطلب ، وتقلص فى أساليب الإنتاج المعيشى والعائلى ، والتى ظل تواجدها كنظم للعمل يعتمد على الظروف الخاصة بكل منطقة وقوة الترابطات القرابية والعلاقات العائلية من ناحية ، والأوضاع الطبقية وخاصة بالنسبة لجماعات صغار وفقراء المزارعين ، وأساليب سعيهم للتكيف مع التغلغل المتزايد للنمط الرأسمالى ، وشدة وطأة علاقات السوق على أحوالهم المعيشية من ناحية أخرى ، وتلعب الدولة ومؤسساتها وممثلوها حائزوا السلطة دوراً مهيمناً فى إطار هذا التكوين بحكم دورها التاريخى وما تتحكم فيه من موارد أو تفرضه من تشريعات ، وما تؤديه من وظائف فى عمليات الإنتاج والحياة الاجتماعية فى القرى بصفة عامة . وتتدعم أوضاع هذا التكوين فى ظل إطار ثقافى يتميز بانتشار الأمية وانخفاض مستويات الوعى الطبقى، وسيادة الأفكار والمفاهيم والقيم الدينية(١٢) .

(١٢) محمد عبد النبى إبراهيم ، الفقر فى الريف المصرى - الأبعاد والملامح وأساليب التكيف ، أعمال الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع - كلية الآداب جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ص :٢٩٣ - ٢٩٤ .

وفى إطار هذا التكوين سيطر كبار ملاك الأراضى الزراعية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المناطق الريفية على امتداد النصف الأول من هذا القرن، وكان تركز الملكية الزراعية من ناحية ، وعدم اهتمام الحكومات المتتابعة بتحسين أحوال الفلاحين فى المناطق الريفية من ناحية ثانية بالإضافة إلى الزيادة السكانية المتواصلة ومحدودية الأراضى الزراعية من ناحية ثالثة عوامل أساسية فى تزايد حدة التبلور الطبقى فى القرى المصرية ، وتقلص أعداد صغار الحائزين ، وتزايد أعداد جماعات المعدمين والعمال الزراعيين ، وتدهور أوضاعهم بصورة مستمرة ، وقد ظهر هذا التدهور بصورة لا إنسانية فى شكل ظاهرة عمال التراحيل الذين كانوا بمثابة أفقر الفقراء بالريف ، وهكذا كان التمايز الطبقى يظهر بصورة حادة فى الريف المصرى قبل ١٩٥٢ ، ويميز بين حياة جماعات الاغنياء (من كبار ومتوسطى ملاك الأراضى) من ناحية . وحياة جماعات الفقراء (من صغار الملاك والمعدمين أو العمال الزراعيين) من ناحية أخرى . ولعل كبر الحجم والوزن النسبى لهذه الجماعات الثانية (الفقيرة) فى المناطق الريفية وسوء أحوالهم المعيشية وتدنى نوعية الحياة التى يعيشون فى إطارها هى التى جعلت البعض يؤكد سيادة الثالوث القاتل (الفقر والجهل والمرض) بين صفوف الفلاحين والحياة فى القرى المصرية على إمتداد النصف الأول من هذا القرن(١٣) .

ولكن لابد من مواجهة الفقر والحد منه ، لأنه أيا كانت أبعاده ، يمثل عائقًا رئيسياً أمام كافة الجهود الاغائية والاستثمار فى البشر ، ورفع معدلات النمو والأداء الاقتصادى والاجتماعى . كما يشكل تهديداً للاستقرار السياسى والاجتماعى فى كافة البلدان ومصدراً رئيسيا للقلق وعدم إطمئنان الفرد على حاضره ومستقبله ، ولذا لابد من وضع استراتيجيات واستخدام آليات فعالة لمواجهته والحد منه ، وتتحدد آليات مواجهة الفقر وكل تداعياته ومشاكله فيما يلى :

(١٣) محمد عبد النبى إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

١ - التنمية البشرية كآلية من آليات الحد من الفقر :

تعد التنمية البشرية المتواصلة آلية رئيسية من آليات مواجهة الفقر فى ظل تحولات العولمة ، فهى تنمية موالية للناس ، وموالية لفرص العمل ، وموالية للطبيعة ، فهى تعطى أولوية للحد من الفقرو للعمالة المنتجة وللتكامل الاجتماعى ولإعادة توليد البيئة . وهى توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة، وما لدى الطبيعة من قدرات حاملة . وهى تعجل بالنمو الاقتصادى وتترجمه إلى تحسنات فى حياة البشر بدون تدمير رأس المال الطبيعى اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة . وهى تعترف أيضاً بعدم إمكانية تحقيق الكثير بدون حدوث تحسن كبير فى حالة المرأة ، وفتح جميع الفرص الاقتصادية أمام المرأة . والتنمية البشرية المستدامة تمكن الناس ، من تصميم العمليات والأحداث التى تشكل حياتهم ، ومن المشاركة فى تلك العمليات والأحداث(١٤) .

ومما لاشك فيه أن الفقر هو أخطر تهديد للاستقرار السياسى وللتماسك الاجتماعى ولصحة كوكب الأرض البيئية . ومن المؤكد أن الاستراتيجيات الإنمائية التى ترمى إلى الحد من الفقر ستشمل جميع جوانب السياسة الوطنية ، ولذلك فإنه يجب على الدولة أن تساعد على كفالة توزيع واسع النطاق للخدمات الاجتماعية الأساسية على الفقراء ، ولاسيما التعليم الأساسى والرعاية الصحية الأولية ، وأن تحقق توزيعاً أكثر عدالة للأرض وللموارد الزراعية للحد من الفقر فى المناطق الريفية . وأن تعمل على كفالة إمكانية وصول الفقراء إلى الأسواق والائتمانات على قدم المساواة بدرجة أكبر . وإشراك الفقراء فى مختلف فرص العمالة المنتجة على وجه السرعة ، وإيجاد إطار لكفالة رزق مستدام للجميع ، وإقامة شبكة للسلامة الاجتماعية كافية لتلتقط أولئك الذين تستبعدهم الأسواق ، كما يجب أن يكون محور الجهود الانمائية هو زيادة الانتاجية الإجمالية وزيادة إنتاجية الفقراء ، لأن ذلك سيساعد على كفالة

---

(١٤) تقرير التنمية البشرى\ة لعام ١٩٩٤ ، برنامج الأمم المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤ ، ص : ٤ .

استفادة الفقراء من النمو الاقتصادى والإسهام فيه . كما يجب أن يتغير مضمون النمو، بحيث يصبح أقل كثافة فى استخدام المواد ، وأقل كثافة فى استخدام الطاقة ، وأكثر عدلاً فى توزيعه(١٥) .

إن الفقر كعملية دينامية ، هو عملية كفاح مستمر . فالأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية يتعين عليهم مواجهة صور الحرمان التى تحد من حياتهم ، وأن ينتهزوا أية فرصة للإفلات .، ولكن إذ هم يكافحون يتغير العالم من حولهم ، فيطرح فى آن واحد فرصاً جديدة وتهديدات جديدة ، ويتمكن بعض الناس من انتشال أنفسهم من وهده الفقر ، ويظل الآخرون فقراء . بالإضافة إلى ذلك يصبح آخرون فقراء جدداً، ومن ثم فإن الفقر يتولد ويتولد من جديد بصورة دائمة ، ويختفى فى بعض الأماكن ثم يظهر فى أماكن أخرى فى كل الأوقات فكيف يمكن للأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية أن تقاوم الفقر، وأن تفلت، وأن تتخلص من آثاره ؟(١٦) .

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول ، إن معظم الأفراد والأسر المعيشية ، والمجتمعات المحلية يضعون خططاً معقدة وابتكارية للتصدى لما يواجهونه من فقر ومحن ويستكشفون إمكانية الحصول على الأصول التى تساعدهم فى مواجهة ذلك ، فالأسرة التى قد تخسر وظيفة قد تؤجر غرفة لتعويض الدخل المفقود . والمرأة التى تواجه فشل المحصول قد ترهن مصوغات عرسها ، وفى مواجهة مرض الوالدين ، قد يخرج الأطفال وهم بعد فى سن العاشرة التماسا للعمل ، ومن شأن الأصول التى يحصل عليها الناس أن تقلل من مدى ضعفهم وأن تقوى من مرونتهم إزاء الفقر ، وكلما زادت الأصول ، قل مقدار الضعف وزادت قدرتهم على مواجهة الفقر ، وعلى مقاومته والأفلات منه ، ولكن أى تآكل فى هذه الأصول يزيد من الضعف وعدم الأمان وينبغى أن يشكل تكوين الأصول لدى الناس وتمكينهم من مكافحة الفقر ، الحجر الأساسى فى القضاء على الفقر ، وتقع على الدولة مسؤولية معالجة أوجه

---

(١٥) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤-١ ، المرجع السابق ، ص : ٢ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ص : ٦١-٦٢ .

التفاوت الهيكلية فى توزيع الأصول ولاسيما الأراضى والائتمانات والمساكن والخدمات الاجتماعية ، ويشير مصطلح الأصول عادة من الناحية الاقتصادية إلى رأس المال – سواء كان مادياً أو مالياً – الذى يمكن للناس أن يحصلوا منه على دخل مستمر فى المستقبل . ولكن الأصول المستخدمة لمكافحة الفقر تشمل نطاقاً واسعاً من الموارد الملموسة وغير الملموسة ، وتصنف بوجه عام باعتبارها أصولا اقتصادية ، واجتماعية وبيئية وشخصية ، وقد يعتبر الو قت واحداً من هذه الأصول(١٧) .

والجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات الاجتماعية التى أوضحت العلاقة الإيجابية بين ترشيد التنمية وتحسين ظروف معيشة السكان ، ومن بينهم أفقر الفقراء فى الريف والمدينة . كماأثار بعض المهتمين جملة من القضايا الجديرة بالتأمل والتمحيص ، فويجنا رجنا Wijanarjna يشير فى دراسته عن استئصال الفقر إلى أهمية الأنماط التنموية المناسبة ثقافيًا ودور الدولة الاستراتيجى (الدعم ، إقامة تنظيمات للفقراء ... إلخ) للقضاء على الفقر . أما مقصود على وسيريفاردانا Sirifardana فيركزان على أهمية التخطيط الموجه لصالح الفقراء ومبادرات التعبئة الاجتماعية . وهذا ما تصوره دراسة آزاد عن كفاح المرأة الهندية ، وكيف استطاعت النساء الفقيرات الخروج من حالة الفقر والإنسانية المسلوبة عن طريق عملية التعبئة والتوعية والتنظيم ، وفى هذا السياق أكدت دراسات أخرى قدرة الفقراء على انتشال أنفسهم من برثان الفقر ، إذا ما أتيحت لهم فرصة للعمل المنتج ، وشُجعت سياسات وبرامج الاستثمار التى تساهم فى تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء (القروض الصغيرة ، تمويل المشروعات الخاصة بالفقراء ، تأسيس شبكة تضامن بين الفقراء إنشاء المؤسسات التى تساعد الفقراء والمعدومين ، دور المنظمات غير الحكومية ، إقامة شبكات واسعة للحماية الاجتماعية ... إلخ)(١٨) .

---

(١٧) المرجع السابق ، ص ص : ٦١-٦٢ .

(١٨) إسماعيل قبره ، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع ، المستقبل العربى، العدد ٢٤١ ، بيروت ، ١٩٩٩، ص : ٥٣ .

٢- تقوية المجتمع المدنى وتفعيل دوره فى مواجهة الفقر ودعم الفقراء :

مما لاشك فيه أن المجتمع المدنى النشط الناضج الذى يتيح لأفراده ومنظماته غير الحكومية حرية المبادرات الخلاقة هو البيئة الطبيعية لنشاط المستثمر الخاص ، فليس من المعقول أن يعتمد المجتمع فى حركته الاقتصادية على حرية النشاط الاقتصادى فى إطار تجويد الأداء والتنافس والابتكار ، بينما يستند فى حركته الاجتماعية إلى الحكومة تؤدى عنه كل شىء ، وإن المجتمع يجب أن تكون حركته واحدة متوافقة ، وليس هذا بجديد على المجتمع المصرى الذى كان سباقًا إلى تشكيل مؤسسات المجتمع المدنى بجهود أهلية من جمعيات خيرية ولجان للإغاثة وهيئات اجتماعية وعلمية وثقافية ونوادى رياضية ومراكز شبابية ، تبارت جميعها فى القيام بنشاط أهلى إشتمل على إقامة المدارس والمستشفيات ودور للأطفال والمنتديات بل وحتى الجامعات .

ومما لاشك فيه أنه كلماكانت المخاطر التى تفرزها الفروقات المادية المتنامية أعظم على تماسك المجتمعات، زادت أهمية أن يدافع المواطنون أنفسهم عن حقوقهم الديموقراطية الأساسية، وأن يعززوا التضامن الاجتماعى، سواء فى الحى السكنى أو فى مكان العمل وسواء فى دور الحضانة أو فى سياق المبادرات الرامية إلى الحفاظ على البيئة أو فى رعاية الأجانب النازحين، نعم هنا أو هناك توجد إمكانيات كثيرة للوقوف فى وجه تهميش المستضعفين اقتصادياً ، وللعمل من أجل تنفيذ خيارات تحد من السيادة المتطرفة للسوق ومن التخلى عن أسس الرعاية الاجتماعية وسيكون لملايين المواطنين الناشطين من أجل هذه الأهداف تأثير أعظم متى ما نظموا أنفسهم وتضافرت جهودهم عبر الحدود الوطنية، فمن حق كل مواطن أن يشارك فى صياغة المستقبل ، وفيما يقرر فى بروكسل أيضا إن التفكير على نحو كونى والعمل على نحو محلى أمر حسن، إلا أن الأحسن منه هو أن يكون العمل مشتركًا عبر الحدود الوطنية(١٩) .

---

(١٩) هانس- بيرت مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة د. عدنان عباس على ومراجعة وتقديم د. رمزى زكى ، عالم المعرفة ، العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٨ ، ص ص : ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وقد يكون من المفيد فى هذا السياق أن نلقى نظرة على التجربة الهندية فى مجال التعاون ودعم مصالح الفقراء ، حيث لعبت التعاونيات الزراعية دوراً هاماً فى تحويل المنتج الزراعى وتسويقه مثال ذلك تعاونيات السكر فى مهارشترا وجوجارات والتى هى عبارة عن تعاونيات لزارعى السكر، ويتلخص دورها فى استخلاص وتنقية قصب السكر، وقد نجحت إلى حد كبير فى جعل قصب السكر محصولاً مربحاً بالنسبة للفلاحين ، على أن هذه التعاونيات كانت موضوعًا للنقد ، حيث اتهموا بأنه يشجعون الفلاحين على زراعة قصب السكر على حساب المياه التى كان يجب أن تذهب لمحصولات أخرى ، كما انتقدت أيضاً بسبب العلاقات ما بين قادة هذه التعاونيات والبناء السياسى للبلاد . مثال آخر هو تعاونيات الألبان التى نمت فى جوجارات ، وهذه التعاونيات تربط آلافًا من منتجى الألبان الصغار ببعضهم البعض. هنا أيضا وكما فى تعاونيات السكر يتم تصنيع اللبن فى المناطق الزراعية قبل تسويقه فى المدن. ومن أسباب نجاح هذه التعاونيات هو أن عملية التصنيع – سواء بالنسبة لقصب السكر أو اللبن – تتم قرب المنتج ، وهو أمر له فوائد واضحة ، هذا بالإضافة إلى أن العائد الاقتصادى يتسم بالسرعة والوضوح ، لقد نمت منظمات للفلاحين فى مناطق عديدة من الهند ، عملت كجماعات ضغط لصالح الفلاحين ، وعادة عملت أساسًا على زيادة العوائد المادية للمزارعين عن طريق الضغط على الحكومة بهدف تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وزيادة أسعار المنتجات الزراعية ، كما أن هناك الكثير من الجمعيات التطوعية الهندية التى تعمل مع الفلاحين لرفع مستوى الوعى والمستوى الاقتصادى فيما بينهم ، إن التجربة الهندية تذكرنا بأن هناك دور للتعاونيات المخطط لها بعناية ، وأن الفلاحين فى حاجة إلى أن يكون لهم صوت سياسى ، وأن الاهتمام بفقراء الريف يمثل أمراً أساسيًا لتحقيق نمو ملموس، كما أن العمل مع بعضهم البعض يساعدهم فى مواجهة السوق ، وترسيخ قيم التعاون[٢٠] .

(٢٠) نيكولاس هوبكنز ، التكيف الهيكلى وتخطيه : الانتقال من الاشتراكية الى الرأسمالية أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر ، الأبعاد الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص : ٤٧٥ – ٤٧٦ .

كما تشير شواهد عديدة إلى أن المجتمع المدنى استطاع فى مرات عديدة الوقوف فى وجه التسلط الاستهلاكى ، من هذه الشواهد الدور الرائد لمنظمات حماية البيئة فى أوروبا الغربية التى حالت دون استهلاك الطبيعة ونقل بعض الصناعات المضرة خارج المجتمع . وكذا الدور الذى تلعبه منظمات حماية المستهلك ، مما يمثل قوة ضاغطة فى وجه استغلال المستهلك ويحافظ على حقوقه ، ويبقى فى النهاية أن منظمات المجتمع المدنى إنما تحتضن فردية الإنسان وتدربها على التلاقى بالآخرين، والتفاعل السلمى المتحضر معهم ، الأمر الذى يفرز شخصية ناضجة قادرة على مواجهة المجتمع بآليات تطويرية تسهم فى تحديث المجتمع والنهوض الشامل بمقوماته . ولكن هل هذا المجتمع المدنى يمثل بديلاً عن الدولة؟[٢١] .

يرى كثير من الباحثين أن تقوية المجتمع المدنى فى مجتمعنا يستلزم إضعاف جهاز الدولة ، والخبرة الماثلة فى أذهانهم أن المجتمع المدنى فى أوروبا الغربية من القوة بحيث باتت الدولة تتحصن بداخله ، والواقع ان وجاهة هذا الرأى تتجاهل خصوصية مجتمعنا من ناحية ، وتغفل من ناحية أخرى متطلبات التطور الاقتصادى السياسى . فمن ناحية أولى فإن مصر تتميز بمركزية شديدة نابعة من الطبيعة النهرية التى يتسم بها المجتمع المصرى ، والأمر الثانى أن الإنسحاب الفجائى من جانب الدولة فى بعض الميادين قد يؤدى إلى الفوضى والاضطراب المجتمعى الحاد خاصة فى ضوء ضعف المجتمع المدنى واحتياجه على المستوى الداخلى ، لمزيد من التقوية والخبرات الفكرية والتنظيمية . ولهذا فإن بقاء جهاز الدولة قوى ، بل والمحافظة على قوة هذا الجهاز هو أمر يفرضه التاريخ وتتطلبه شروط الواقع ، وأظن أن تقوية الدور التنموى للمجتمع المدنى لا يتعارض مع بقاء دور قوى للدولة . وهناك خبرة مجتمعات أخرى – خاصة مجتمعات شرق آسيا – استطاعت أن تحرز معدلات تنموية

---

(٢١) سامح فوزى ، مجتمع التسلط الاستهلاكى ، الابعاد والأشكاليات ، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥ ، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر – الأبعاد الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص : ٤٧٥ – ٤٧٦ .

مرتفعة فى إطار دولة مركزية قومية [٢٢] .

وهذا يعنى أن المجتمع المدنى والدولة ليسا مفهومى متقابلين فى نظرنا ، بل هما مفهومان متلازمان ومتكاملان ، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدنى ، ويؤدى رسالته فى المناعة والتقدم دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة ، وتعمل على فرض القانون. كماأنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين من دون مجتمع مدنى يسندها ، وإلا فإنها تتحول إلى دولة معزولة قد تؤدى دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية ، ولكنها تنهار فى نهاية المطاف فينهار معها المجتمع ، ويقدم لنا التاريخ المعاصر أمثلة متعددة على ذلك من انهيار وسقوط دول معسكر أوروبا الشرقية فى التسعينيات[٢٣] . إلا أنه لابد من أن يتوافر لمؤسسات المجتمع المدنى كل المتطلبات التى تمكنها من أداء دورها فى المجتمع بفعالية ، كما أنه لا ينبغى على مؤسسات المجتمع المدنى ألا تتحول إلى مؤسسات تسعى لتحقيق المصالح الشخصية والمكاسب المادية .

٣ - ضرورة تبنى الدولة لسياسات يكون من شأنها مواجهة الفقر والحد منه :

إن من أهم آليات مواجهة الفقر ، أن تتبنى الدولة سياسات تكفل الحد من الفقر، ويمكن أن نسوق فى هذا المقام مثالاً يعكس هذه الحقيقة ألا وهو ماليزيا التى تمثل رمزاً من الرموز الكثيرة للثورة الاقتصادية المذهلة ، والتى تبنت سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، مكنتها من مواجهة الفقر والحد منه ، فماليزيا التى خرجت منذ أمد ليس بالقصير من قائمة البلدان النامية ، كانت تعيش منذ خمسة وعشرين عاماً كبلد زراعى ، ومنذ ١٩٧٠ ينمو اقتصادها الوطنى سنوياً بمعدلات تتراوح فى المتوسط بين سبعة وثمانية بالمائة ، أما الإنتاج الصناعى فإنه ينمو بمعدل يزيد على العشرة

(٢٢) المرجع السابق ، ص : ٤٧٦ .

(٢٣) الحبيب الجنجانى ، المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثالث ، عالم الفكر ، يناير / مارس ١٩٩٩ ، ص : ٣٥ .

بالمائة وبدلا من خمسة بالمائة يعمل خمسة وعشرون بالمائة من السكان فى سن العمل فى القطاع الصناعى ، الذى صار يخلق ثلث الناتج الإجمالى ، وتضاعفت حصة الفرد الواحد من الدخل القومى فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٥ ، فوصلت لدى هذا الشعب البالغ تعداده عشرين مليون ، أربعة آلاف دولار فى العام ، وإذا سارت الأمور على ما ترتئيه الخطط الحكومية ، فسترتفع هذه الحصة حتى عام ٢٠٢٠ إلى خمسة أضعاف ، أى أنها ستصل إلى المستوى السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية(٢٤) .

ولا يتدخل مهندسو التنمية الاقتصادية الآسيويون فى توجيه تدفقات رأس المال قصيرة الأجل فى أسواق المال فحسب ، بل يضعون شروطاً دقيقة للاستثمارات المباشرة التى تقوم بها المؤسسات المتعددة الجنسية ، فماليزيا على سبيل المثال ترعى على نحو منتظم مشاركة شركاتها الحكومية والخاصة فى فروع هذه المؤسسات ، وذلك رغبة منها فى ضمان تلقى عدد متزايد من العمالة الوطنية الخبرات والمعارف الضرورية للسوق العالمى، أضف إلى هذا أن كل هذه الدول الآسيوية تنفق جزءاً من ميزانيتها على خلق نظام تعليمى جيد وقادر على رفع المؤهلات العامة لدى مواطنيها(٢٥) .

وفى كل الحالات التى لا تكفى فيها هذه الخطوات لسد الحاجة ، تعقد هذه الدول الآسيوية – ومنها ماليزيا – اتفاقيات إضافية بشأن الحصول على التراخيص وحقوق براءات الاختراع لتضمن نقل التكنولوجيا . إلى جانب هذا ، تكفل التعليمات بشأن حصة المنتجين الوطنيين من الإنتاج للسوق العالمية ، بقاء نسبة معتبرة من الأرباح المتحققة من التصدير فى البلد لتساعد فى تمويل المشاريع الوطنية ، ولهذا السبب فإن أرخص سيارة فى ماليزيا هى الـ porton فهى تنتج حقًا بمشاركة ميتسوبيشى فى إنتاج السيارات ، إن كل هذه الخطوات تخدم هدفاً واحداً مشتركاً : أن

(٢٤) هانس – بيتر مارتن وهارالد شومان ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٥٩ – ٢٦٠ .

(٢٥) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، المرجع السابق ، ص ص : ٢٥٩ – ٢٦٠ .

تبقى الحكومات صاحبة السيادة على اقتصادها الوطنى وتضمن أن الرأسمال الوطنى والأجنبى أيضًا ينفذ الأهداف المقررة من قبل السلطة السياسية ، ومن لا يسر على هدى هذه الأهداف فإنه يبقى فى الخارج(٢٦) .

يتبين من هذا كله أن العولمة فى الاقتصاد العالمى ، لا تتبع بالضرورة مبدأ واحداً على كل أرجاء المعمورة ، ففى حين تدعو بلدان الرفاهية القديمة إلى ضرورة تراجع دور الدولة وإعطاء قوى السوق مجالاً أوسع ، تطبق البلدان الصاعدة حديثا العكس من ذلك تماماً .

كما نلاحظ أن قادة المؤسسات أنفسهم الذين يرفضون فى الولايات المتحدة أو ألمانيا كل أنواع التدخل الحكومى فى قراراتهم الاستثمارية رفضًا قاطعًا ، هؤلاء أنفسهم يخضعون فى آسيا صاغرين لاستثمارات تبلغ المليارات وللشروط التى يضعها البيروقراطيون الحكوميون الذين لا يتهيبون من تسمية عملهم بالتخطيط الاقتصادى المركزى (٢٧) .

٤ - تعظيم الدور الاجتماعى لرجال الأعمال ، وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة :

مما لاشك فيه أن رجال الأعمال أو ما يعرفون بالمنظمين فى المجتمعات المتقدمة يقع على عاتقهم المزيد من المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية . ولكنهم دائمًا يسعون إلى تحقيق الربح وأقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ، وفى أقصر وقت مستطاع ، وبالرغم من ذلك فإن هناك العديد منهم يحققون التوازن بين الصالح العام والخاص ، ويتحقق ذلك من خلال انتظامهم فى جمعيات أهلية تساهم فى بلورة أهداف اقتصادية واجتماعية تخدم أهدافهم ، وفى ذات الوقت تحقق أهداف المجتمع ، مثال ذلك مساهمة رجال الأعمال ومشاركتهم الدولة فى تمويل إقامة كوبرى ٢٦ يوليو الذى يوفر الجهد والوقت والمال لرجال الأعمال الذين تنتشر مصانعهم فى مدينة ٦ أكتوبر ، تلك المشاركة التى تجسد حالة التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.

(٢٦) المرجع السابق ، ص : ٢٦٢ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص : ٢٦٣ .

وهكذا يتبين لنا أن رجال الأعمال يلعبون دوراً مزدوجاً فى علاقتهم بالسياسة الداخلية ، فهم يسعون لتحقيق أهدافهم عند الدولة ، فى نفس الوقت الذى ترى فيهم الدولة أداة هامة لإحداث التغيير فى السياسات العامة وكسب التأييد الشعبى وتوجيه السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية .

فرجال الأعمال يسعون إلى تثبيت آليات السوق الحر فى مصر، بدلاً من التخطيط المركزى ، وطالما أن هذا الهدف يتفق مع جزء من رؤية وتوجهات الدولة ، فإن ذلك يسمح لهم بأن يقوموا بدور كبير فى تحول سياسة الدولة نحو القطاع الخاص، وأن يوضحوا متطلبات هذا القطاع حتى يشارك فى التنمية ، وفى نفس الوقت فقد وجدت فيهم الدولة وسيلة فعالة للإصلاح الاقتصادى، وخاصة فى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، وبالتالى صار من الطبيعى أن تؤيد رجال الأعمال وتسمح لهم بممارسة التأثير والفعالية إلى حد النفوذ نظير مشاركتها فى عملية الإصلاح الاقتصادى[٢٨] .

وفى ضوء ذلك فإن رجال الأعمال أصبحوا يشكلون حلقة وصل بين مجتمع رجال الأعمال ككل والدولة ، وبين الدولة والدول الأجنبية الأخرى بما يخدم مصالح الدولة وإذا كانت الدولة بدورها تستغل هذا الموقف فى تحقيق مصالحها ، فإن رجال الأعمال يسعو ن فى نفس الوقت لتدعيم هذه الفكرة من أجل صالحهم العام ، ومن أجل استمرار مشاركتهم فى السياسة الاقتصادية للدولة[٢٩] .

هذا فضلاً عن أن المتأمل للتقارير السنوية لجمعيات رجال الأعمال المصريين سواء فى القاهرة أو الإسكندرية يكشف عن إسهامات عديدة ، ومن أهم إسهامات رجال الأعمال بالقاهرة على سبيل المثال ما يلى : مناقشة القيود الانتمائية ، تدعيم

---

(٢٨) هناء الجوهرى ، رجال الأعمال فى مص : الدور والمسئولية ، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥ ، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر – الأبعاد الاجتماعية، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص : ٢٦٦ .

(٢٩) هناء الجوهرى ، المرجع السابق ، ص : ٢٦٦ .

التوجيه نحو القطاع الخاص، فتح أسواق جديدة للتصدير ، مناقشة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ، الاعتراض على قانون الضريبة الموحدة ، دراسة اتفاقية الجات ، تمويل بعض الخدمات التطوعية لصالح منكوبى السودان والزلزال ، والتبرع لبعض المراكز الطبية ، ولإنشاء مدارس جديدة والتفاوض من أجل دخول مصر ضمن السوق الشرق أوسطية ، وتأييد موقف الحكومة أثناء غزو الكويت(٣٠) .

أما أهم إسهامات جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية فمنها على سبيل المثال ما يلى : إنشاء مشروعات جديدة للخريجين الشباب ، بناء مساكن لمنكوبى السيول فى أسيوط ، التبرع للمدارس الحكومية والمعاهد الأزهرية ، وتوفير فرص تدريب صيفى لطلبة الكليات العملية فى المصانع والشركات التابعة للأعضاء وتجهيز مركز للمعلومات متصل بالسوق الأوروبية ، والمساهمة فى تنمية التجارة الخارجية والترويج للاستثمار فى مصرمن خلال تبادل وفود رجال الأعمال ، عقد الندوات الثقافية الأسبوعية والاشتراك فى المؤتمرات الاقتصادية للمساهمة فى تعديل التشريعات وحل بعض المشكلات الأخرى فى مصر(٣١) .

٥ - تدعيم المشاريع الصغيرة :

حيث يمثل ذلك أحد أهم السبل للحد من الفقر فى ظل تحولات العولمة ، ويعنى ذلك أن يعم إقامة وتوليد المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم ، وهى جميعها مؤسسات تقوم على كثافة اليد العاملة بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم ، وسيترتب على إنشائها توفير قدر أكبر من الوظائف الجديدة للفقراء لبعض الوقت . وتقوم هذه المشاريع والمؤسسات بدور المتعاقدين من الباطن للمشاريع الكبرى . كما أنها تعد بمثابة جسور بين القطاعين النظامى وغير النظامى ، وهى تزيد من قدرتها التنافسية على الحد من التكاليف الثابتة وتوفير المرونة. وقد أقيمت هذه المشروعات بصورة فعالة فى اليابان وفى بعض البلدان

(٣٠) المرجع السابق ، ص : ٢٦٨ .
(٣١) المرجع السابق ، ص : ٢٦٨ .

الآسيوية المجاورة ، لكن هذه الروابط أقل شيوعاً فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكان ذلك من آثار الحماية التى لم توفر للمؤسسات الكبيرة مزيداً من الحوافز لكى ترتبط بالشركات الصغيرة . كما ينبغى للمؤسسات الصغيرة التى يمكنها التصدير أن تلقى الدعم بما يمكنها من تحقيق هذه القفزة ، وإلا فإن الإنتاج سيظل خاضعاً لسيطرة المؤسسات الكبيرة والأقل اعتماداً على كثافة اليد العاملة ، وقد تستحق أيضا للمؤسسات الصغيرة المتضررة بالواردات بعضاً من الحماية المؤقتة[٣٢]

٦ - تمكين الفقراء من الحصول على الطرائق المختلفة التى تساعدهم على استهلاك السلع والخدمات :

يركز منظور التنمية البشرية على الطرائق المختلفة الكثيرة التى يؤثر بها إستهلاك السلع والخدمات على حياة الناس . ومن منظور الناس هذا يعتبر الاستهلاك وسيلة للتنمية البشرية ، وتكمن أهميته فى توسيع قدرات الناس لكى يحيوا حياة طويلة ويحيوا حياة جديدة . ويتيح الاستهلاك فرصاً بدونها يترك الشخص فى حالة فقر . فالغذاء والمأوى والماء والصرف الصحى والرعاية الطبية والملبس كلها أشياء ضرورية لكى يحيا المرء حياة طويلة وصحية . والتعليم المدرسى «والحصول على المعلومات من خلال الكتب والإذاعة والصحف – والشبكات الالكترونية بدرجة متزايدة – كلها أشياء ضرورية لاكتساب اللغة ومعرفة القراءة والكتابة والعد الحسابى وأحدث المعلومات ، والاستهلاك وسيلة أيضا للمشاركة فى حياة المجتمع لأن السلع هى كلمات لغة إجتماعية ، فكما أشار مارسيل موس فى كتابه الكلاسيكى «الهدية» نحن نقدم هدايا للتعبير عن مشاعر ولايجاد حاجة إلى المعاملة بالمثل ، مما يعزز علاقة بين العاطى والمتلقى، وعلاوة على ذلك توجد فى كل مجتمع من المجتمعات مستويات للملبس والغذاء والمسكن والنقل والاتصالات ، بدونها يستبعد الشخص من المشاركة الكاملة فى المجتمع[٣٣] .

---

(٣٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ١٩٩٧ ،ص ص: ٨٩ – ٩٠.

(٣٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ١٩٩٨ ، ص ٣٨

٧ - إدارة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بعناية أكبر :

إذ يمكن للحكومات الوطنية أن تمارس قدراً أكبر من حسن التقدير لدى الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادى، وهناك نهج انتقائى ازاء السوق العالمية يمكن أن يسير على حذو معظم اقتصاديات شرق آسيا ، والذى ينطوى على بعض أوجه الحماية المحددة ، زمنيًا والمتعلقة بالأداء ، بالنسبة للصناعات التى تتوفر لها مقومات الاستمرار ، وعلى بعض التدخل الصناعى ، وقدر من إدارة الاستثمار المباشر الأجنبى(٣٤) .

٨ - من الضرورى بذل جهود عملية على الصعيد الوطنى من أجل ترجمة العولمة إلى إجراءات للحد من الفقر :

ويتحقق ذلك من خلال الجهود الدولية التى تتقاسم المسئولية عن توفير الصالح العام الذى هناك حاجة ماسة إليه متمثلا فى المساواة والتلاحم الاجتماعى من خلال توفير التعاون بأوسع معانيه ، ومن شأن العولمة أن تزيد المنافع المستمدة من توفير هذا الصالح العام على الصعيد الدولى ، وأن تزيد من الجزاءات المفروضة على تجاهلها ، إن الإندماج الشامل فى عالم اليوم ، إنما يزيل الحدود بين البلدان ، ويضعف من قوة السياسات الوطنية ولذلك فإن هناك حاجة إلى نظام من السياسات العالمية لكى تجعل الأسواق فى خدمة الناس . وليس الناس فى خدمة الأسواق ، ولكى تقتنص أشد البلدان فقراً الفرص التى تتيحها العولمة يلزم لها توفير بيئة للسياسات الاقتصادية الكلية أكثر دعماً من أجل القضاء على الفقر ، وتوفير بيئة مؤسسية أكثر عدلا من أجل التجارة العالمية ، وفرض حظر شامل على إغراق الصادرات الزراعية ، وإقامة شراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز النمو من أجل الحد من الفقر ، وإتخاذ إجراءات بشأن الديون العالمية ، حيث أن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين فى حاجة الى تخفيف ما عليها من ديون الآن ، وليس فى وقت ما غير محدد فى المستقبل(٣٥) .

(٣٤) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، المرجع السابق ، ص : ٨٩.

(٣٥) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، المرجع السابق ، ص ص : ٩٠-٩١

٣ - مشكلة تشوه قيم الذات في القرية المصرية :

شهد المجتمع المصرى منذ حقبة السبعينيات، وخلال العقدين الأخيرين – بصفة خاصة – تحولات بنائية حادة وسريعة ومتلاحقة أثرت بقوة على الذات وكافة مكونات البنية الاجتماعية – السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – فى المجتمع القومى بصفة عامة ، والمجتمع الريفى بصفة خاصة . كما هزت هذه التحولات الإنسان المصرى الذى لم يستطع استيعابها أو التعايش معها ، لأنها تفوق قدراته على الاستيعاب والتكيف ، ولم تكن تدريجيه .

وهكذا ، فإن أحد النتائج المبكرة لهذه التحولات ، هو إصابة التوازن الاجتماعى التقليدى الذى كان سائدا فى مرحلة الستينات بالخلل ، واضطراب التقسيم الطبقى، وظهور التباينات الاجتماعية واتساع المسافات الاجتماعية بين أفراد وطبقات المجتمع، كما تركت هذه التحولات بصماتها الواضحة على أنساق القيم الاجتماعية والتوجيه القيمى Value orientation للذات ومعايير عملية التقويم Evaluation – تلك العملية التى تكتسبها الذات من خلال المجتمع الذى يحدد لها كيف تنظر إلى الأشياء ، وكيف تحكم عليها ، وكيف تضفى عليها القيم ، تلك القيم التى ترتبط ارتباطاً عضوياً ببناء المجتمع وثقافته ، كما تمارسها متأثرة بواقع البيئة الاجتماعية التى تعيش فى إطارها ، وما تتضمنه من نظم وأنماط سلوكية – حيث تشوهت قيم الذات ومعايير التقويم ، وتجسدت هذه التشوهات فى حالة الخلل القيمى الذى أصاب الذات والمجتمع الريفى ، والتخلى عن قيم اجتماعية ريفية أصيلة واستبدالها بقيم اجتماعية سلبية ، لجأت إليها الذات باعتبارها آلية من الآليات التى تمكنها من إشباع حاجاتها والمحافظة على بقائها ، ومحاولة منها للتكيف والتوافق مع تلك التحولات .

مما لاشك فيه أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى يشدها أى مجتمع من المجتمعات الإنسانية يواكبها تحولات فى أنساق قيم المجتمع والتوجيه القيمى للذات ، وذلك لأنه كلما تغيرت مكونات الواقع ، فيجب أن تتغير أنساق المعنى ومكونات القيم بشكل يدعم هذا الواقع المتغير ، كما أن اتساع هذا الدعم المتبادل –

بين مكونات الواقع ومكونات القيم - يمنح البنية الاجتماعية والثقافية تماسكاً وتوازناً وإنساقًا داخليًا ، ولكن أخطر ما حدث فى مصر ، هو أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها منذ حقبة السبعينيات وخلال العقدين الأخيرين ، قد صاحبها تشوهات فى أنساق قيم المجتمع والتوجيه القيمى للذات ، وتتمثل بعض مظاهر تشوهات قيم الذات فى المجتمع بصفة عامة ، والمجتمع الريفى بصفة خاصة فى المظاهر التالية :

● **سيادة القيم المادية :** أصبح الإنسان المصرى ينظر إلى المال باعتباره عصب الحياة وفضيلة كل الفضائل ، والآلية التى تمكنه من إشباع حاجاته وطموحاته بغض النظر عن مصدر هذا المال ، وتتجسد هذه النظرة فى ترديد الإنسان المصرى للأمثال الشعبية التى يحفل بها التراث الشعبى فى مصر ، وتؤكد أهمية المال مثال ذلك : « الاعتبار للمال مش للرجال » و « إفتح جيبك ينقفل عيبك » ، « إللى يدفع القرش إبنه يزمر » ، « القرش طلع الشواشى » ، « الفلوس على كل شئ تدوس » ، «إللى يدفع الوهبة ينعم طحينه» .

ومن المؤكد أن غلبة القيم المادية فى المجتمع ، لها إنعكاساتها الخطيرة على الذات ، حيث ينتج عن ذلك فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيًا وإستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهى قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته ، ويمكن لأى شخص يسافر للخارج ويلاحظ الأعمال التى يشتغل فيها الشباب أن يدرك لأول وهلة كيف أن خريج الهندسة والزراعة والتجارة ... إلخ، يعمل جرسونا فى مقهى أو فى فندق ، لا لأنه لايجد وظيفة مناسبة فى مصر ، ولكن لأن هذه الوظيفة لا تدر عليه ما يكفى لحل أزمته الاقتصادية والمعيشية فى وطنه(٣٦).

(٣٦) سمير نعيم ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، العدد الأول ، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣ ، ص : ١١٧ .

كما يكتسب الشباب من خلال تعامله اليومى فى المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيماً هدامة تجعل من المال القيمة العظمى فى الحياة ، بحيث تتوارى وراءه كل القيم الإنسانية فالشجاعة والشرف والأمانة والتقدير والاحترام ، بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء يمكن أن تشترى(٣٧) .

كما يؤثر تبنى الذات للقيم المادية على القيم المتعلقة بالتعليم وحب المعرفة ، فإن ما يراه الشباب أمامهم يومياً من أدلة قاطعة على أن الثراء ، أو حتى توافر الظروف الملائمة للحياة ، لا يرتبط بالتعليم وإنما يرتبط بالسلوك الاستغلالى (التجارة والسمسرة والمشروعات الخاصة عموماً) يقلل من قيمة الاقبال على التعليم وتحصيل المعرفة ويزيد من قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر ، فالأميون أو أنصاف المتعلمين الفاسدون هم الذين يملكون ثروة المجتمع ، ومهما بلغت درجة تعليم الشخص فى المجتمع فإن دخله إذا اعتمد على ممارسة عمل شريف ، لا يمكن أن يقارن بأى حال من الأحوال بدخل المضارب أو السمسار أو التاجر ، وقد عبر فيلم «إنتبهوا أيها السادة» عن هذه الأزمة النفسية للشباب تعبيراً ممتازاً حيث قارن بين الزبال وبين أستاذ الجامعة المتفانى فى أداء عمله والذى يقاوم الفساد(٣٨) .

ومن أخطر آثار سيادة القيم المادية على الذات والمجتمع أيضا ، ما يطرأ على العلاقات الإنسانية فى أكثر أنواعها خصوصية وإشباعاً من تشيؤ(٣٩) حيث تتوارى القيم الأصيلة كالمحبة والمودة بين أبناء الأسرة الواحدة ، ويتحول كل عضو من أعضائها إلى شئ مادى بالنسبة للآخر ، حيث نجد الأباء على سبيل المثال يهتمون

---

(٣٧) سمير نعيم أحمد ، المرجع السابق ، ص : ١٢١ .

(٣٨) سمير نعيم أحمد ، المرجع السابق ، ص : ١٢٠ .

(٣٩) التشيؤ مفهوم يشير إلى العملية التى تحول بها الرأسمالية العلاقات الإنسانية بين البشر فى المجتمع إلى مجرد علاقات موضوعية أو لا شخصية بين أشياء ، أى أن تصبح العلاقات بين الناس تتم من خلال السلع التى يتبادلونها ، وعلى ذلك يتحدد المركز الاجتماعى للأفراد واستجابات الاخرين لهم بقيمة السلع التى يمتلكها هؤلاء الأفراد ، أما الخصائص الشخصية للفرد فإنها لا تصبح ذات بال . انظر سمير نعيم أحمد ، المرجع السابق ، ص : ١٢٧ .

بأبناء الابن الذى يعمل فى الخارج ، لأنه يمثل بالنسبة لهم المال الذى يشبع حاجاتهم فى الوقت الذى لا يهتمون – بنفس القدر – بأبناء الابن الفقير الذى يعمل داخل حدود مصر لأنه غير قادر على توفير السلع والماديات التى يوفرها الابن المهاجر .

كما نجد الأب الذى يرسل إبنته إلى مصر ، لتدرس فى الجامعة ، وهو يعمل بالخليج مع زوجته وأولاده الآخرين ،طالما أنه وفر لها شقة بالقاهرة ، وكل ما تحتاج إليه من ماديات بغض النظر عن الاشباع الوجدانى والاحساس بالأمن الذى يتوفر لها من خلال معيشتها فى كنف الأسرة .

هذا فضلاً عن أن الحب والمشاعر الوجدانية والميول ، والقيم الإنسانية النبيلة كالأخلاق والتدين أصبحت تتوارى أمام الامور المادية ، فنجد فتاة فى عمر الثامنة عشر من عمرها توافق على الارتباط بالزواج بشيخ عجوز تجاوز الخمسين من عمره لأنه حسب تعبير الفتاة ، جاهز من كله، وهذا تعبير يدل على أنه قادر على أن يوفر لها كل مقومات حياتها وطموحاتها المادية بغض النظر عن خصائصه الإنسانية (العمر والأخلاق والوظيفة) . وهذا كله إن دل على شئ فإنما يدل دلالة قاطعة على حالة التشوه الذى أصاب معايير التقويم عند الذات والمجتمع فى مصر .

● **سيادة القيم الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة :** كان سلوك الإنسان المصرى يتحدد من خلال قيمة أصيلة تتسق وطبيعة تراثه وهوية مجتمعه ألا وهى قيمة الجمعية وإعلاء المصلحة العامة وتحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والعامة ، وهذا ما كنا نلاحظه بوضوح فى الثقافة الريفية بالمجتمع المصرى ، حيث كانت العائلة الريفية تقف كوحدة متعاونة ومتماسكة ضد كل من تسول له نفسه بالنيل منها وإيقاع الأذى بها ، كما كانت العائلة تمثل أيضاً الوحدة الاجتماعية التى يدور فى فلكها الفرد ، ويعمل من أجلها ، ويخضع كل أعضائها لمجموعة من القيم والمعايير والتقاليد التى يضعها كبير العائلة بما يملكه من القوة والسلطة الأبوية ، ووظيفته الضابطة التى تجعل الفرد دائماً فى حالة خضوع يكاد يكون خضوعاً كاملاً للسيطرة العائلية . ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى طبيعة النسق

الاقتصادى ونمط الإنتاج حيث يعتمد المجتمع الريفى على الزراعة كمهنة رئيسية تستلزم التعاون وتضافر الجهود والمشاركة الجماعية فى كافة عملياتها ، ولذا يؤمن أفراده بقيمة الجمعية والعصبية والعزوة . وكان القرويون يرددون العديد من الأمثال الشعبية التى يحفل بها التراث، والتى تعكس إتجاهاتهم وميولهم نحو قيمة الجمعية ، مثال ذلك « أخذ ابن عمى واتغطى بكمى » ، « القفه اللى لها ودنين يشيولها إتنين» ، « إيد لوحدها ما تسقفش » «الزرع زى الأجاويد يشيل بعضه» ، «البركة فى كتر الأيادى» ، «الشجرة اللى ما تضللش على أهلها تستاهل قطعها» .

ولكن سرعان ما تغيرت القيم والتوجيه القيمى للذات ، على كافة المستويات المورفولوجية - الريف والحضر والبدو - كانعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى وإنفتاحة على العالم الخارجى منذ حقبة السبعينيات وخلال العقدين الأخيرين ، حيث اتجهت الذات إلى تبنى قيم الفردية والتمحور حول مصالحها الخاصة ، وأصبح الفرد يعمل لنفسه بعد أن كان يعمل من أجل المجموع.

ومن أخطر آثار سيادة القيم الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة فى المجتمع ، هو أن المواطن المصرى أصبح لا يجد أمامه سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية ، لمواجهة هذه الأزمات التى لايتحمل هو مسئولية حدوثها ، وهكذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين فى حلها فى ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة . وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام ، فهى تضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم الإنانية والفردية وتزيد من شعور الافراد بالاغتراب عن المجتمع ، ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد واللامبالاة[٤٠] .

والحقيقة أنه بتحليل مضمون الصحف القومية وغيرها ، نستطيع أن نطرح فى هذا المقام العديد من الأمثلة التى تعكس سيادة القيم الفردية ، وإعلاء المصلحة الخاصة

(٤٠) سمير نعيم أحمد ، المرجع السابق ، ص : ١١٨ .

على المصلحة العامة كإحدى الموجهات السلوكية للذات فى المجتمع حيث طالعتنا جريدة الأهرام فى عددها رقم ٣٩٩٦٠ الصادر بتاريخ يوم الجمعة الموافق ٢ مايو ١٩٩٦ عنوان « أستاذان جامعيان يتهربان من الضرائب عن إيرادات بلغت مليونى جنيه من الدروس الخصوصية» وتبين أنهما حققا إيرادات بلغت ٢ مليون جنيه خلال ثلاث سنوات ، وتولت نيابة التهرب الضريبى التحقيق ، كما تطالعنا صحف أخرى بخبر الزبال الذى تهرب من دفع الضرائب عن إيراداته التى بلغت ٢,٥ مليون جنيه خلال عامين ، والعديد من مستوردى السلع الغذائية الذين يقومون باستيزاد صفقات من السلع الغذائية ، التى تضبط فى الموانى والمطارات ولا تصلح للاستخدام الآدمى، إن كل هذه الأمثلة وغيرها إن دلت على شىء ، فإنما تدل على أن الفردية أصبحت تسيطر على الذات فى المجتمع .

- **غلبة قيمة النفاق الاجتماعى على سلوك الذات :** تعتبر قيمة النفاق الاجتماعى من مظاهر تشوهات قيم الذات فى المجتمع وتتجسد هذه القيمة فى ظاهرة تعدد المقاييس الخلقية ، فلكل موقف عند الكثرة الغالبة منا مقياسه ، فإذا كان الموقف مواجهة بين حاكم ومحكوم فله مقياس لما نفصح عنه وما نخفيه ، وإذا كان الموقف حديثًا بين زميلين تغير المقياس ، وهكذا وليس هنا مكان التحليل والتعليل لهذه الظاهرة : كيف نشأت ولماذا نشأت ، وإذا كانت قد بدأت معنا نفاقاً أيام أن كان الحاكم مستبداً أجنبياً ، فكنا نخشى بأسه ونتملقه بما لم نكن نؤمن به فى بواطن نفوسنا ، فلماذا إمتدت معنا هذه الظاهرة إلى يومنا هذا ، بل ربما يكون قد استفحلت فى عشرات السنين الأخيرة[٤١] .

ولكن هذه الازدواجية الخلقية تبدأ فى أطفالنا - كائنة ما كانت المناسبةالتى تظهر فيها - ثم تأخذ الزاوية بين الجانب المعلن للناس ، والجانب الآخر الذى يضمرونه فى أنفسهم ، لا يكشفون عنه إلا للمخلصين ، أقول أن الزاوية بين الجانبين

---

(٤١) زكى نجيب محمود ، قيم من التراث ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص : ١٠٨ - ١٠٩ .

تأخذ فى الانفراج ، كلما كبر الطفل وجاءت له السن التى يشارك عندها فى معمان الحياة العملية فعندئذ تعلمه الخبرة - فى الكثرة الغالبة من الحالات - أن العامل الناجح، فى مجتمعنا يكاد يكون شرطه أن يجئ على أساس من تعدد المقاييس الخلقية، فهم يعدون بيننا بألوف الألوف ، أولئك الذين يعلنون أمام الناس شيئا ، ثم يقيمون حياتهم الحقيقية على شيء آخر ، كأن يعلنوا - مثلا - تفانيهم فى الدعوة للإشتراكية والديمقراطية والمساواة المطلقة بين المواطنين ، يكتبون ذلك فى الصحف ويذيعونه صوتاً وصورة ، يخطبون فيه من فوق المنابر ، حتى إذا ما قفلوا إلى حياتهم الخاصة ، داخل بيوتهم وبين أسرهم ، كانت لهم أهداف أخرى يرتبون نشاطهم الحيوى على أسسها : فالاشتراكية تنقلب عندهم سعياً خبيثاً لا كتناز رؤوس المال ، التى أصبحت اليوم تعد بلغة الملايين بعد أن لم نكن نسمع عن لفظة «الملايين» هذه إلا عندما تتحدث الحكومة عن موازناتها السنوية[٤٢] .

ويحفل التراث الشعبى فى المجتمع المصرى ، بكثير من الأمثال الشعبية والتى تجسد لنا اتجاهات الإنسان المصرى إلى قيمة النفاق الاجتماعى، باعتبارها آلية من آليات التوازن والتوافق مع النظام ، مثال ذلك « إتكلم بإحسان أحسن الحيطة لها ودان» و «حاكمك غريمك وإن ما طعته يضيمك» ، « اسجد لقرد السوء فى زمانه وداريه مادام فى سلطانه» ، « إذا دخلت بلد تعبد عجل حش وارميله» ، « اربط الحمار مطرح ما يقولك صاحبه» ، « إكتم سرك واشكى لربك» ،و «إرقص للقرد فى دولته» ، « السكوت علامة الرضا» .

- **سيادة قيم النهم الاستهلاكى فى المجتمع :** أدت هجرة الأيدى العاملة إلى البلدان النفطية على نطاق واسع فى السبعينيات إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك وإلى انتشار ظاهرة الافراط فى الاستهلاك ، فقد كان انتشار (نموذج المحاكاة والتقليد) فى غاية السهولة والسرعة ، إذ يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد فى بلدان النفط ، حيث يجرى عرض

(٤٢) زكى نجيب محمود ، المرجع السابق ، ص : ١٠٩ .

أحدث ما وصل إليه العالم الغربى من فنون سلع الانتاج الحديث، ولم يسلم من أثر المحاكاة أى فئة من فئات العمالة المهاجرة فبالنسبة للمهاجرين الذين لم يتسنى لهم من قبل أن يمتلكوا سلعاً معمرة (كالثلاجات والغسالات والتليفزيون وغيرها) فقد كانت تلك الأجهزة هى أول ما يعمد المهاجرون إلى الحصول عليه ، إما من البلدان النفطية الغنية التى يعملون فيها وشحنها إلى بلد المنشأ أو شرائها من « الأسواق الحرة» القائمة فى بلد المنشأ . أما المهاجرون الذين قد يكونون قد امتلكوا مثل هذه السلع المعمرة قبل خروجهم للعمل فى البلدان النفطية ، فإن اختيارهم يتجه عادة إلى (السيارات - التليفزيونات الملونة - مكيفات الهواء) أما الحائزون على كل هذه الأجهزة والمعدات قبل الرحيل فإن نمط استهلاكهم عادة يرتفع إلى مستوى أعلى سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الأجهزة (كشراء سيارتين مثلا ، أو محاولة الحصول على أجهزة أكثر تعقيدا ، كأجهزة الفيديو أو الستريو ، أو السجاد الثمين أو الملابس المستوردة الباهظة الثمن) ، وهذه الملاحظات حول ملامح النمط الاستهلاكى الجديد المتأثر بظاهرة الهجرة للبلدان النفطية تؤيدها بشكل واضح الأدلة الإحصائية(٤٣) .

هذا فضلاً عن أن توزيع الثروة فى مصر قد زاد إختلالاً لصالح « الأقلية الميسورة» على حساب « الأغلبية المعسورة» وقد ضاعف من حدة التفاوت فى توزيع الدخل موجة التضخم التى إجتاحت الاقتصاد المصرى أثناء الحقبة الساداتية ، وقد تراوح معدل التضخم ما بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة سنويا خلال السبعينيات ، وهذا معناه أن إعادة توزيع الدخل تتم لصالح العاملين فى التجارة الداخلية والخارجية وأصحاب الحرف والمهن الحرة ، وعلى حساب أصحاب الدخول الثابتة من الموظفين وأصحاب المعاشات ، بل إن الشواهد العديدة تشير إلى أن القدر الأعظم من سوء التوزيع قد استفادت منه طبقة غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية وهى الرأسمالية الطفيلية

(٤٣) أحمد أنور ، الانفتاح وتغير القيم فى مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص : ١٤٣ - ١٤٤ .

التى تعمل للكسب السريع من المضاربة والسمسرة والعملات واستغلال النفوذ ، وتتميز هذه الطبقة الطفيلية بارتفاع ميلها لأنماط الاستهلاك الترفى، وهو الأمر الذى يؤدى اقتصادياً إلى تزايد الواردات من السلع الكمالية ، وبالتالى إلى تفاقم ميزان المدفوعات. هذا فضلاً عما يؤدى إليه اجتماعياً ، حيث تعمل أنماط الاستهلاك الترفى- من خلال أثر التقليد والمحاكاة - على خلق فجوة كبيرة بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقات الوسطى والدنيامن ناحية وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى ، ويؤدى ذلك بدوره إلى سعى أبناء هذه الطبقات إلى كسب المال بأي وسيلة ، وهو الأمر الذى يدفع إلى الانحراف والفساد ، وإلى السخط الذى يؤدى إلى التطرف(٤٤) .

ومما لاشك فيه أن المجتمع الذى يريد أن ينمى نفسه اقتصادياً واجتماعياً ، فلابد أن يمر بمراحل تدريجية ، تلك المراحل التى أكدها والت ويتمان روستو فى نظريته عن النمو الاقتصادى، و تتمثل فى مرحلة المجتمع التقليدى، مرحلة التهيؤ للإنطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة الاتجاه نحو النضج ، ثم مرحلة الاستهلاك الوفير وأن يعبئ أفراد المجتمع إلى مزيد من الانتاج وترشيد الاستهلاك ، والغريب أن بعض المجتمعات النامية تبدأ مسيرة تنميتها بالاستهلاك الذى تفوق معدلاته معدلات الإنتاج .

- سيادة قيم السلبية واللامبالاة ، وضعف فعالية المشاركة السياسية : تعتبر المشاركة السياسية العملية الاجتماعية التى من خلالها يستطيع الفرد أن يلعب دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه القومى أو المحلى، و تكون لديه الفرصة لأن يشارك فى تحديد الأهداف لذلك المجتمع ، وأفضل الوسائل الممكنة لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف(٤٥) . والمساهمة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية

---

(٤٤) سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص :٤٧ .

(٤٥) عبد الهادى وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع السياسى ، مكتبة الطليعة ، أسيوط ، ١٩٧٩ ، ص :٨٨ .

والاجتماعية التى من شأنها تذليل الصعوبات التى يواجهها المجتمع فى مختلف مناحى حياته ، وتفصح المشاركة السياسية عن نفسها فى النشاطات السياسية المباشرة وغير المباشرة مثل المشاركة فى النشاطات السياسية من خلال تقلد المناصب السياسية وعضوية الأحزاب ، والترشيح والتصويت فى الانتخابات ، ومناقشة الأمور العامة ، والتطوع فى أشكال العمل التى تعود بالنفع على الجميع ، واختيار الحكام ، والتعرف على المسائل العامة ، وبعبارة أخرى تعنى المشاركة السياسية إشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى، إلا أنه يمكن القول بأنه إذا كانت هناك مشاركة سياسية ، فإن هناك أيضًا السلبية السياسية التى تفصح عن نفسها فى العديد من المظاهر مثل اللامبالاة والعزلة والاغتراب والشك السياسى .

وقد أفرزت الخبرة التاريخية أو الظروف التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى نسقاً قيمياً يتضمن قيم السلبية واللاإنتماء ، والعزوف عن المشاركة السياسية ، واستمر ذلك كقاعدة ثابتة وكخيط متصل طوال التاريخ المصرى ، لدرجة أن هذا النسق لم يتغير طوال القرون الماضية حتى الآن ، ويرجع ذلك إلى تكرار نفس الظروف التى خلقت هذا النسق ، بل إن هذا النسق القيمى ذاته ساعد على تدعيم هذه الظروف ، ومن هنا يمكن القول أن قيم اللامبالاة والسلبية تعود أساسًا إلى القهر السياسى الذى تعرض له المصرى ببشاعة وشناعة طوال التاريخ حتى أن المصرى لم يشعر بأدميته الحقة طوال التاريخ وحتى اللحظة ، بل كان كل تاريخه هو إهدار تلك الكرامة ، نفيها بسبب الديكتاتورية والطغيان الشرقى، فقد كانت مصر أبدا حاكمها وحاكمها هو أكبر أعدائها ، فهو يتصرف على أنه «صاحب مصر» ، «ولى النعم» «وظيفته أن يحكم والمصرى الطيب هو وحده المصرى التابع ، إن لم يعتقد حقًا أن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا كان عبدا أو كاد»(٤٦) .

فقد نظر المصريون إلى فرعون كإله وحاكم وراع وأب ، ومن ثم كان الكل يتحد مع شخص فرعون ، وقد قام الولاء لفرعو ن على أساس من الرهبة من غضبه

---

(٤٦) أحمد أنور ، المرجع السابق ، ص ص : ٣١٧-٣١٨ .

فى الحياة الدنيا والآخرة ، وهذا أدى إلى تقييده وأفقده السيطرة على مصيره ، ومن ثم استمر الاستبداد والظلم قروناً بعد قرون ، ولم يكن المصرى يملك شيئاً من أرضه ولا من غير أرضه فكلها إقطاعات للفرعون ، ولقد ظل الحال كذلك فى العصر الرومانى والبطلمى ولمن جاء بعدهم من حكام مصر الأجانب أبناء طولون والأخشيد والفاطميين والأيوبيين والمماليك والباشوات وأسيادهم فى الأستانة ، ثم لأسرة محمد على والمقربين منها[٤٧] .

وقد كان هذا الوضع أساس التركيب الاجتماعى فى مصر طوال آلاف السنين ، فقد كان هيكل المجتمع يتكون من طبقتين قلة تملك وتحكم وأغلبية ساحقة تعمل دون أن تملك شيئًا ، وقد أفرز هذا الواقع الاقتصادى - المسرف فى التمايز الطبقى - الانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحكام ، وأفرز ذلك قيم السلبية والخنوع والنفاق وعدم المشاركة السياسية[٤٨] .

وقيم السلبية واللامبالاة ليست سمة تلصق بشعب من الشعوب إلا فى توفر شروط تاريخية وبنائية معينه ، ولذلك فإنه لابد من تفسير هذه القيم فى ظل ظروف البنية الاجتماعية التى يتفاعل فى نطاقها ، ولاشك أن الظروف التى وجدت بفعل سياسة الانفتاح دعمت هذه القيم ، فقد فرضت الظروف الاقتصادية والاجتماعية حياة صعبة، جعلت الإنسان العادى لا يهتم كثيراً بأدوار السياسة ، ولا يفهمها إلا بقدر ما تسهم فى حل مشكلاته اليومية ، فمحور اهتمامه هو حياته وهمومه الفردية والأسرية ، وهنا يتحدد الوعى الاجتماعى عند مستوى هذه الهموم ولا يتجاوزها إلى مستوى العلم، ونعنى الربط بينه وبين المشكلات السياسية والاقتصادية العامة وطالما ابتعدت هذه المشكلات عن بؤرة الوعى ، فإن النتيجة تكون إفراطاً فى السلبية واللامبالاة تجاه ما هو عام وإفراطاً فى الانخراط والانشغال بما هو خاص[٤٩] .

---

(٤٧) أحمد أنور ، المرجع السابق ، ص : ٣١٨ .

(٤٨) أحمد أنور ، المرجع السابق ، ص : ٣١٨ .

(٤٩) أحمد أنور ، المرجع السابق ، ص : ٣٤٧ .

ومما لاشك فيه أنه من الضرورى العمل على تغيير قيم السلبية واللامبالاة وغرس قيم المشاركة السياسية ، وذلك من خلال أن يوفر السياق الاجتماعى للذات الفرص التى تسمح لها بأن تكون ذات فاعلة ومشاركة ، مثال ذلك أن تحترم اتجاهاتهم وآرائهم فى الانتخابات القومية والمحلية لأن من أهم عوامل السلبية إدراك الذات بخبرتها الطويلة أن مشاركتها لا يكون لها أى صدى أو تأثير ، ومن هنا آثرت عدم المشاركة والسلبية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلابد أن تتاح الفرصة أمام الذات فى المجتمع لكى تشارك فى تحديد أهداف المجتمع ووسائل تحقيقها حتى تشعر بأهميتها ، وأن لا نكتفي بأن يعبر كل منا عن آرائه ، ولكن لابد أن يدرك كل منا أن رأيه ووجهة نظره هذه تتفاعل مع وجهات النظر الأخرى وستساهم فى التوصل إلى رؤية واضحة تحدد المسار ، وتتجسد فى كل ما يتخذ من قرارات وما يوضع من خطط وإستراتيجيات .كما لابد من الاهتمام بالتنشئة السياسية التى تلعب دوراً فى تشكيل الثقافة السياسية للذات فى المجتمع .

- **تبنى الذات لقيمة العنف :** من الملاحظ فى المجتمع المصرى الآن ، ظهور جرائم العنف بشكل ملفت للنظر ، مثال ذلك ما تطالعنا به الصحف اليومية من حدوث جريمة الاغتصاب ، وجرائم العنف العائلى مثل قتل الأزواج لزوجاتهم وقتل الزوجات لأزواجهم وقتل الابناء لآبائهم وقتل الآباء لأبنائهم وإلقائهم فى الشوارع والطرقات ، كما يشكو العديد من المسئولين فى مجال التربية والتعليم من انتشار ظاهرة العنف بين تلاميذ المدارس ، هذا بالإضافة إلى ما نلاحظه كل يوم فى الشارع المصرى بين المواطنين من سلوكيات تتسم بالعنف ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الذات أصبحت تنظر إلى السلوك العنيف باعتباره أمراً مرغوب فيه ، وآلية من آليات حل مشكلات الذات ومواجهة الواقع .

طالما كان النظام الاجتماعى السياسى السائد فى أى مجتمع قادراً على مواجهة متطلبات الأغلبية الساحقة لأفراد الشعب ، وإشباع إحتياجاتهم الأساسية فلا خطر على هذا النظام من ظاهرة التطرف الجماعى المنتظم ، ولكن حينما يتعثر النظام القائم عن

مواجهة المشكلات الداخلية أو الخارجية ... وحين يطول أجل هذا التعثر وتتفاقم تلك المشكلات فإن أعداداً متزايدة من أفراد المجتمع تخلص إلى أن هناك عطباً أساسياً إما فى جوهر وفلسفة النظام أو في أدائة أو فيهما معًا ، ومن هنا يبدو البحث عن بديل يخرجهم ويخلص مجتمعهم من المشكلات المتفاقمة ، وكلما اشتدت حدة المشكلات وتحولت إلى ما يشبه الأزمة أصبح البديل المطلوب مختلفاً تماماً عن النظام القائم ، وكلما زاد اختلاف البديل المطلوب عما هو قائم وممارس بالفعل أصبحنا بصدد ما يسمى بالتطرف(٥٠) .

ومن المسلم به أن آمال الأفراد فى أي مجتمع تفوق فى معظم الأحيان ما يمكن إنجازه ولكن طالما ظلت الفجوة بين الأمل والواقع معقولة الحجم وثابتة على حجمها فإن الإفراد يقبلونها كإحدى سنن الحياة ، ولكن حينما تتسع الفجوة فجأة ، وتستمر فى اتساعها فإن ذلك يولد إحساساً بالفشل والإحباط، ويؤدى إلى شحنات عدوانية داخلية ، وهنا قد يلوم الأفراد أنفسهم و يؤدى ذلك بدوره إلى شحذ الهمم أو إلى الاستسلام واليأس ، ولكن إذا خلص الأفراد إلى أن السبب فى الفشل لا يرجع إليهم وإنما يرجع إلى التركيبية السياسية الاجتماعية الاقتصادية السائدة فى المجتمع من حولهم فإن الشحنات العدوانية الداخلية تتحول إلى تهيؤ واستعداد لاستخدام العنف ضد النظام السياسى الاجتماعى القائم ، وتصبح المسألة هنا مسألة بحث عن تكييف أيديولوجى وتنظيم ووسائل لتغيير هذا النظام(٥١) .

- **تبنى الذات لقيمة الأنومى :** أعطى دوركايم أهمية كبيرة للقيم فى المحافظة على النظام الاجتماعى واستمرار فعاليته ، ففى مجتمع التضامن الآلى نجد أن «الاتفاق القيمى والعاطفى» هو الذى يؤكد استقرار المجتمع ، بينما فى مجتمع التضامن العضوى تكمن أزمة المجتمع الصناعى فى «الأزمة الأخلاقية» ، مما أدى إلى حدوث فجوة أخلاقية ، ومن ثم يؤدى ذلك إلى « اللامعيارية» أو «اللاقيمية» أو

---

(٥٠) سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص : ٢٢ .

(٥١) سعد الدين ابراهيم ، المرجع السابق ، ص : ٢٣ .

«الأنومى» وهى تعبير عن حالة الفوضى الأخلاقية وضعف الموجهات السلوكية والفكرية ، وتحدث حالة الأنومى حينما يتعرض المجتمع لأزمة طاحنة أو تحولات جذرية ، وعندما حلل أبعاد المجتمع (الرأسمالى الجديد) أوضح أن الأضرار المترتبة على إرتفاع مطامح الأفراد بالإضافة إلى إنعدام المعايير الأخلاقية ، وعدم إحساس الفرد بوجود المجتمع داخله ، كل ذلك كان ظرفاً مشجعاً على الإنتحار ، فالإنتحار هو نتاج طبيعى للتخبط القيمى والمعيارى ، وفقدان القيم والمعايير قدراتها على توجيه السلوك ، أى حينما يضعف الضمير الجمعى وبخاصة العنصر المعيارى الذى يتمثل فى القيم المشتركة ، يحدث الانتحار الأنومى أو اللامعيارى ، وانعكس ذلك التفسير على كل القضايا التى عالجها دوركايم ، فمشكلات المجتمع الرأسمالى أخلاقية وليست اقتصادية، الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال ليس سوى دليل على حدوث حالة من اللامعيارية أو الأنومى ، ويمكن تعديل ذلك لا عن طريق توزيع الثروة ولكن من خلال الاجماع أو الاتفاق الجمعى ، وكل ذلك يتم عن طريق التربية التى تغرس قيم القناعة ،والرضا بما قسم لكل منهم والامتثال للقواعد السائدة ، وبهذا يتحقق التماسك والتكامل والتضامن والاستقرار للمجتمع(٥٢) .

كما يقرر ميرتون أن البناء الاجتماعى يجب أن يكون فى حالة توازن ، وهذا التوازن يتحقق عندما يكون هناك إجماع عام بين اعضاء المجتمع على قيم معينة ، ويرى ميرتون ان المجتمعات الحديثة يكون بناء الضبط فيها أضعف ما يكون لأنه يعكس بدوره ثقافة ضعيفة ، كما أن هناك حالة من عدم الالتزام الثقافى سواء بالقيم أو المعايير ، ويكون نتاجاً لذلك أن تنهار ممكنات السلوك السوى والملائم ، أي أنه بافتقاد الفرد لمحكات الحكم على السلوك الملائم والخاص به وبالآخرين ، وبافتقاد القيم أو المعايير الملزمة للجميع ، فإنه يعيش فى نسق يعانى حالة تسودها قيم ومعايير غير ملزمة أو هى غير موجودة أو منهارة ، ما دامت قد افتقدت قوة الإلزام(٥٣) .

---

(٥٢) أحمد أنور ، المرجع السابق ، ص : ٢٦ .

(٥٣) أحمد أنور ، المرجع السابق ، ص : ٢٦ .

ومما لا شك فيه أن حالة التخبط القيمى وفقدان المعايير وعدم الاجماع القيمى - كما وضحها دوركايم وميرتون - بدأت تظهر على مسرح الحياة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، كانعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التى يشهدها المجتمع ، وتتجسد هذه الحالة فى تبنى الذات لقيمة اللامعيارية ، حيث نجد أن الإنسان المصرى فى الآونة الأخيرة ، بدأ ينظر إلى عدم الالتزام بالقيم والمعايير الايجابية فى سلوكه على أنه أمر مرغوب فيه فى ظل السياق الاجتماعى الذى يعيش فى إطاره، و ذلك لأنه أدرك فى ضوء خبرته لمعطيات الواقع أن تمسكه والتزامه بالقيم والمثل لا يمكنه من التوافق والتعايش مع هذه التحولات ، بل إن عدم الالتزام وتبنى القيم المشوهه هو صمام الأمان والآلية التى تمكنه من المحافظة على بقائة ، وإشباع حاجياته التى عجز التنظيم الرسمى - الذى يعمل فى إطاره - عن إشباعها ، ويزخر الواقع الاجتماعى الذى نعيشه بالعديد من الصور والأمثلة التى تعكس ذلك ، فمثلا نجد أن سلوك الذات فى الشارع المصرى لا تحكمها المعايير ولاتعبر عن إجماع قيمى، كما نجد المواطنين لايحترمون قواعد وإشارات المرور ، مما يترتب عليه العديد من الحوادث اليومية، ونرى المدرس غير الملتزم الذى يحاول جاهداً استقطاب التلاميذ للدروس الخصوصية ، وها هو مهندس الحى الذى يمنح العديد من التراخيص بشكل لا يتسق واللوائح والقوانين ، والطبيب الذى لا يلتزم بتقاليد مهنته الإنسانية ... وأخيرا نجد فى هذه الأيام العديد من المزارعين الذين يقومون بزراعة البانجو فى الحقول غير ملتزمين بقيم أو قواعد أو قوانين ، كل ما يهمهم العائد المادى بغض النظر عن الأثار المدمرة التى ستنتج عن سلوكة وقيمهم المشوهة ، بل إن من أخطر أثار تفشى هذه القيمة - اللامعيارية - أن المجتمع بدأ ينظر إلى الذات الملتزمة بالمثل والمبادئ والأخلاق، على أنها ذات غير سوية ، ولاتعيش عصرها وغير واعية ... وهذا كله يدل على أن انقلاباً قد حدث فى معايير التقويم كما أوضحنا آنفاً .

- تبنى الذات لقيمة عدم المساواة بين الذكر والانثى : إذا ما قلنا دور المرأة فى السياسة المصرية فسيتبادر إلى الذهن على الفور ، تلك المواقف التى

سجلها لها التاريخ عبر العصور ، والتاريخ يسجل أمهات الأحداث، ويسجل لمن كان له دور رئيسى ، وهذا ينطبق على الرجل والمرأة ، ومن ثم فإن التاريخ يقدم لنا صورة عن دور شريحة معينة من المجتمع النسائى، وليس دور المرأة ككل ، والتاريخ الاجتماعى هو الذى يستطيع أن ينصف المرأة تاريخيًا حين يتناول المرأة على مختلف المستويات والشرائح ، ولذلك فمن اليسير حقا الكتابة عن الشخصيات البارزة والزعيمات وعلى الجانب الآخر ، أنه لمن العسير حقًا أن نكتب عن القاعدة العامة النسائية التى تشكل تقريبا نصف المجتمع والتى تقوم بأعمال تقليدية غير جديرة – فى الأزمنة السابقة – بالتسجيل إلا بشكل هامشى ، ومما لا شك فيه أن هناك أمثلة على صلابة المرأة ودورها عبر التاريخ ، مثال ذلك حتشبسوت وكليوباترا وصفية زغلول وهدى شعراوى(٥٤) .

ولكن بالرغم من ذلك فإن الذات فى الوطن العربى ، تنظر إلى المرأة نظرة غير عادلة تجعل من مسألة تحرر المرأة أمراً ملحًا فى الوطن العربى ، لأن العلاقات الأبوية واضطهاد الرجل والأعراف تجعل منها إنساناً مستغلاً ومستضعفًا ، وعلى الرغم من تمتع المرأة باستقلال نسبى عن العائلة ، وولوجها ميدان التعليم ، وتصاعد نضالها المستمر من أجل مشاركة فعالة فى الدورة الاقتصادية واكتساب حق المساواة مع الرجل فى العمل ، ورغم ما تنص عليه الدساتير ، والخطب الرسمية من مساواة المرأة بالرجل ، رغم كل هذا فإن المرأة تبقى سجينه قوانين الأحوال الشخصية التى تتسم بعدم المساواة بينها وبين الرجل فى حرية التصرف(٥٥) .

ومن أخطر آثار هذه النظرة والقيمة المتخلفة على المرأة هو تدنى وضع المرأة

---

(٥٤) عبد العزيز سليمان نوار ، المرأة المصرية والسياسة نظرة تاريخية ، مقال فى كتاب ، المرأة والمجتمع فى مصر، ، مركز دراسات المستقبل ،و جامعة أسيوط ، ١٩٩٥ ، ص : ٤٣ .

(٥٥) حفيظة شقير ، دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة فى المغرب العربى : تونس والمغرب والجزائر ، مقال فى كتاب المرأة ودورها فى حركة الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص : ٩.

وعدم الاهتمام بها وبتعليمها مثل الرجل ... والحقيقة بالرغم من أهمية الاصلاحات القانونية التى تستهدف تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، وتمكين المرأة من أن تحتل وضعا اجتماعياً ملائماً فإنها - أى الاصلاحات القانونية - غير كافية لتمكين المرأة ، ولابد من إحداث تغير فى العقليات والمفاهيم والاتجاهات ، هذا التغير الذى يظل مرتبطاً بتغييرات اجتماعية لازمة ونظرة جديدة للمرأة مملوءة بالثقة ،والتقدير لها .

وبالرغم من أننا قد عرضنا آنفًا بعض مظاهر التغير فى قيم الإنسان - سواء فى القرية أو المدينة - تلك المظاهر التى عكست حالة التشوه التى طرأت على توجهاتنا القيمية ، إلاأن هناك حقيقة هامة مؤداها أن بعض مظاهر تشوهات قيم الذات التى عالجنها فى هذا المقام لا تنفى وجود قيم إيجابية للذات فى المجتمع أيضا ، ففى الوقت الذى نجد فيه المدرس غير الملتزم ،نجد أيضا المدرس الملتزم الذى يتفانى فى عمله إرضاء لضميره الخلقى وتنفيذاً للقيم الدينية التى يؤمن بها ، وهذا يعنى أن القيم لاتتغير كلية ولا تختفى تماما بتغير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

إن كل ما فى الأمر أن كل مرحلة من مراحل المجتمع تطغى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم بفعل الظروف المادية التى تسودها دون محو للقيم السابقة عليها، وكل أنساق القيم فى جميع مراحل التطور الاجتماعى فى كل مجتمع تتسم بالتناقض أو الصراع بين الأضداد ، إن القيم السلبية التى طغت منذ مرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم تظهر من العدم ، ولكنها كانت كامنة فى أنساق القيم التى تكونت تاريخيا ، وحينما تهيأت لها الظروف المادية طفت إلى السطح وأصبحت لها السيادة ، ولهذا فإننا لابد وأن نؤكد حقيقة أن القيم الإيجابية مازالت من مكونات أنساق القيم فى المجتمع المصرى ، وما زالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين ، وأنها سوف تطفو مرة أخرى إلى السطح وتصبح لها السيادة حين تتغير الظروف المادية للمجتمع[٥٦] .

(٥٦) سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق، ص : ٢٣ .

والحقيقة أن الواقع يؤكد صدق ما نذهب إليه مثال ذلك: أننا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ حققنا معجزة العبور عندما تبنت الذات الفاعلة فى مصر قيم التضحية والفداء والولاء لمصر وعندما تحقق فى المجتمع بكل تنظيماته وهيئاته وطاقاته سياق العبور .. وفى الستينات حققنا إنجاز السد العالى عندما تبنت الذات الفاعلة فى مصر قيم الارادة والتحدى وتأكيد الذات ... والآن أيضا نجد الإنسان المصرى الذى يعلن غضبه حيال مايحدث فى لبنان ، ويدعم القضايا العربية ، فيدعو إلى عدم توقيع عقوبات على الشعب السودانى ... ويكفى أن نستشهد فى هذا المقام بموقف الإنسان المصرى الذى سارع إلى التبرع بالدم ، ونقل المصابين إلى مستشفى الهرم بالجيزة بالسيارات الخاصة ، فى حادث الاعتداء الهمجى الذى راح ضحيته العديد من السائحين على أيدى ذات مريضة حاقدة يتحدد سلوكها من خلال قيم مشوهة وغير أصيلة ولاتحث عليها الأديان السماوية جميعا ، إن كل ما نصبو إليه هو أن تسود القيم الإيجابية ويكون لها السيادة والغلبة والقوة فى مجتمعنا المصرى المعاصر.

ولكن بعد أن ألقينا الضوء على مشكلة تشوه قيم الذات فى المجتمع – سواء الريفى أو الحضرى – فإن سؤالاً يطرح نفسه أمامنا مؤداه : ماهو السبيل إلى تغيير هذه القيم السلبية بقيم إيجابية تدعم مسيرة التنمية وتحديث المجتمع المصرى بكل أشكاله المورفولوجية (الريف والحضر والبدو) ، والحقيقة أن هناك بعض الآليات التى يمكن عرضها فى هذا المقام ، والتى تكون بمثابة الوسائل التى تمكننا من تحقيق هذا الهدف ، وتتحدد هذه الآليات فيما يلى :

● التنمية المتكاملة التى تراعى كل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية ... إلخ ، ذلك لأن نموذج التنمية منذ حقبة السبعينيات لعب دوراً لا يستهان به فى تشويه قيم الذات والمجتمع ، حيث ثبت أن نموذج التنمية الذى تتبناه الأنظمة نموذج مشوه ، فهو يركز على الاستهلاك أكثر منه على الإنتاج ، على النمو الكمى أكثر منه على التنمية الكيفية ، وعلى التقليد التكنولوجى غير المناسب أكثر منه على ابتكار أو تبنى تكنو لوجيا وسيطة مناسبة ، وعلى التبعية الاقتصادية للخارج أكثر

منه على الاعتماد الذاتى ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجانب الثقافى لهذا التشوه فيتمثل فى موجه التغريب - نسبة إلى الغرب - التى تجتاح القيم والمعايير وأنماط السلوك وأسلوب الحياة . وهى موجة كاسرة تأخذ أشكالا شتى ابتداء من ثقافة «البلوجينز» فى الملبس والروك اندرول ، فى الموسيقى ومسلسل «دالاس» فى التليفزيون واللافتات والمسميات الأجنبية على محلاتنا التجارية والخدمية(٥٧) .

هناك إحساس بأن أصالتنا الحضارية تتقوض وتتشوه تدريجيا ، ويغذى هذا الاحساس غياب أى محاولة جادة بتأكيد أصالتنا الحضارية قولا وفعلا ، بل بالعكس يشاهد الناس فى الممارسات اليومية وأسلوب الحياة مما يكشف عن الإعجاب الشديد بالأجانب ، وتفضيل لآرائهم ومشورتهم عن أبناء الوطن ، هناك احساس بالنقص نحو الذات ونحو كل ما هو أصيل ، وانبهار بالغير ونحو ما هو أوروبى وأمريكي(٥٨) .

● **تقوية الوازع الدينى والاكتراث بالهوية :** مما لاشك فيه ، أن ضعف الوازع الدينى والضمير الخلقى والبعد عن الأصالة والهوية يؤدى إلى تشوه قيم الذات والمجتمع فبالإيمان والعقيدة الدينية تحمى الذات نفسها من التشوه ، ومن الوجهة العملية النفعية الصرف، وكذلك من الوجهة الإنسانية الخلقية ، لا مناص للفرد من الناس ، إلا أن يجعل لنفسه مبدأ ما يكون هو الميزان أو الفيصل الذى يقرر له ماذا يختار فى كل مرة تتنازعه فيها رغبات متعارضة ، والأغلب أن الدين هو مصدر تلك المبادئ التى تفصل بين الحلال والحرام ، وفى الحلال نفسه تفصل بين ما هو أولى بالاختيار مما عداه ، وإلى جانب الدين فى ذلك ، يكون للعرف والتقاليد والثقافة القومية السائدة فعلها فى إقامة الموازين ... فإذا استقامت لفرد موازين الحكم - من جهة ما - كان له « ذات » معروفة له وللناس بما يميزها من طرائق السلوك وأسس الإختيار(٥٩) .

---

(٥٧) سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص : ٣٥-٣٦ .

(٥٨) سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق، ص : ٣٦ .

(٥٩) ذكى نجيب محمود ، المرجع السابق ، ص ص : ٩٦-٩٧ .

وواضح من هذا الذى قلناه ، أن الفرد الواحد إنما يحقق لنفسه «ذاتا» محددة إذا حقق لها محوراً معيناً يوحدها فى اختيارها وسلوكها ، وهو بهذه الوحدانية لذاته ، يحقق لنفسه «شخصية» يمكن وصفها بما يميزها من معالم .

وما قلناه عن الفرد الواحد ، نقول مثله عن شعب بأسره ، فهو لن يكون «شعباً» بالمعنى الصحيح ، إلا إذا توحدت أوجه النشاط فى حياة أفراده «بحيث يصبح فى مستطاعنا أن نحدد لذلك الشعب خصائصه التى تميزه عن سائر الشعوب ، أى أن الشعب – على كثرة أفراده – يصبح وكأنه فرد واحد كبير يطوى تحت أجنحته ملايين أبنائه فى اتساق متناغم ، والذى يجعل مثل هذه الوحدانية فى الشعب كله ممكناً ، هو أن يكون له هدف واحد ، مقرر ومعترف به ومقبول من أبناء الشعب قبولاً وراضياً ، وهنا أيضاً – كما هو الحال فى الفرد الواحد ، يكسب الشعب الموحد أمرين فى آن واحد : فهو أولا يعرف ماذا يختار بين البدائل الكثيرة التى عادة ما تطرح نفسها أمامه ، وثانيا: تصبح له شخصية فريدة تميزه ، وتجعل له هوية محددة المعالم، يعتز بها ويعمل على صونها(٦٠) .

● **خفض معدلات التضخم لدوره فى تشويه قيم الذات :** لعل أسوأ الآثار الاقتصادية التى تنتج عن حدوث التضخم فى أى إقتصاد قومى يعتمد إلى حد كبير على قوى السوق ، هو ذلك الأثر الذى يباشره على حالة توزيع الدخل القومى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ، وتؤكد كل تجارب التضخم التى حدثت فى العالم حتمية حدوث هذا الأثر ومدى خطورته إذا ما أطلق العنان للتضخم لكى يعربد فى هذا المجال. «ويتحصل مضمون الميكانيزم العام ، الذى يفرز من خلاله التضخم أثره فى هذا الصدد ، فى التباين الواضح الذى يحدث فى مدى سرعة وتوقيت تغير دخول عوامل الانتاج. فهناك طائفة معينة من الدخول التى تتسم ببطء التغير ، أو قل بالجمود ، حينما تتجه الإسعار نحو الارتفاع ، وهذه الطائفة من الدخول التى تتسم بالثبات ، تضم أرباب المعاشات والإعانات الاجتماعية وحملة السندات

(٦٠) ذكى نجيب محمود ، المرجع السابق ، ص : ٩٧ .

وأصحاب ودائع التوفير وكاسبى الأجور والمرتبات بالجهاز الخدمى الحكومى وشركات القطاع العام ، فكل هذه الدخول تتحدد بشكل مسبق، وطبقا لقوانين وقواعد معينة ، ويصعب تغييرها بسرعة لملاحقة التغير فى الأسعار – وحتى فى حالة تغير هذا النوع من الدخول بالزيادة فى فترات التضخم ، فإن نسبة تغيرها تكون عادة فى مستوى أدنى بكثير من نسبة التغير فى المستوى العام للأسعار – ومن هنا فإنه ما أن تبدأ موجة الغلاء التى تأتى فى ثنايا التضخم ،حتى يفقد هؤلاء أجزاء محسوسة من دخولهم ، إذ تتدهور القوى الشرائية لدخولهم النقدية ويقل من ثم نصيبهم فى الدخل القومى الحقيقى، و من هنا تكون خسارتهم مؤكدة(٦١) .

كما أن هناك الأثار الاجتماعية للتضخم ، والحقيقة أن هذه الأثار تعتبر من النقاط الهامة والمهملة فى دراسات التضخم ، فهى من النقاط الهامة ، لأن هذه الاثار تهز المجتمع هزاً شديداً وتحدث به تشوهات مختلفة ومظاهر سلبية عديدة وتؤثر بالقطع على مسار النحو فيه مستقبلا ، وربما يعود السبب فى ذلك إلى شدة تركيز الاقتصاديين على الجوانب الاقتصادية للتضخم ،مع تجاهلهم أو جهلهم بالجوانب الاجتماعية المصاحبة له ، والنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية أو اقتصادية بحتة ، على أن هذا التجاهل أو الجهل بالآثار الاجتماعية للتضخم هو نتيجة حتيمة لطبيعة التجريد فى التحليل الاقتصادى المعاصر ، الذى عزل العلاقات الاجتماعية عن الظاهرة الاقتصادية(٦٢) .

وعلى أية حال ، فإن الحصاد الاجتماعى لتجارب التضخم التى حدثت فى كثير من الدول فى الماضى قد تركت على أرضية المجتمع عدة أثار هامة وخطيرة ، ولعل أسوأ الآثار الاجتماعية التى يبثها التضخم فى كيان الاقتصاد القومى هى تعميقة لحدة التمايز الاجتماعى للتركيب الطبقى للمجتمع ، حيث أنه فى غمار الموجات

---

(٦١) رمزى ذكى ، مشكلة التضخم فى مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص : ٤٧٧ .

(٦٢) المرجع السابق، ص : ٥٨١ .

التضخمية ، تزداد طبقات اجتماعية ثراء على ثرائها ، وهناك على العكس من ذلك ، طبقات تزداد سوءاً على سوء حالها ، هذا التمايز الذى يحدث بين الطبقات يمكن أن نطلق عليه التمايز الاجتماعى الرأسى ، وبالإضافة إلى ذلك ، هناك تغيرات محسوسة تحدث فى الأوضاع النسبية للشرائح الاجتماعية المختلفة داخل الطبقة الواحدة ، حيث يتحسن الوضع النسبى لبعض الشرائح ، على حين يتدهور الوضع النسبى لشرائح أخرى داخل نفس الطبقة ، وهذا التمايز الذى يحدث بين شرائح الطبقة الواحدة يمكن أن نطلق عليه مصطلح التمايز الاجتماعى الأفقى، ويترتب على التمايز الاجتماعى بنوعية الرأسى والأفقى ، حدوث خلخلة واضحة فى البنيان الطبقى للاقتصاد القومى، إذ تتغير الأوضاع والعلاقات النسبية للطبقات فيما بينها وبين الشرائح الاجتماعية المكونة لها ، وتتحذ صوراً وأوضاعاً مختلفة عن ذى قبل(٦٣) .

هذا فضلاً عن أنه نظراً للارتفاع المتواصل للأسعار ، مع عدم إمكان مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع ، فإن الدخل الحقيقى لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسطى قد تعرض للتدهور الشديد ، وخصوصا لموظفى الحكومة والقطاع العام وخريجى الجامعات وحملة الشهادات العليا ، وقد نتج عن ذلك أن عدداً كبيراً من هؤلاء قد هاجر للخارج ، أو ليعمل بالبلاد العربية ذات الدخول النفطية الريعية حيث ترتفع فيها معدلات الأجور النقدية والحقيقية ارتفاعاً لا يقارن بالمعدلات السائدة فى مصر ، وقد شجعت الحكومة فى السبعينيات هذه الهجرة ، أملاً فى أن تكون التحويلات التى يحولها هؤلاء العاملين بالخارج كمصدر إضافى للعملات الاجنبية للاقتصاد القومى ، ولكن نود أن نشير إلى أن هناك مشكلات إجتماعية تصاحب هذه الظاهرة ، وأولى هذه المشكلات وأخطرها إهدار قيمة العمل الاجتماعى المنتج ، ذلك أن الحصول على دخل أعلى فى البلاد المهاجر إليها، قد أدى إلى اهتزاز التصور لطبيعة العلاقة بين مستوى العمل المنتج بشكل عام وبين مستوى الدخل، فالمهاجر وخصوصاً إلى البلاد العربية النفطية ، سيحصل على دخل أعلى لا لأن انتاجيته قد

(٦٣) المرجع السابق، ص ص : ٥٨١ – ٥٨٣ .

ارتفعت ، ربما تكون هذه الانتاجية قد انخفضت ، ومع ذلك يتلقى دخلاً أعلى ، بسبب الثراء فى هذه الدول . ومجرد الشعور بأن هذا الدخل المرتفع لا علاقة به بمستوى الانتاجية قد أدى إلى الاعتقاد بأن تحسن مستوى المعيشة ورفع مستوى الدخل الفردى عمومًا لم يعد مرتبطاً بزيادة الانتاج أو الانتاجية ، بل أصبح مرتبطاً بإيجاد فرصة للعمل للخارج ، وما أخطر ما يبثه هذا الاعتقاد من قيم مدمرة تتناقض مع قيم التنمية(٦٤) .

وفضلا عما تقدم ، يرافق ظاهرة الهجرة والعمل بالخارج ، مشكلة التفكك الأسرى وانحلال الروابط العائلية ، إذ كثيراً ما يضطر رب الأسرة لأن يهاجر بمفردة تاركًا زوجته وأولاده بمصر ، وفى حالات أخرى قد تهاجر الزوجة بمفردها للعمل للخارج ، ولا يخفى ما يؤدى إليه ذلك من خلل فى العلاقات الأسرية ، ومن تأثير سيئ على تربية الأبناء ، وعلى القيم العائلية(٦٥) .

ومن الأمور البالغة الأهمية التى تصاحب احتدام الموجة التضخمية ، مع ما يستتبعه ذلك من انحطاط شرائح اجتماعية وصعود شرائح أخرى فى سلم مستوى المعيشة ، تفشى الرشوة والفساد الادارى كأساليب مضادة يلجأ إليها بعض الأفراد (أوالفئات) لتعويضهم عما يفقدونه من عملية إعادة توزيع الدخل القومى التى يحدثها التضخم بطريقة عمياء تضربهم ، ونظرا لأن معظم الذين يضارون من التضخم هم من أصحاب الدخول الثابتة ، وهم فى العادة موظفى الادارة الحكومية ، فإنهم يلجأون إلى الرشوة كمصدر للدخل الإضافى لمواجهة موجة الغلاء التى تطحنهم ، وهنا نجد أن الموظف عادة يحول القدر المتاح له من المسئولية والاختصاص إلى مصدر للدخل غير المشروع إما من خلال عدم تقديم خدمة مشروعه إلانظير مقابل ، أو تقديم خدمة غير مشروعه نظير مقابل(٦٦) .

(٦٤) المرجع السابق ، ص ص : ٥٩٧ - ٦٠١.
(٦٥) المرجع السابق ، ص : ٦٠١ .
(٦٦) المرجع السابق ، ص : ٦٠١ .

● **الإعلام ودوره فى ترسيخ القيم الايجابية الأصيلة :** إن وسائل الاتصال الجماهيرى مثل الصحافة والسينما والراديو تلعب دوراً هاماً فى تحديث المجتمعات والنظم الاجتماعية فمن خلال وسائل الاتصال يتعلم الفرد الكثير ، ويستطيع أن يتخيل وبذلك تنمو عنده القدرة على التقمص العاطفى، تلك القدرة التى تمكنه من اكتساب ما هو جديد . كما أن وسائل الاتصال وانتشارها فى المجتمع وتعرض الأفراد لها واستخدامها يعد مؤشراً من مؤشرات الحداثة والتحديث(٦٧) .

ولكن بالرغم من ذلك فإن التعرض لوسائل الاتصال الجمعى يكون سلاحاً ، ذو حدين ، حيث أن وسائل الاتصال قد تبث العديد من البرامج التى قد تساهم - بشكل غير مقصود - فى تشويه قيم الذات ، مثال ذلك أن مشاهد العنف التى يشاهدها الأطفال عبر المسلسلات الدرامية التى تقدم على شاشات التليفيزيون ، لها تأثيرها السلبى والخطير ، حيث يعتقد الأطفال أن ما يرونه هو السلوك المثالى السوى الذى ينبغى أن يسلكوه .

وترجع نظرية تعلم العنف فكرة التقليد أو المحاكاة كأساس لحدوث السلوك العنيف حيث يلجأ الاطفال طبقا لهذه النظرية إلى تقليد الكبار والتعلم من خلالهم السلوك العنيف، ويحدث ذلك من خلال مواقف حقيقية فى الحياة أو من خلال نماذج تبث لهم عبر الأفلام وأجهزة التليفزيون(٦٨) .

ويرى باندورا Bandura فى إطار نظريته فى التعلم الاجتماعى ، أن الطفل يتعلم العدوان والعنف ، كما يتعلم الأنواع الأخرى من السلوك ، وأن التعرض لنموذج عنيف يقدم نوعين من المعلومات :

---

(٦٧) Daniel lerner, The passing of traditional society - Modernizing the middle East, thrid Edition, the Freepress, New York, 1966, p : 78 .

(٦٨) محمد الجوهرى وآخرون ،المشكلات الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص : ٧٩ .

(أ) معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد بقدرته على القيام بعمل من أعمال العنف .

(ب) معلومات عن عواقب العنف ثواباً بطريقة معينه وفى موقف معين(٦٩) .

● **دعم وتفعيل آليات الضبط الاجتماعى :** مما لاشك فيه أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نسقه المعيارى الذى يتمثل فى مجموعة القواعد والمعايير الاجتماعية التى تجسد النموذج المثالى الذى ينبغى أن تصوغ الذات سلوكها فى ضوئه ، كما يشمل هذا النسق على مجموعة من الجزاءات والعقوبات الرادعة التى تطبق على كل من تسول له نفسه الخروج على هذا النظام ، ولكن فى حالة عدم تطبيق هذه الجزاءات على المنحرفين ، والتراخى فى تطبيق مواد القانون ، فإن ذلك يهيئ السياق الاجتماعى لحالة اللامعيارية ، التى تشكل تبنى الذات لقيمة الانومى .

وفى غمار كل هذا يفقد القانون هيبته فى المجتمع ... لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون ، وقتل القرارات التنظيمية فى المهد ، وإذا تأكد للمواطن العادى المرة تلو المرة ، أن القانون فى سبات عميق وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادى والاجتماعى.... لابد للمواطن العادى أن يفقد ثقته فى هيبة وسلطان القانون فى المجتمع ، وتصبح مخالفة القانون هى الأصل واحترام القانون هو الاستثناء، وهكذا فعندما تضيع الحدود الفاصلة بين المال العام و والمال الخاص ويتم الخلط المتعمد بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، وتنهار كل الضوابط التى تحمى مسيرة المجتمع من الفساد وتنهار كل القيم والمثل التى تعلى من شأن الصالح العام(٧٠) .

● **خلق السياق الاجتماعى والثقافى الذى يدعم القيم الايجابية :** وأقصد بذلك أن فعالية الذات ومشاركتها بفعالية فى تحديث مجتمعها يتوقف على

---

(٦٩) المرجع السابق ، ص : ٧٩ .

(٧٠) محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص : ٧٣ .

الذات من ناحية ، وطبيعة النسق الذى تعمل فى إطاره من ناحية أخرى ،.فإذا كانت الذات تعمل داخل نسق اجتماعى من أهم ملامحه التوازن والالتزام ،يكفل لهاكل متطلبات الإنجاز والإبداع فإن مخرجات هذا النسق ستكون ذات فاعلية منتمية مبدعة، أما إذا كان طبيعة هذا النسق مشوهة ويعانى من الاختلالات الوظيفية ولا يوفر متطلبات الإنجاز، فإن ذلك لا يخلق إلاذات مشوهة ، وهذا رد فعل طبيعى لتشوه النسق، وذلك لأن إنجاز الذات يتحقق فى المجتمع ، كلما كان الإنجاز ممكنا ، أى كلما وفر المجتمع للذات مقومات الإنجاز ومتطلباته .

● **دعم الهوية والبعد عن التغريب westernization** : التغريب هو التغير الثقافى الذى يحدث فى أى مجتمع غير غربى تحت تأثير الاتصال بجماعات او أفراد غربيين أى أنه - أى التغريب - العملية الثقافية التى من خلالها يتبنى المجتمع أو جزء منه الثقافة الغربية كلية أو جزئياً . وتتضمن هذه العملية نبذ عناصر ومركبات من الثقافة التقليدية ، كى يحل محلها عناصر ومركبات ثقافية غربية(٧١) ، والحقيقة أن علماء الغرب يتحيزون إلى النموذج الغربى فى التحديث، ويذهبون إلى أن التغريب هو المدخل الحقيقى لتحديث البلدان النامية ، والطريقة الفضلى التى ينبغى على هذه البلدان إتباعها إلا أننا نرى أن التنمية الحقيقية هى التنمية المتكاملة المستقلة التى تتسق والوضعية البنائية الثقافية والتاريخية لمجتمعاتنا ، ولكن هذا لا يعنى الانغلاق والجمود الفكرى، بل يعنى التواصل الحضارى الفعال ، والتفاعل مع سائر النماذج الثقافية ، بشرط أن نوظف كل صور التقدم التكنولوجى التى أحرزتها هذه الثقافات لخدمة ثقافتنا وفى ذات الوقت نظل محافظين على قيمتنا الثقافية التى تحكم علاقاتنا الاجتماعية ، وتشكل أنماطنا السلوكية ، وإلا تشوهت قيم الذات . والحقيقة أن هذا الأمر لا يمثل أمراً يوتوبيا ، ذلك لأننا نجد فى الواقع العديد من النماذج الثقافية

---

(٧١) Raphael patai, Golden River to Golden Rood, society, culture and change in the Middle East, third Enlarged Edition, university of penonsylvania press, london, 1962, p : 328.

التى سلكت هذا المسلك ، فمثلا نجد اليابان على سبيل المثال قد استوعبت كل معطيات النموذج الغربى المادية ، واحتفظت بمقومات الشخصية اليابانية وحافظت على قيم المجتمع اليابانى .

٤- مشكلة الهجرة الريفية الحضرية :

تعتبر الهجرة الريفية الحضرية من المشاكل الرئيسية التى تواجهها القرية المصرية، والتى يوليها علماء الاجتماع الريفى والحضرى واهتماماً ملحوظاً بقصد فهمها وتحليلها وتفسيرها . ولاشك أن الهجرة الريفية الحضرية هى نتاج لتخلف المجتمعات الريفية ، تلك المجتمعات التى تتسم – أغلبها – بأنها مجتمعات طاردة يتوافر فيها كل العوامل والدوافع التى تدفع القرويين إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، كما أن الهجرة الريفية الحضرية تترك بصماتها على البناء الاجتماعى والثقافة الحضرية وتفرز مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية تلحق الضرر بالمجتمع الحضرى أهمها على سبيل المثال ظاهرة النمو الحضرى المشوه التى تتجسد مظاهرها فى ظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة ، تلك الظاهرة التى نجمت عن هجرة العديد من القرويين الذين لم تستطع العاصمة استيعابهم ، ومن ثم لم يجدوا أمامهم إلا المقابر كملاذ ومأوى لهم . ويصاحب هذه الظاهرة العديد من المظاهر الباثولوجية .

ولما كانت الهجرة الريفية الحضريةنتاجاً لتخلف المجتمعات الريفية التى لم تمتد إليها البرامج الانمائية ، فنحن نلفت النظر فى هذا المقام إلى ضرورة تنمية المجتمعات القروية ، أسوة بالمجتمعات الحضرية ، ذلك لأن إهمال الريف وتخلفه سيخلق العديد من التحديات والمعوقات البنائية والثقافية أمام التنمية القومية ، وأننا إذا كنانشير هنا إلى الهجرة الريفية الحضرية أى الهجرة من الريف إلى المدينة داخل القطر الواحد ، فإن هناك شكلاً آخر من الهجرة يتمثل فى الهجرة من الريف والحضر خارج نطاق المجتمع القومى، مثلما يحدث فى هجرة القرويين وسكان المدن إلى دول

الخليج بقصد الارتقاء بمستواهم المادى والاجتماعى وهذا النوع يؤدى أيضا - بالرغم من المكاسب المادية التى يحققها - إلى مشكلات عديدة سواء فى المجتمع المحلى أو المجتمع القومى .

٥ - مشكلات المرأة الريفية :

استحوذت دراسات المرأة الريفية على إهتمام الباحثين وعلماء الاجتماع الريفى، وذلك لأن قضية أدوار المرأة وأنشطتها وتغيرها تعد من القضايا الرئيسية التى يهتم بها علم الاجتماع الريفى على المستويين المحلى والعالمى ويرجع ذلك إلى النظرة الظالمة إلى المرأة ، والتى تتجسد فى عدم المساواة بين الرجل والمرأة ويعكس تراثنا الثقافى العديد من الأمثال والأغانى الشعبية التى تؤكد هذه النظرة .

ولقد اهتمت الامم المتحدة بدراسات المرأة كاستجابة للاهتمام العالمى بدراسات المرأة حيث بدأ مكتب العمل الدولى التابع للأمم المتحدة فى نشر دورية عام ١٩٧٧ بعنوان المرأة فى العمل Woman at Work ، كما بدأ المتخصصون بمكتب العمل الدولى فى التخطيط لدراسات حول أنشطة المرأة ومشاركتها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث وتضمنت الخطة مشروع بحث كبير بدأ فى تنفيذه عام ١٩٧٩ بعنوان « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية»[٧٢] .

كما شاركت مصرمن خلال مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة ، فى هذه الدراسة التى اتخذت موقفًا نظرياً ومنهجياً جديداً فى دراسات المرأة فى المجتمع المصرى ، حيث بدأت برفض كثير من الافتراضات المنتشرة فى الدوائر البيروقراطية الحكومية ، وبين الباحثين فى العلوم الاجتماعية والتى تقرر أن المرأة المصرية - فى الريف خاصة - لا تشارك مشاركة فعالة فى الحياة الاقتصادية ، وأن المرأة المتعلمة فقط والتى تشغل الوظائف الحكومية هى التى

---

(٧٢) علياء شكرى وآخرون ، المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص : ١٩ .

تشكل ما يسمى « القوة العاملة النسائية» .

وعلى عكس هذا الافتراض تحاول هذه الدراسة أن تقدم صورة واقعية لأوضاع المرأة وأنشطتها فى الريف والحضر ، وأن تؤكد على أدوارها الاقتصادية التى تنجزها من خلال العديد من الأنشطة الاقتصادية التى لا تظهر بشكل مباشر فى الاحصاءات الرسمية فالمرأة الريفية تشارك فى إنتاج الطعام للأسرة وتقوم على شئون المنزل ، وتجلب المياه إلى المنزل ، وترعى الماشية وتربى الطيور وتعمل فى الحقل جنباً إلى جنب مع الزوج والأولاد ، وتقوم بتخزين المحاصيل بعد حصادها وإعدادها وتبيع جزءاً منها فى الأسواق، وتقوم ببعض الاعمال المأجورة لدى الغير من أجل المساهمة فى ميزانية الأسرة ، وتقوم بالأنشطةالاقتصادية التى تنتج الدخل داخل الأسرة كحايكة الملابس وصناعة الطواقى والمقاطف وغزل الصوف ، ...إلخ ، وتقوم بممارسة التجارة على نطاق واسع ومحدود . وتقوم المرأة الحضرية بجميع هذه الأعمال وغيرها إذا استبعدنا ما هو متصل منها بالزراعة ، إن هذه الانشطة وغيرها تضيف قيمة اقتصادية إلى دخل الأسرة حتى وإن لم يكن لها عائد مادى ملموس ، فالمحقق أن هذه الانشطة تسهم إسهاماً بالغاً فى تحقيق الاستقرار للأسرة الفقيرة وفى اعادة انتاجها لوحدة معيشية وانتاجية[٧٣] .

ولذا ينبغى النهوض بالمرأة الريفية لكى تضطلع بمسئولياتها فى المجتمع حيث تمثل المرأة نصف المجتمع ، وهى المسئولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة ، كما تتوقف سعادة الأسرة ورفاهيتها على المرأة ، حيث هى المسئولة عن إدارة شئون الأسرة . وبالرغم من هذا الدور البارز والمسئوليات الجسام التى تضطلع بها المرأة، فقد ظلت المرأة المصرية فى المجتمع الريفى ، تعانى ردحاً طويلاً من الزمن من التخلف، وظلت قابعة فى المنزل، لاتمارس أى نشاط سوى الوقوف إلى جانب زوجها ومساعدته فى بعض الأعمال الزراعية ، وتهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض

---

(٧٣) المرجع السابق ، ص ص : ٢٨ - ٢٩ .

بالمرأة الريفية وتعليمها وتثقيفها ومحو أميتها ،حتى تشارك الرجل فى مختلف مناحى الحياة ، وحتى تكون قادرة على تنشئة الابناء وتربيتهم تربية تستند إلى العلم . ويجب على كافة الوسائل الاعلامية أن تهتم بتطوير وتثقيف المرأة الريفية ، كما ينبغى نشر البرامج النسائية وتدريب المرأة على العديد من المهارات التى تفيدها فى مجال حياتها الأسرية ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تعميق فكرة التآخى بين الذكور والاناث فى المجتمع القروى من خلال تحقيق فكرة المساواة بين الولد والبنت ، والتخلص من القيم التقليدية البالية التى ميزت بين الولد والبنت ، مما نتج عنه تخلف المرأة وعدم قدرتها على مواجهة الحياة الحديثة بسبب الأمية التى حالت بينها وبين إدراك كل متغيرات العصر .

٦ - السلوك الانجابى والمشكلة السكانية فى الريف المصرى :

تعتبر قيمة الإنجاب من القيم الثقافية المحورية فى الريف المصرى قديماً وحديثًا ، حيث يؤمن القرويون بضرورة إنجاب المزيد من الأبناء ، أى أن كل قروى يحرص على أن يكون لديه عدد كبير من الأولاد ولاسيما الذكور منهم ، كما ترتفع قيمة الزوج الولود التى تنجب أكثر . هذا فضلا عن أن العائلة الريفية كانت ومازالت تشجع أعضاءها على الإنجاب وزيادة حجمها ، لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، تتمثل فى أن الأولاد يمثلون القدرة الإنتاجية فى العمل الزراعى ، الذى يتطلب الكثير من الأيدى العاملة ، والذى يضطلع فيه الأطفال بأدوار متعددة ، كماأن القروى يفكر كثيراً فى طلاق زوجته أو زواجه بأخرى عندما لا تنجب الزوجة أطفالاً ولذا كانت المرأة وما زالت تعيش فى قلق وخوف تساورها الشكوك ، إذا لم تنجب اطفالاً ، إيماناً منها بأن زوجها سيفكر فى طلاقها أو الزواج بأخرى طالما لم تنجب له اطفالاً ، وتطرق جميع أبواب المشايخ والأضرحة ، وتقوم باستخدام الأحجبة والتعاويذ التى تعتقد فى علاقتها بعملية الانجاب. هذا فضلاً عن أن القرويين يؤمنون بأن الرجولة تفصح عن نفسها فى زواج الرجل بامرأة وإنجابه المزيد من الاطفال ولاسيما الذكور منهم ... كما تشعر المرأة بالغبطة والسعادة وتطير فرحاً عند انقطاع العادة الشهرية

لأن ذلك يشير إلى حملها ويدبئ بإنجابها مستقبلاً ، وفى ذلك الوقت يقدرها الجميع ويخدمونها .

ويحفل التراث الشعبى فى الريف المصرى بكثير من الأمثال الشعبية التى تعكس لنا بجلاء قيمة الانجاب التى مازال القرويون متمسكين بها ، وتتمثل بعض هذه الأمثال فيما يلى : «الولد البدرى والزرع البدرى» ، «اللى خلف ما ممتش» ، «اللى ما لوش ولد عديم الدهر والسند ،» «الأولاد أحباب الله» ، «الأولاد فوانيس الدار» .

صفوة القول أنه من الضرورى دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الريفية ، وذلك لأن لكل مجتمع من المجتمعات مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية التى تتسق وطبيعة سياقه الاجتماعي والثقافى تلك المشكلات التى ينبغى أن نخضعها للدراسة العلمية المتعمقة من أجل فهمها وتحليلها وتفسيرها ، والوقوف على أهم المتغيرات التى تساهم فى تشكيلها وإفرازها . والمجتمع الريفى شأنه فى ذلك شأن المجتمعات الحضرية اليدوية له مشكلاته التى تصطبغ بصبغة معينة ، ويحاول علم الاجتماع الريفى جاهداً دراسة هذه المشكلات دراسة علمية متأنية بقصد فهم هذه المشكلات ووضع السياسات والاستراتيجيات لحلها فى ضوء نتائج الدراسة العلمية .

والواقع أن هناك العديد من المشكلات الريفية الأخرى التى ينبغى ان تكون موضع اهتمام علماء الاجتماع الريفى ودارسى المشكلات الاجتماعية ، والتى تتمثل فيما يلى :

- مشكلة التحديات البنائية والتخطيطية التى تواجه برامج أو مشروعات التنمية الريفية ، تلك التحديات التى تتمثل فى تحديات ومعوقات نابعة من البنية الاجتماعية والإطار الثقافى للمجتمع ، أو معوقات كامنة فى الخطة الانمائية ذاتها، ولاشك أن هذه التحديات تؤثر على التنمية تأثيراً سلبيات وتحول دون تحقيق الأهداف المأمولة من ووراء التنمية .
- مشكلة سيطرة القيم والنزعة الفردية ، وغلبة الأنانية تلك المشكلة التى يعانى منها

المجتمع المصرى بصفة عامة والمجتمع الريفى بصفة خاصة .

- مشكلة شيوع الأمية التى تعتبر من الأمور الملفتة للنظر فى الريف المصرى ، ولذا ينبغى دراستها ، ووضع خطة قومية لمواجهتها والتغلب عليها .

- مشكلة اللامبالاة والسلبية وعزوف القرويين عن المشاركة السياسية .

- مشكلة سيطرة الأميين على مصادر القوة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع الريفى، حيث لوحظ فى ضوء دراسات علمية أن الذين يملكون الثروات والمشروعات الاقتصادية هم الأميون ، وبالتالى فإنهم يحتلون مكانات مرموقة داخل التنظيمات السياسية .

- تحول القرية المصرية إلى وحدة استهلاكية ، يعتبر من القضايا الهامة التى تستأهل المزيد من الدراسة ووضع الحلول الملائمة لكى تتحول القرية المصرية إلى وحدة إنتاجية كما كانت من قبل .

- مشكلة مناهضة القرويين لمسألة تنظيم الأسرة ، لا سيما وأن المجتمع المصرى يعانى بشكل خطير من مشكلة الانفجار السكانى ، تلك المشكلة التى تترك بصماتها بشكل سلبى على كافة مكونات البناء الاجتماعى .

الفصل الخامس

مشكلات المجتمع الحضرى

يتناول هذا الفصل على وجه التحديد أربعة نماذج محورية من مشكلات المجتمع الحضرى ، ونحرص فى هذا الصدد على طرح هذه النماذج من خلال عدد من المشاهدات والدراسات الواقعية التى أجريت على المجتمع المصرى وفى قطاعه الحضرى على وجه الخصوص ، وتتحدد هذه النماذج فى أربعة مشكلات أفرزتها طبيعة المجتمع الحضرى وخصائصه وما يشهده من تحولات هيكلية وتقنية متسارعه لمقابلة موجات التحول والتغير البالغة التى تفرز مشكلات حاده وملحه وتفرض فى نفس الوقت وقفه لفهمها وتفسيرها وضبطها . وإذا كان هناك من تصور تقليدى يربط بين ظاهرة النمو الحضرى فى المجتمعات المعاصره وطابع الحضرية التى تسمها وبين مشكلات هذه المجتمعات ، فإن ما يتعين توجيه الانتباه اليه ان أغلب مشكلات المجتمع الحضرى المعاصر مصدرها مايجرى على صعيد العالم من صراع سياسى واقتصادى وحضارى وتكنو لوجى أدى إلى ظهور نمط جديد من التبعية لما يسمى بمقولة العولمة أو ايديولوجيا الاستعمار العولمى الجديد الذى تأن منه منظومة المجتمعات التى قبلت الاستسلام لأفكار هذا التوجه الاستعمارى الجديد .

وتتبلور نماذج المشكلات التى يعنى بها هذا الفصل وتحديداً فيما يتصل بالمجتمع المصرى فى :

أولا : مشكلة خبرة الحياة الحضرية فى مصر .

ثانيا : مشكلة الاغتراب (خبرة افتقاد القدرة) فى مصر .

ثالثا : مشكلة التجزئة الحضرية كنموذج لأزمة البيئة الحضرية .

رابعا : مشكلة التنمية العمرانية في مصر .

اولا : مشكلة خبرة الحياة الحضرية في مصر :

حصرت أغلب الدراسات التى تناولت المتغيرات المشكلة لخبرة الحياة الحضرية فى :

أولا : التحولات الجذرية الشديدة التى أخذت تشهدها بيئات المدن ، وبخاصة بعض صور التقدم والتسابق العلمى فى ميدان التكنولوجيا والاكتشافات العلمية التى مكنت من تغيير كثير من معالم الحياة داخل المدن ، وفرضت على أنساقها بالتالى تعديل اتجاهاتها وأساليبها فى الاتصال بالبيئة الحضرية الجديدة وقيمها المتسارعة . ولعل ذلك الأساس هو المسئول عن صور الانهيار الاجتماعية والأخلاقية العديدة التى حفلت بها ببيئات المدن المعاصرة ، إلي جانب الفشل فى مواجهة المتطلبات العديدة التى تفرضها الإقامة فى بيئة المدينة ، حيث وجدت بعض الشرائح ، وخاصة تلك غير المعدة لتحمل مسئوليات الإدارة الاجتماعية الحضرية الجديدة ، إن عليها الإنزواء وإخلاء الطريق أمام غيرها التى نالت حظا من هذا التدريب والإعداد. ومن ثم تخلق أسباب التمايز والتوتر والصراع الذى لم تحتمه مجرد التحولات فى شكل الهياكل الحضرية وأنساقها الجديدة ، بل والتى حتمته طبيعة ما ترتكز إليه من مفاهيم وقيم وجديدة ، كقيم الوقت والفردية والسيطرة والسرعة .. إلخ .

وقد أثبت الباحثون ان تلك التحولات المتسارعة تؤثر إلى حد بعيد على الحياة العقلية ونمط الطموح والتطلع للفرد فضلا عن أنها تؤثر على بناء شخصيته ، فقد أشار كل من جان أدفر ، وجاكوب ريرز ، وهوتشنز هابجودن إلى أن استجابات الأفراد نحو الحياة داخل المدن تختلف اختلافا بيناً تبعا لمستوياتهم وفئاتهم الاجتماعية ، أي أن خبرة ومعنى الحياة داخل المدينة تتأثر بطابع هرم الجماعات داخلها وهو ما يتعين الانتباه اليه من الوجهة المنهجية(١) .

وقد حصر الباحثون فى هذا الصدد نتائج أو إفرازات التحولت الحضرية المتسارعة فى ثلاثة أشكال أساسية هى :

---

(١) Goist,. Park Dixon - From Main Street to State Street, " Town City and Community In America, Kennikat Press, N. Y, 1987, pp. 110-111.

أ) الشعور بالعبء والارهاق نتيجة الكثافات العالية والازدحام والضغط على المرافق الذى جعله فى حالة من حالات عدم التوازن وهى التى توصف بالانهيار العصبى Nervous brakdawn الأمر الذى يوثرعلى نفسيه الفرد وكفاءته إلى حد بعيد (٢) .

ب) الشعور بالاختناق والتلوث وعدم القدرة على الحركة الحرة داخل بيئة المدينة حيث ارتفعت من حوله اسوارا ليست كتلك التى عرفتها المدن فى العصور الوسطى (المدن المسورة) إنما أسوارا من الحوائط الاسمنتية للمبانى الشاهقة التى حجبت عنه الضوء والهواء النقى ، وفرضت عليه بالتالى الحركة فى نطاقات مكانية محدودة حددتها له الخطوط البيضاء والصفراء على طرقها وميادينها بل وأرصفتها أيضا(٣) .

جـ) خبرة الاغتراب التى نفضي اليها اساسا التحولات التى تطرأ على نسيج قيم الحياة الحضرية ومن ثم تفضى إلي انفضاض فئات عن نمط الحياة القائم وقيمة، ويشكلون لأنفسهم بالتالى ترابطات نسقية خاصة يعيشون فيها بعيدا عن متطلبات النسق الفكرى والثقافى الجديد للحياة بالمدينة ومن ثم تطفو إلي السطح صور وظواهر الاغتراب القيم والانفصال .

ثانيا: الخواص الفردية والسياق المجتمعي العام:

تذهب بعض الدراسات فى هذا الصدد إلى أن عدم رضاء المواطن عن بيئته الحضرية يرجع إلي اعتبارين هما : الخصائص الفردية للفدر والسياق المجتمعى العام الذى يحكمه ، ويؤكدون ان تسليط الضوء على العلاقة بين الخصائص الفردية – كالسن، والنوع والدخل والتعليم والنشأة الأولى والحالة الزواجية والمهنية .. إلخ ، والخبرة الحضرية – لم تحظى بما حظى به الاهتمام بمتغير السياق المجتمعى للمدينة

(٢) Bellak, Leoppld - Overload, The New Human Condition, Human Sciences Press, N. Y, 1975, pp. 10-12.

(٣) Andrews, Frank M. and Withey Stephen B., Social Indicators of well - Being Americans Perceptions of life Quality, plenum Press, N. Y, 1976, p. 5.

، ويقرر أنصار هذا التوجه أن رضاء الفرد عن بيئته يشير إلى تقييمه الذاتى ورؤيته لبيئته التى يحيا داخلها ، ومن ثم يتضمن هذا التقييم ظروفه السكنية وعلاقات الجيران بل وللمجتمع الحضري للمدينة ككل . وقد أشاروا في هذا الصدد إلى الدراسة الرائدة للويس ويرث عن الحضرية كأسلوب للحياة Urbanism As Away of life التى سعى فيها الى رصد الآثار او النتائج النفسية والاجتماعية الناشئة عن الاقامة أو الحياة فى أنماط مختلفة من البيئات المحلية الحضرية(٤) .

ثالثا : *البناء الثقافي القيمي* :

ويتصل هذا المتغير بمتغير الخواص الفردية والسياق المجتمعى العام السابق الإشارة إليه ، وإن كان هذا المتغير (البناء الثقافى القيمى) يسعي أنصاره إلى التركيز عليه من منطلقين :

١ – التحول من نمط الثقافات الهامشية والشعبية الى نمط الثقافة الحديثة ، حيث تتبلور رؤية الفرد لواقعة وظروفه انطلاقا من طابع وبناء ثقافته الخاصة التى تشكل نمط حياته وسلوكه مع بيئته ، فضلا عن أنها تحدد بما لايدع مجالا للشك طموحاته وتطلعاته ورؤيته لما يتعين ان يكن عليه واقعه داخل بيئته بوجه عام. وقد ارتبط بهذا البعد الدور الذى تمارسه وسائل التعبير والثقافة الجماهيرية فى تشكيل الأنماط الثقافية وتعديلها وتعبئتها بما يتواءم مع واقع وملابسات وظروف البيئة ، وبخاصة تعديل عناصر الثقافة الشعبية لتلتقى مع متطلبات التحديث الذى يصاحب دائما وأبدا مراحل التحول نحو الارتباط بقيم وأنساق الفعل التى تطبع البيئات الحضرية (٥) .

وقد أظهرت بعض الدراسات الامبريقية الأثر الذى تمارسه الأطر الثقافية على درجة تكامل اتجاهات الأفراد مع الحياة الحضرية بالمدينة .

---

(٤) Motagu, Ashley, and Mastom Floyd - The dehumanization of Man, McGraw-Hill Book Co., 1983, p. 139

(٥) Baldassare, Mark - " Residential Satisafaction and The Community Question" In. Sociology and Social Research, an International Journal, Vol. 70, No. 2 January 1986, pp. 217 - 218.

فمن الثابت ان ميول الافراد واتجاهاتهم نحو بيئاتهم الحضرية تتباين تبعا لروافدهم الثقافية التى تصيغ سلوكهم ، فقد كشفت الدراسات أن اتجاهات الأفراد لا تختلف فقط باختلاف الثقافة بل فيما يتعلق بتقييمهم لمجتمعاتهم ، وقد انتهت الدراسات إلى أنه من المهم فى هذا الصدد عدم الارتكان إلى ما يصدر عن الفرد من اتجاهات شفايهة ، بل الاستناد إلى ما يبديه من أفعال ويصدر عنه من سلوك وهو الاتجاه الذى يتسق مع أهمية التركيز على السلوك العملى لا السلوك اللفظى(٦) .

وقد أخذ ينمو توجه فى السنوات الأخيرة فى إطار تراث علم الاجتماع الحضرى يتحدد فى أن الحضرية أصبحت الظاهرة الأولى التى تشخص أبنية المجتمعات بكاملها ، حتى تلك التى ما زال فيها الإنسان يسعى الى توفير حاجات قوته الاساسية اليومية ، وتلك التى يلهث فيها الانسان ليس وراء حاجات القوت إنما وراء تراكم الربح وتكوين التحالفات الاحتكارية الضخمة والسبق فى ميدان السيطرة والتحكم(٧) .

ومن هذا المنطلق صعد أنصار هذا لتوجه نطاق علم الاجتماع بتعريفه بعلم المجتمع الحديث ، بعد أن بات من المشاهد تعذر تصور الحياةالحضرية محصورة داخل بيئة المدينة وقاصرة على إنسانها ، فقد أصبحت الحضرية حالة عامة لاتقتصر على ثقافة أو مكان محدد الأمر الذى جعل كل من مارتندال ، وكارل مانهايم ، وجلاس يرون أن نطاق هذا العلم يتسع ليغطى المجتمع الحديث بكامله The Sociology of modern society(٨) .

وإذا كان مبحث هذا العلم قد امتد أفقه لتغدو النظرة الماكروسكوبية لظواهره وعملياته هى النظرة التى تحقق الفهم الشامل لأبعاد العلاقات القائمة بين أنماط

---

(٦) Fischer Claude S. - The Urban Experience, Harcourt Braap Jovanovich, Inc., N. Y, 1976, p. 320.

(٧) Schneider , Kenneth R. - On The Nature of Cities Toward Enduring and Creative Human Environments, Jpossey - Bass Publishers, San Francisco, 1979, pp. 7-8.

(٨) Pickvance, C. Q. - Urban Sociology Critical Essays, Tavistock Publications, N. Y, 1976, p. 30

ظواهره وتجسداتها العريضة ، فقد انشغل الباحثون بخبرة الحياة الحضرية بتصنيف نماذج الخبرة الحضرية على أساس أن تباين البيئات وتباين التشكيلات الثقافية والاجتماعية لمجتمع المدينة يفرز نماذج متعددة ومن ثم يغدو امر تنمطيها وتعرف خصائص كل منها ومتغيراتها مطلبا منهجيا ملحا فى دراسات الخبرة الحضرية .

ويقدم كل من «جانيت أبو لغد وسعد الدين إبراهيم» بعض الأنماط أو المستويات الماكروسكوبية لنماذج الخبرة التى يمكن القول أنها بمثابة الإطار الأعرض لتجسد الخبرة ، وقد استقى كل من هذين الباحثين هذا الإطار من واقع المعايشة الفعلية للنسق الحضري الخاص بمدينة القاهرة ، ومن ثم يمكن القول انها نماذج تتسق بوجه عام مع نموذج النسق الحضرى الغالب لمدن العالم الثالث ممايجعلها أكثر كفاءة من الوجهه المنهجية فى فهم طابع خبرة الحياة الحضرية فى مدن العالم الثالث عامة ومصر على وجه الخصوص .

فقد أوضحت جانيت ابو لغد وجود ثلاث نماذج للخبرة الحضرية على المستوى الماكروسكوبى هى نموذج التناقض Contrast ونموذج التزاوج والازدواجية Coexistence ثم التداخلية أو الاختلاطية Coalescence فى مدينة القاهرة . ولقد وظفت جانيت ابو لغد تلك النماذج من خلال محاولة تتبع تشكلاتها داخل المدينة او مبلغ ما تفرزه تلك النماذج من آثار تتبلور فى النهاية فى خبرة الحياة الحضرية لدى ساكنها .

وتقرر جانيت فى هذا الصدد أن الغاية من دراستها توضيح طبيعة تلك المتغيرات أو الصور الثلاثة وأثرها على البناء الحضرى للمدينة كما تجسده القاهرة وذلك من حيث مدى حضورها وانتشارها النسبى فى المدينة المعاصرة ، إلى جانب تحديد العوامل التى لم تسهم فى مجرد ظهور تلك التركيبة من العوامل الثلاثة بل والتى تسهم فى تشكيل واقع انصهارهم واندماجهم(٩) .

---

(٩) Abou -Lughod A " Varieties of Urban Experience : Contrast, Coexistence and Coalescence in Cairo" In Lapidus, Iram (editor) - Middle Eastern Cities University of California Press, Los Angeles 1969, pp. 79-80.

وقد ركز سعد الدين ابراهيم من ناحيته ، فى محاولته تناول العوامل الاجتماعية السياسية التى يرجع اليها النمط المميز او الفريد لمدينة القاهرة ، على عدد من مؤشرات الخبرة الحضرية من بينها مدن المقابر اى سكنى المقابر، و التركز السكانى البالغ وموجات الهجرة المتتابعة بروز ظاهرة عدم المساواة او عدم العدالة وتدهور اوضاع البيئات والطبقات الشعبية الدنيا وظهور الصفوات الاجتماعية الجديدة وزيادة نسب من هم تحت خط الفقر إلى جانب ازدياد الاغنياء الجدد Nouveartich ، ويمكن اجمال تلك المؤشرات تحت نموذج واحد وهو نموذج التجزئة الحضرية بكل أبعادها المادية والاجتماعية والبشرية(١٠) .

ازمة الحياة الحضرية في الاحياء المتخلفة :

وإذا كانت المدينة تعد المكان الذى شهد موجات تحرر الفعل البشرى التى ساهمت فى إنجاز معالم الحضارة ومنجزاتها ،و كذلك الأرض التى استبطت فيها كل تجارب العقل البشرى وإبداعاته وجرت على مسرحها آثارها ، بل إذا كانت هى الإطار الذى يسعى إليه كل متطلع للارتقاء بأحواله وأوضاعه مما جعلهاحاضره الموجات البشرية الضخمة التى سعت اليها واستقرت فى بقاعها باحثة بين كنوزها وإمكاناتها عن أسباب رفاهيتها وأمنها وآمالها ، فإنها ولذلك كله عانت أكثر من غيرها من هموم البشر ومشكلاتهم وآلامهم ، ومن ثم تولدت لدى إنسانها صدمة هائلة حين ضاقت سمائها بسكانها وضاق ساكنوها أنفسهم باقامتهم فيها ، ولقد دفع ذلك بعض الفلاسفة الى نسج تصورتاهم حول الحياة داخلها بدءا من أفلاطون وأرسطو والفارابى وابن خلدون وصولا إلى الفلاسفة الاجتماعيين لعصر النهضة وحتى هذه اللحظة .

ولقد تنامت صدمة الإنسان بواقع حياته المتردية فى كثير من انحاء العالم ، وبخاصة مدن العالم الثالث ، بتنامى إعدادالمدن وازدياد موجات الغزو البشرى لحدودها وتمحورهم حول قلبها يحدون من كفاءته فى ضخ أسباب الحياة الصحية

(١٠) Ibrahim, Saad Eddin - " a Socioplogical Profile" In Saqaaf, Abdulziz Y. - The Middle east City Ancient Tradsitions Confront A Modern World Paragon Hpouse Publishers, N. Y, 1981 pp. 187 - 201.

المتوازنة اللائقة لعناصره البشرية .

ولقد وجد الإنسان فى نفسه ، وبخاصة داخل الإحياء المتخلفة الضحيةالأولى لإفرازات التحولات والاختناقات المتراكمة من حوله ، فلم تعد حياته هى تلك التى غرفها فيها من قبل ، كما أن طموحاته وأحلامه فى بيئة إنسانية تدعم ذاته وكيانه لم يعد أمامها بصيص من أمل فى تحقيقها .

ومع التسليم بأن المدن (العواصم) تتباين فيما بينها من حيث درجة وضوح تلك الصدمة لدى سكانها ، فإن نظرة على أوضاع حياة الإنسان داخل الإحياء المتخلفة فى العديد من المدن العربية وبخاصة أوضاع الحياة بالنسبة للغالبية العظمى من سكانها ، تؤكد أنهم أصبحوا ينظرون إلي حياتهم داخل أحيائهم نظرة تدور اساسا حول : لماذا تفقد الحياة من حولنا معنى الزمن والاستمتاع والاحترام والرعاية للكيان الإنسانى ؟

ولا غرو ان تلك المتغيرات باعتباوها متغيرات رئيسية يرتبط بها العديد من الظواهر الانحرافية والاجتماعية المرضية تبدو غير بادية دائما لدى من يرصد الاشياء رصداً سطحيا ولا يسعى الى اكتشاف المتغيرات البنائية الاكثر كمونا والأشد تأثيرا وفاعلية .

ويعد واقع نوعية الحياة فى المدينة العربية لمختلف الشرائح بما فيها المثقفين والمتعلمين من الموظفين والفئات الكادحة من أجل لقمة العيش ، من المتغيرات التى لها دلالتها المعنوية والأخلاقية الإنسانية فى صنع الانحراف وإنتاج الجريمة فى أحيان كثيرة وممكنة .

ولقد اتفق معظم المهتمين بعريف مفهوم نوعية الحياة على أن كلمة نوعية تعنى الدرجة التى تتراوح من أعلى إلى اسفل ومن الحسن الى السيء ، أما كلمة الحياة فلم تحظ بمثل ذلك القدر من الاتفاق وإن كان يمكن ان نميز فى إطارها بين بعدين اساسيين يسهمان فى بلورة وتشكيل المفهوم ، أحدهمايتعلق بالجانب الموضوعي أي ما يتعلق بالظروف البيئية المتاحة ، والآخر يعلى بالجانب الذاتى ألا وهو عامل التقييم الذاتى لتلك الظروف .

وقد قادت دراسات وبحوث نوعية الحياة المسوح التى حاولت تناول القطاعات والمناطق المتخلفة بالمدن بوجه عام . ولقد كانت مثل هذه الدراسات المسحية لنوعية الحياة بمثابة الدراسات التى مهدت فيما بعد لقيام علم الاجتماع الحضري الذى اعتبرها مبحثا جوهريا من مباحثه سواء على مستوي مدن العالم المتقدم أم على مستوى مدن العالم الثالث قاطبة .

فمن الثابت انه بالقدر الذى أثرت به ظاهرة نموالحضري بالإيجاب على نوعية الحياة فى البيئات الحضرية وتطلعاتها ، بالقدر الذى أثرت به كذلك بالسلب عليها .. ولعل ذلك ما أدى إلى ظهور التصورات الفلسفية لها والدراسات الاجتماعية التى تناولت ظاهرة النمو الحضري وقيام المدن وما استتبع ذلك من قيام آثار غير عادية .

وغير خاف أن السعى الى وضع معايير لجودة الحياة او المعيشة من المسائل التى انشغلت بها البشرية منذ عرف آدم الحياة على الأرض ، ولقد كان نتيجة للسعى أو الانشغال الدائم بهذا المطلب أو تلك الإشكالية أن طرحت العديد من المقاييس والمعايير لتحديد مدى رفاهية مجتمع من المجتمعات ،. بيد أنه من الثابت ان مقاييس جودة المعيشة كانت دائماً توضع من وجهة نظر المجتمع أو مايراه المجتمع مؤشرا للحياة الطيبة ، ولم تضع هذه المقاييس فى اعتبارها مسألة التعرف على رؤى أو مواقف ونظرات وآراء الإنسان من ظروف المعيشية التى يحياها . وعليه ليست المؤشرات التى يراها او يضعها المجتمع دائما موشراً على قيام نوعية من الحياة الطيبة تنسق مع الإدراك الذاتى للفرد لنوعية الحياة الفعلية الحقيقية التى يبغيها ويرى فيها رعاية واحترام والمجتمع لكيانه كإنسان .

ولقد دعى ذلك الأمر أنصار المدخل الإنسانى فى التعامل مع قضايا وتحديات المجتمع ومشكلاته إلى القول أن على المجتمع أن يحترم الإنسان ومشاعره الذاتية من جودة الحياة التى يتطلع إليها حقيقة . أو بمعنى أدق أن يضع فى اعتباره انطباعات الانسان ومدى رضاه عن الظروف المحيطة به وهو جوهر مبدأ توظيف البعد الانسانى فى تقدير المشكلات الاجتماعية الحيوية التى يلتقى فيها كل أبناء المجتمع

المتعلم منهم وغير المتعلم وذوى الدخل والمكانة العالية وذوى الدخل والمكانة المتدنية.
ومن أبرز صور الاحتياجات الإنسانية الحقيقية التى تغيب فى الأحياء المتخلفة باعتبارها واجهة الأزمة فى البيئات الحضرية المعاصرة ، حاجة الإنسان إلى الحب والاحترام (المكانة والتقدير) والراحة (الخدمات) والاتصال ذى المغذى (معلومات) وملكية أشياء شخصية (سلع) ونقود للاستخدام الشخصي .

ومن الثابت أن مشاعر الأفراد عن نوعية حياتهم القائمة أى مبلغ رضاهم عنها تعتمد على الطرقة التى ينظر بها الأفراد إلى حياتهم ويقيمونها بها وكذا على مستوى الأهمية التى يمثلونها لكل جانب من جوانب الحياة .

ولعل ما يؤكد أهمية حضور النظرة الإنسانية والإدراك الواعى لنوعية الحياة المتدنية للإنسان فى مدن العالم الثالث بوجه عام والمدينة العربية خاصة إن أزمة هذه المدينة وإن بدت نتاجا لعملية النمو الحضري التى مرت بها وأثارها المادية والعمرانية المتعددة لاتتجلى فى الاثار السريعة والمباشرة لهذه التحولات إنما فى ترك هذه الاثار وإهمالها إلى الحد الذى أصبحت معه متجذرة تسهم فى إنتاج ظواهر جديدة فى طبيعتها وتمثل فى نفس الوقت تحديات أمام أى سياسة من شأنها مكافحة مظاهر الخلل والصدع الناشيء عنها .

ويتضح أن العلاقة بين نوعية الحياة المتدنية بالاحياء المتخلفة فى مدن العالم الثالث - باعتبار الإنسان كيان أخلاقى وكيان اجتماعى وأدبى ومعنوى - من المداخل التى جعلت الباحثين ينشغلون بظاهره الفقر الحضرى Urban Poverty وما ينشأ عنه من انتشار ثقافة الفقر فى الإحياء المتخلفة ومدن الصفيح والإحياء العشوائية فى مدن العالم الثالث .

ولقد أثبتت أغلب الدراسات أن العلاقة بين نوعية الحياة المتدنية والفقر الحضري وثقافته من جهة وصور السلوك الانحرافى من ناحية اخرى علاقة عضوية ، فقد ذهبت الامم المتحدة فى مؤتمرها الذى عقد علم ١٩٩٠ حول مكافحة الجريمة الحضرية إلى أن هناك عوامل بارزة يرجع اليها إنتاج الجريمة بالمدينة وبخاصة داخل إحيائها المتصدعة وهى :

أ) العسر المادى .
ب) البطالة .
جـ) ثقافة العنف
د) عدم المساواة بين الجنسين .
هـ) التضخم الاقتصادى .
و) سوء استعمال الموارد المالية المتاحة .

ويستطيع المتأمل فى هذه العوامل أن يقرر أنها من أبرز خصائص المناطق المتخلفة فى مدن العالم الثالث ، حيث يرتبط التدنى فى نوعية حياة الإنسان وتدهور نظرته التقييمية للإطار البنائي بهذه النوعية المتدنية من الحياة التى يربط بينها وبين مبلغ استشعاره لكيانه ورضاه فى نفس الوقت .

وتشير الدراسة التى أجريت حول خبرة الحياة الحضرية بمدينة القاهرة التى شملت شريحتين اجتماعيتين متباينتين هما شريحتا المهنيين والحرفيين إلى تشوه الخبرة الحضرية المشكلة لدى الشريحتين عن واقعهما الذى يعايشانه داخل مدينتهم بوجه عام وإحيائهم السكنية بوجه خاص ، الأمر الذى يحمل على توقع وجود ظواهر من الرفض وعدم الانتماء ومن ثم بروز صور العنف والاعتداء على أنساق المجتمع وقيمة التى يرتكز عليها ويدعو إليها .

وتتجلى صور تشوه الخبرة الحضرية للشريحتين فى علاقتها برموز الانساق المجتمعية العامة وبواقع الإطار البيئ (العمراني) الاجتماعى المحيط بهم ، كالإحساس بعدم الاحترام والإرهاق واستنزاف الطاقة والاستغلال والتناقض والإهمال وتدهور الخدمات والافتقاد للقدرة فى بيئاتهم والانصياع للأمر الواقع ... إلخ .

وقد أوضحت الدراسة أن هناك التقاء بين الشريحتين يؤكد أنهما يعياشان خبرة أزمة حياة حضرية تقع آثارها أول ما تقع على كيان الإنسان وقيمته ومن ثم تؤثر فى كفاءته فى أداء أدواره المتوقعة وعلى انتمائه للنسق المجتمعى العام الذى أفرز أزمة واقعة داخل المحلات التى يسكنها .

ومن ثم يمكن القول إذا كانت شرائح المدينة تعايش هيكلا متصلا لمعالم أزمة

حضرية شاملة ، فإنها – ومع استمرار أو تراكم أسباب تلك الأزمة – تصبح عنصرا من عناصر تكريس أسباب التخلف وبخاصة إذا كانت استولت عليها خبرة الاغتراب وافتقاد الإحساس بالحياة الآمنة(*) .

وتنشيء نوعية الحياة المتدنية فى الأحياء المتخلفة بالمدينة إطارا يتصف اساسا بالهامشية الحضرية التى تساعد عليها حالة الفقر الحضرى السائدة ، وقد عرف الفقر الحضرى الذى يشخص المناطق أنه «حالة أو وضع يلمس فيه الإنسان أن حاجاته الأساسية الإنسانية (الأخلاقية والبيولوجية) غير مشبعة ومن ثم يعيش إحساس عدم الرضا .

وإذا سلمنا بأهمية المعيار البيولوجى (المأكل والمسكن) كمعيار للفقر فإن هناك معيارا سيكولوجيا أهم وأقوي تأثيرا فى تشكيل نظرة الإنسان وعلاقاته مع الوسط والمجتمع الذى يتصل به ويتفاعل معه يتمثل فى درجة وعى الإنسان بأنه فقير من خلال تفاعله وعلاقاته مع الآخرين من ، أى النظرة الاجتماعية التى يخبرها من الآخرين نحوه وموقفهم منه ، تشكل لديه حالة الآسى من ظروفه وحياته التى يعيشها. فحياة الفقير فى الأحياء المتخلفة بمثابة شهادة من جانب الآخرين بل ومن جانب نفسه على فشله وتدهور أوضاعه .

وحيث يكون الفقر الحضرى حالة تفرض على الحكومات التدخل لانقاذ الإنسان من تردى اوضاعه داخل أحياء وجيوب الفقر وانتشاله من أوضاعه المتخلفة المتردية ونقله إلى نمط من الحياة فى بيئة صحية يخاطبها جوهره المدنى أساسا يغدو مطلب اعادة الاحساس بالآدمية للإنسان والتعامل معه كقيمة إنسانية راقية لا باعتباره شيئا مطلبا اخلاقيا لا يضاهيه مطلب آخر من حيث القيمة الحضارية والمدلول الأخلاقى .

وتعد الهامشية منتجا لعمليات الحياة المتدنية داخل احياء الفقر ومناطق التخلف بالمدينة التى من أبرز مؤشراتها تدنى الوضع السكنى والصحى والعمرانى وغيرها

(*) انظر : احمد النكلاوى –خبرة الحياة الحضرية فى مدينة القاهرة – دار الثقافة العربية – القاهرة ١٩٨٩ .

مما يجلعها مناطق لا يقبل الحياة فيها إلا المضطر ومن لاحول له ولا قوة من أن يجنى نتاج آثارها الصحية والنفسية السيئة .

وتمثل الهامشية الحضرية فى المدينة العربية حالة لاتساعد على تحقيق التكامل مع الإنساق الاجتماعية والاقتصادية وتوجهاتها التى تقوم عليها المدينة ، ومن ثم يكون المتوقع مزيد من المشكلات التى تعانى منها مدن العالم الثالث الأمر الذى يفرض معالجة المتغيرات التى أنتجت هذه الحالة أو أدت اليها لدى ساكن المدينة ، أي حالة العزلة أو الانفصال التى آثرها الفقير بعد تراكم خبرة الفقر الحضرى وثقافته لديه.

إن ارتفاع معدلات الوفيات بمناطق الفقر الحضرى اكثر من غيرها وانخفاض الدخول وتدهور الأوضاع المعيشية فيها والعجز عن تحقيق نوعية من الحياة يتوفر بها الحد الادنى من مطالب الحاجات الانسانية الاساسية ، فضلا عن رفض المجتمع الخارجى للفقير ونظرة التحقير والقلة له إلى جانب اختناق الانسان بيئيا بداخلها ، فلا هواء نقى ولا شمس تعرف طريقها إلى داخل المساكن ولا طريق حتى للسير أو يساعد على نجده الإنسان فى حالة تعرضه لحادثه او كارثه حريق أو غيرها، أسباب عديدة تدفع الإنسان إلى استشعار حالة الهامشية التى يراها البعض فى رفض المشاركة والانسحاب ويراها بعض آخر على رأسهم أوسكار لويس – الذى وصف حياة الفقير وعرفها من خلال ما أطلق عليه اسم ثقافة الفقر حالة خاصة بظروف وأوضاع الدول النامية التى تنمو نموا حضريا هائلا دون توفر فرص العمل فى قطاعات الاقتصاد المختلفة وبخاصة للمهاجرين من المناطق الريفية الذين يشكلون متغيرا اساسيا فى نموها .

وتخلق أسباب الفقر الحضرى ومظاهره بالإحياء المتخلفة شعوراً بالارتياب والقلق والخوف لدى الانسان دائما مما يدفعه إلى الوقوع فريسة للقدرية والغيبية التى تسير حياته ، ومن ثم تصبح هذه العقلية بمثابة ثقافة فرعية من العسير الهروب منها وكسرها طالما ظل الفرد غيرقادر على كسر دائرة التردى لأوضاعه وظروفه السيئة .

وتتجلى خطورة حالة الهامشية (ثقافة الفقر) فى تصويرها للإنسان الفقير بأنه

إنسان مستسلم عاجز عن تحسين أوضاعه وتغييرها أي بمعنى أنه إنسان غير فاعل سياسيا واقتصاديا ، فضلا عن تهيئة أسباب وواقع المستوطنات الهامشية مدن الصفيح التى أصبحت احد معالم البناء الاجتماعى العمرانى للمدن فى العالم الثالث . وما من شك أن الحلول السريعة والجزئية لمشكلة هذه الاحياء يزيد الامر تفاقما إذ لن يسهم الا فى نقل المشكلة إلى موقع اخر داخل النسق العمرانى للمدينة .

ورغم التسليم بعلاقة الهامشية (ثقافة الفقر) بتسكين الاحساس بالاستسلام وبالقدرية – فى أحيان عديدة – لدى الانسان ، فإن الهامشية تجذر واقعا اوحالة اخرى هى حالة التجزئة الحضرية urban division حيث تكون المسافة او الفروق الاجتماعية والاقتصادية والمادية كبيرة بين الاحياء المختلفة بالمدينة ، بما يعمق الاحساس بالفجوة او المسافة الحضرية بين الانماط العمرانية المتناقضة القائمة. فالفروق السكنية بين الاغنياء والفقراء بالمدينة ينمى الاحساس بالهوة الواسعة فى كل مكان بمدن العالم الثالث . فلكل نمط عمرانى هويته الثقافية الخاصة يصعب التواصل فيما بينها مما يكرس الإحساس بالهوة والصراع الذى يأخذ طريقة بين الفرد وبيئته أي مجتمعه الذى يعمق لديه معايشة حالة التجزئة .

فلقد أجمع الدارسون على أن من أبرز الازمات التى ألمت بالبيئات الحضرية المعاصره تلك التى تسمي بظاهرة المدينة المجزأة Divided Cities ويعرفها هانسن بانها المدينةالتى تتركب من شرائح اجتماعية اقتصادية تستشعر فيما بينها عدم المساواة من حيث وضعيتها ومستقبلها ونوعية الحياة داخل بيئتها الامر الذى يدنى لديها الإحساس بالكيان أو الذات(*) .

ويستطيع المتتبع للإسهامات التى قدمها الدارسون فى مبحث خبرة الحياة الحضرية أن يخلص إلى أن هناك معالم لإشكالية تثيرها تتحدد فى نمط العلاقة التناقضية بين المستهدفات وتوقعات الدور الذى يتعين أن تمارسه المدينة بالنسبة لقاطنيها باعتبارها نسق إنسانى اجتماعى فى الأساس ، وبين خبرة الصدمة التى يتلقاها الإنسان نتيجة للرموز الدالة على انحراف النسق عن إنجاز التوقعات وهى

(*) المصدر السابق ، صفحة ٤٥ .

توفير أسباب الكيان الانساني والأخلاقي والمعنوى للإنسان وليس هدره وتحويله إلي مجرد شيء من الأشياء تفرض عليه بيئته الانصياع لواقعها المتدهور ، ومن ثم الارتباط بدائرة الاغتراب وعدم الانتماء لرموزها .

وإذا كانت ضروب تلك الخبرة او الصدمة التي يمكن ان نلمس أثرها في بعض المناطق الحضرية في العالم الثالث بوجه عام والمدن العربية بوجه خاص لها معنى أكثر عمقا وخطورة ، فإن المعنى يتجلى في بعدين أساسيين هما :

أ) حالة التخلف المجتمعي العامة التي يفرض تجاوزها نهوض سائر الانساق بأدوارها بصورة متكاملة ليتسني للأفراد ممارسة واجباتهم بدافعية قبل أنساقهم الفرعية وبالتالي قبل مجتمعهم بكامله ، وما من شك أن تخلف النسق عن توفير أطر الحياة المتكاملة اللائقة لأبنائه لا يساعد على دفع التقدم بل على تنمية التخلف وتراكمه .

ب) تناقض هدف تعبئة الموارد البشرية أستثماراً لطاقاتها مع تدني الاوضاع العامة التي تشخص بيئاتهم ، ومن ثم تمثل عاملا معوقا للأهداف والمثل المعلنة من قبل النسق التي تتضمن دعوة الي الانتماء والعطاء .

وغني عن البيان ان خبرة الحياةجالحضرية الاغترابية تعد نتاجا لواقع ونمط الحياة داخل مجتمع المدينة المعاصرة ، ومن ثم يعد نتاجا لنوعية الحياة المتدنية وما تنتجه من ثقافة فقر تدعم الهامشية وتؤكد الإحساس بالتجزئة ومعايشة صورها وآثارها من معارضة ورفض لواقع وظروف وطريقة الحياة وأوضاعها في بيئاتهم الحضرية المتخلفة .

وتستمد دراسة خبرة الحياة الحضرية أهميتها من عدة مبررات أهمها :

أولا : تجسد دراسة خبرة الحياة الحضرية لساكن المدينة والوقوف على عناصرها وأبعادها الواقع العام للمجتمع الذي يضمها ونوع اشكالياته العامة والاساسية . فقد بات من المسلم به ان النسق الحضري للمدنية لا يوجد في فراغ ، أي بمعنى انه منعزل عن سائر الانساق المحيطة به ومتغيراتها المتعددة ، أنما هو في حالة من التفاعل وتبادل علاقات التأثير والتأثر التي تضعف في الأغلب

واقعه مهما ما بدى عليه النسق الاجتماعى للمدينة بأنه النسق المسيطر والأشد جذبا وفاعلية فى حياة مجتمع من المجتمعات . وقد ذهب فى هذا الصدد جيمس ريتشارد سون مؤكدا على سبيل المثال أن مشكلات المدن الأمريكية تجسد فى واقع الأمر وتلخص مشكلات الحضارة الأمريكية .فما يجرى فى المجتمع من أشكال من الصراع والعنف يسقط على المدينة ويشكل خبرتها من وتناقضاته ، ويري ريتشاردسون أن مثل تلك العلاقة جعلت لويس ممفورد(*) يقرر انه ما لم نستطيع أن تغير ثقافة الحضارة الأمريكية وما تستند اليه من قيم باعثة وداعية الى الاحتكارية المادية والفردية المطلقة ، فإنه لا سبيل امام المدينة- حافظة التاريخ ومعرضة الأول - من أن تتحول الى مدينة متهارة Necropolis أى مدينة موتي(١١) .

ويذهب سعد الدين ابراهيم من ناحيته إلى التأكيد على ما تقدم وذلك فيما يتصل بمدينة القاهرة حيث يقول ، أن تاريخ علم اجتماع القاهرة هو نفسه تاريخ مصر بل وإلى حد ما تاريخ المنطقة العربية بكاملها . أن وظائف القاهرة وحجمها وقوتها ما هى الا انعكاس لتلك الصحيقة ، بل وليس من المستغرب ان استخدم نفس الاسم (اسم الدولة واسم العاصمة) بصورة متداخلة حيث ادمجوها فى وحدة واحدة (أم العالم) (مصر أم الدنيا) . وليس ذلك دالة على مجرد الرغبة فى تركيز الوحدة الفيزيقية أو البيئية للدولة والمدينة ، بل دالة على حالة عقل وروح . فالقاهرة بالنسبة للمصريين والعرب قاعدة القوة السياسية والابداع الفنى وعاصمة الثقافة ومركزا روحيا ودينيا ومصدر اشعاع علمى وحضاري ... إلخ . من القاهرة تستطيع ان ترى كل ملامح المجتمع وتشكيلاته ومشكلاته ، وهى إذا كانت عملاقة بحضارتها ومكانتها فهى أيضا عملاقة بمشكلاتها وأزماتها(١٢) .

(*) راجع تفصيل الموقف النظرى للويس ممفورد فى: أحمد النكلاوى النمط الحضرى لمدينة القاهرة فى ضوء آراء لويس ممفورد ،رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة جامعة القاهرة ١٩٧١ .

(١١) James R. Son- Urban Sociology MAcMillan co. N.Y., 1983. p. 236

(١٢) Ibrahim, Saad Eddin, op. cit., p. 184.

ثانيا : تكشف دراسة الخبرة الحضرية عن طبيعة الازمة الحضرية للنسق الحضرى للمدينة ومكوناتها ودلالاتها وانعكاساتها ، وفى نفس الوقت توضح مدى وقعها على الرأي العام داخل المدينة ومبلغ تأثره بها وما أثارته من اهتمامات لدى المسئولين الحكوميين والخبراء لمواجهة ما أنتجته من مشكلات ضاغطة .

ثالثا : يشكل مبحث الخبرة الحضرية فى إطار علم الاجتماع الحضرى على وجه الخصوص مبحثا استراتيجيا باعتباره مدخلا موضوعيا يمكن من رسم او وضع خريطة لانماط المشكلات والمعاناة الرئيسية وطبيعة العلاقات القائمة بين كل منها من ناحية ،والهيكل المجتمعى العام من ناحية اخرى ، ومن ثم يساعد على استشراف مستقبل تحضر المكان واحتمالاته فى ضوء ابعاد تلك الخريطة ،واتجاهات العلاقة بين خطوطها .

رابعا : يأتى الاهتمام برصد خبرة الحياة الحضرية لساكن القاهرة انطلاقا من الثقل الحضرى والبشرى والاجتماعى الذى تجسده هذه المدينة فى نطاق المجتمع المصرى والعالم العربى والقارة الافريقية بوجه عام .،هذا فضلا عما يمكن أن تقدمه خبرة الحياة الحضرية فى مثل هذا النموذج من المدن من فهم واستيعاب واقع وتشكلات التخلف الحضرى فى القارة الافريقية وضرورة تسليط الضوء على مطلب التنمية الحضرية لا من منطلقها العمرانى المحدود أنما من منطلقها الإنسانى الأخلاقى العام فى الاساس .

خامسا : تمثل هذه الدراسة استجابة لواقع ما تسلط عليه الضوء من أساليب الاتصال المسموعة والمشاهدة والمقرؤة من شواهد المعاناة فى إطار البيئة الحضرية لمجتمع القاهرة باعتباره يضم أكبر تجمع بشرى على مستوى الدولة بل وعلى مستوى القارة الافريقية بكاملها ، ويمكن أن يستدل على بعض من ملامح خبرة الحياة الحضرية بمدينة القاهرة من واقع تحليل مضمون بعض ما يقدمه باب بريد الأهرام بجريدة الأهرام وهى جريدة واسعة الانتشار.

ويقصد بمفهوم الخبرة الحضرية فى هذا المجال ذلك الكل المركب من العناصرالمعرفية والوجدانية التى تتراكم لدى ساكن المدينة وتشكل موافقه من

رموزها وتصوراته لفاعليتها واتجاهاته من مستقبل الحياةبداخلها .

(ب) مفهوم الحياة الحضرية :

يقصد بمفهوم الحياة الحضرية النسق من السلوك والآليات والتوقعات وصورر التنظيم الذى يعطى للمكان طابعة المتفرد كبيئة حضرية .

(جـ) الازمة الحضرية :

يقصد بمفهوم الازمة الحضرية «الفجوة القائمة بين توقعات إنسان المدينة من أنساق بيئته الحضرية ورموزها وبين واقع ما تجسده لهم من رموز مخيبة للآمال والتوقعات ومحطمة لكيانهم وبشريتهم» .

ويستطيع المتتبع للاسهامات التى قدمها الدارسون لقضية خبرة الحياة الحضرية ، على النحو الذى عرضنا له فيما تقدم ، أن يخلص الى أن هناك معالم لاشكالية تثيرها بل وتفرضها دراسة تلك القضية على الباحثين . وتتحدد معالم تلك الإشكالية فى نمط العلاقة التناقضية التى تكشف عنها خبرة الحياة داخل المدينة بين المستهدفات وبناء التوقعات من الدور أو الوظيفة التى على المدينة أن تمارسها كنسق انسانى اجتماعى فى الاساس . قبل ساكنيها ، وبين خبرة الصدمة التى يتلقاها ساكن المدينة نتيجة للرموز الدالة على انحراف وخروج هذا النسق عن أداء رسالته التى يتوقعها ساكنه منه وهى توفير اسباب كيانه المادى والإنسانى والاجتماعى والمعنوى وليس هدر إمكانيات هذا الكيان وتحويله الى مجرد شيء من الاشياء تفرض عليه الاقامة داخل المدن الانصياع لقدرة ، ومن ثم الوقوع فى دائرة خبرة الاغتراب والانفصال وعدم الانتماء لرموز انساقة التى كرس جهوده من اجل بنائها عبر مراحل تاريخه الإنسانى برمته .

وإذا كانت ضروب تلك الخبرة او الصدمة يمكن أن تعايش فى مختلف المناطق الحضرية فى العالم ، كما سبق وأن بينا . فإن وقعها على الكيان الانسانى الاجتماعى داخل مدن العالم الثالث على وجه الخصوص ، ومدينة القاهرة على رأسها ، يكون لها معنى ومدلولا ذى بعد أكثر عمقا وخطورة ، ويتجلى ذلك فى بعدين اساسيين يضيفان الى معالم اشكالية التناقض السابقة معنى آخر يجعل من دراستها ورصدها أمرا تفرضه

طبيعة وحجم وعلاقات تلك الاشكالية بغيرها . ويتجلى هذين البعدين فى واقع الأمر فى حالة التخلف المجتمعى العامة يحتم تجاوزها نهوض سائر أنساقه بأدوارها بصورة متكاملة حتى يتسنى المفردات البشرية التى يقوم النسق اساسا على خدمتها ان نمارس واجباتها بدافعية قبل انساقها الفرعية ، ومن ثم قبل مجتمعها بكاملة . وما من شك أن تخلف النسق عن توفير اطر الحياة المتكاملة اللائقة لمفرداته فى ابتعادهم وانفصالهم عنه ، ومن ثم عدم الاعتراف بأهدافه وقيمة ما يساعد لا على تنمية التقدم انما على تنمية التخلف وتراكمه .

أما عن البعد الثانى فى علاقة هذه الاشكالية بدول العالم الثالث فيتمثل فى تناقض هدف تعبئة الموارد البشرية استثمارا لطاقاتها فى تحقيق اهداف مجتمعهم مع تدنى الاوضاع العامة التى تشخص بيئاتهم ومن ثم تمثل عاملا معوقا للاهداف والمثل المعلنة من قبل النسق التى تتضمن فيما تتضمنه دعوة الى الانتماء والعطاء . وما من شك أن مثل تلك الدعوات تفشل جهودها فى اصطدامها بنوع الخبرة التى يلقاها ويعياشها الفرد فعليا اثناء دورة حياته اليومية فى بيئته الحضرية .

ولما كانت مدينة القاهرة نموذجا لمدن العالم الثالث يكون التساول : إلى أي حد يمكن أن تجد خبرة الحياة الحضرية فيها معلما أودالة على صدمة التناقض بين المستهدف والواقع ؟ ثم الى أي حد يمكن ان تسهم معالم تلك الصدمة فى تكوين اتجاهات سالبة نحو قيم تحضرالمكان ، بل والى أي حد تسهم هذه الاتجاهات السلبية فى تشخيص معالم حالة التخلف التى تسم البيئات الحضرية فى العالم الثالث ، ومن ثم نموذج التخلف المجتمعى العام؟

ونفرض بعض الاسئلة نفسها على ساحة رصد خبرة الحياة الحضرية وازمتها فى مدينة القاهرة هى:

١- إلى أى حد يعكس نمط خبرة الحياة الحضرية فى مدينة القاهرة بالاجمال معالم أزمة التخلف المجتمعية العامة ؟

٢ - هل هناك علاقة بين تباين انماط خبرة الحياة الحضرية وطموحاتها وبين تباين الشرائح الاجتماعية الاساسية فى مدينة القاهرة .

٣ – هل هناك علاقة بين مدى معايشة ابعاد الازمة التى يمكن ان تجسدها خبرة الحياة الحضرية للشرائح الاجتماعية الاساسية بالمدينة وبين مدى وضوح وعمق التفسيرات التى تطرحها لأسباب الازمة وأساليب مواجهتها أو استشراف مستقبل الحياة الحضرية داخلها ؟

ويوضح الجدول التالى ملامح وعناصر خبرة الحياة الحضرية لدى عينة من شريحة المهنيين بالقاهرة

محاور خبرة الحياة الحضرية	عناصر بناء خبرة الحياة الحضرية لدى المبحوثين
الأول : الخبرة مع رموز الانساق الاجتماعية العامة بالمدينة .	١ – الارهاق . ٢ – الاستغلال ٣– عدم اللاحترام ٣ – استنزاف الوقت ٥– التضارب وعدم الوضوح. ٦– الوساطة
الثانى : الخبرة مع رموز البيئة المادية والاجتماعية بالمدينة	١– التلوث . ٢– تدهور كفاءة الاحياء لسكنية والطرق والخدمات المرافق بها . ٣ – الاهمال . ٤ – انعدام الضمير. ٥ – انحراف الانفتاح. ٦– الاعتدا على المساحات الخضراء . ٧ – تكدس المواصلات والمدارس . ٨– التشوه العمرانى للبيئة. ٩– تدهور أوضاع ومستويات الاحياء . ١٠ الازدحام . ١١– ضيق الخلق.
الثالث : الاتجاه من الرضى عن الحياة بالمدينة .	١– الانصياع للامر الواقع . ٢ – الاحساس باللاقدرة .
الرابع : التفسيرات المقدمة ازمة الحياةبالقاهرة	١– الانفتاح الاقتصادى والفهلوة . ٢– تقاعس المسئوليات ٣– روح عدم الانتماء السائد . ٤– تغليب الشكليات والمظهرية على الاساسيات . ٥ – الميل الى سياسات الترميم .

	٦- الاهمال. ٧ - عدم وجود الرقابة. ٨- الحلول الارتجالية. ٩ - ظهور التفاوت الطبقى البالغ. ١٠- الحقد والكراهية والانانية والفردية .
الخامس : أنماطالتصور لاساليب المواجهة	١- مطلب التدخل الجذرى . ٢ - رفض سياسات التسكين. ٣ - وضع الخطط المدروسة المتكاملة . ٤ - توفير اسباب الجذب للمدن الجديدة . ٥ - تشجيع القطاع الخاص فى المساهمة لحل مشاكل الحياة داخل المدينة . ٦ - مساهمة وسائل الاعلام فى ترشيد وتوعيه سلوك الناس واسلوب حياتهم داخل المدينة . ٧ - التدخل للحد من الهجرة من القرية إلى المدينة .
السادس : أنماط التصورات والتوقعات للحياة بالمدينة	١- خبرة الجمود والتدهور . ٢ - استمرار محاصرة مشكلات المدينة للإنسان . ٣ - استمرار التدهور ما لم يحدث تدخل متكامل جذرى ٤- تفاقم صور الازمة الحضرية وتبعاتها .

ويوضح الجدول التالى ملامح وعناصر خبرة الحياة الحضرية لدى عينة شريحة الحرفيين الذين تم تناولهم ميدانيا :

محاور خبر الحياة الحضرية	عناصر بناء الخبرة
الأول : رموز الانساق الاجتماعية العامة .	١ – الاستهتار . ٢ – عدم تقدير احوال الناس وظروفهم
الثانى : رموز البيئة المادية والاجتماعية	١– الاستغلال . ٢ –الوساطة. ٣ – هدر الكيان.
الثالث : الاتجاه من الرضى عن الحياة .	١– قبول الامر الواقع . ٢ – انعدام البديل .
الرابع : التفسيرات المقدمة لواقع الازمة	١– ضعف الاخلاق والقيم الدينية . ٢ – افتقاد الرقابة . ٣ – سلبيات الانفتاح وصفويته . ٤ – الطموحات المغالى فيها .
الخامس : أنماط التصور لاساليب المواجهة	١– التدخل الحكومى والقيام بدورها . ٢ – انجاز التوازن فى توزيع أشكال الاهتمام .
السادس : التصور لتوقعات المستقبل	١– مزيد من التصدرع والاحساس باللاحول واللاقوة .

ونعرض فى هذا الإطار لاهم المستخلصات التى يمكن أن نخرج بها على المستوى العام لاتجاه النتائج التى اشفت عنها دراسة خبرة الحياة الحضرية فى مدينة القاهرة .

أولا : النتائج على مستوى المقارنة بين الشريحتين ومدلولاتها :

١ – تتجلى عناصره خبرة الحياة الحضرية فى مدينة القاهرة لدى شريحة المهنيين من سكان المدينة على نحو بارز فى كم العناصرالتى أفرزتها خبرتهم مع الحياة بمدينة القاهرة سواء من ناحية صور خبراتهم مع رموز النسق المؤسسى الكلى للمجتمع أو مع الرموز المادية والاجتماعية للبيئة ، بل وكذ اعلى مستوى التفسيرات التى طرحوها الاشكاليات الحياة داخل مدينتهم وأساليب المواجهة ، وذلك بالنظر إلى ما أبرزته شريحة الحرفيين فى عينة الدراسة . وإذا كان هناك من تفسير فيمكن ارجاعه إلى المستوى التعليمى وحجم التفاعل ونوع مجتمعات شراجح المهنيين بوجه عام بالنظر للمستوى التعليمى وحجم أو شبكة التفاعل التى يبرزها الحرفيون .

٢ – تكاد تتطابق الشريحتين فيما يتصل باتجاهاتهم نحو مدى الرضى عن الحياة فى مدينة القاهرة ، وإذا كان هذا الرضي قد عبروا عنه فى صورة الاستسلام والخضوع للواقع القائم ومجاراته على أى صورة من الصور ، فإن ذلك الضرب من الرضي المفروض أو القبول القهرى للواقع إنما يشير إلى رفض لخبرة الحياة الحضرية وما يستند إليه نمطها من رموز مختلفة .

٣ – يعكس نمط خبرة الحياة الحضرية بمدينة القاهرة وجود هيكل متكامل لابعاد أزمة حضرية تجسدها الحياة بها . ونظرة على مجمل العناصر التى أشارت إليها كل شريحة من هذه الشرائح تؤكد على ذلك. بيد أنه من الملاحظ ان معالم هيكل تلك الأزمة يتجلى على نحو أكثر بروزاً ووضوحاً بالنسبة لمفردات شريحة المهنيين بالنظر لمفردات شريحة الحرفيين ، وإذا ما أخذنا خبرتهم مع رموز البيئة المادية والاجتماعية للمدينة سوف يتضح ان المهدين أكثر ثراءا وعمقا وقدرة على نقل خبرات حياتهم ، فضلا عن تجسيدهم لدرجة أعلى من التصور

لأبعاد المشكلة .

وإذا كان ذلك يعنى شيئا فانه يمكن القول ان طائفة المهنيين أكثر معايشةلأزمة خبرة الحياة الحضرية داخل المدن بالنظر لطائفة الحرفيين الذين لا يسعفهم مستواهم الاثقافى والتعليمى ومكاناتهم الاجتماعية وحجم تفاعلاتهم وأحتكاكهم بمواقف خبرة الحياة داخل المدينة فى مستوياتها المختلفة والمتعددة ، على تقديم تصور متكامل لابعد الازمة الحضرية ومفهومها التى يعيشونها .

٤ – تبلورت الاسباب المفضية لصور المعاناة فى الحياة الحضرية لمدينة القاهرة ، لدى شريحة المهنيين فى عناصر ذات علاقة بالهيكل المجتمعى العام وما يسوده من توجهات قيمية ورواسب ثقافية عامة ،الأمر الذى يشير الى صعودهم بأسباب الازمنة الى المستوى الهيكلى العام للمجتمع ، وحالته التخلفية التى تتجلى فى عناصر أزماته واختناقاته المتعددة . على حين ان شريحة الحرفيين يخفت لديها نسبيا هذا المستوى من التفسير حيث تهبط به إلى عنصرين هما العنصرالدينى والمتمثل فى افتقاد الايمان وضعفه لدى البشر والامل فى حياة آخرة تعوضهم عن حياة الدنيا ، والانفتاح الاقتصادى بما آثاره من حقد وصراع .

٥ – على الرغم من التباين الذى أبرزته النتائج المتقدمة بين الشريحتين على مختلف محاور خبرة الحياة الحضرية ، فان هناك التقاء نسبى بين الشريحيتين يؤكد انهما يعياشان خبرة وأزمة الحياة الحضرية فى مدن العالم الثالث التى تقع آثارها اول ما تقع على كيان الانسان وقيمته ومن ثم كفاءته فى أداء أدواره المتوقعة ، وكذا على انتمائه للنسق المجتمعى العام الذى أفرز – على النحو الذى كشفت عنه الشريحتين ولو بدرجات متباينه . أزمة هذا النسق الحضرى للمدينة . وعليه اذا كانت اهم شرائح مجتمع المدينة مجسدة – ماديا ومعنويا وبيئيا واجتماعيا – لازمة حياة ، فإنه من المتوقع أن تصبح تلك الشرائح مع استمرار وتراكم اسباب أزمة انسقالها الحضرية فى المجتمع ، عنصرا من عناصر تكريس اسباب التخلف داخل مجتمعها إذا ما استولت عليها خبرة الاغتراب وبخاصة خبرة اللاحول واللاقوة أمام انساقهاالحضرية ورموزها المجتمعية العامة .

ثانيا : النتائج المستلخصة على مستوى العام أو الكلى للشريحتين :

نستطيع أن نلخص أهم هذه النتائج التى تدعم العلاقة بين طبيعة خبرة الحياة الحضرية فى مدن العالم الثالث – القاهرة نموذجا – طبيعة أو واقع حالة التخلف المجتمعى العام وتكريسه ، فيما يلى :

١ – حضور الاسباب الهيكلية المجتمعية العامة كأساس فى بناءاً أزمة خبرة الحياة الحضرية لساكنى المدينة .

٢ – حضور خبرة الاغتراب والاحساس باللاحول ولا قوة فى إطار بناء خبرة الحياة الحضرية عن الاقامة فى المدينة .

٣ – يرتبط درجة الاحساس بأزمة الحياة الحضرية فى المدينة بنمط وعناصر استشراف مستقبل الحياة والاقامة فيها الامر الذى يسقط آثاره بالضرورة على نمط تطلعات الإنسان لما يأمل أن تكون عليه نمط الحياة داخلها .

٤ – هناك علاقة بين التباين الشريحى الاجتماعى البيئى والثقافى ودرجة الوعى بحدود الازمة وعناصرها وأساليب مقابلتها ، ومن ثم بمستهدفاته من الحياة والاقامة فى المدينة .

ثانيا : مشكلة الاغتراب (خبرة افتقاد القدرة) في مصر .

لازمت خبره الاغتراب الإنسان منذ القدم وحتى اليوم وتشهد حقبات تاريخه الطويل أن كل حقبه شهدت تحالف قوى عديدة شحذ بعضها طاقاته وارتبط بها سجلة فى الإبداع والإنجاز ، وبعضها وقف منه موقف الخصم الصانع لازمته والطامس لجوهره والساعى إلى السيطرة على ارادته ووجوده وتجسده مجرده اداة عليها أن تتحرك لتنجز تطلعات غير تطلعها ومرام اراده غير ارادتها .

ورغم ما فى هذه الصورة الأخيرة من موقف سالب للقدرة والإرادة والفاعلية إلا أنه يمكن تقرير أن هذه الحالة أو الصوره حالة انتقالية بحكم التاريخ وقانونه . فقد حملت لنا أسفار الإنسان أنه استطاع فى أشد الظروف عنفا وأدقها تحدياً أن يحيل قوى السلب عنصرا شاحذا لارادته فى قهر القيود ، وكان ما عرف فى تاريخ البشرية بصور الانتصار الرائعة التى تجلت فيها قدرة الإنسان على الانتقال بمسار الاشياء والصعود بها القمة .

وإذا كانت تلك الحقيقة تبلور مدى فاعلية الارادة الإنسانية ، حتى فى لحظات اغترابها فإن طرحها فى هذا المقام يرمى إلى التأكيد على أمرين أساسيين :

الأمر الأول : تناول الاغتراب لا من زاوية كونه مجرد ظاهرة ومشكلة اجتماعية انما من زاوية السعى نحو طرح حول كيف يمكن أن نعبئ خبرة الاغتراب فى مجتمع من المجتمعات من أجل بلوره الوعى بطبيعة الواقع الذى يفرزها ، ومن ثم شحذ الارادة لتحويل مسار آليات هذا الواقع ومتغيراته بدلا من إنتاج أسباب تكريس افتقاد الفرد القدرة على ممارسة التحكم والسيطرة على واقعه إلى ممارسة الذات الاحساس بقدراتها وفاعليتها وحرية ارادتها .

الأمر الثانى : رصد الاغتراب لا من منطلق مجرد ما تمثله ابعاده ومضمونانه من انعكاسات على بعض الشرائح والقطاعات كالعمال فقط أو الطلاب أو الموظفين او الفلاحين إلى آخره ، بل من منطلق رؤية واقعة ومجمل اثاره على شبكة العلاقات المضروبة بين شرائح البنية الكلية للمجتمع ، ومن ثم انعكاس ذلك على

إنجاز هدف التقدم بمعنى تقبيم اسباب السيطرة والتحكم والتبعية لصفوات القوة والهيمنة .

ومجمل القول أن توجها يتعين أن يفرض نفسه منذ البداية عند دراسة مسألة الاغتراب من زاوياتها الاجتماعية، وبخاصة إذا كان اطارها هو المراكز الحضرية بالمجتمعات النامية التى تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ البشرى وشهدت أحداثاً تاريخية اجتماعية أهمها تجربة التحرر والاستقلال والتنمية ، وما استتبعها من تحولات بنيوية معيارية بالغة التسارع التجت فجوات وهزات قيمية علائقية أثرت على بنياته الاجتماعية ،وهيأت السبيل مجتمعه إلى إنتاج خبرة الاغتراب .

وللاغتراب صور عديدة تكمل بعضها البعض ، ويعد العامل الاساسى الذى يكمن وراء الاغتراب الشعور بعدم القدرة على التحكم فى نواتج السلوك أو الأحداث . اللامعنى تعبيراً عن عدم قدرة الفرد على التنبؤ بنواتج السلوك أو الأحداث اللامعيارية هى نتاج احساس الفرد بعدم القدرة على معرفة كيفية الحصول على ما يريد العزلة الاجتماعية مرادفة بدورها للشعور بالوحدة وهى تعبر عن شعور الفرد بالانفصال عن معايير مجتمعه ويرتبط الاغتراب عن الذات من ناحيته بعدم القدرة على تواصل الفرد مع نفسه وشعوره بالانفصال عما يرغب أن يكون عليه وعن احساسه بنفسه فى الواقع(١٣) .

ولقد استقطبت الأبعاد أو المعانى المتقدمة للاغتراب جهود واهتمام العديد من علماء الاجتماع والنفس حيث قاموا برصد تشكلاتها وأسبابها وعلاقاتها الديناميةالفاعلة بين الفرد والمجتمع ، بحيث يمكن القول أنه يندر أن نجد من لم يشر إلى هذه القضية . فقد حفلت الكتابات المعاصرة برصيد ضخم من البحوث التى لم تقف عند حد التنظير المجرد لها ، أنما تعداه إلى حد تقصيها أمبريقيا ، واستطاعت ان تتوصل إلى طائفة هامة من النتائج شكلت بدورها منطلقا لبحوث جديدة سعت الى اختبار مصداقية ما اثارته تلك النتائج من أبعاد وتوجهات طائفة محدودة ممثلة لتلك

(١٣) إبراهيم عيد، ١٩٨٩، صفحة ٤٨ .

البحوث، وسعيا إلى تسليط الضوء على أبرز النتائج ، فأنه يمكن التركيز فى إطارها بين جانبين أساسيين:

الأول : جانب ما يمثله الاغتراب من أبعاد متعددة للخبرة .

الثانى : المصادرالتى تلعب دورا اساسيا فى إنتاج خبرة الاغتراب .

ونعرض لهذين الجانبين كل على حدة :

الجانب الأول : ابعاد خبرة الاغتراب :

تتولد أبعاد خبرة الاغتراب من طبيعة شكل العلاقة المتبادلة بين الذات ونمطها، فالواقع يرسب الوانا من الخبرة فى الذات التى تتعامل بدورها من خلالها ، فتتولد علاقة تبادلية جديدة هى حاصل رد فعل لواقع الخبرة التى تسقطها الذات عليه.. وهكذا تسيرالعملية التبادلية فى سياق من تبادل علامات الاستهجان والرفض بين كلهيما، الأمر الذى يترتب عليه سعة الفجوة والانفصال بين الذات والواقع ومن ثم تستمر العملية الجدلية الاغترابية .

الجانب الثانى : دوائر مصادر خبرة الاغتراب .

تكاد تشير معظم الدراسات التى سعت إلى تسليط الضوء على أبرز دوائر الاغتراب إلى الدوائر التالية :

أ) عدم الاستقرار السياسى (١٤).

ب) فشل الانساق فى الوفاء بالوعود (١٥) .

جـ) زيف وانحسار المشاركة الفعلية فى اتخاذ القرار (١٦).

14- Azar, Edward E. - " Mangement of proftacted, Social Studies in the Third World" In Erhnic Studies Report 42 July 1986.

15- Klggundu,m Mosses N. - : Work Alienation And Industry, Sociological Association Conference 1986.

16- Srinivas, Kalbungi- " Holistic Strategies for Reducing Worker Alienation In Developing Countries: International Sociological Association Conference, 1986.

د) تراكم خبرة الفقر وعدم العدالة (١٧) .

هـ) تبعية الفكر التنموى وانفصاله (١٨) .

و) توظيف التكنولوجيا لمزيد من سيطرة المراكز الإنتاجية (١٩) .

ونظرة على أبعاد خبرة الاغتراب التى ضمنها الباحثون(*) نتائج دراستهم نستطيع أن نخلص إلى أن خبرة الاغتراب خبرة مركبة متراكمة يتعذر تصور حدود فاصلة بين أبعادها أو عناصرها .

وهى فى هذا التحليل الدقيق عناصرتجمع بين خبرة مردود الذات وخبرة مردود المجتمع فى دائرة يسلم كل عنصر من عناصرها إلى الآخر دون أى تصور مسبق لاتجاهات العلاقات أو التفاعلات فيما بينها ، وإن كان يمكن تصور أن خبرة مردود المجتمع تسبق خبرة مردود الذات بوجه عام.

ويتضح من الطبيعة التركيبية والتراكمية لمصادر الاغتراب ، أنه إذا كان الوضع السياسى ومايتسم به من تذبذب وتشوش ، فإن هذا الوضع يرتبط بفشل الانساق فى الوفاء بأهدافها ووعودها وبخاصة اشباع وتلبية الحاجات الاساسية ، حيث

17- Solan, Tod. S.- : The Impact of Industrialization on the Self- Undersfanding of Third World Workers", International Socidogical Association Conference, 1986.

18- Helm, Brunhilde- " Social Development And National Buildinbg", In Social Development Issues 9.1. Spring 1985.

19- Schumann, Gundo -" The Macro - And Microecomomic Fulures, 6,3 June. 1984.

(*) أرجع فى هذ الصدد إلى :

- Keniston, K., - The Uncommitted : Alinated Youth In American Socrety, N. Y, Harcourt Brace 1965.

- DEAN, D., Meaning And Measuring of Aliendation, in American Sociological Reviw. vol. 26, 1961.

- Kiggundu, Moses, N. - Work Alienation And Industrial Decay In Developing Countries, International Sociological Associations Conference, 1986.

- Nettelr, G.- " A Measure, of Alienation, In American Sociological Review, vol. 22 No. 6, 1957.

- Martin, W. - Alienation And Age. : A Study of Three Generations, Dissertation Abstract International, vol. 33, 1973.

تزداد الفجوة بين المعلن والمستهدف وهكذا يتداخل هذا العامل مع تراكم الفقر وابتعاد هدف العدالة والمساواة ، ومن ثم انحسار المشاركة وصورتبها إلى آخر ذلك من تداخلات بين المصادر المختلفة لخبرة الاغتراب ولا تستمد صفة التكامل والتراكم هذه من طبيعة تلك المصادر وتعبيرها عن واقع محدد فحسب، بل تستمد كذلك من طبعية التكامل والتراكم بين معانى الاغتراب من ناحية وتكامل أبعاد خبرة الاغتراب وتراكمها من ناحية أخرى .

أوضحنا فيما المتقدم ، أن هناك علاقة جدلية لانهائية بين الذات والواقع ، وأنه رغم بروز الذات كان للواقع الاجتماعى سيطرة اساسية فى بلورة خبرة الاغتراب على مخالف المستويات . كذلك كشف تراث هذا المفهوم أن هناك علاقة جدلية بين خبرة الاغتراب وبين كل متكامل ومتراكم من المصادر ، بحيث يتعذر رد هذه الخبرة إلي مصدر محدد دون غيره .

ويستند رصدنا لمشكلة الاغتراب فى المجتمع المصرى (المراكز الحضرية اساسا) إلى عدد من الركائز بعضها نظرى والآخر واقعى مستمدة من المجتمع المصرى ذاته وهذه الركائز هى :

أو لا : أوضح التراث النظرى لمفهوم الاغتراب تبعا للتصور الماركسى المنصب اساسا حول مفهوم اغتراب العمل Work Alienation الذى يتضمن معنى افتقاد القدرة أن خبرة افتقاد القدرة لها نفس قوة وأهمية نمط اغتراب العمل الذى شكل إطارا مسيطرا على مجمل التراث الذى تناول مفهوم الاغتراب بوجه عام.

ثانيا: يعد العامل الاساسى الذى يكمن وراء مجمل انماط الاغتراب يتحدد فى الشعور بافتقاد القدرة حيث يمكن اعتباره قاعدة مولدة لأنماط الاغتراب الأخرى حتى وأن بدت هذه الأخرى - اللامعنى واللامعيارية والعزلة - مصادر لبعضها البعض ، ومن ثم يمكن تصور حالة اقفتقاد القدرة قاعدة تتولد عنها خبرة الاغتراب الاجتماعى بمضمونه الشامل .

ثالثا : أن حالة افتقاد القدرة من أبرز الأبعاد التى يمكن أن يرى فيها بوضوح بعد تدهور العلاقة بين الذات - التى ترى أن الواقع بعد عنها وأصبح قوة قاهرة لها - والواقع الذى يرى أنه هو الذى انتج بالذات وعليها ان تتوحد معه .

رابعا : يشير تحليل مضمون اتجاهات الرأى العام - كما تعكسها أجهزة الأعلام المختلفة فى المجتمع المصرى - والحزبية بوجه عام - أن معايشة خبرة الأحساس بافتقاد القدرة تعد سمة للإنسان المصرى المعاصر إلى حد بعيد .

ونسوق فيمايلى بعض النماذج من واقع ما تنقله وتكتبه الصحافة الرسيمة والحزبية المؤثرة فى اتجاهات الرأى العام والمشكلة إلى حد بعيد لموافقة من الواقع الاجتماعى المعاش .

١ - نظام ادارة يستند إلى مركزية مطلقة[٢٠] .

٢ - عدم الشعور بالاطمئنان إلى جدوى المشاركة السياسية بالأسلوب الذى يمارس به[٢١] .

٣ - «ولأننى من الطبقة المتوسطة وحديث التخرج كما يقولون وليست لدى خبرة وليست لدى واسطة وهو الشيء الهام جدا فى هذا الزمان بكل اسف فقد قفلت كل الأبواب فى وجهى»[٢٢] .

٤ - قال الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من من مناسبة أنه من غيرالمعقول أن تكون مدينة القاهرة أول محافظات الجمهورية من حيث الكثافة السكانية ومن حيث عدد الجامعات والكليات ومصدر الاشعاع الثقافى والحضارى ورغم كل ذلك يأتى ترتيبها بين محافظات مصر فى المكانة الخامسة من حيث عدد المقيدين بجداولها الانتخابية إذ أن عدد من أدلوا بأصواتهم فى آخر انتخابات لمجلس

---

(٢٠) انظر مقال : د. عبد العزيز الشربينى حول اعادة البناء فى مصر . الأهرام ١٦/١٠/١٩٨٨ .

(٢١) انظر تعقيب على مقال « القوى السياسية والمسألة الديمقراطية فى مصر . الأهرام ٣/٦/١٩٨٨ .

(٢٢) انظر باب الأهرام «خريج متقاعد» . الاهرام ٢٤/١/١٩٨٩ .

الشعب بلغ مائتى ألف صوت من بين عشرة ملايين لهم حق ابداء الرأى[٢٣] .

٥- « إذا كانت الأرقام توضح أن المعدل السنوى وصل إلى أكثر من مائتى تشريع فى العام الواحد ، فإن المواطن العادى الذى يفترض علمه بالقانون قد أصبح بعيدا عنه تماما ، بل أن المحامين يشكون من عدم استطاعتهم ملاحقه هذا الكم الهائل من التشريعات ، الأهم من ذلك ان القضاة أنفسهم الآن أصبحوا على غيرعلم بالقوانين التى تصدر »[٢٤] .

٦ - اننا نكتب فى مصر ولانجد لما نقول أثرا عند أى مسئول فالمسئولين فى واد والكتاب والشعب فى واد آخر[٢٥] .

٧ - أن كثيرين يلاحظو ن بالاندهاش تغير ملامح وجوه المصريين والبشاشة تعبيراً عن تغير نفسياتهم تغير من السماحة والسلاسة والهدوء والبشاشة إلى الكآبة والتذمر والتململ والشكوى والملل ، ولاشك أن هناك تفسيرا نفسيا واجتماعيا لهذا التغير ولايحتاج لكثير من الاجتهاد لمعرفة اسبابه ودوافعه الحقيقية العميقة المزدهرة فى مناخ عام وبيئة خاصة بلورها مجتمع الأزمات[٢٦] .

٨- « ولأن القرار فى مصر علوى وفردى منذ الفراعنة ، فقد غرقت مصر فى مآزق هذا الانتقال المفاجئ من مرحلة إلى مرحلة معاكسة»[٢٧] .

٩ - لم يعد غائبا عن ذهن احد أو خافيا عن ملاحظة الجميع أن تتابع التحولات السياسية على مصر خلال الأعوام الثلاثين الماضية واختلاف او تناقض توجهاتها واختياراتها الايديولوجية قد أربكت إلي حد واضح العلاقات الاجتماعية

(٢٣) انظر تحقيق «لماذا لا يسجلون اسماءهم فى جداول الانتخابات » الاهرام ١٩٨٨/١٢/٢٦ .

(٢٤) انظر تحقيق «التقاضى أمام المحاكم المصرية » .. الاهرام ١٩٨٨/١٢/٢٧ .

(٢٥) انظر عمود « نعم أننا نعيش عصر حرية الصراخ» لمحمد نوح . الوفد ١٩٨٨/٦/٤ .

(٢٦) انظر مقال صلاح الدين حافظ بعنوان « مصارحة محتومة مع الحكومة » . الاهرام ١٩٨٨/٦/١٥ .

(٢٧) انظر مقال صلاح الدين حافظ « الديمقراطية وأخلاق المجتمع الجديد » . الاهرام ١٩٨٨/١/٢٧ .

ليس فقط بين الطبقات بل بين أبناء الطبقة الواحدة والأسرة الواحدة ..[٢٨] .

من مجمل العناصر المتقدمة - وهي على سبيل المثال المحدود جدا لا الحصر ومن واقع جرائد الدولة الرسمية المعترف بها الأهرام - الأخبار والوفد - يتضح كيف تجسد الصحافة صورة الواقع وتكثيفه وتركزه في بؤره وعي ووجدان المواطن فلا يرى إلا واقعا لا يساعد إلا على اكتساب خبرة الإحباط والشعور بالعجز في علاقته به.

خامسا : كشفت دراسة استطلاعية(*) أجريت علي عينه قوامها خمسمائة مفردة من مستويات تعليمية مختلفة - بلغت نسبة الجامعيين فيها ٥١,٢ ٪ وغير الجامعيين ٤٨,٨ ٪ وتوزعت نسبة من يعمل من بين مفردات هذه العينة بين ٣٠,٨ ٪ في القطاع الحكومي والعام ، ١٨,٦ ٪ في القطاع الخاص والاستثماري - أن ٦٤,٧ ٪ من مجمرع مفردات العينة كشفت عن خبرة افتقاد القدرة والعجز وهي نسبة لها دلالاتها بالنسبة للابعاد الاخرى كبعد اللامعيارية ، ٥٧,٦ ٪ واللامعنى ٥٩ ٪ ، وعليه فان الخبرة افتقاد القدرة تتصدر مجمل الخبرات الاغترابية الأخرى الأمر الذي يعطيها ثقلا خاصا يتطلب الاهتمام بها .

سادساً : أوضحت الدراسة التي اعدها مجموعة من الباحثين(**) حول «الجماعات الموجهة للرأي العام في المجتمع المصري : فئاتها وأوزانها» أن الفئات الممثلة لأركان السلطة ، أي رجال السلطة التشريعية والتنفيذية والسياسية ثم السلطة

---

(٢٨) انظر مقال صلاح الدين حافظ « ديمقراطية الاصلاح وديمقراطية النهب » . الاهرام ١٠/٢/١٩٨٨.

(*) أجرى هذه الدراسة الباحث عام ١٩٨٦ بهدف استكشاف أيا من أبعاد خبرة الاغتراب أكثر شيوعا بين مفردات المجتمع المصري وبخاصة الجامعي وغير الجامعي ومن هو بسلك الوظيفة ومن هو بخارجها .

(*) أعد هذه الدراسة صفوت فرج ، ود. عبد الله الهلباوي وكاميليا حلمي ومنى يوسف وعمر بن الخطاب خليل ، وهي دراسة قدمت إلى المؤتمر الدولي الخامس للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ٢٩/٣ - ٣/٤/١٩٨٠ .

الرابعة يحتلون المركز الأول من حيث تأثيرها وتوجيهها للرأى العام فى المجتمع المصرى . ومن الجلى أن وزن قوة أركان هذه السلطة يفوق بالحتمية قوة التشكيلات الاجتماعية الاخرى التى تؤلف قاعدة البناء الاجتماعى القائمة خاصة فى المجتمعات حديثة العهد بالتجربة الديمقراطية كالمجتمع المصرى ، حيث تمارس أركان السلطة ضغطا يتجاوز فى بعض الأحيان قدرة الوجدان الشعبى على تحمله الأمر الذى يتجلى فيه مردود هذا الوجدان فى أشكال شتي من التحدى والرفض والعنف الى آخر ذلك من تصورات اخذت تفرض نفسها على الواقع الاجتماعى المعاصر ويترجمها الشارع المصرى بكل مستوياته وقطاعاته ووسائله فى التعبير المقروءة والمسموعة والمشاهدة(٢٩) .

وقد أكدت مجمل الدراسات التى تناولت المجتمع المصرى وبخاصة فى حقبته المعاصرة (السبعينات والثمانينات من هذا القرن) عدداً من الوقائع أو المشاهدات تكاد تشكل فيما بينها اتجاها عاما لدى جمهور الدارسين والمثقفين بوجه عام أن هناك أزمة أو مشكلة تسم سماء البنية المجتمعية العامة للمجتمع .

فقد التقت نتائج العديد من الدراسات الميدانية حول أن الواقع المصرى بأن من مشكلات وأزمات عضال ، وقد أشار إلى ذلك «عاطف أحمد فؤاد» فى دراسة له حول « صورة مصر تحليل سوسيولوجى» سعت إلى تشخيص طابع العلاقة القائمة بين مصر - الوطن - وبعض أبنائها من العاملين خارجها بالتدريس الجامعى . وقد توصل إلى بعض النتائج أهمها « أن هموم الواقع المصرى كادت تزاحم - فى خواطر أبناء مصر - ذلك التيه بماضيها وهذا العشق الرومانسى لتاريخها » . ويشير الباحث «أن غالبية أفراد عينه الدراسة أرجعت ما آل اليه حال مصر إلى الخلل الذى أصاب البناء الاجتماعى المصرى وما انبثق عنه من ظواهر للفساد والتسيب وتخلق بعض الفئات الطفيلية التى طغت على سطح الواقع المصرى فاستنزفت قواه ونالت منه » .

(٢٩) صفوت فرج ، الجماعات الموجهة للرأى العام فى المجتمع المصرى ، مركز الاحصاء والحسابات العلمية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ص ٤٤٨ .

وحصرت أهم أزمات هذا البناء فى : أزمات الحياة اليومية المادية للإنسان ، والأزمات الأخلاقية كالرشوة والمخدرات والاختلاس ، والأزمات المعنوية مثل عدم الانتماء والاحساس بالاغتراب[٣٠] .

وأشارت دراسة أخرى ، هدفت إلى مسح مشكلات المجتمع المصرى وترتيبها قيميا فى ضوء استطلاع اتجاهات عينة ممثلة لجمهور المجتمع المصرى، إلى أن العوامل التى حصلت على درجة عالية لدى مختلف القطاعات المورفولوجية لعينة الجمهور العام بالبحث هى :

أ) عدم وجود تشجيع للناس على التعبير عن رأيها بصراحة .

ب) انحراف الموظفين فى الحكومة والقطاع العام كالرشوة والاختلاس والمحسوبية .

جـ) ضعف الاحساس بالشعور الوطنى .

د) عدم محاسبة كبار المسئولين عن أخطائهم وانحرافاتهم .

هـ) تعطيل مصالح الناس نتيجة لسوء الادارة فى الحكومة والقطاع العام .

و) عيوب فى التنظيم السياسى تقلل من دوره فى تحقيق نهضة .

ز) دخول المحسوبية والوساطة فى اختيار الافراد للمناصب القيادية الكبيرة .

ح) كثرة تغيير المشروعات والخطط مع تغير المسئولين .

هذا وقد كشفت النتائج التى توصلت إليها الدراسة للترتيب القيمى لإبرز المشكلات أو التحديات المسيطرة التى عبرت عنها اتجاهات الجمهور المصرى عن :

١ – يأتى تدنى الوضع المادى والخدمى فى مقدمة المشكلات (الهيكل الاقتصادى) .

٢ – الفساد الإدارى والوظيفى والوضع المادى (الهيكل الرقابى الحكومى) .

٣ – التردى البشرى أهم المشكلات المسيطرة (الهيكل البشرى)[٣١] .

وتتبلور الأزمة لدى (سعد الدين إبراهيم) – فى السبعينات من هذا القرن – فى

---

(٣٠) عاطف فؤاد ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٢ – ٤٣ ، ٦٧ .

(٣١) عبد الحليم محمود ، الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٧٤ – ٧٦ ، ١١٠ ، ١١٤ .

أبعاد ستة يراها قائمة دون حسم فى إدارتها والتعامل معها فهى « تنطوى على تعثر فى «المسألة الاجتماعية» بمعنى قدرة النظام على التوزيع العادل للثروة وللسلطة بين المواطنين ، وتعثر فى المسألة السياسية أى قدرة النظام على توسيع المشاركة الديمقراطية ، كما أنها تنطوى على تعثر فى التعامل المسألة الاقتصادية وهى القدرة على إدارة الاقتصاد وتنمية كفاءته ، وهى كذلك تنطوى على تعثر المسألة الوطنية أى القدرة على المحافظة على استقلال مصر وعدم الوقوع فى شرك التبعية لقوى إنتاجية ، وإضافة إلى ذلك تنطوى على تعثر افى المسألة القومية بمعنى ربط مصر وإدارة علاقاتها بالأقطار العربية ، كما أنها تنطوى أخيراً على تعثر فى لمسألة الحضارية أى قدرة النظام على المحافظة على الأصالة والمواءمة بينها وبين متطلبات القرن العشرين»(٣٢) .

وإذا كانت الدراسات السابقة حصرت أبعاد الأزمة داخل هيكل المجتمع ، فقد صعد « سعد الدين إبراهيم» الأزمة إلى المستوى القومى والحضارى بحيث لم تعد أزمة علاقات الهيكل بأجزائه الداخلية المكونة إنما علاقات هيكل بالمنظومة القومية والحضارية العامة التى هو أحد أجزائها .

وتلعب الخواص الكامنة للهيكل الاجتماعى للمجتمع المصرى دوراً فى إنتاج خبره الاغتراب فيه ومن أبرزها ما يلى :

١- طابع التتابعات التحولية العامة :

ويقصد بهذا الطابع ما أدت إليه المراحل الانتقالية وبخاصة فى العقود« الثلاثة» الأخيرة الستينات والسبعينات والثمانينات وما أفرزته تلك الانتقالية من تعميق لصفة التقاطع فى مسار حركة التكوين الاجتماعى ، وبالتالى خلق حالة من التشكك فى مصداقية كل مرحلة وتوجهاتها من ناحية وفى مصداقية كل المراحل فى تتابعها ، أى التشكك فى مصداقية توجهات المرحلة القائمة بالتالى . وإذا كان بالإمكان ملاحظة انحياز الدارسين لمرحلة دون أخرى بحيث تحول الموقف من مراحل وتتابعات الإطار

(٣٢) سعد الدين إبراهيم ، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ص ٥ - ٦ .

المجتمعى العام للمجتمع المصرى إلى طوائف ومعسكرات متخاصمة أحياناً ومتبارزة فى أحيان أخرى ، فإنه بالإمكان أن نستقرئ من مسار رحلة تخاصمهم وتبارزهم وفى النذر اليسير تصالح بعضهم العناصر الاساسية التى يمكنها أن تكون النمط أو الهوية العامة لهذا المجتمع .

وتفرز مجموعة الدراسات التى حاولت رصد التاريخ الاجتماعى لمصر وبخاصة منذ الستينات حتى الثمانينات عددا من الملاحظات الاساسية نعرض لها على النحو الآتى :

أولا : يوضح استقراء مراحل التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى ، أن هناك هوة ملموسة بين الشعارات والفلسفات وبين ما يسفر عنه الواقع من تناقض ، فقد أفرزت تلك الهوة ما أطلق عليه «محمد نور فرحات» بظاهرة الاغتراب الاجتماعى للمبادئ الذى يعرفه بأنه : ذلك الظل الكثيف المعتم الذى يفصل بين الاقوال المعبرة عن أهداف النضال الوطنى والأفعال التى يتمخض عنهاهذا النضال .

ويقرر « محمد نور فرحات » فى : « أن التاريخ المصرى يدور فى مجمله فى حلقات مغلقة ... أن تاريخنا يأخذ مسار الدائرة التاريخية المغلقة : صحوة فازدهار فانهيار ثم صحوة فازدهار وانهيار . وكأن القانون هو البدء فالعود على البدء ». وينتهى الباحث إلى التأكيد على أن ظاهرة اغتراب المبادئ عن المنجزات ترجع إلى عوامل تكمن اساسا فى طبيعة العلاقة بين السلطة والمثقفين وجماعات المنتجين ». فلقد اتسمت ممارسة السلطة بالبطش والقهر والارهاب . ومن ثم فقد أنتج القهر فى المجتمع المصرى ظاهرة تاريخية نشأت لمواجهة هذا القهر الغلاب . وهى ظاهرة الازدواج أو الفصام الاجتماعى ، أى علاقة المفارقة ، فلم يعرف المصريون سلاحا لمقاومة الظلم أمضى من سيف الزمان، يغمسونه فى سهم هجران الحاكم ومفارقة مؤسساته اى بالتشرنق الاجتماعى داخل تنظيماتهم غير الرسمية[٣٣] .

---

(٣٣) محمد نور فرحات ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٢٤ – ٢٣٠ .

ويصل الكاتب بهذا التحليل التاريخي إلى الإطار الاجتماعي لعقد التسعينيات ويحدد ملامح الأزمة بقوله : في هذه الفترة لأول مرة منذ قرن من الزمان يصادر بعنف حق المصريين في العدل والحرية على حد سواء ، ووجد المصريون الحل الذي خبروه طوال القرن وعبر تجربة الأجيال وهو الانسحاب من مفهوم الوطن إلى مفهوم تنظيمي اجتماعي اقل سعة ورحابة .. فتسلح البعض بما تصوروه انه واجب ديني في مواجهة الظلم ، وتعامل الباقون مع السلطة تعامل اللامبالي ، وبهذا نستطيع أن نفهم كثرة التنظيمات المتطرفة وعموم حالة التسيب وعدم الانضباط في السلوك الاجتماعي»[٣٤] .

ثانيا : إضافة إلى التقاطع أو التناقض بين الشعار والواقع يضيف «سعد الدين إبراهيم» نمطاً آخر وهو تقاطع لغة الخطاب الاجتماعي بين المرحلتين الرئيسيتين التي عايشهما السياق ، وكونا واقعة وتوجهاته المعاصرة وأفرز العديد من سلبياته وبخاصة خلال الحقبة الناصرية من تاريخ هذا السياق والحقبة الساداتية ، فقد حملت لغة الخطاب الاجتماعي في كل من الحقبتين فروق هائلة في توجهاتها وفي تحالفاتها. فقد ركزت فلسفة الخطاب الناصري» منذ بداية الستينيات على محاربة الاستغلال وتذويب الفوارق الطبقية والكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع والتنمية المستقلة وعلى ما أسمته بالديمقراطية الاجتماعية ، في حين استحدثت حقبه السادات» لغة تتواءم مع توجهاتها تتفق مع تحالفاتها الاجتماعية ، وأهم مفردات لغة الخطاب في هذه الحقبة السلام الاجتماعي ، العائلة المصرية الواحدة الكبيرة ، الرخاء» الغنى ، المشروع ، العلم والإيمان ، اللحاق بتكنولوجيا العصر واللحاق بالعالم المتقدم وبالقرن العشرين .

ومن الجلي أن نظرة على تقاطع لغة الخطاب الاجتماعي للحقبتين يمكنها أن تقودنا إلى أن هذا التقاطع مرده نمط الشرائح وتوجهاتها التي دخلت في تحالف مع كل حقبة ، فعلى حين تشكل التحالف الاجتماعي مع الحقبة الناصرية من الشرائح

---

(٣٤) مصدر سابق ، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥ .

الدنيا والوسطى فى المجتمع ، تشكل التحالف الحقبة الساداتية بشكل رئيسى من الشرائح العليا من الطبقة الوسطى والطبقة العليا فى المجتمع(٣٥) .

ثالثا : ويتسنى من استقراء ما قدمته أحدى الدراسات من معطيات حول المرحلة التى خبر فيها السياق الاجتماعى سياسة الانفتاح الاقتصادى أن نتوصل إلى بعد كامن خلف هذه السياسة له دور بالغ فى التأثير على هيكل المجتمع وعلاقاته المجتمعية داخله وهو ما يمكن تسميته بتقاطع الدور مع نفسه عبر المراحل المختلفة أو خلال المرحلة الواحدة . ولقد ساعد على هذا الضرب من التقاطع طابع التذبذب فى الأخذ بين نموذج وآخر من النماذج السياسية والاقتصادية الليبرالى – اشتراكى – ليبرالى كما توضح ذلك التجربة المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن(٣٦) .

تشير دراسة « حسين مؤنس» إضافة إلى هذا الطابع ان تقاطع الدور مع نفسه يتجلى فى الخروج على توقعات الدور المستهدف ذاته وهو ما أنجز معنى الصدمة للسياق ككل وخيبة الأمل وانهيار الثقة فى انساقه ، فقد قدم « حسين مؤنس» تحليلا يوضح انقلاب الثورة المصرية على نفسها . فعلى حين قامت مستهدفة القضاء على رموز المجتمع الارستقراطى الاقطاعى الرأسمالى فإنها ولدت عصر « السوبر بشوات» أى أنها خرجت من ظلم – على حد تعبيره – إلى الوقوع فى ظلم أفدح .

ويرى «حسين مؤنس» أن الثورة بصفتها تغييرا شاملا لكل الأوضاع التى كانت قائمة قبلها أعطت لنفسها الحق فى أن تتخطى القوانين القائمة أو تلغيها وتضع مكانها تشريعات وقوانين لحماية الحركة من الأخطار التى لابد أن تحيط بها حيث غدت الثورة ، والمفروض أنها قامت بالشعب ولصالح الشعب ، هى الشعب ومجلس الشعب(٣٧) .

وتشير دراسة أخرى فى هذا الصدد ما يؤكد عظم تناقض دور النسق مع نفسه

---

(٣٥) سعد الدين إبراهيم ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣٨ – ٢٣٩ .
(٣٦) سيد ياسين ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ١١١-١١٢ .
(٣٧) حسين مؤنس ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٨١.

أى مع المستهدفات التى قامت فى الأصل لانجازها حيث أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، إلى دعوة عناصر الرأسمالية التقليدية - التى قامت الثورة أساسا للقضاء عليها - للتحالف مع عناصر بيروقراطية الستينيات ليشكلا معا القوالب الاساسية للقاعدة الاجتماعية عناصر بيروقراطية السبعينيات والثمانينات ، فضلا عن رافد اساسى تربع على قمة تلك التكوينة الاجتماعى الا وهو جناح الطفيلى [٣٨] .

ولقد أفضى انقلاب دور النسق على نفسه إلى أن غدت البيروقراطية قوة اجتماعية ذات وزن خطير فى تقرير شكل ومضمون الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد إلى الحد الذى دفع بعض الباحثين إلى وصف النظام بأنه نظام بيروقراطى تتقاسم فيه القوة الفعلية رئيس الدولة واتباعه من جانب والمؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى من جانب آخر [٣٩] .

٢ - طابع الهوية العقلية :

أشرنا فيما تقدم إلى نماذج توضح تقاطع تتابع مراحل التحول ويتضح منها موقف التناقض المنتج للعديد من السلبيات التى تسهم بالطبيعة فى التأثير على نمط الهيكل الاجتماعى الكلى للمجتمع ، وكذا فى التأثير على غيرها من الخواص الكامنة وأبرزها طابع الهوية العقلية المفرز فى حد ذاتها للعديد من المؤشرات التى تضمنها السياق ، ومن ثم التى يمكن الاستدلال منها على مدى صدق التوجه العام للنموذج النظرى الذى سبق طرحه .

ويستطيع المدقق فيما وضع من دراسات أو فيما أثير من جدل ونقاش حول واقع المجتمع المصرى المعاصر أن يجد أنماطا فرعية متعددة لهذه العقلية نوردها تحت المسميات التالية :

(أ) هوية عقلية حائرة :

تعد تلك الهوية نتاجا طبيعيا لمجمل التقاطعات الثلاثة السابقة . ومحور هذه

---

(٣٨) سامية سعيد أمام ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٨٢ .

(٣٩) المصدر السابق ، ص ٩٢.

الهوية تساؤل مؤداه مع أى توجه نسير ؟ ، وفيمن يمكن الثقة بأهدافه وبرنامجه السياسى وعناصر تحالفه الاجتماعى ؟ فقد حفلت ساحة المنظارات والكتابات بأسهم بالغة من أسهم التشكيك فى طرز السلطة التى خبر تجربتها المجتمع المصرى خلال الحقبتين السابقتين من السلطة (الناصرية والساداتية) التى يعايش المجتمع - فى حقبته الحالية - رواسبها ورموزها ، فقد ورد فى المذكرة الايضاحية للاقتراح بمشروع قانون «سيادة القانون وحرية المواطنين» رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ما نصه : « لما كانت التجربة قد كشفت عن أن الدولة بأجهزتها قد انحرفت فى بعض الظروف عن الالتزام بالقانون ، وبدلا من أن تكون مهمتها حماية أمن المواطنين وحياتهم ، كادت تهدد هذه الحرية - فقد كان لذلك انعكاسه على مبادئ الدستور الجديد الذى نص على سيادة القانون كأساس الحكم فى الدولة »[٤٠] .

وتزداد الهوية العقلية الحائرة ترسخا عندما يقرر الرئيس الراحل أنور السادات « لقد تمزق الإنسان المصرى فى فترة الستينيات ، وكان ذلك نتيجة لمأساة التطبيق الاشتراكى فى مصر ، لقد أصبحت الاشتراكية فى ذلك الوقت مرادفا لفرض الحراسات ومصادرة الملكيات ، وفتح المعتقلات وغياب القانون وأوشكت هذه الصورة الطاغية أن تطمس معالم شخصيتنا الاصلية مع ضياع القيم والمثل والتقاليد »[٤١] .

ويشير فى هذا الصدد د. حسين مؤنس» معقبا : « أول أمس هوى عبد الناصر وجيله وأمس هوى السادات وجيله واليوم نحن أمام جيل متحير يبحث عن الطرق ... »وكانت النتيجة ان المصرى العادى وهو اساس الشعب المصرى فقد الثقة فى نفسه وفى عمله ... ومن هنا جاءت نكبة اللامبالاة وعدم الانتماء ، لأن الشعب عندما يحس أن قيادته غير صادقة معه تنتابه حيرة ويأس ويفقد الطريق وما دام قد فقد الطريق فإنه يهيم على وجهه دون توجيه أو غاية ومعظم الهائمين ينتهى بهم الأمر

---

(٤٠) سيادة القانون وحرية المواطنين ، مكتبة بيع المطبوعات الحكومية ، القاهرة ، ٧٥-١٩ ، ص ١٠٥ .

(٤١) سامية سعيد أمام ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

إلى اليأس والجمود »[٤٢] .

ولم يقف التشكيك فى مرحلة الستينيات منذ قيام ثورة يوليو ، بل شارك فى صنعه كبار الأدباء كتوفيق الحكيم الذى عاش كل أحداث حقبة عبد الناصر وبارك كل انجازاتها ثم يخرج بعد نهايته ليعلن انه فقد وعيه خلال كل العصر فقد أعلن انه فقد وعيه تماما منذ ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ولم يكن يرى حقيقة الأمور ، وأنه استرد هذا الوعى واستعادة بعد ذلك التاريخ ،.وكذلك اكتشف نجيب محفوظ بعد وفاة عبد الناصر أن مصر لم تكن سوى سجن رهيب أو غرفة تعذيب واسعة أقيمت فقط لسحق الجميع وصلبهم »[٤٣] .

ويتسنى أن نلخص من توجهات التحامل والتشكيك المتبادل فى الحقب التى صاغت هيكل المجتمع المعاصر ، أن نقرر إن الأزمة فى هذا الموقف تتجلى فى أن من يحمل لواء هذه التوجهات القيادة السياسية والفكرية التى من المفترض انها هى التى تصيغ وجدان الأمة وتساهم فى تشكيل وعيه العام ، ولقد تصاعدت هذه الأزمة حين انتشرت توجهاتها بين سائر المستويات ، حتي أدى ذلك بالنسبة للمواطن العادى إلى مزيد من التشتت وعدم القدرة على الفهم الدقيق لما يجرى حوله من متغيرات .

(ب) هوية عقلية مهاجرة :

حصرت احدى الدراسات التى أجريت حول « أزمة المثقفين وثورة يوليو » صور الأزمة فى ثلاثة أنماط هى :

١ – أزمة المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته بعد نجاح الثورة وتولى المثقفون قيادتها وهم ما لم يتحقق لهم إنما سيطر عليهم العسكريون .

٢ – أزمة الديمقراطية ، حيث طالب المثقفون بعودة الحياة النيابية وعودة الاحزاب السياسية والدستور كدعائم للديمقراطية ورأت الدوره فى ذلك تصفية العمل

---

(٤٢) حسين مؤنس ، مصدر ساق، ص ص ٢٠٠–٢٠٥ .

(٤٣) محموده عوده ، المرجع السابق ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٥ ، ٢٨٣ .

الجبار الذى بدأته فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ووضعوا الشعب أمام اختيار بين : أما الثورة وإما الديمقراطية .

٣ - أزمة « أهل الثقة وأهل الخبرة » أو مشكلة الأخلاص والكفاءة ، وقد بدأت هذه الأزمة فور تحرك الضباط من ثكناتهم ليخترقوا الحياة المدنية ، حيث أوكلت غالبية المناصب العليا فى الدولة من الضباط . الوزاء . المحافظين ، السفراء ، رؤساء المدن رؤساء المؤسسات والبنوك والمرافق والخدمات(٤٤) .

ويتسنى القول أن هذه الأزمات الثلاثة ساهمت فى قسمة الناس فى المجتمع بين التطلع إلى الخارج ، والعودة إلى الوراء ، بمعنى اخر ... فى مواجهة التغريب(*) وهى الحالة التى مثلت بدايات هجرة العقل ومن ثم يتعين التمييز بين نمطين اساسيين للهوية المهاجرة للعقل المصرى :

الأول : هجرة العقول أو ذوى الكفاءات من المجتمع الى خارجه .

الثانى : هجرة العقول أو هجرة الاهتمامات والانتماءات الفكرية الوجدانية إلى غيرها من الطرز الفكرية والأنماط القيمية والحضارية تسعى إلى تقمصها والتعلق لها والتشرنق داخلها .

وينحصر النمط الثانى من العقلية المهاجرة فى هجره الذهن والانتماءات(**) ،

---

(٤٤) عادل عوده ، ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٩١ ، ٢٣٩ .

(*) انظر فى قضية التغريب ، كمال التابعى ، التغريب فى العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة .

(*) يقدم « على أومليل» فى مقاله : «هجرتان سى قطب وطه حسين ، نموذجين لهجرة الذهن والانتماء لمفكرين ومعاصرين الأولى لدى سيد قطب أحد دعاة الاصلاح الاسلامى والثانية لدى طه حسين أكثر المتشيعين للأفكار الليبرالية ، ويعلق الكاتب على هاتين الهجرتين بقوله : « هما إذا هجرتان بالفكر خارج المجتمع ، المثقف فى كلتيهما يرفض ما عليه مجتمعه جملة وتفصيلا »، هو يبحث عن أصل معيارى لما ينبغى أن يكون وهو مثال واضح لفكر شقى ينفصم عن واقعه ويتعلق بمثال خارج عنه . وكلما عانى فقدان الصلة بينهما اندرج الى الشكوى والرفض المجرد ، وربما الى العنف كمحاولة لانهاء الانفصام .. وهكذا تنتهى هجرة المثقفين حين تطول ويبقى فكر المهاجر فى واد وأوضاع مجتمعهم فى واد آخر الى دعوة استعجال التغير بالعنف . (انظر على أومليل- مصدر سبق الاشارة اليه ، ص ١٠٤) .

وهى الهجرة التى يرتحل فيها الذهن المهاجر فى نظر على أو مليل – ليبحث له عن مستقر فى ماضى ينتقيه ، ثم يعود إلى حاضره الذى كان قد هجره ليحوله انطلاقا من صورة حملها ذهنه لما ينبغى أن يكون عليه زمان الناس(٤٥) .

وتعد هذه الهجرة منتجا لحاصل المنظومة الاجتماعية السائدة التى يشعر معها الفرد انه أضحى غريبا عنها وأنها ليست من صنعه أو وضعه من ثم تزداد درجة انفصاله وعزلته عنها والسعى إلى الارتباط بأى نموذج اخر يستحضر من خلاله ذاته بأى شكل من الأشكال وهى الذات التى يتعاظم اغترابها عن علاقاتها بواقعها ومشاكله الكبرى كلما سعى هذا الواقع إلى الارتباط بنمط من غير نمطه اى بحضارة وثقافة ليست من صنعه وهنا تتسع دائرة التبعية الثقافية .

ويمكن أن نميز فى هذا النمط من الهجرة العقلية بين :

١ – هجرة الى البحث عن تصور أو هوية جديدة لاهم الركائز الاصولية للحياة اليومية .

٢ – هجرة الى سياقات قيمية ثقافية خارجة عن نطاق الزمان والمكان .

وقد أشار عبد الباسط عبد المعطى فيما يتصل بالنمط الأول إلى أن البحث عن هوية جديدة لابرز الركائز الأصولية للحياة اليومية للإنسان المصرى على مدار تاريخه وهو الدين تولد نتيجة لسعى السلطة المركزية الى تدعيم رؤيتها للدين بين الجماهير وتشكل وعيهم الدينى بما يتسق وهذه الرؤية ، وتأثر الوعى الدينى والممارسات الدينية بمعظم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى كالتبعية للنظام الرأسمالى، سيطرت المؤسسات الحكومية المؤثرة فى الوعى الدينى وتشكيله بالايديولوجيا الرسمية لسلطة الدولة(٤٦) .

ويثير باحث آخر قضية التشوش الناشىء عن اختلاط الفهم الشعبى للدين «النصى» بما هو نصى ، الأمر الذى يترتب عليه تخلق مواقف عقلية متصارعة

---

(٤٥) على أومليل ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص٩٨.

(٤٦) عبد الباسط عبد المعطى ، ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٤٦–٤٨ .

متناقضة بعضها يدعو إلى الارتباط بالاصالة والعودة الى التراث والسلف الصالح والاستمساك بطرز توجهاتهم فى تسيير امور الناس وحياة المجتمع ، والآخر يدعو إلى المعاصرة واستنهاض قيم العلم والمنهج العلمى لإدارة دفة الحياة فى المجتمع(*) وبعضها يدعو إلى ما يسميه بالمتصل القومى الذى هو مجموع الجوانب المشتركة لدى أعضاء الأمة رغم اختلافهم فى النوع والجيل والمهنة والطبقة والتعليم(٤٧) .

ويمثل النمط الثانى من الهجرة العقلية المتمثل فى السعى نحو الارتباط بسياقات ثقافية وقيمية خارجه عن نطاق الزمان (المرحلة) والمكان (المجتمع) ضربا من المقابلة التى حتمتها اوضاع الانسان داخل انساقه المجتمعيه المعارضة ، فحين يجد الفرد أنه لايملك التوصل إلى إجابة مقنعة شافية لاسباب مشكلاته اليومية ، وحينما تقدم له وسائل اعلامه الرسمى صورة العالم الخارجى مجسدا لانساق هى الحضارة والتقدم بينها ، فى هذه الحالة تكون الهجرة الى هذه الأنماط وتقمص هويتها ومزاجها نتاجا لجدلية العلاقة بين تصوره لواقعه بكل شخوصه وتصور الواقع له ولتحدياته(٤٨) .

وإذا كانت مفارقات ظاهرة النهضة والسقوط داخل المرحلة تعمق من حدة المسافة بين تصورعلاقة كل طرف بالآخر ، فإن استفحال هذه المسافة من شأنه أن يشعر المواطن بالعجز من أن يجد حلا لمسلسل أزماته ، ومن ثم يأخذ فى البحث عن نموذج آخر يرتبط به وتتولد أنماط عدة من العقليات المهاجرة أخطرها تلك التى عمقتها حالة التبعية وتفسخ الهوية وانفصامها ثقافيا واجتماعيا .

وقد شخص تلك الحالة الانشطارية «زكى نجيب محمود» حين قرر : أن حياتنا الثقافية الراهنة بمثابة جماعات متفرقة(*) ، لكل منها لغتها الخاصة التى تفهمها

(*) انظر نموذجا لهذا التوجه ، زكى نجيب محمود – مجتمع جديد او المكارثة ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٣ . وانظر أيضا صلاح قنصوة ، ندوة الهوية اوالتراث ، بيروت ١٩٨٤ .

(٤٧) أحمد محمد خليفة ، ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ص ٦٠-٦٢ .

(٤٨) غالى شكرى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢١ .

(*) انظر تحليلا معمقا لهذه الحالة «الازدواجية» فى الدراسة التى تقدم بها «أحمد صادق –

هى ، ولايفهمها احد سواها ، وتصوراتها التى تعقلها داخل اسوارها حتى لكأنها تحيا فى جزيرة معزولة ليس بينها وبين سائرالجزر وسيلة للتفاهم وتبادل الرأى» . ويستطرد زكى نجيب محمود قائلا : « أننا نعيش فى عصرين مختلفين .. أن التمزق الفكرى عندنا تجاوز الاختلاف فى الاسلوب والطريقة الى حيث يجلعنا بمثابة أمتين لا أمة واحدة تعيش فى عصرين لا عصر واحد»[(٤٩)] .

ويسفر التحليل السابق إلى التوصل إلى أن هناك أزمة على المستوى الفكرى جسدتها أنماط العقليات المتعددة التى تفرز بالضرورة حالة استلاب العقل واغترابه ، هذا وقد أوضحت العديد من الدراسات ان أزمة المجتمع الراهنة هى « أزمة العقل السائد وبخاصة من حيث اغترابه فى علاقته بالسلطة»[(٥٠)] . ومن حيث تناقضه الوجدانى « حيث تزدوج فى آن واحد وفى وجدان نفس الشخص مشاعر الحب والكراهية إزاء نفس الموضوع ... ومن ثم فشل فى بناء خطاب متسق حول أية قضية من القضايا التى تطرح نفسها»[(٥١)] .

وتتمثل أزمة العقل إضافة الى ذلك فى « افتقاده القدرة على الاختيار بين ما يجب ان يأخذ به وما يتركه حيث فرضت عليه التبعية للنموذج الغربى ومن ثم أضحت ثقافته محتومة بهذا الآخر وتابعة له »[(٥٢)] .

فى هذا الإطار انسابت التبعية لكل أشكال الفكر والفهم فى سائر المجالات ، بيد

-سعد» بعنوان «إشكالية التوصيف الاجتماعى للمثقف المصرى» لندوة الانتلجنسيا العربية التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢٨-٣١مارس ١٩٨٧ حيث يذهب الى تقرير « لقد تلاقت ظروف تاريخية واجتماعية وسياسية مع نتائج التطور الرأسمالى فى جعل الجماعة المثقفة المصرية منعزلة ومشكلة تكوين غير طبقى ، وإذا كانت هذه الوضعية مسببة لازمة المثقفين الحالية ، فهى من عناصر ازمة المجتمع المصرى الحالى » ص ١٧ .

(٤٩) زكى نجيب محمود ، مرجع سابق، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٢٩- ٣٣٥ .

(٥٠) عاطف العقلة ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١ .

(٥١) محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٨ ، ١٨٦ .

(٥٢) محمد عابد الجابرى، مرجع سابق ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٣٣.

أن هذه التبعية العقلية على نحو مايذهب إليه « جلال أمين» ما هى إلا تجسيدا لموقف نفسى أساسى ساهم فى خلقه تراكم السنوات الخضوع السياسى والاقتصادى ، ففى مناخ سياسى واقتصادى ينافس فيه الاجنبى المصرى لابد أن يرسخ فى الشعور العام توجها نحو الارتباط والدوران فى فلك الفكر والثقافة الأجنبية»(٥٣) .

من مجمل نمطى هجرة العقول وهجرة الفكر والانتماء يتسنى تقرير اطار ازمة الهوية العقلية وانعكاساتها واسقاطاتها على الإطار العام للمجتمع ومنظومة علاقاته وقيمه المسيطرة .

(٥٣) جلال أمين ، مرجع سابق ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

ثالثا: مشكلة التجزئة الحضرية كنموذج لأزمة البيئة الحضرية:

يرتبط المضمون الدقيق لمفهوم البيئة الحضرية أساساً بالإنسان ، ومن ثم تصبح البيئة مرادفة فى المحل الأول للإنسان بما قدمه من نظم وإبتدعه من إطارات وفنون وبما يسعي إليه من أهداف وقيم محددة يصوغ من خلالها أسلوبه فى الحياة وتصوراته المختلفة وعلاقاته بالبشر من حوله وبالأشياء . وإذا جردنا البيئة برموزها المادية المعبرة عن الإنسان من هذا المضمون لسوف نجد أنفسنا نتعامل مع بيئة قوامها الحجارة والرمال والهضاب والبحار التى يهتم بها علماء الجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية والأحياء إلى آخره .

كذلك لا ترتبط مشكلات البيئة الحضرية فى المحل الأول بالإطار الجيومورفولوجى بقدر ما ترتبط أساسا بالإنسان باعتباره صانعها وكاشفها ومحدد قيم عناصرها وأدوارها . ومن ثم فإن مشكلات البيئة أو أزمتها لا تتواجد أصلا على الأرض إنما هى متواجدة من قبل داخل الدماغ البشرى بأفكاره وتصوراته وقدراته وتحدياته ... إلخ .

وعليه كانت العلاقة بين البيئة والتخلف علاقة وضعية بيئية محددة يرى فيها الإنسان من خلال دماغه مشكلات معينه بمفهوم معين وبدرجة معينه تحدد صلاته بها وجهوده بصددها . ومن ثم نجد أنفسنا أمام تلك الوضعية مطالبين بتكوين مفهوم محدد للتخلف . هل هو طبيعة من طبائع الإنسان ؟ أم هو حالة طارئة عليه تؤثر فى كيانه وما يشيده من إطارات مادية واجتماعية حوله ، بل وتؤثر فى استخداماته لها وسلوكه بصددها؟

فإذا سلمنا – على سبيل المثال – بالإدعاء ، الذى حاول ترسيبه المستعمر فى نفوس أبناء الشعوب المستعمرة ، بأن التخلف طبيعة من طبائع تلك الشعوب ، سوف نجد أنفسنا أمام دليل دامغ على كذب الإدعاء حيث تؤكد حركة تاريخ المجتمعات أن التقدم – رغم تحدياته – سنة من سنن الوجود الاجتماعى البشرى ، فرغم الانتكاسات التى منيت بها بعض الحضارات عبر التاريخ ، فإن الوقائع تثبت أن

الحركة وإن خفت فهى مستمرة تحمل مؤشرات التقدم انطلاقا من الطبيعة الأولى للإنسان باعتباره كائنا مدنياً محب للاجتماع بغيره من بنى البشر. وطالما كانت تلك هى الطبيعة الأولى للإنسان فما بالنا بالطبائع التى ولدتها حضارته لديه وأولها المحافظة على إنجازاته وإبداعاته ، ومن ثم السعى إلى إيجاد الإطار الملائم والأنسب لنموها واستقرارها .

وإن كانت بعض ممارسات الإنسان تؤدى به - فى بعض الأحيان - إلى تعويق مسيرة بلوغه أهدافه فى المحافظة على عناصر حضارته أو تهديدها ، فإنه سرعان ما يستجمع طاقاته وينظمها من جديد ليتجاوز انتكاساته ويقيم بناءً أكثر تماسكا وأكثر قدرة على التطور ، ومن ثم فقد أجمع المهتمون بأزمة التخلف على أنها حالة طارئة على الإنسان وليست من خصائصه كما ذهبت بعض النظريات العنصرية .

وإذا كان التخلف حالة فلا بد أن يكون له أسبابه البنائية الموضوعية ويمكن القول أن مشكلات البيئة (الإنسان) ترتبط بعدد من الأسباب ذات علاقة بنموذج التخلف أو نمطه . ويمكن أن نميز فى هذا الصدد بين نمطين نصطلح على تسمية الأول بالتخلف التابع والثانى بالتخلف المتولد .

يشير « التخلف التابع» إلى الوضعية البيئية البشرية الناشئة عن الارتباط بفلك مركز اقتصادى سياسى اجتماعى يفرض أيديولوجية وقيمة وتحيزاته بل ولغته ، ويجد التابع أن هويته الحضارية ذابت فى هوية المستعمر ولم يعد إلا نموذجا مشوها وممسوخاً للغير، وإذا كانت هذه الحالة تواجدت فى ظل الاستعمار العسكرى، فإنها ما زالت متواجدة فى ظل الاستعمار والتبعية الاقتصادية والسياسية وتيارات العولمة المعاصرة أو التبعية لقطب واحد والارتهان بمصالحه وأوامره وقيم الهيمنة والانصياع والامتثال التى تطوق الدول المفرطة التطلع إلى محاكاة نمط التحديث الغربى وافتقادها للقيادات التى يمكنها أن تدرك بحسها الوطنى والقومى المرهف مبلغ ما يمكن ان تتعرض له شعوبها بعد ذلك من شعور بالقلة والاغتراب وافتقاد الثقة فى

أنساقها وفى قدرتها ومن ثم الذوبان فى الآخر .

ويشير التخلف المتولد إلى الحالة الناشئة عن التقاء مجموعة من العوامل المحلية الداخلية فى إنتاج حالة التخلف ، وبخاصة منظومة العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة القائمة وتقلب النظم وعدم استقرارها والتكنوقراطية الشديدة ونمط التراث أو عناصر الثقافة السائدة ، صفوات القوة والمكانة ، طريقة أو أسلوب اتخاذ القرار ، ضعف القانون وعدم هيبته ، سيطرت الاعتماد على العلاقات والجماعات غير الرسمية .

وإذا كان كلا من التخلف التابع والتخلف المتولد يسهمان معا فى تكثيف أزمة البيئة فى العالم الثالث فضلا عما يساعدان عليه من تكريس التخلف وتراكم أسبابه فإن من بين إفرازات وانعكاسات هذين النمطين على مستوى البيئة المحلية (القرية والمدينة)، ما يمكن أن نصطلح عليه بأمة المدن المجزأة Divided Cities أو التجزئة الحضرية Urban Division التى تتعرض لأشكالها وتجسداتها مدينة القاهرة(*) .

المدن المجزأة - كمعلم لأزمة البيئة الحضرية

ويعد مصطلح المدينة المجزأة واحدا من المصطلحات التى أخذت تفرض نفسها على ساحة البحث الحضرى المعاصر الذى اتخذ من أزمة المدينة ومشكلات الحياة المعاصرة فيها موضوعه وقضيته الاساسية ، ونكاد لا نخطىء القول إذا قررنا أن مجمل التراث المعاصر فى علم الاجتماع الحضرى ينشغل بمبلغ الآثار التى أخذت تخلفها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية (العالمية والمحلية) على نوع الحياة الحضرية القائمة وعلى مستقبل النمو الحضرى ومساراته . أى على مبلغ الكفاءة أو الفاعلية الوظيفية المنوطة من المراكز الحضرية آدائها بالنسبة للإنسان

(*) اتخذ الباحث النمط الحضرى لمدينة القاهرة فى ضوء آراء لويس ممفورد (موضوعًا لرسالته التى حصل بها على درجة الدكتوراه عام ١٩٧١ . وقد تعرضت الدراس١ لأهم المؤشرات المشكلة للنمط الحضرى لمدينة القاهرة وبخاصة فى الفترة التى استغرقها إنجاز البحث ١٩٦٧ - ١٩٧١ وقد ركزت الدراسة على مشكلة الاحتقان الحضرى وانعكاساتها على النمط الحضرى العام للمدينة .

داخلها .

ولقد أخذت أصوات العلماء والباحثين ورجال السياسة والمتخصصين تتعالى منبهه إلى الخطر المعاش والمحدق الذى يهدد بيئة المدينة أمام هجمة التكنولوجيا العصرية وما أحدثته من ثورة هائلة فى ميادين الحياة وأنساقها الاقتصادية والطبيعية والسياسية والاجتماعية والثقافية .،وهجمة النزوح السكانى المتتالى من البيئات الريفية إلى المراكز الحضرية بحثا عن نوعية من الحياة أكثر طيبا وإمتاعا وأمنا من البيئة الريفية . ولقد تفاعل متغيرى التكنولوجيا العصرية والهجرة السكانية والتركز السكانى البالغ إلى إحداث تحولات جذرية فى بيئة المدينة نجم عنها العديد من المشكلات الحادة . وبعضها مشاهد وبعضها غير مشاهد . ولعل ذلك ما حدذا باللجنة التابعة لمجلس البحث القومى الأمريكى الخاصة بالسياسة الحضرية القومية إلى أن تعلن إن من أبرز المتغيرات المؤثرة على مستقبل المدن الأمريكية قاطبة التحول فى نظام الاقتصاد العالمى والقومى وهو التحول الذى يقوم على تعاظم ونمو خدمات وصناعة المعلومات . واستنادا إلى ذلك فقد دعا التقرير إلى أن السياسات الحضرية التى يتعين اتخاذها لمواجهة الأزمة التى تتعرض لها البيئات الحضرية المعاصرة سوف تتوقف مدى فاعليتها على كيفية مواجهة تأثير تلك التحولات على المناطق الحضرية(٥٤).

وإذا كانت المدينة شهدت مع مطلع العصور الحديثة تحولات جذرية فى بيئتها بفعل الثورة الصناعية وما استتبعته من تغيرات وآثار فى بنية المجتمع المادية والاقتصادية والطبيعية والسياسية والقيمية الاجتماعية ، فإنها تعايش اليوم تحولات وآثار أكثر جذرية بفعل الثورة فى عالم الاتصال والمعلومات وأجهزة التحكم والتوجيه بحيث يمكن أن تسيطر مدينة واحدةمن مدن العالم على واقع ومستقبل الحياة فى أرجاء العالم الأخرى بفعل امتلاكها التقنيات التكنولوجية التى تحقق لها تلك السيطرة.

وقد أجمع الدارسون على أن من أبرز الأزمات التى ألمت بالبيئات الحضرية

---

(٥٤) رويس هانسن ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .

المعاصرة ، تلك التى تسمى بظاهرة المدن المجزأة Divided Cities التى يعرفها «هانسن» بأنها تلك التى تتركب من شرائح اجتماعية اقتصادية تستشعر فيما بينها عدم المساواة من حيث وضعيتها ومستقبلها ونوعية الحياة داخل بيئاتها ، الأمر الذى يدنى لديها الإحساس بالكيان أو الذات (٥٥) .

ومن ثم فإن مفهوم التجزئة وإن كانت له مؤشراته المادية والعمرانية والقيمة .. الخ ، فإنه يتركب أو يتخالق أساسا - كما يذهب هانسن - داخل الدماغ البشرى ويكشف عنه من خلال اتجاهاته وسلوكه ومواقفه وعلاقاته برموزها ويدعم هانسن البعد الاجتماعى النفسى احاله التجزئة وتأكيده على الاحساس بعدم المساواة وتدنى الشعور بالكيان أو بالذات بل والهامشية بما ذهب إليه طومسون أن ما هو أهم من التباين البيئى الطبيعى بين المدن على المستوى القومى التباين داخل المدينة الواحدة ذاتها . فالمدن مجزئة اجتماعيا وسكانيا إلى غنى وفقير ، كبير وصغير ، والإقليم إلى ضواحى ... إلخ .

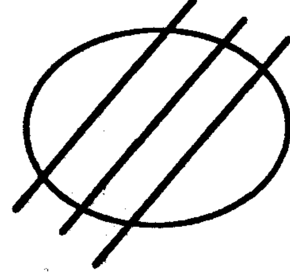
وقد استخدم ميرون بنفستى من مفهوم المدينة المتقاطعة Polarized City ، وهى مدينة مجزئة فى الأساس ، وتقع التجزئة فى بيئتها ليس نتيجة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والتبدلات التى تخبرها وتؤثر على أوضاعها الديموجرافية والاجتماعية . . إلخ . بل نتيجة الصراعات الداخلية بين اجزائها أو أقسامها بفعل تدخل أو تأثير الصراعات الكبرى أو الخارجية . وتصبح المدينة مجزئه بفعل الصراعات القومية الخارجية الانشقاقات المحلية ، و تتحول إلى «مدينة مستقطبة» . تفتقد إلى التماسك ، وهنا تظهر داخل المدن أزمة الصراع بين الأغلبية والأقلية ومدى شرعية وقانونية ما تتخذه او تراه كل منهما مما ينعكس على البيئة التى يتواجدون فيها .

شكل رقم (١) يوضح نموذج المدينة المجزئة ونموذج المدينة المستقطبة يسعى

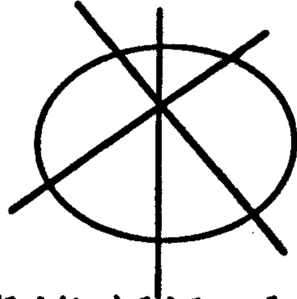
---

(٥٥) رويس هانسن ، ١٩٨٣ ، ص ٤.

كل قطاع إلي التميز ويسعى كل جزء إلى استثمار مواقف واكتساب أكبر قدر من التحكم .



نموذج مدينة مجزئة



نموذج مدينة مستقطبة (متقاطعة)

ولاتقف كل شريحة من شرائح المدن المستقطبة من الأخرى موقف العداء من كل منها فحسب بل وأيضا ممن يساندونها . كذلك لا ينحصر الصراع على مجرد الحصول أو الاستئثار بضرب من الخدمات (التعليمية أو التدريبية) مماثل أو متميز عن ما تحصل عليه أو تتلقاه نظيراتها من الجماعات أو الطبقات الاخرى ، إنما يتعدى ذلك الصراع من أجل البقاء وتتحول غلبة شريحة أخرى – فى حالة المدن المجزئة – إلى الخوف من فقدان الذات أو الهوية – فى حال المدن المستقطبة – ومن ينقل الصراع من مستوى الصراع المحدود Micro Conflict ، من أجل بعض الحقوق إلى مستوى الصراع الشامل أو الكلى Macro Conflict ومن أجل استقطاب سائر الشرائح واكتساب موافقتها على سياساتها وبرامجها .

ولما كان من الصعب تصور وجود مدناً مستقطبة أو متقاطعة كل التقاطع أو مدنا متماسكة كل التماسك حيث أن طبيعة الحياة الحضرية تولد العديد من القوى الطاردة والاتجاهات المتقاطعة الاستقطابية التى تفرز الصراع والتناقض بين جماعات خاضعة أو مغلوبة وجماعة مسيطرة[٥٦] .

فقد أرجع ، بنفستى ، حال التباين بين درجة التكامل والتفاعل داخل المدن ومن ثم درجة التقاطع أو التميز أو التفلق إلى درجة التعليم ، مدى المساهمة فى اتخاذ القرار ، درجة الانتماء ، الاتجاهات الايديولوجية والاجتماعية المسيطرة ونمط توزيع

(٥٦) روبرت دنلتر ، ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٧ .

الدخول وأسسه وطابع الادارة وميولها .

ويوضح الشكل رقم (٢) وضع مدن العالم بالنسبة لمقياس التكامل – التقاطع لدى « بنفستى » .



ويتضح من الشكل أنه كلما انخفضت درجة التكامل والتفاعل داخل البيئة الحضرية للمدينة كمستوى أو شكل موروفولوجى (اجتماعى) كلما ازدادت درجة تقاطع المدينة وحالة الانفصال والتفلق داخلها .

وإذا كان « بنفستى » اعتبر القوى أو المتغيرات الخارجية (الصراع الخارجى) هى النقطة التى تتحول بمقتضاها – أو عند تدخلها- وضعية المدينة من النمط المجزأ إلى النمط المتقاطع المستقطب ، فإنه نبه إلى الدور الذى يلعبه التناقض والتباين الحاد فى المواقف أو وجهات النظر التى تطرح لمقابلة صور الفجوة والانقسام الحاد بين شرائح المدينة الواحدة . ويرى بنفستى أن مثل هذا التناقض والتباين فى المواقف بين شرائح المدينة يلتقى مع المتغيرات (بشكل إرادى أولا إرادى) التى تساعد على تراكم حالة الاستقطاب أو التجاذب بين الأطراف التى تشكل الهيكل الاجتماعى السكانى للمدينة التى تؤثر على كل معمل من معالم بيئة المدينة ، التقهقر والتخلف والانحطاط لبعضها ، والنماء والانتعاش لبعضها البعض ، أى تدهور نوعية الحياة فى بعضها وارتقائها ونموها فى الأخرى .

وقد حصر « بنفستى » معالم التباين فى بناء الموقف من أزمة البيئة الحضرية ، فى وجهات النظر أو التصورات التالية :

التصور الأول :"

ويتزعمه فريق يرى أن استمرار وضعية الانقسام والتجاذب داخل بناء المدينة يؤثر على حقوق الأفراد كمواطنين ، وينطلقون من موقف المواطنه إلى رفض سائر الأسباب التى تؤدى إلى تعميق أو توسعه حالة التقاطع بين أقسام البيئة انطلاقا من الأستناد إلى حق الفرد كمواطن فى أن يستمع إليه ، ومن ثم فإن لهم الحق فى مقاومة كل الأسباب التى تقوض تماسك بينهم .

التصور الثاني :

ويمثله المهنيون والعمليون الذين يسعون إ لى التخفيف من حدة التباين والصراع باللجوء إلى طرق وأساليب براجماتيه عملية كاعادة توزيع مصادر الثروة وشبكة الخدمات المختلفة .

التصور الثالث :

ويأخذ به من ينادون بالإصلاح باعتباره السبيل إلى إحداث ما يتطلع إليه المتقاطعون من تغييرات ، ومن ثم ينادون بإحداث اصلاحات دستورية وتعديل نظم التمثيل النيابى والإدارة المحلية .

ويشير « بنفستى» إلى أن تلك التصرورات تتواجد بنسب متفاوته لدى كل فرد ، كما أن بعضها تبرزه بعض المواقف وتفرضه ، ويبين أنها ليست بتصورات فعالة فى القضاء على صور التقاطع والاستقطاب داخل بناء المدينة ، إذ هى تعبر عن وجهة نظر كل فريق . فالفريق الأول دعى إلى التوحد مع القيم المطلقة التاريخية التى تستند إليها الحياة داخل المجتمع ، ولذا يتعين مقاومة كل ما من شأنه أن يهدد تلك القيم ورموزها التاريخية (موقف الرفض) . أما الفريق الثانى فقد دعا إلى ضرورة استثمار لغة العلم فى التخاطب مع حالة الاستقطاب والتعامل معها باعتبارها واقعا ، مما يفرض التعايش معها من خلال اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تحسين الخدمات وإعادة توزيعها وموارد الثروة المختلفة بأسلوب علمى (موقف التعايش) . أما الفريق الثالث فمحور توجهه قبول الشرائح الصغرى (الأقليات) للتوجهات الإصلاحية

التى تنفذها أو تراها الأغلبية ، أى على الأقليات أن تنصهر وتندمج فى إطار الأغلبية من خلال بعض البرامج الإصلاحية الواحدة والمشاركة السياسية والإدارية فى صنع قرارات السياسة الحضرية (الاندماج والانصهار) . ومن الجلى أن هذا التباين يكثف من أزمة البيئة الحضرية والعمليات داخلها[٥٧] .

ولقد أثار رويس هانسن» ، و «مرون بنفستى » حول المدينة المجزئة والمدينة المستقطبة (المتقاطعة) ، حوارا مستفيضا حول وضع عدد من مدن العالم فى ضوء هذين التصويرين اللذين استقيا من مدن معينة (نيويورك ، بوسطن ، بلفاست ، القدس ، برلين ، نيقوسيا ، وبيروت) تختلف وضعياتها وإشكالياتها عن العديد من مدن العالم الثالث التي يختلف نموذج التحضر وتحدياته فيه عن تلك التى تخبرها بعض مدن العالم ذات الاقتصاد المتقدم .

ولقد انحسرت أهم الاتجاهات التى تمخضت عن ما طرحه كل من «هانسن» و«بنفستى» فى الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول : يوتوبيا المدينة المتجانسة :

يؤكد هذا الاتجاه على قدم ظاهرة التجزئة حيث صاحبت مولد المدن ، بل صاحبنت بعض نماذج المدن التى نسجها بعض الفلاسفة فى أذهانهم أمثال افلاطون والفارابى وباتريك جذر وجون هوارد ، فقد كانت مدنا مجزئة منذ اللحظة التى أخذ يفكر فيها الفيلسوف من منطلق تصوراته الخاصة ، ومن ثم فإن حالة المدينة المتجانسة Homogenous City حالة قابعة فى دماغ الإنسان فقط – كما أشرنا من قبل . وقد أكد ذلك كارل اوتوشميد ، فخريطة أى مدينة تعكس واقعا من التباين المورفولوجى بين أجزائها بحيث أنه يضفى – فى بعض الأحيان – ذاتية تنفرد بها بعض الأجزاء بالنظر إلي الأخرى . فكل قطاع أو شريحة سكانية تسعى إلى إنجاز أهدافها ومصالحها الخاصة ، وإن لجأت لتفادى الصراع فيما بينها إلي سياسات المصالحة او الانصياع لقرارات الأغلبية[٥٨] .

---

(٥٧) مرون بنفستى ، ١٩٨٧ ص ١ ، ١٢ . (٥٨) كارل اوتورمشين ، ١٩٨٧ ، ص ص ١ ، ٤ .

الاتجاه الثانى : إعادة الحيوية إلى المدينة وأطرافها :

يدور هذا الاتجاه حول إعاد الحيوية Revitalization إلى المدن وضواحيها التى تدهورت أوضاعها بفعل حالة التجزئة وتدنى أوضاعها بالنظر إلى غيرها من المدن والمراكز الحضرية الأخرى ، ومن ثم تكون اعادة الحيوية والحياة إلى تلك المدن بهدف أن تمارس أدوارها على نحو يخدم أو يتسق مع التوجهات الحضرية الجديدة المجتمع الاقتصاد المتقدم . وتقوم عملية بعث الحيوية فى المدينة وأطرافها على إعادة توطين وتوزيع المشروعات والخدمات الكبرى الاساسية على نحو يخدم اطرافها ويحسن أوضاع الشرائح السكانية داخلها تخفيفا لاتجاهات الحقد الاجتماعى وحثا لعلاقات التسامح فيما بينها (٥٩) .

الاتجاه الثالث : الدعوة إلى اللامركزية ومقاومة الفوضى الإدارية :

يثير هذا الاتجاه قضية الفوضى الإدارية وتضارب القرارات وتعارض الاختصاصات وتناقضها الأمر الذى يعمل على تراكم التجزئة ويجمدها سواء على مستوى التجزئة الرأسية بين شرائح أو مستويات متكافئة من أشكال التنظيمات الحكومية الحضرية ، أو على مستوى التجزئة الأفقية بين مستويات او أشكال من التنظيمات غير المتكافئة (الإقليمى- القومى – المحلى) ، وتفرض مثل تلك الفوضى الإدارية الحكومية الحضرية وضع سياسة حضرية على المستوى القومى تقوم على اساس اللامركزية ومحاربة الفئوية والطبقية الوظيفية والروتين والفساد الإدارى(٦٠) .

الاتجاه الرابع : الإهانة البشرية مصدرا للتجزئة الحضرية :

يذهب أنصار هذاا لاتجاه إلى أن من أول العوامل وأقواها فى إنتاج حالة التجزئة باعتبارها من أشد الأزمات الحضرية ان يشعر الإنسان انه مهان فى بيئته. ويمكن القضاء على التجزئة إذا ما حاولنا ان نخفف من وطأه الاحساس بالاهانة

---

(٥٩) بول جروحان ، ١٩٨٩ ، ص ص ١ ، ٢ .

(٦٠) جونثان هوز ، ١٩٨٢ ، ص ٣ .

ومايتبعها من ظلم . ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق اتاحة الفرصة أمام المشاركة المتكافئة بين المواطنين فى عملية وضع المبادئ والسياسات التى تواجه صور اللاتكافؤ التى تفضى إلى الشعور بالظلم والاحساس بالإهانة Insault . وقد ذهب انصار هذا الاتجاه إلى التوصية بعدة أساليب لمواجهة أزمة الشعور بالإهانة البشرية فى البيئات الحضرية وهى :

١ - أن يكون للجماعات الواقعة تحت الظلم الاجتماعى صوتا ذا معنى فى ميدان عملية اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم ونوعيتها .

٢ - طرح المتغيرات والقوى المفضية إلى التجزئة للحوار والمناقشة العلنية والجمعية .

٣ - السعى نحو زرع الثقة والاحترام والتفاهم بين الشرائح المختلفة .

٤ - تدعيم الأساليب والوسائل التى من شأنها تنمية ثقة الأفراد فى أنفسهم عن طريق برامج التعليم وإتاحة فرص الحوار والمشاركة فى ممارسة القوة أو السلطة[٦١] .

من مجمل الاتجاهات المتقدمة يتسنى التوصل إلى الأبعاد التالية فى بناء مفهوم المدينة المجزئة - المستقطبة وهى أبعاد تشكل فى مجملها عددا من المنطلقات النظرية الاساسية فى فهم أزمة البيئات الحضرية المجزأة فى العديد من بلدان العالم الثالث .

أولا : درست ظاهرة التجزئة بين المدن وداخلها باعتبارها افرازا لعمليات التحول الدينامية داخل بناء المدينة من نسق الاقتصاد الانتاجى السلعى التقليدى إلى نسق اقتصادى عالمى يقوم على نظام تقديم خدمات المعلومات وتخزينها وتصديرها (بنوك ومراكز المعلومات العالمية) . وإذا كان هذا التحول فى النسق الاقتصادى لا يصدق إلا على عدد قليل من المراكز الحضرية العالمية فى أمريكا وأوربا ، فإن ما يمكن اعتماده فى هذا المجال هو أن طابع السيطرة والهيمنة للنسق الاقتصادى العالمى أسهم بدرجات مختلفة فى إفراز حالة التجزئة الحضرية فى مدن عديدة من

---

(٦١) مارى لى . ويدنر ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٠ - ٢٠ .

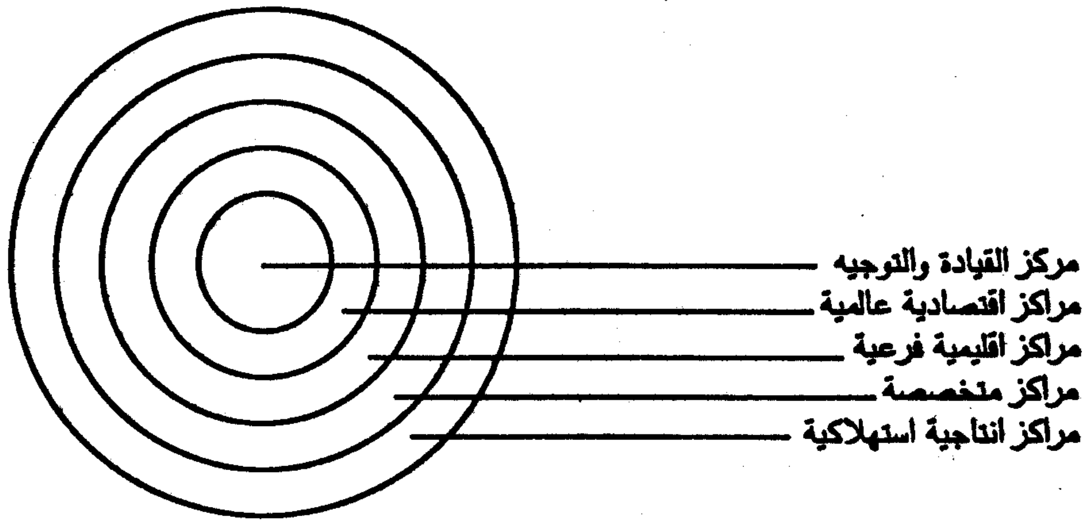
العالم تأثرت به نتيجة لخضوع انساقها السياسية والاقتصادية للتبعية للنسق الاقتصادى العالمى الذى يمارس هيمنة علي مقدرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الشعوب الاقل حظاً من النمو ، والتى لاتجد سبيلا سوي الوقوع فى شباك التبعية المنصوبة لها هنا وهناك ، وعليه فان ثمة علاقة بين حالة التجزئة الحضرية وبين التبعية للنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى . ولعل الامثلة المباشرة لذلك تحكم المركز الرأسمالى فى أشعار عملات سائر الشعوب الاخرى مما يجعل مستوى معيشة الشعوب وحالة تنميتها رهنا باستمرار للتوجهات والتطلعات الاقتصادية لشعوب العالم المتقدم .

ثانيا : درست ظاهرة التجزئة بين المدن وداخلها باعتبارها افرازاً الأشكال الصراع الذى تحركه المصالح والتكتلات الأقليمية ذو العرقية وفى نفس الوقت افرازاً لعمليات الاحتلال والقهرالعسكرى والسياسى مما يجعل بيئة المدن مسرحاً لصور اللاتكافؤ والتباين الحاد فى الاوضاع وقيم البشر. وإذا كانت هناك نماذج من مدن العالم خبرت حالة التجزئة نتيجة الاحتلال العسكرى أو بعض عمليات الصراع الدولى والعرقى والمذهبى (نيقوسيا ، بيروت ، برلين الشرقية ، وبرلين الغربية ، بلفاست ، أيرلندا أو القدس) فإن هناك مدنا اخرى تعايش حالة التجزئة نتيجة لمخلفات ورواسب الاستعمار الذى شهد تدنى مرحلة من مراحلها ، أو ذلك الذى يسعى بأسلوب غير مباشر إلى غرس قيمه وتوجهاته من خلال الاستعمار الاقتصاى والتقنى والثقافى . وعليه تتضح العلاقة بين حالة التجزئة الحضرية بين المدن وداخلها وبين أشكال الاحتلال والقهر العسكرى السياسى .

ثالثا : درست التجزئة الحضرية باعتبارها ظاهرة ذات مستويين : مستوى رأسى أى التباين أو الفجوة بين الأشكال البيئية المتساوية الوزن أى بين المدن أو المراكز الحضرية داخل بنية المجتمع الواحد ، ومستوى افقى أى التباين بين أشكال بيئة متدرجة المستوى لكنها متفاعلة ومتصلة وظيفيا (المستوى القومى الحضرى ، المستوى الاقليمى والمستوى المحلى) . وتنبع التجزئة فى المستوى الرأسى من تصور ان بعض الاشكال اكثر وزنا وأهمية من الأخرى الأمر الذى يتجلي فى سائر رموزها

الطبيعية والاجتماعية والمادية . الخ . ويستند تصور المستوى الثانى إلي تضارب وتناقض السلطات والقرارات الإدارية والحكومية حيث تبرز فوقية القرار وعدم استناده إلى علاقة تشاركيه متبادلة بين مستويات الابنية الفوقية الحضرية والمستويات الاقل فى هرم البنية الحضرية القائمة . ومن ثم تتبدل نوعية البيئة تبعا لمدى قوة كل مستوى فى عملية التوجيه والتحكم ، ويوضح الشكل التالى (رقم٣) حالة التدرجية الهرمية فى مزاولة السلطة داخل الأبنية الحضرية المفرزة للتجزئة بوجه عام .

شكل رقم (٣) يوضح التدرجية الهرمية للسلطة داخل المدن المجزئة



ومن ثم يمكن القول أن هناك علاقة بين حالة التجزئة الحضرية وبين درجة الهيمنة والقوة التى يمثلها مستوى من المستويات داخل البيئة الحضرية .

ومن الجلى ان حالة التجزئة تزداد كلما ازدادت علاقة (أن أحصل – أن أكن) على علاقة التناغم بين مستويات البيئة الحضرية ككل ويشير الشكل التالى (رقم٤) إلى هذا الضرب من العلاقة بين طرفى التجزئة التكامل .

شكل (٤) يوضح العلاقة بين كل من اتجاه (أن تكون ، أن تأخذ ، أن تتناغم) وحالة التجزئة والتكامل



أن تتناغم   أن تكون   أن تأخذ



علاقة تكافؤ   علاقة لا تكافؤ

رابعا : درست التجزئة – إضافة إلى المستويين الرأسى والأفقى – من ثلاثة أبعاد : الأول البعد الكلى الأشمل Macro إلى التجزئة على المستوى القومى الحضرى العام ، الثانى البعد الأوسط Maso أى التجزئة بين القلب أى بين المدينة الرئيسية وأطرافها ، الثالث البعد الاصغر والأقل Micro (أى التجزئة داخل المدينة الواحدة) . وهنا تظهر أهمية البحث عن علاقة التكامل بين مستويات التجزئة الحضرية الثلاثة ، لمقابلة رؤية التكامل بين السياسات التى توضع أو تقترح لمقابلة الاثار الاجتماعية والسيكولوجية والمادية والحضارية بوجه عام الناشئة عن حالة التجزئة داخل المجتمع الحضرى لبيئة المدينة ، التى عبر عنها لويس ممفورد ملتقى الحضارات وحافظتها ومسرح الخلق والإبداع والحرية ، فيها تتعدد وجوه الإنتاج الحضارى ، كما تتحول داخلها الخبرة والتجارب البشرية إلى اشارات وأنماط للسلوك وقواعد للنظام [٦٢] .

خامسا : تركيز الاهتمام فى دراسة التجزئة الحضرية على تعيين مؤشراتها ومقاييسها الظاهرة وغير الظاهرة وعلاقة النسق الاجتماعى العام بها . وإذا كان تحديد المؤشرات أو المقاييس أمرا هاما ، فإن الكشف عن علاقة ذلك بعملية تراكم التخلف العامة على صعيد المجتمع ككل يعد المستهدف العام الذى يتعين الارتباط به اساسا عند محاولة تقصى ظاهرة التخلف فى محيط مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص .

---

(٦٢) أحمد النكلاوى ، القاهرة دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٦ ص ص : ٢٠١–٢١٥ .

سادسا : ارتبط دراسة حالة التجزلة الحضرية بمبحث السياسة الحضرية والتخطيط الحضرى ، غير أن هذا المبحث افتقد فى المكثير من اجل الاهتمام بها إلى الرؤية الإنسانية الحقيقية للعنصر البشرى الذى تعاملت معه أغلب البرامج والسياسات الحضرية باعتباره عنصرا من عناصرالبيئة يتعين توظيفه على النحو الذى توظف به عناصرالبيئة الطبيعية تماما .

ومن ثم افتقدت العملية التخطيطية لتوجهها الإنسانى اصلا ، أى التوجه نحو إنجاز قيم المساواة والحرية والديمقراطية فى العملية الحضرية ، وغير خاف أن غياب هذا المنظور منذ البداية يسهم فى تراكم حالة التجزئة داخل المدن وتحولها إلى حالة الاستقطاب والتقاطع التى تنميها الصراعات بأشكالها المتعددة ، كما هو فى حالة تناقض الاتجاهات والمواقف الخاصة بسبل مواجهة التجزئة ، ومن ثم يمكن القول أن غياب المنظور الإنسانى فى بناء فلسفة السياسات والبرامج التخطيطية الحضرية يعمق أزمة التجزئة داخل البيئة الحضرية بل ويعمل على تراكمها .

رابعا : مشكلة التنمية العمرانية في مصر :

يشغل ذهن كل مصري الآثار الرهيبة المترتبة على ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى السكان ، والتى تأتى على ثمار التنمية عاما إثر عام . فقد صاحب هذا النمو السكانى المطرد زيادة كبيرة فى اتجاه التحضر ، إذ قفزت نسبة سكان الحضر من ١٧ ٪ فى أوائل القرن الحالى إلى حوالى ٤٤ ٪ عام ١٩٨٦ ، وبلغت عام ٢٠٠٠ ما يزيد عن ٥٠ ٪ .

كما صاحب هذا النمو السكانى زيادة مطردة فى معدلات التنمية وفى سباق معها ، وحتى لا يظل هذا السباق محسوم النتيجة مقدما لغير صالح التنمية ، فقد كان وسيظل شغل مصر الشاغل العمل على خفض معدلات الزيادة السكانية من ناحية ، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية من ناحية اخرى .

ويواكب ذلك كله عدم تناسب المساحة المعمورة مع النمو السكانى، ففى حين

تبلغ المساحة الاجمالية لمصر حوالى مليون كيلو متر مربع ، لا تزيد المساحة المعمورة منها على ٤٠ ألف كيلو متر مربع ، أى نحو ٤٠٪ من إجمالى المساحة ، منهامسطح زراعى فى حدود ٢٦ الف كيلومتر مربع ، والباقى تشغله التجمعات السكنية فى حدود ١٤ الف كيلو متر مربع . ويتناقص نصيب الفرد من الرقعة للزراعية تناقصا مطراد نتيجة الزيادة العددية وكذلك نتيجة للتوسع العمرانى على حساب الرقعة الزراعية . كما تمثل الكثافة السكانية العالية فى المنطقة المعمورة مشاكل عديدة تتزايد يوما بعد يوم .

ومن هنا تتضح أهمية توظيف التعمير بمفهومه الشامل ، فلم يعد التعمير مجرد اعادة البناء وتقويم لهياكل البنية الاساسية ، بل تطور إلى منظومة متكاملة بمفاهيم التنمية الشاملة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية التى تتناول الهياكل العمرانية والاتزان والاقليمى وتنظيم استخدامات الاراضى والموارد الارضية ، وتوزيع وتوطين القواعد الاقتصادية ومايرتبط بها من تنمية للمجتمعات الجديدة والقائمة منها ، وارتقاء بالبيئة، وتوفير الاحتياجات الاساسية .

وقد بدأ مفهوم التعمير فى مصر بصورة ورؤية محددة تمثلت فى إعادة بناء وتشييد مدن قناة السويس ونطاقها الأرحب والتى تأثرت تأثرا مباشرا بسنوات الحرب والمواجهة العسكرية ، وبعد انتهاء هذه المهمة فى نهاية عام ١٩٧٦ تطور مفهوم التعمير وما يرتبط به من أهداف ومسئوليات واستراتيجيات ونظم ومنظومات عمل وأداء .

لقد تطور مفهوم، التعمير فلم يعد مجرد اعادة بناء وتقويم لهياكل البنية Reconstruction بل اصبح منظومة شاملة للتنمية Development بكل ما تعنيه من مفاهيم التنمية الشاملة : العمرانية والاجتماعية والاقتصادية:

وإذا كانت التنمية الشاملة هى العملية الملحة والواعية والموجهة لإيجاد تحولات فى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية حيث تؤدى إلى تكوين قاعدة وأسس قوية تمكن من اطلاق الطاقات الانتاجية وبناء القدرات الذاتية فإن التعمير هو الاداة

الرئيسية لتحقيق هذه التنمية وللوصول إلى تزايد منتظم فى أداء وإنتاجية الافراد وتوفير المعيشة الكريمة والاحتياجات الاساسية وضمانات الأمن والأمان الفردى والاجتماعى والقومى للمجتمع .

والتنمية عملية متشعبة متعددة الأبعاد وهى تمثل استراتيجية واعية وعملية ذات غايات وأهداف محددة مرحلية وطويلة المدى بهدف الوصول من الوضع الحالى إلى وضع افضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وسبيلها فى هذا هو التخطيط فهو الطريق العلمى السليم لتحقيق ذلك عن طريق التقدير الامثل للموارد والتحديد الدقيق للبدائل واختيار البديل المناسب فى ضوء الامكانات المتاحة .

والتنمية الشاملة يطبعها يميزها العمل المتزامن للارتقاء بالهياكل الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية وتطويرها .

والتشابه بين المفهوم المتطور للتعمير والتنمية الشاملة يتضح من خلال أن كلاهما عملية تخطيطية أ ى عملية عقلانية منظمة وواعية يتحقق من خلالها اهداف وغايات محددة عبر مراحل وحلقات متتابعة ومن خلال سياسات وأنشطة وخطوات عمل مركبة ومتداخله .

وترتكز منظومة التنمية على عمليات التنمية العمرانية التى تتناول الهياكل العمرانية والاتزان الاقليمى وتنظيم استخدامات الاراضى والموارد الأرضية وتوزيع وتوطين القواعد الاقتصادية وما يرتبط بها من سكان وعمالة ، أو بعبارة أخرى ما يرتبط بها من تنمية للمجتمعات الجديدة والقائمة وما تعنيه هذه التنمية العمرانية من ارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الاساسية : السكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصرالاتصال وشبكات البنية الاساسية كل هذا فى إطار محددات الموضع والمكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية وقيود الموارد المحدودة دون التعارض مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها . وبهذا فإن التعمير والتخطيط العمرانى هما الوسيلة والأداة لتحقيق التنمية الشاملة ويرتبطان بمفاهيمها وأهدافها .

ونخلص مما تقدم إلى أن هناك مشكلتين اساسيتين فى مصر هما مشكلة

الزيادة السريعة والتركز الشديد للسكان فى بعض المناطق الحضرية ، فبينما تتسبب الزيادة السريعة للسكان فى إرهاق جهود التنمية والتهام ثمارها بالتوسع العمرانى على حساب الاراضى الزراعية الخصبة فان التكدس الشديد فى المناطق الحضرية مع استمرار تيارات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية يؤدى إلى كثير من المشاكل العمرانية والاجتماعية بهذه المناطق .

ومن الثابت ان معدلات الزيادة السكاية التى تسود مصر حاليا مرتفعة على نحو مقلق فبعد أن كان ذلك المعدل يدور حول ١,٤ ٪ فى الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩٣٧ ارتفع المعدل الى ٢ ٪ فى تعداد عام ١٩٤٧ ثم إلى ٢,٦ ٪ فى تعداد ١٩٦٠ وفى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٣ كان متوسط معدل الزيادة ٢,٣ ٪ ثم ارتفع فى الفترة ١٩٧٣- ١٩٨٣ إلى ٢,٥ ٪ ثم إلى ٢,٨ ٪ عام ١٩٨٦ ، وقد بلغ حجم السكان مع نهاية هذا القرن حوالى ٧٠ مليون نسمة .

ويزيد من تعقيد المسألة مشكلة سوء توزيع السكان جغرافيا على أرض مصر حيث يعيش الغالبية العظمى من السكان على ٤ ٪ من مساحة الجمهورية ، فإذا علمنا أن المساحة المأهولة هى حوالى ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع فان متوسط الكثالفة السكانية بالمساحة المأهولة يبلغ حوالى ١٢٥٠ نسمة فى الكيلو متر المربع .

ويترتب على هذه الأوضاع أمران يواجهان مستقبل التنمية فى مصر هما الانتقاص فى الرقعة الزراعية بمعدل سنوى تختلف تقديراته ما بين ٥٠ إلى ٧٠ الف فدان بما يعنى احتمال أن تفقد البلاد خمس الرقعة الزراعية الحالية ، وبالتالى انخفاض الإنتاج الزراعى ، وبصفة خاصة الغذاء ، الذى يمثل مشكلة هامة حاليا ، ولهذا تتفق كلمة المخططين على أن الزيادة السكانية خلال الثلاثين عاما المقبلة يجب ان توجه خارج الوادى والدلتا ، وعلى هذا فلم يعد مفهوم غزو الصحراء شعارا سياسيا أ،و حلما يصعب تحقيقه وإنما غدا ضرورة ملحة تفرض وضع استراتيجية للتنمية لرسم خريطة جديدة لمصر .

ورغم ان التعمير بهذا المفهوم بدأ فى مصر مع بداية الثمانينات إلا أن تقييم

مردود هذا التعمير وما أنفق من استثمارات وما عاد منه على الإنتاج القومى يوضح أن نتائج التقييم تفرض أن تولى الدولة العناية الواجبة لمشروعات التعمير بمفهومه الشامل وأن تساندها ، فلا زال هناك الكثير من الطموحات والأهداف والمشروعات التى تجمعها الرؤى المتكاملة للتنمية الشاملة والعمرانية .

وقد أوضحت الدراسات الحضرية ان المستغل من الحيز المعمور حاليا اصبح لا يفى باحتياجات التنمية الحضرية الشاملة وذلك لقصوره عن تلبية احتياجات السكان الاساسية من غذاء وفرص عمل وسكن وأمن وخدمات مما يخلق وضعا غير متزن يحد من عمليات التنمية الشاملة وكفاءة استغلال الطاقات الكامنة سواء للأرض أوالسكان .

وأوضحت تحليلات الهجرة الداخلية للسكان استمرار اقليمى القاهرة والإسكندرية فى استقطاب غالبية الهجرة الداخلية ، ويرجع هذا إلى التركيز الادارى والخدمى والإنتاجى فيهما مما كان سببا مباشرا فى تدهور البيئة العمرانية فى هذين الاقليمين وانخفاض مستوى الخدمات فيهما تبعا لذلك.

كذلك تشير الدراسات ايضا إلى أن توطين المراكز الحضرية الحالية فى الحيز المعمور على شريط ضيق فى اتجاه واحد من الجنوب إلى الشمال ملازما لمجرى النيل ودلتاه داخل الاراضى الزراعية الخصبة وما يستتبعه من توسع هذه المستوطنات (الحضرية والريفية) من التهام للأراضي الزراعية عالية الجودة بما يزيد عما يستصلح سنويا ، مما يخلق وضعا يهدد بعدم قدرة الأرض على تلبية احتياجات السكان من الغذاء ، وتزايد الاعتماد على الواردات من الغذاء مما ظهرت اثاره فى ميزان المدفوعات وحجم المديونية .

من هنا كان من الضرورى اعادة النظر فى الهيكل العمرانى المصرى بهدف اعادة توزيع السكان ، قوة الانتاج الرئيسى على المسطح المصرى ، بقصد ترشيد استغلال الطاقات والافراد والتكنولوجيا المناسبة فى نسق متكامل يهدف إلى اشباع احتياجات المجتمع الحقيقية ، سواء المادية أو المعنوية دون تغير أو استنزاف للموارد

مع ضرورة توفير المتطلبات اللازمة لدفع عمليات التنمية الشاملة .

ومما تجدور الإشارة إليه أن عدد السكان فى مصر تطور خلال الثمانين عاما الماضية من حوالى ١١ مليون نسمة عام ١٩٠٧ إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م .

ومن ناحية اخرى فإن المساحات المأهولة بمحافظات الدلتاووادى النيل ومنطقة القناة تبلغ حوالى ٣٥١٨٩ كيلو متر مربع يعيش عليها ٤٧,٦ مليون نسمة بكثافة سكانية حوالى ١٣٥٠ نسمة بالكيلو متر مربع ، بينما تبلغ المساحة الكلية لهذه المحافظات ١٤٤٧٢٢ كيلو متر مربع بما يعنى أن الكثافة السكانية ، إذا ما اعتبرنا جملة المساحة ، هى حوالى ٣٢٩ نسمة بالكيلو متر المربع .

وإذا نظرنا إلى الكثافة السكانية فى المحافظات الصحراوية فإن الامر يحتاج الى الدراسة ، حيث تبلغ المساحات المأهولة بهذه المحافظات حوالى ١٦٠٠كم٢ على أقصى تقدير يعيش عليها ٥٦٥٣٨٩ نسمة بكثافة قدرها ٣٥٣ نسمة بالكيلو متر مربع بينماتبلغ المساحة الكلية لهذه المحافظات ٨٥٣٠١٦ كيلو متر مربع (حوالى ٨٥٪ من مساحة مصر) أي أن الكثافة السكانية إذا ما اعتبرنا جملة مساحة هذه المحافظات تنخفض إلى ٠,٦٦ نسمة بالكيلو متر المربع .

وهنا تبرز حقيقتان : الأولى أن الموارد المتاحة لسكان مصر مركزة على مساحة قدرها حوالى ٣٦٧٨٩ كيلو متر مربع فقط يعيش عليها ٩٨٪ من الشعب المصرس بينما لا تستغل المساحة الباقية وقدرها ٩٦٠٩٤٩ كيلو متر مربع .

والثانية أن هذه المساحات الشاسعة ليست خالية من موارد الاستثمار ، فمما لا شك فيه أن مصادر الثروات الطبيعية متواجدة ولا ينقصها سوى الدراسات العلمية الجادة والاصرار على اكتشاف هذه الموارد وتطويعها فى صورة مشروعات انتاجية قادرة على أن تستوعب القوى العاملة المتزايدة عاما بعد عام[٦٣] .

---

(١) راجع لمزيد من التفصيل التقارير الخاصة بالتعمير فى مصر ، الصادر عن وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديده والاسكان والمرافق، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٩ ، وما بعده .

الفصل السادس

نماذج من المشكلات القومية فى المجتمع المصري

يمثل هذا الفصل محاولة علمية تستهدف عرض بعض نماذج من مشكلات المجتمع المصرى ، تلك المشكلات التى يمكن اضافتها إلى المشكلات التى عولجت فى الفصلين السابقين (مشكلات المجتمع الريفى والحضرى) وتتسم هذه المشكلات بأنها مشكلات ذات بعد ثقافي . وتتحدد في المشكلة السكانية ، مشكلات الأسرة ، مشكلة المخدرات والأدمان ، ومشكلة التطرف .

١ - المشكلة السكانية فى مصر :

أجمعت الدراسات السكانية على أن عدد سكان مصر يشهد نمواً بمعدلات مرتفعة مما يجعلها تقع فى دائرة الدول العالية النمو السكانى ، فقد بلغ معدل النمو السنوى للسكان فى السبعينيات من القرن العشرين ٢,١ ٪ . وبالرغم من أن سكان الريف يزيدون عن سكان الحضر إلا أن معدل النمو السنوى للسكان فى الحضر أعلى منه فى الريف . فلقد بلغ المعدل فى الحضر وفى نفس الفترة٣,٢ فى حين وصل في الريف إلى ١,٥[١] .

فقد بلغ عدد سكان مصر ٣٢,٢ مليون نسمة عام ١٩٧٠ . وأدى اتساع الفجوة بين معدلات المواليد والوفيات بعد الحرب العالمية الثانية إلى تضاعف عدد السكان فى النصف الأول من القرن ٢٠ من ١٠ مليون سنة ١٩٠٠ إلى ٣٣,٣ مليون نسمة سنة ١٩٧٠ ، وبلغت تقديرات ١٩٨٨ ما يقرب من ٦٣ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ ، ويرسى هذا النمو السكانى الشديد الأساس فى قيام المشكلة السكانية التى تعد قضية اجتماعية اقتصادية سياسية وقومية .

وغنى عن البيان أن المشكلة السكانية القائمة فى العديد من البلدان النامية اليوم

(١) علياء شكرى ، الخصوبة وتنظيم الأسرة : فى دراسات علم السكان ، تأليف مجموعة من الأساتذة ، غيرمبين الناشر ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص : ١٨٣ .

ومنها مصر ، لا يتعين تناولها تناولا مطلقا بالبحث عن عواملها داخل هذه البلدان إنما لابد من ربطها بالنظام الرأسمالى العالمى وتغلغله فيها فى صوره المختلفة نظراً لكونها واقعة تاريخية ظهرت كنتيجة مباشرة لعمليات سلب الفائض الاقتصادى لهذه الدول وما تطلبه ذلك من تجميد نموها وفرض نوع من الركود المستمر على اقتصادياتها مما أدى إلى المحافظة على العوامل المؤدية لارتفاع معدل المواليد ومن ثم وجود المشكلة السكانية . ومن الثابت ان القطاع التنموى فى هذه البلدان لم يعد قادرا على تحمل هذه الزيادات السكانية عبر الزمن . مما أبرز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية على المستوى القومى لرفع مستوى الإنتاجية مما يؤدى إلى جعل النظام الإنتاجى قادر على النمو وعلي استيعاب الزيادة السكانية .

ويعد انخفاض معدلات الوفيات فى مصر السبب وراء الزيادة السكانية فضلا عن ارتفاع معدلات المواليد ومكافحة الأمراض والزواج المبكر ، وانخفاض دخل الفرد ويعد غياب وعى الأفراد الخاطىء بالمشكلة السكانية . وعن كيفية حلها ومسبباتها الحقيقية من المشكلات المرتبطة بالقضية السكانية ويعد غياب الوعى الناضج لطبيعة المشكلة السكانية ومسبباتها من العوامل الداعمة للأمة السكانية فى مصر .

الوعى بالمشكلة السكانية :

وتتمثل مكونات هذا الوعى فى :

١ - الوعى بالقوى الخارجية الدولية (الاقتصادية والثقافية والسياسية) التى تسعى لإبقاء هذه المشكلة وتعقد حلولها .

٢ - الوعى بالعوامل المؤدية إلى هجرة القوى العاملة (الحيوية) إلى الدول المستقطبة لها وأثر ذلك على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الطاردة والمستقطبة معاً .

٣ - الوعى بالقوى الداخلية المؤثرة على هذه المشكلة أو ما يطلقون عليه بمشكلة تكون الوعى الجماهيرى بالمشكلة السكانية وخاصة ما يتعلق بخطورتها ومنشأها وكيفية معالجتها وموقفهم منها وتحركهم تجاهها .

٤ - الوعى بالتغير المطلوب أحداثه لمقابلة المشكلة السكانية وكيفية التخطيط له .

٥ - الوعى بالإمكانيات الطبيعية المحيطة بالأفراد التى يمكن أن تزيد حدة هذه المشكلة أو تعالجها (كالغذاء ، الأنهار ، الطاقة) سواء على المستوى المجتمعى أو مستوى المجتمعات التى يهاجرون لها .

ومن ثم يمكن القول أن الوعى بالمشكلة السكانية ما هو إلا أحد أدوات الوعى الاجتماعى التى يستخدمها المجتمع فى إشراك أفراده فى حل مشكلاته التى يعانى منها وإدراكهم لتأثيرات المجتمعات الأخرى المحيطة بها ، والوعى بالمشكلة السكانية له شكله المستقل ، وإن اتفق فى مضمونه مع الوعى الاجتماعى .

وهناك مستويات متعددة للوعى بالمشكلة السكانية منها الوعى الريفى بالمشكلة، والوعى الايديولوجى والوعى العلمى والوعى الحضرى .

١ - الوعى الريفى بالمشكلة السكانية :

رغم التغيرات التى حدثت فى الآونة الأخيرة بالنسبة للريف المصرى وماأدت إليه من تغيرات فى أبنيته المختلفة فإنه مازال معبراً عن مجموعة الأفراد الذين يعتمدون فى إدراكهم لواقعهم على مشاعرهم وقيمهم وعناصر ثقافتهم وتصوراتهم لوجودهم الاجتماعى ، وتصوراتهم لتغييره بما يحقق مصالحهم الاقتصادية القيمية ، ومواقفهم السلوكية تجاهها .

٢ - الوعى الحضرى بالمشكلة السكانية :

ويعبر الوعى الحضرى عن شكل الثقافة السائدة فى المناطق الحضرية وعن الرموز الثقافية التى تفرض على مجموع الأفراد فى هذه المناطق سواء بقصد تزييفها أو بغرض تبصيرها بحقيقتها .

٣ - الوعى الأيديولوجى بالمشكلة السكانية :

يعد هذا النمط من الوعى جزءاً صغيرا من الوعى بالأيديولوجية السائدة فى المجتمع كما يعد هذا الوعى انعكاس للأيديولوجيات الأخرى المؤثرة على أيديولوجية هذا المجتمع .

٤ – الوعى الطبقى بالمشكلة السكانية :

رغم أن الوعى الطبقى يدل على وعى الأفراد بمصالحهم الطبقية والمجتمعية ، فإن أكبر دليل على اضطراب هذا الوعى هو مواقفهم المتناقضة حول السلوك الإنجابى، وأهم ما تتسم به هذه الأيديولوجية أنها تلعب دوراً مزدوجاً أولهما: أنها تعبر عن مشكلات المجتمع فى ميله للإنجاب باعتبارها تمثل الطبقة الأكثر فعلاً فى إحداث المشكلة السكانية ، وثانيهما أنها الطبقة الأكثر معاناة من مشكلات المجتمع الأخرى التى ربما منها تلك المشكلة التى يشاركون هم فى صنعها وهى المشكلة السكانية .

٥- الوعى العلمى بالمشكلة السكانية :

يقصد بها دور العلم بكافة تخصصاته فى إنضاج هذا الوعى بطبيعة هذه المشكلة وكيفية حلها باستخدام منجزات هذا العلم ، وبمعنى آخر يقصد به الدور الذى يلعبه العلم فى تعبئة الجماهير وإنضاج وعيها ، وهناك مجموعة من المسلمات يجب أن تنطلق منها الأيديولوجية العلمية فى تشكيل وعى الأفراد بالمشكلة السكانية هي :

أ) أن تكون الأيديولوجية ذات مضمون إنسانى لأن العلم نفسه منتج إنسانى وفكرى ومعرفى فهو يصيغ العلاقات المختلفة ويربطها بالطبيعة والفكر السائد، لذلك يجب أن تتجه هذه الأيديولوجية لصالح هذ المجتمعات .

ب) يرتبط دور العلم فى تشكيل هذه الأيديولوجية المشكلة للوعى السكانى الحقيقى ومدى تعبيره عن الجماهير المعنية بأخلاقيات البحوث العلمية التى تسعى لتقديم المادة الخام التى تقوم عليها هذه التصورات ومن ثم يتشكل بها دور العلم فى هذه الأيديولوجية والوعى السكانى .

جـ) أن تشوه أدوار العلم وميكانيزماته فى البلدان النامية ومدى تخلف تكنكيته يؤدى إلى تشوه مقابل له فى الأيديولوجية المنبثقة عنه والوعى الذى يشكل عبر كليهما.

د) التبعية الثقافية لهذه المجتمعات للدرجة التى يمكن اعتبار الايديولوجية العلمية فيها أيديولوجية ملفقة تشكل وعياً جماهيرياً سكانياً تابعاً[٢] .

---

(٢) أحمد النكلاوى،علم الاجتماع وقضايا التخلف ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٩٠ص ٤٦–٥٠

الأزمة السكانية :

يقتضى فهم المشكلة السكانية كأزمة فى المجتمع المصرى القيام بأمرين أساسيين :

الأول : فهم وتفسير ظاهرة الانفجار السكانى فى مصر .

الثانى : الوقوف على دور الظاهرة الدينية فى تشكيل أزمة الانفجار السكانى .

اولا : فهم المشكلة السكانية :

يتناول العلماء الانفجار السكانى فى البلدان النامة- ومنها مصر- باعتباره مرحلة انتقالية ما بين النمو التقليدى للسكان وبين نمط النمو المعاصر ومن خصائصها تعايش العوامل القديمة والجديدة المحددة للنمو جنباً إلى جنب ، ومعنى ذلك تواجد النظام الاقتصادى القديم الذى يقوم على الزراعة بجانب النظام الاقتصادى الحديث وكلاهما يرتبط به نمط من أنماط النمو السكانى يختلف عن الآخر ، الأمر الذى يؤدى إلى الازدواجية وتفكك نمط الأسرة التقليدى بفعل عدد من المتغيرات هى :

١ – تعلم المرأة وخروجها للعمل .

٢ – اكتساب المرأة عادات وقيم جديدة .

٣ – حدوث انفصال بين عمل المرأة بخروجها لسوق العمل وعملها المنزلى .

٤ – ارتفاع مستوى دخل الفرد .

٥ – تدهور عمليات تدريب الأطفال والشباب على العمل المنتج .

ويعد الأنفجار السكانى نتيجة هذه الازدواجية بين نمطى النمو السكانى القديم والجديد ، ونتيجة لهذه العوامل السكانية المضعفة للنمو الصناعى ، وترتبط هذه العملية أيضا بما مرت به المجتمعات الزراعية التقليدية من تحولات أثرت فى أنساقها وبخاصة التحول إلى نمط مشوه من انماط النمو الصناعى الرأسمالى وبما مرت به أيضا من استعمار أعاق تقدم هذه المجتمعات صناعيا واقتصاديا ، ومن ثم كرس تبعيتها له واستمرار ارتباطها بنمط المجتمعات الهامشية والطفيلية غير المنتجة .

وتتجلى مخاطر الانفجار السكانى فى علاقتها بأزمة الجوع المنتشرة فى العالم

التى تظهر آثارها بشكل واضح فى البلدان النامية وبغيرها من الآثار السلبية التى تقع خلال مرحلة التحول او الانتقال من مرحلة الانفجار إلى مرحلة الاستقرار أو مايطلقون عليه مرحلة التحول الديموجرافى(٣) .

ثانيا : الظاهرة الدينية والمشكلة السكانية :

ينظر الإسلام لقضية تنظيم الأسرة ، والأنجاب من خلال عدة عوامل أهمها :

١ - إن الهدف من الزواج ليس إنجاب الأولاد فقط بل الذرية (ذكور وإناث) (رب هب لى من لدنك ذرية طيبة) (ووالد وما ولد) (ولقد خلقنا الإنسان فى كبد) (والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين) .

٢ - الكثرة الهزلية للأولاد لا يدعو لها الإسلام ، فرغم أن الإسلام حث على مبادئ القوة والعزة وكثرة الأيدى «تناكحوا تناسلوا فإنى مباهى بكم الأمم يوم القيامة» فإن هناك حقان آخران هما حق الأمة فى الولد وثانيهما حق الفطرة فى عدم كف أجهزتها عن القيام بوظيفتها إضافة لوجوب دفع الضرر اللاحق بزيادة السكان الضعاف والمستهلكين لإمكانات الطبيعة المحدودة وخطورة تكرار الحمل على الزوجة. ويساعد تنظيم الأسرة على ترشيد طاقة وقدرة الزوج وعدم إهلاك مصادر المعيشة والغذاء المتاحة فى الطبيعة ويصاحب ذلك :

١ - إتمام عملية الإرضاع حولين كاملين .

٢ - مراعاة قدرة الأسرة المالية وإمكانياتها .

٣ - منع الحمل بين الزوجين المصاب أحدهما بداء ينتقل وراثيا .

٤ - عدم حرمانية استخدام موانع الحمل من كلا الزوجين .

٥ - تحريم التعقيم الدائم لأنه يؤدى إلى زوال البشرية .

ويتضح مما سبق أن الإسلام يقف من قضية تنظيم الأسرة موقفا معضدا له وأن كان يفهم عن الإسلام زيادة أعداد المسلمين فإن هذاا لفهم يشوبه بعض الخطأ ،

---

(٣) أحمد النكلاوى ، دراسات فى مشكلات المجتمع المصرى ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص ٢٤-٢٧ .

فإذا كان هذا الأمر مطلوبا فى عصور ما بعد الجاهلية ومع بداية الفتح الإسلامى - ولخصوصيات تاريخية وقيمية كان العربى يتمسك بها - فإن الظروف تغيرت الآن وأصبح من صالح بعض المجتمعات الإسلامية التى لا تسمح ظروفها الاقتصادية باستقبال اعداد أخرى من السكان أن تدعو أفرادها إليه ، وتحبذه لهم وتترك لهم الحرية فى ذلك هذا يخالف المجتمعات التى تقرر ذلك كقوانين لابد من الانصياع لها وإلا فالعقاب يجبره على ذلك .

أثار المشكلة السكانية :

يعتمد كثير من المحللين للمشكلة السكانية على الإحصائيات الدالة على وجود مشكلة فى أسعار الغذاء ويعودون بها إلى الزيادة السكانية ويربطون بينها وبين بعض التصورات الشائعة فى البلدان النامية ومن هذه التصورات :

أ) تعانى الزراعة فى البلدان النامية من وجود قوة عمل تفوق وتزيد عما يلزم للعمل بصورة منتجة.

ب) لما كانت الزراعة لا تستطيع استيعاب بشر أكثر من الموجود فيها فإن الفائض فى المناطق الريفية لابد أن يذهب إلى المدن حيث لابد أن توجد المدن وظائف لهم فى الصناعة .

ج) يمثل النمو السكانى عبء هائل على اقتصاديات العالم الثالث مما يعنى ضرورة خلق وظائف جديدة حيث ما بين ١٥ - ٣٠٪ من السكان بلا عمل فعلا بل أن كثيرا ممن يسمون عمالا يعانون فى الحقيقة من البطالة المقنعة ، والنتيجة تزايد اعداد الهامشيين وشبه الجائعين الذين سعيشون خارج الاقتصادى .

ومن الثابت أن الانتقال من مرحلة الانفجار السكانى لمرحلة الاستقرار فى مجتمع ما عملية تتوقف على عوامل اجتماعية واقتصادية . فالتطور الاجتماعى والاقتصادى شرط لابد منه لإحداث انخفاض ملموس فى النمو السكانى ولقد اثبتت الابحاث ان انخفاض معدلات هذا النمو السكانى مرتبط بمدى ارتفاع المستوى المادى للمعيشة ، لذا فإن البلدان النامية التى لاتهتم برفع مستوى معيشة أفرادها عادة

ما تصاحب باضطراب ديموجرافى يأتى بها الانفجار السكانى حيث يصعب الوصول لمرحلة الاستقرار سواء فى معدلات النمو أوالمعيشة ، وعليه تعود زيادة الطلب على المواد الغذائية فى السوق العالمى وارتفاع اسعارها فى المقام الأول للعامل الديموجرافى أى (النمو السكانى) .

ويمكن القول ان استمرار هذه المشكلة من شأنه أن يزيد من مشكلات ازمات الغذاء والمجاعات فى العالم مما يستلزم اتباع سياسات فعالة علميا لتخفيض المستوى العالمى لمعدلات الولادة . ولا يتحقق ذلك باتباع السياسات الغربية فى حل هذه المشكلة ، بل بعلاج الوضع الاجتماعى الاقتصادى والديموجرافى المتدهور فى البلدان النامية أو بما يطلق عليه البرامج الوطنية ، التخطيط الأسري، التى يمكنها ان تخفض معدلات الولادات وتخفف مشكلة الغذاء والبطالة – شرط استنادها إلى إجراء تحولات احتماعية واقتصادية وثقافية تقدمية ، لتأمين الحاجات الاستهلاكية المحلية وبخاصة الحاجات الغذائية للإعداد الإضافية من مواليد السكان .

وتتلخص أبعاد المشكلة السكانية في مصر في أبعاد ثلاثة :

– البعد الأول : ارتفاع معدلات الزيادة السكانية . فقد كان تعداد مصر فى أوائل القرن العشرين) عام ١٩٠٧) حوالى ١١ مليون نسمة وقد تضاعف هذا العدد اربع مرات حتى وصل إلى ٤٤ مليون عام ١٩٨١ أى خلال ٧٥ عاما ، وبلغ هذا العدد عام ١١٩٨٨ حوالى ٥٣ مليونا كما بلغت نسبة سكان الحضر حوالى ٤٦ ٪ بينما كانت لاتزيد عن ١٧ ٪ عام ١٩٠٧ ، وتشير آخر التوقعات إلى أن تعداد السكان فى مصر عام ٢٠٠٠ بلغ ٧٠ مليون نسمة .

– البعد الثانى : ارتفاع الكثافة السكانية فى الدلتا والوادى يشكلان الحيز المكانى المأهول والذى يبلغ حوالى ٤ ٪ من إجمالى مساحة الجمهورية حيث يتكدس فيه حاليا أكثر من ٥٠ مليون نسمة مما يعطى كثافة حوالى١٢٥٠ شخص /كم٢ وهى من أعلى الكثافات السكانية فى العالم . وعلى النقيض من ذلك فإن باقى المساحة والذى يبلغ ٩٦ ٪ يمكنه ما يقل عن مليون نسمة ، أى بكثافة سكانية حوالى ٢ شخص

/كم٢ أى أن الكثافة السكانية بالمناطق المأهولة تبلغ ٧٠٠ ضعف للكثافة السكانية فى باقى مساحة الجمهورية وهو خلل فى توزيع السكان على أرض مصر ، وقد أوضحت تحليلات الهجرة الداخلية للسكان استمرار اقليمى القاهرة والإسكندرية فى استقطاب غالبية الهجرة الداخلية نتيجة للتركيزالادارى والخدمى والانتاجى فيهما وقد بلغت الكثافة السكانية فى مدينة القاهرة حوالى ٢٩ الف نسمة/كم٢ وهى أعلى مدن العالم كثافة حيث تبلغ الكثافة السكانية بمدينة سول التالية لها حوالى ١٤,٧ الف نسمة كم٢ .

– البعد الثالث : العدوان على الاراضى الزراعية حيث ترتب وارتبط بالبعدين السابقين الانتشار العشوائى على حساب الرقعة الزراعية مصدر الغذاء الاساسى بمعدل سنوى تختلف تقديراتهما بين ٥٠ إلى ٧٠ الف فدان . وقد ترتب على الابعاد السابقة من زيادة سكانية كبيرة وتركز للسكان فى مساحة محدودة فى وادى النيل ودلتاه بالاضافة إلى استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر والعدوان على الأراضى الزراعية ، ضرورة وضع استراتيجية للتنمية العمرانية لمواجهة هذه المشكلة بهدف إعادة توزيع السكان ورسم خريطة جديدة لمصر تحقق الاتجاه الامثل لاستغلال الثروات الطبيعية وفتح افاق جديدة امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وإيجاد انماط افضل لحياة المواطن المصرى فى بيئة عمرانية صالحة متكاملة ، وبهذا يشعر الانسان المصرى العامل فى هذه المجتمعات الجديدة بما يتوفر فيها من وسائل بيئية واجتماعية تحقق له مطالبة وتمكنه من زيادة البذل والعطاءوالجهد لمزيد من المساهمة فى التنمية والانتماء إلى مجتمعة الذى يعمل به ويعيش فيه .

ويربط العديدون بين الانفجار السكانى فى مصر والعديد من صور الخلل الاقتصادى والاجتماعى ومن بين صور ذلك الخلل :

١ – الخلل الواضح بين الانتاج والاستهلاك مما أوجد العجز فى الميزانية ما أثقل كاهل الاقتصاد .

٢ – الانخفاض الواضح فى الانتاج السلعى لنمو الخدمات وهذا ما أوجد ظاهرتى زيادة الاستيراد لسد الاحتياجات المحلية وشدة الغلاء وقلة تدعيم السلع وانحسار

دور القطاع العام وغيرها .

٣ - تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى ومايرتبط به من متغيرات اساسية فى بنية الاقتصاد المصرى .

٤ - افقد الانفجار السكانى فى مصر الكثيرين من احتياجاتهم الرئيسية كالحاجة للمأوى ويظهر هذا واضحا فى أزمة الإسكان التى تعود إلى ازدياد معدلات الهجرة إلى القاهرة وغيرها من المدن التى أدت الى أن يعيش الكثيرون فى مستوى متدن من الإسكان أو آيل للسقوط وزيادة العشوائيات فضلا عن الاستمرار فى تدهور المستوى الخدمى فى هذه العشوائيات .

٥ - وجود ما يقرب من ٤٣٪ من جملة السكان الواقعون فى الفئة العمرية بين ١٥ - ٦٤ خارج سوق العمل ، وما يرتبط بها من سلبيات كصور الرفض والعنف وعدم الثقة والتربط بالأوضاع والحقد والصراع... إلخ[٤] .

وإذا كان « مؤتمر مصر الغد» الذى عقد عام ١٩٨٢ ، وأشار إلى أن المعدل الحالى للتضخم السكانى يعوق جهود التنمية ، ويبدد آمالنا فى تغيير نوعية الحياة للمواطن ويجعل طموحنا قاصراً على الحيلولة دون تدور الاوضاع وتفاقمها . ورغم وضوح الموقف الرسمى من الظاهرة السكانية فإن مؤتمر مصر الغد الذى أدرجت فيه المشكلة السكانية أوضح معالم وحودها كأزمة وأشار إلى أن أهم هذه المعالم تتمثل فى وجود فروق فكرية متعارضة حول تحديد مسئولية الزيادة السكانية فى اعاقة التقدم الاجتماعى والاقتصادى المصرى ،ومن ذلك :

أ) فريق يرى أن المشكلة السكانية هى السبب الأول والأساسى وراء المشكلة الاقتصادية .

ويدعم هذا الرأى بعدة دلائل أهمها :

١ - أن الزيادة السكانية تفوق سرعة إقامة المبانى .

٢ - ان الزيادة السكانية تفوق الزيادة فى الخدمات المقدمة للجماهير كوسائل

---

(٤) أحمد النكلاوى ، الانسان والتحديث ، نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ص ٣٠ -٣٤.

المواصلات والمؤسسات التعليمية وغيرها .

٣ - عدم التوازن بين نسبة المنتج من الطعام سنويا مع الزيادة السنوية من البشر ، وهذا ما يضطر الدولة للاستيراد .

ومن ثم فإن الزيادة السكانية بالمعدل الحالى تشكل عبئا كبيرا واستنزافا للموارد المحدودة التى هى فى دور التنمية ، وعليه تزداد الحاجة - مع التضخم السكانى - لتوفير الحد الادنى من الخدمات الضرورية للعنصر البشرى ويخلق أنسب الظروف لاستشراء بيئة متخلفة بكل ابعادها حيث تضعف إنتاجية الفرد ويسهل الانسياق نحو الاستهلاك المتزايد ، ومن ثم فإن خفض معدلات المواليد يؤدى إلى تحسن ملموس فى إمكانيات التنمية ويزيد من قدرة مصرعلى الاقتراب من أهدافها .

ب) فريق يرى أن الانفجار السكانى أحد نتائج التخلف الاقتصاى والاجتماعى وليس سببا رئيسيا له ، أن المشكلة السكانية تكمن فى العجز عن تحويل الموارد البشرية الفائضة إلى طاقة تضيف ، أكثر مما تستهلك خاصة ان الزيادة السكانية اصبحت امرا واقعا مهما كانت آثارها السلبية وتفرض علينا التعامل بعملية مع سلبياتها .

وتتمثل أبعاد السلبية التى أفرزتها هذه الأزمة وتقتضى رؤية علمية لها في :

١ - زيادة حاجة المواطن المصرى للإسكان : فعلى الرغم من أنه لابد أن تلبى الدولة لأفرادها حقوقهم فى السكن ، وتحاول القضاءعلى ظاهرة الإسكان المشوه (سكن العشش والصفيح المقابر وما شابهها) إلا أن الطبقات الشعبية لم تجد إلا طريقة الاسكان العشوائى أو السرطانى لتحصل على حقوقها فى السكن وفيها يبنى السكن دون ترخيص ودون مرافق ودون خدمات .

٢ - اختلال التوازن بين الدخل والإيجار ، فمع زيادة اسعار الأرض ومواد البناء لم تستطع أجور الغالبية من المواطنين على ملاحقة هذه الزيادة.

٣ - انتشار ظاهرة التمليك واختفاءظاهرة الإيجار نتيجة لسيطرة الاتجاه الاستثمارى فى الإسكان .

٤ - الاضطراب الواضح فى التخطيط للتنمية السكانية .

وتنحصر المشكلة السكانية عموما بين حدين الأول خطر المجاعة والانفجار السكاني والثاني خطر الانقراض . فرغم أن هناك محاولات في بعض الدول النامية لزيادة نسلها والبعض الآخر لتقليل نسلها فقد باءت كلا المحاولتين بالفشل ولكن عموما يمكن القول ان أي انفجار سكانى محتمل حدوثه فى مجتمع ما يمكن أن يواجه بانفجار غذائى يسبقه ويحوله من طاقة مدمرة لطاقة بناءة ، ويتحقق هذا الانفجار الغذائى عن طريق ثورة إنتاجية فى الزراعية والصناعة والتوزيع العادل، وهذا ما يدخل تحت طيات سياسات التنمية ، وتشير مجموعةمن الدلائل إلى وجود أخطاء تخطيطية فى التنمية المتصلة بالسكان اهمها من وجهة النظر الاجتماعية ما يأتى :

أ) تواضع الضمانات التنموية الاجتماعية الموضوعة لمستقبل الانسان المصرى خاصة العمل والانتاج والاعالة فى حالة المرض والاعاقة والشيخوخة وغيرها ، وهذا ما يجعل الطبقات الفقيرة فى ظل ظروف العسر الاقتصادى المعاصرغير قادرة بل لا تملك اسباب وضع ضمانا لحياتها وأهم هذه الضمانات انتاج جيل من أصلابهم يفى بتلك الضمانات لهم .

ب) التقييم غيرالمتوازن لبعض القوى الانتاجية المساهمة فى هذه العملية التنموية خاصة الطبقة العاملة منهم مما يجعلهم يفقدون الرغبة فى مشاركة الدولة همومها ومشكلاتها التنموية والإنتاجية .

٥ - ظهور اتجاهات عديدة تحذر من تأثير الزيادة السكانية على البيئة المحيطة بالسكان وترى هذه الاتجاهات ان هناك علاقة بين الفقر والتنمية والبيئة تفوقتما تحدثه هذه الزيادة من استهلاك لخزون الثروات المتراكمة فى المحيط الحيوى للإنسان ، فإن الفقراء بأعدادهم الغفيرة عادة مايفرطون فى استغلال هذه الامكانيات لمجرد الحصول على حد اكفاف ، وهذا ما يطلقون عليه ظاهرة الافقار الاجتماعى والبيئى ويرجعون السبب الرئيسى ورائها للزيادة السكانية .

٦ - زيادة معدلات الاثار النفسية والاجتماعية للاحياء غير المخططة ، فقد ظهرت

احياء سكنية اقيمت فى أمكان غير معدة لذلك سابقا ، يتجه لسكناها الشباب نظرا لفقرهم إمكانية الحصول على مسكن ملائم لهم فى مناطق اخرى مما يؤدى إلى حدوث اضطرابات نفسية واجتماعية تجعل الغالبية تتجه إلى الأماكن المزدحمة ولو كانت غيرمخطط لها أو بمعنى أدق مناطق الاحتقان السكنى .

ولقد أثبتت الدراسات ان هناك علاقة سببية وظيفية بين الاحتقان السكنى والتأمينات الاجتماعية النفسية لدى الشباب فالعلاقة بين الاباء والابناء فى الاحياء غير المخطط لها اقل انسجاما مما يجعلهم يعزفون عن عرض اهتماماتهم ومشكلاتهم على ذويهم وهذا مايزيد من انحرافهم وتأزمهم ويزيد ايضا من احتمالات حدوث تفككات اجتماعية تستشرى بين الأسرة مما يؤدى فى النهاية لزيادة معدلات الانحراف الاجتماعية والجريمة فى المجتمع عموما(٥) .

مواتهة المشكلة (الأزمة)السكاعية :

يتطلب مواجهة المشكلة السكانية الانطلاق من بناء وعى سكانى صحيح محوره :

أ) التحرر الاقتصادى :

ويقصد بالتحرر الاقتصادى كبح اسباب التبعية الاقتصادية لخارج وسيطرة الدولة على مقدراتها الاقتصادية على نحو يضع حدا للاليات التى يتسرب فيها الفائض للخارج .

ب) تحقيق التنمية المستقلة

ويقصد بها الجهود العمدية الواعية التى تبذل من أجل بناء الهيكل الاقتصادى المتقدم والمرن الذى تتكامل فيه القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض الآخر عند مستوى مرتفع من الانتاجية .

---

(٥) أحمد النكلاوى ، الاحتقان السكنى ، دراسة ميدانية مقارنة لمنطقتين سكنيتين ، السيدة زينب ومصر الجديدة ، فى كتاب علم الاجتماع الحضرى ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

ج) الاعتماد على الذات :

بمعنى امتلاك حرية القرار الاقتصادى المستقل والقرار لا يكون صحيحا الا مع وجود وعى اجتماعى وتنموى ما يلى يستلزم :

١ – التعبئة القصوى والرشيدة للفائض الاقتصادى الممكن .

٢ – الحصول على التمويل الخارجى طالما كل نافعا وبلا شروط سياسية .

٣ – وضع حد لتفاقم مشكلة الديون الخارجية بتصفية الديون المتراكمة من الماضى وتقليل حجم الحاجة للاقتراض الخارجى .

٤ – اعطاء اهمية قصوى لتنميةانتاج الغذاء .

٥ – دعم التعاون والعلاقات مع الدول النامية التى تعانى من مشاكل وهموم متشابهة[٦] .

ونسوق فى هذا المجال نص تقرير السياسية القومية للسكان المقد ممن المجلس القومى للسكان التابع لرئاسة مجلس الوزراء (فبراير ١٩٩٦) باعتباره مدخلا موضوعيا متكاملا لمقابلة قضية النمو السكانى ، وأزماتها الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

فى ضوء التقدم الذى أحرزه البرنامج القومى للسكان فى مصر وبصفة خاصة فى مجال خفض معدلات النمو الكسانى .. ومعدلات المواليد والوفيات وكذلك معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية وارتفاع معدلات ممارسة تنظيم الأسرة .

وفى ضوء نتائج وتوصيات المؤتمر العالمى للسكان والتنمية الذى عقد فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤م . تم اعادة دراسة السياسة القومية للسكان فى مصروالتى وصت عام ١٩٨٦ .. وقد تم تطوير هذه السياسة بحيث أصبحت تضمن الجوانب الايجابية التى توردت فى وثيقة المؤتمروالتى لا تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم المصرية وفى مقدمتها القيم الدينية ، تتناول السياسة القومية للسكان الجديدة

(٦) أحمد النكلاوى ، مذكرة فى علم اجتماع السكان ، دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص : ٣٥-٣٨ .

مجموعة من المبادئ والاهداف أساليب تحقيق هذه الاهداف التى يمكن اعتبارها اساسا لوضع الخطط والبرامج السكانية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن للأجهزة الحكومية وغير الحكومية تنفيذها دون تعارض مع نص الشرائع السماوية أو روحها دون مساس بالقيم الاخلاقية او بحقوق الانسان الذى هو محوّر التنمية المتواصلة وهدفها(٧) .

وهدف هذه السياسة الوصول إلى المعدلات المأمولة لنمو السكان والارتقاء بخصائصهم واعادة توزيعهم بضبط ايقاع معدلات النمو السكانى والاقتصادى والاجتماعى لتحقيق التوازن المنشود بينها وبلوغ نوع من الاسجام بين أنماط الانتاج والاستهلاك والمعيشة بصفة عامة .

١ - المبادئ :

تلتزم السياسة القومية للسكان بنص وروح الشرائع السماوية والقيم الاخلاقية وحقوق الانسان المتعارف عليها دوليا :

١ – للمواطن الحق فى التمتع بكل الحقوق الحريات الواردة فى المواثيق القومية والإعلان العالمى لحقوق الانسان .

٢ – الانسان هو محور التنمية المتواصلة وهدفها ، وهى حق من حقوقه الاساسية التى يحب أن يتمتع بها فى كل الظروف .

٣ – المعرفة والتعليم والتدريب الفنى الموجه للتنمية حق لكل مواطن ومواطنه على قدم المساواة .

٤ – لكل مواطن ومواطنه الحق فى الحصول على أعلى مستوى من الصحة البدنية والنفسية والتمتع بخدمات الرعاية الصحية الأساسية وبخاصة الصحة الانجابية ، مع مراعاة وضع برامج للأطفال والشباب والنساء والمعوقين وكبار السن ، كل على حدة .

٥ – للطفل الحق فى الحصول على مستويات معيشية مناسبة ، ومن مسئولية الوالدين

(٧) المجلس القومى للسكان ، تقرير السياسة القومية للسكان ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٦ .

وعلى الدولة كفالته ورعايته و توجيهه وحمايته من الاستغلال .

٦ - حق المسنين والمعوقين فى العناية والرعاية لضمان مشاركتهم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

٧ - الأسرة هى الوحدة الاساسية للمجتمع ، ومن حقها ان تلقى كل تأييد وحماية وللزوجين الحق فى الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارهما باختيار العدد المناسب لهما من الأطفال .

٨ - حق المواطن فى الهجرة الداخلية والخارجية ورعايته بصفته مهاجرا طبقا لما نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية .

٩ - القضاء على الفقر مسئولية الدولة والمجتمع والأسرة والأفراد .

١٠- دعم المرأة ومشاركتها الكاملة فى عمليات التنمية باعتبارها نصف المجتمع ، بما يضمن تحقيق العدالة بين النوعين فى الحياة الاقتصادية والثقافية والمدنية والاجتماعية والسياسية .

باعيا : الاهداف :

١ - خفض معدل النمو الكسانى بما يلتاءم مع معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى.

٢ - الارتقاء بالخصائص السكانية .

٣ - تحقيق توزيع جغرافى افضل للسكان .

بالثا : أساليب تحقيق الاهداف :

أ) توفير الخدمات ونشرالمعلومات عن تنظيم الاسرة مع الاهتمام بالمناطق المحرومة.

ب) الارتقاء بنوعية خدمات تنظيم الأسرة .

جـ) توفير وسائل تنظيم الأسرة وملاحقة التطورات الحديثة وأدخال المناسب منها مع تشجيع التصنيع المحلى .

د) نشر المعلومات الدقيقة عن خدمات الرعاية الصحية بما فيها تنظيم الأسرة بحيث تتاح للجميع .

هـ) المشاركة فى المسئولية بين الزوج والزوجة فى الممارسة الفعلية فى تنظيم الأسرة.

و) تشجيع الرضاعة الطبيعية والمباعدة بين الولادات للمحافظة على صحة الطفل والأم .

ز) تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى إنجاز الخدمات والقيام بانتاج وسائل تنظيم الأسرة وتوزيعها .

٢ - التعليم :

أ) القضاء على الأمية وتشجيع التعليم الغير نظامى للشباب .

ب) تطوير مناهج التربية السكانية فى جميع مراحل التعليم لزيادة الوعى بالترابط الوثيق بين السكان والتنمية المتواصلة .

٣ - الصحة :

أ) توفير الخدمات الصحية الاساسية للجميع وتيسير الحصول عليها .

ب) تحسين نوعية الخدمات الصحية .

جـ) تحسين خدمات الصحة الإنجابية .

٤ - البيئة :

أ) تحسين نوعية الحياة للسكان ، ومن التشريعات والقوانين والتى تعمل على حمـ الانسان والبيئة .

ب) إيجاد توازن مستمر بين النمو السكانى والموارد الطبيعية بحيث لا تؤثرعلى حقوق وقدرة الاجيال القادمة على توفير احتياحاتهم الاساسية .

ج) نشرالوعى البيئى من خلال التربية والأعلام البيئى .

د) تشجيع الجهود الذاتية التى تدع حماية البيئة والحفاظ عليها .

هـ) الحد من الانماط السلبية للسلوك الاستهلاكى والانتاجى المؤثر على المواد والبيئة.

٥ - توزيع السكان :

أ) الاستمرار فى تنفيذ خريطة مصرالسكانية الت ياقرها المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٥ .

ب) ترشيد استخدام الأرض وخلق ظروف بيئية مناسبة فى الأمكان الجديدة .

ج) الاخذ بمبدأ التكلفة والعائد الاقتصادى والاجتماعى لسياسة التوطين مع وضع البرامج الزمنية المتكاملة والبرامج التفصيلية التى تنبثق عنها تنفيذ هذه السيادة وإمكانيات تمويلها .

د) تشجيع التوزيع السكانى المتوازن وخاصة وفى المحافظات التى تعانى من نقص سكانى .

هـ) العمل على تعمير وزيادة الاقبال على الاقامة الدائمة فى المدن الجديدة .

٦ - تنمية المجتمعات الريفية :

أ) تعزيز التنمية ونشرالصناعات المناسبةفى الريف والمناطق الطاردة للحد من الهجرة الى المدن الكبرى وللقضاء على العشوائيات حولها .

ب) النهوض بالريف من خلال برامج شاملة للارتقاء بالقرية المصرية من خلال التنظيمات المحلية وغير الحكومية والتعاونية والشعبية بحيث تتحول إلى مناطق استقررا سكانى بهدف ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن .

٧ - رفع مكاعة المرأة :

أ) رفع مستوى المرأة ثقافيا واجتماعيا ومشاركة الزوجة فى اتخاذ القرارات داخل الأسرة ولاسيما المرتبط منها بحجم الأسرة وتوقيت الانجاب .

ب) نشر وترسيخ مفهوم الأسرة الصغيرة وتضمينها فى المناهج التعليمية فى مراحل التعليم بالتدريج وحسب مستويات الطلبة .

ج) مواصلةالجهود العلمية للقضاء على الأمية وخاصةالمرأة الريفية .

د) تحرى العدالة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد الإناث وتمكين المرأة من استغلال كامل طاقتها بزيادة تعليمها وتدريبات بما فى مصاحتهات ومصلحة

الأسرة والمجتمع ومشاركتها فى التنمية واتخاذ القرارات .

هـ) تحسين نوعيةالحياة لجميع السكان مع التركيز على رفع مكانة المرأة .

٨ - اعداد وتنميةالشباب :

أ) أعداد الشباب اجتماعيا وثقافيا وتنمية مهاراتهم من خلال الاهتمام ببرامج التدريب التحويلى .

ب) التغلب على ظاهرة التسرب من المدارس وخاصة بين الاناث .

ج) تدعيم الجهود الذاتية ومشاركة المجتمع خاصة الشباب والمسنين فى القضاء على ظاهرة الامية .

د) الاهتمام بالصحة الإنجابية للشباب داخل دور التعليم وخارجها .

٩ - رعانةالأم والطفل :

أ) وضع الخطط المتكاملة لرعاية الأطفال اجتماعياً وصحياً ،.

ب) زيادة الاهتمام بصحة الاطفال وتخفيض معدلات وفاتهم والقضاءع لى التميز ضد الاناث منهم والاهتمام بصحة المرأة العامل والمرضع .

ج) الارتقاء بمستوى الاداء فى خدمات رعاية الأم والطفل والاستفادة من المشروعات التى تودى إلى زيادة الاقبال على هذه الخدمات مع الوصول بها إلى المناطق المحرومة .

د) اتخاذ الاحراءات الفعالة لزيادة الوعى الصحى والإنجابى لدى الأمهات وذلك فى المجالات الخاصة برعاية الأم والطفل .

١٠- رعانة المسنين :

أ) تعزيز الاعتماد على الذات لدى المسنين .

ب) توفيرالرعاية الصحية علاوة على نظم الضمان الاقتصادى والاجتماعى عند الشيخوخة مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة المسنة .

ج) وضع نظام للدعم الاجتماعى على الصعيد الرسمى لتعزيز قدرة الأسرة على رعاية كبار السن داخل الأسرة .

١١ - رعاية المعوقين :

أ) رعاية حقوق الأشخاص المصابى بحالات عجز ومشاركتهم فى جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

ب) تهيئة وتحسين وتطوير الظروف الكفيلة بتحقيق التكافؤ الفرص لجميع الاشخاص المصابى بحالات عجز وتقييد قدراتهم فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج) تشجيع الاشخاص المصابى بحالات عجز على الاعتماد على ذاتهم.

١٢- رعاية المهاترلن :

أ) معالجة الاسباب الجذرية للهجرة ،لاسيما الاسباب الاقتصادية .

ب) تشجيع زيادة التعاون والحوار مع بلاد المهجر سعيا الى زيادة فوائد الهجرة وضمان حقوق الأطراف المعنية .

ج) توفير الرعاية الثقافية والاجتماعية والقانونية للمهاجرين .

د) تيسير عملية اعادة ادماج المهاجرين العائدين .

١٣ - ثمانة الأسرة :

أ) مراجعة التشريعات التى تؤثر على القيم الإيجابية والعمل على تنفيذ واستصدار التشريعات التى تساند الاتجاه نحو الأسرة الصغيرة .

ب) العمل على توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضمان الاجتماعى ودعم برامج رعاية المسنين بما يحقق الاستقرار الأسرى .

ج) زيادة وعى الاباء بأهمية وفائدة تعليم الابنآء ومردوده من الاقتصادى على الأسرة .

د) أصدار التشريعات التى تدعم الأسرة وتعمم الضمان الاجتماعى لتحد من عمالة الأطفال .

هـ) كفالة ورعاية الأسر التى تعولها النساء .

١٤ - التنمية المتواصلة :

أ) معالجة الاختلال بين المعدلات الديموجرافية والاهداف الاقتصادية ، والاجتماعية والبيئية .

ب) ادماج الاهتمامات السكانية فى الخطط التنموية .

ج) تعزّيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادى المطرد .

١٥ - الإعلام السكانى :

أ) نشر المفهوم الشامل بالقضايا السكانية والتنسيق بين السياسات والخطط والبرامج السكانية .

ب) اهمية الاتصال الشخصى باعتباره اكثرفاعلية فى عمليات الاقناع خاصة فى المجتمعات الريفية .

ج) اعداد الكوادر المتخصصة فى مجال الاتصال الجماهيرى والشخصى .

د) العمل على تطوير محتوى الوسائل الاعلامية ومداخله بما يتمشى مع المتغيرات السكانية .

هـ)الافادة من مجهود القادة المحليين الطبيعيين فى نشر مفاهيم تنظيم الأسرة باستخهام الوسائل الاعلامية المختلفة والتصدى لمفاهيم والعادات الخاطئة .

و) دعم مشاركة البرلمانيين وممثلى الشعب فى المستويات المختلفة فى صياغة ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الخاصة بالسكان .

ز) زياد المعرفة والتفهم والوعى بالقضايا المتصلة بالسكان بين الأسر والأزواج وقادة الرأى والمنظمات غيرالحكومية والمسئولين عن رسم السياسات السكانية ومعالجة هذه القضايا فى سياق النمو الاقتصادى المطرد .

١٦ - البحوث والمعلومات :

أ) ربط البحوث العلية بأهداف السياسة السكانية لحل مشاكل التطبيق.

ب) وضع نظام متكامل للمعلومات يتضمن كل من يتصل بالاحصاءات السكانية على

المستوى القومي والاقليمي لاستخدامه في تخطيط ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية.

ج) تعزيز القدرة الوطنية على البحث وتلبية احتياجا تجمع المعلومات الاساسية عن السكان وتصنيفها وتحليلها واتاحتها لمتخذى القرار والقيادات التنفيذية .

١٧ - إدارة البرامج السكانية :

أ) وضع نظام متكامل لإدارة البرامج السكانية يضمن اتخاذالقرارات السليمة في مواجهة المشكلة السكانيةعلى المستويين المركزى والمحلى .

ب) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والجمعيات الاهلية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج السكانية والتنموية بما لهامن قدرة على الاحساس بنبض الجماهير من واقع الاحتكاك اليومى .

ج) رفع مستوى مهارات القائمين بتنفيذ السياسات السكانية باستمرار التدريب وعقد الندوات وحلقات البحث والدراسات والبحوث .

١٨ - التعاون الدولي :

أ) تنسيق جهود التعاون الدولى المبذولة في مجال السكان والتنمية بما يتفق مع الأولويات .

ب) تحسين وتعزيز الحوار والتنسيق على صعيد السياسات المتعلقة ببرامج وأنشطة السكان والتنمية على الصعيد الدولى ، للاستفادة من تجارب الدول الاخرى، وإفادة الدول النامية بتجارب مصر الناجحة .

ج) العمل على زيادة المساعدات الدولية (المالية والتقنية) لتمكين مصر من دورها في التنمية المتواصل ، وفى أحداث التوازن بين السكان والتنمية الاقتصادية وربطها بالاستقرار السياسى في مصر والمنطقة .

د) كفالة ان تمضى المسائل السكانية والتنموية بالقدر الملائم من التركيز على ادماجها في عمل الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة .

هـ) دعم مبادرة تعاون الجنوب والجنوب ، وتعزيزدور مصر كدولة رائدة فى مجال السكان وتنمية الأسرة مما يتيح الاستفادة من تجاربها الناجحة فى هذا المجال .

و) دعم التعاون البرلمانى الدولى فى مجال السكان والتنمية فى إطار توصيات المؤتمر الدولى البرلمانى الذى عقد على هامش المؤتمر الدولى للسكان .

٢ - مشكلات الأسرة :

تعانى الأسرة المصرية من مشكلات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة الطلاق الذى يعتبر أحد مظاهر التفكك الأسرى وتحلل الحياة الزوجية التى ينعدم فيها التكيف بين الزوجين ، كما أنه محصلة لتفاقم الخلاف بين الزوجين إلى الحد الذى يمتنع معه كل توافق فلا يكون ثمة سبيل إلى التراضى ، ولا يكون هناك مجال للعودة إلى حياة التكيف ، فالانفصال هو الحلقة الأخيرة من مراحل الشجار والنزاع العائلى . ومن الملاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات جذرية فى نسق الأسرة عامة بجميع المجتمعات ، وتحولاً فى أنساق الطلاق بصفة خاصة ، لقد تغيرت مفاهيم الأسرة الحديثة . كماحدثت مجموعة من التغيرات فى الاتجاه نحو الزواج وأنماطه ، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الأسرية ، وتغيرات فى الأدوار المرتبطة بالذكور والأناث ترتب عليها حدوث تغيرات فى الاتجاه نحو الطلاق، وأصبح مفهوم الطلاق لا يشكل عائقا أمام الكثيرات فى معظم المجتمعات(٨).

ويتوقف استمرار الأسرة ودوامها أو تفككها وهدمها بالطلاق على عدة متغيرات ربما تكون اجتماعية أو ثقافية أو إقتصادية أو سلوكية ، ومنها ما يرتبط بفترة ما قبل الزواج وتكوين الأسرة، ومنها ما يرتبط بمتغيرات تتصل ببنية الأسرة وأوضاعها بعد الزواج وتكوين الأسرة ، ومنها ما يتصل بالظروف المجتمعية العامة.

---

(٨) عبد الوهاب جوده عبد الوهاب ، الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية– رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل ، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع جامعة القاهرة (الأسرة المصرية) وتحديات العولمة ، ٧ – ٨ مايو ٢٠٠٢ ، ص ص :٢١٧ – ٢٦٥ .

كما أن إنهاء عقد الزواج يظهر معه مشكلات جديدة لدى المطلقين تختلف عن المشكلات التى كانت بينهما قبل تحلل أوصال رباطهما ، حيث تحل المشكال النفسية والعصبية والمالية والاجتماعية محل النزاعات الشخصية والمشاحنات الزواجية . كما تنعكس آثار الطلاق على الابناء ، وتتمثل الآثار التى يتركها الطلاق على الأبناء فى الاضطرابات النفسية والأسرية ، نتيجة ضعف رعايتهم الأبوية لهم ، وتدهور صحتهم وانخفاض روحهم المعنوية والانحراط فى اليأس ، والتمرد على السلطة الأبوية ، وشعور الابناء بالقلق عندما يشعرون ويدركون عملية الطلاق . كما تضعف الرعاية المادية والاجتماعية وسيطرة الأباء على الأبناء ، وللطلاق أيضًا آثار بالغة على المطلقة والمطلق (الرجل) ، وعلى بنية المجتمع بصفة عامة .

كما يعد الخلع مشكلة من المشكلات الأسرية ، ذلك لأنه يهدد المجتمع شأنه فى ذلك شأن مشكلة الطلاق فله أضراره التى تتمثل فى هدم الأسرة وانهيارها وانهيار قدسية الزواج ، وانحراف الأبناء واصابتهم بالأمراض النفسية واعطاء الزوجة الفرصة للتمرد على زوجها ، واندفاع الزوجة بطلب الخلع ثم الندم . وقد كشفت دراسة د.عدلى السمرى – الخلع دراسة فى علم الاجتماع – عن وجود علاقة بين العديد من المتغيرات واساءة الزوج استخدام حق الخلع ، حيث أمكدت الدراسة على أن هناك علاقة طردية بين سن الزوجة وإمكانية استخدام حق الخلع ، فكلما ارتفع سن الزوجة ارتفعت نسبة الموافقة على إمكانية اساءة الزوجة استخدام حق الخلع. ووجود علاقة طردية بين المستوى التعليمى للزوجة والموافقة على إمكانية اساءة الزوجة استخدام حق الخلع ، فكلام ارتفع المستوى التعليمى للوجة ارتفعت نسبة الموافقة على نمكانية اساءة الزوجة استخدام حق الخلع ، ووجود علاقة طردية بين المستوى المهنى للزوجة والموافقة على إمكانية اساءة الزوجة استخدام حق الخلع ، فكلما ارتفع المستوى المهنى للزوجة ارتفعت نسبة الموافقة على إمكانية اسادة الزوجة استخدام حق الخلاع ، ووجود علاقة طردية بين مدة الزواج والموافقة على إمكانية إساءة الزوجة استخدام حق الخلع ، فكلما زادت مدة الزواج زادت نسبة الموافقة على إمكانية إساءة الزوجة

استخدام حق الخلع[9] .

هذا فضلاً عن أن العنف الأسرى يعد من المشكلات الأسرية المعاصرة ، وقد ركز كل عالم من العلماء الذين تناولوا العنف الاسرى على نمط معين من أنماط العنف الأسرى ، حيث تباينت اهتمامات العلماءما بين موضوعات اساءة معاملة الطفل ، والانتهاك المتبادل بين الزوجين (عادة ضرب الزوج الزوجة) ،والانتهاكات الجنسية بين المحارم والانتهاك الجنسى للزوجة ، والعنف بين الاخوة واساءة المراهقين والبالغين معامله الاباء، واساءة معامله المسنين ، وقتل أحد الزوجين الآخر، وقتل الأطفال ... إلخ . وعلى سبيل المثال يمكن تقسيم اساءة معامله الطفل إلى أشكال مختلفة فهناك الانتهاك والاهمال البدنى، والانتهاك والاهمال النفسى وقتل الاطفال[10] .

هذه الأشكال تعد أمراً بديهيا ، لأن الضحايا والجناة يتباينون إلى حد كبير ، وبالتالى فإن النظريات التى سوف تحدد سمات وملامح طرق العلاقة سوف تكون بالضرورة ضيقة النطاق ، لأنها تركز على نمط محدد من العنف داخل الأسرة ، ومن ثم فإن أى تفسير لأى نمط من أنماط العنف الأسرى ربمالا يتلاءم مع نمط آخر ، وعلى أية حال فإن هناك بعض أوجه التشابه العام بين عديد من أنماط العنف الأسرى، ومن الضرورى بمكان تلمس أوجه التشابه هذه [11] .

وإذا كانت العولمة قد غيرت وعلى نحو شبه عميق وشامل وسريع فى كثير من أبعاد المجتمعات الإنسانية (الاقتصادية والسياسية والثقافية) ، فإن تلك التغيرات كانت أكثر تجسدا على مستوى الأسرة ، حيث تجسد ذلك فى ما طرأ عليها من تحولات

---

(٩) عدلى السمرى ، الخلع دراسة فى علم الاجتماع ، دار النصر للتوزيع والنشر ،و القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص : ١٩٦ .

(١٠) عدلى السمرى ، العنف فى الأسرة تأديب – مشروع أم انتهاك محظور ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية . ٢٠٠١ ، ص : ٧٥ .

(١١) عدلى السمرى ، العنف فى الأسرة تأديب – مشروع أم لنتهاك محظور ، المرجع السابق ، ص : ٧٥ .

جوهرية تلامست مع الواقع الاجتماعى المتغير والمتحول اساسا والذى نتج عن ظهور مجموعة من الأنماط المتغيرة من الأسر سواء فى الوظيفة او فى البناء بشكل خاص ، هذا من جانب، وحدوث تفكيك فى علاقات التفاعل الأسرية من جانب آخر، وذلك نتيجة لتفاعل وتداخل مجموعة من العوامل : تقلص أوقات التفاعلات الأسرية ، وغياب أحد الزوجين خارج النطاق المكانى هجرة داخلية أو خارجية ، وحتى فى حالة وجود أفراد الأسرة معاً ، فقد صاحب التغير فى وسائل الاتصال والإعلام عزلة نسبية لافراد الأسرة بسبب الانشغال فى هموم الحياة اليومية ، إلى جانب الوقت المهدر فى التعامل مع شبكات المعلومات والاتصالات الحديثة ، هذا بجانب وجود العديد من الصراعات فى القيم بين الأجيال المتلاحقة ، وأيضا صراعات فى الأدوار على مستوى النوع وصراعات المصالح ، بالإضافة إلى حدوث حالات من الانفصال النفسى داخل دار الأسرة. هذا من جانب ومن جانب آخر هناك اتجاه متزايد نحو تنميط متنامى من سلوك الأفراد فى اتجاه ثقافة معممة أو ما يسمى بثقافة الأمركة التى سيطرت على كثير من أفراد الأسرة المصرية خاصة فى ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات وأتساع الأسواق وشيوع الثقافة الاستهلاكية وإزالة الحواجز امام انتقال المعلومات والأفكار ، إن من ينظر إلى ثقافة الشباب داخل الأسرة فى المجتمع اليوم يمكن وصفها بأنها ثقافة Take Away والكوكاكولا والمأكولات السريعة والجينز ، كيف يكون موقفنا لو أدركنا ان هذا الذى يجرى عولمته ليس إلا سلعا وخدمات ذات طبيعة وخصائص معينة أفرزت ثقافة بعينها ، وأنه ليس هناك أى التزام قانونى أو أدبى أو خلقي أو فنى يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات . إن التأثير المباشر للعولمة على الأسرة ليست فى ماأحدثته فقط من نقلة فى مجال الاستهلاك . ولكن ما تمخض عنها من تأثيرات نوعية فى محيط الاستجابات الثقافية والسلوكية بين أعضائها ، ولنأخذ مثالا بانتشار ما يسمى بمفهوم الوجبة السريعة Fast Food والذى جاء مصاحبا لانتشار المطاعم التى تقدم هذه الوجبة على الطريقة الأمريكية والتى يقبل عليها الابناء من الجنسين فى مختلف أعمارهم ، وبطبيعة الأمر

يصاحب هذا الانتشار تغير فى نوع العلاقات فى محيط الأسرة ، حيث يقل حرص الابناء على التجمع العائلى على مائدة طعام واحدة فى وقت معين ، ممايكون له أثره بالطبع على العلاقة بين الآباء والابناء فيقل التفاعل وينعدم الحوار والتواصل الثقافى والنفسى وتأصيل الشخصية(١٢) .

وفى إطار تحليل أنماط التفكك الاجتماعى والتحلل التى شهدتهما الأسرة المصرية فى الآونة الأخيرة ، لا تستطيع أن تغفل الدور الذى لعبته أجهزة الأعلام والاتصالات والثورة المعلوماتية فى تغيير العديد من أنماط التفاعل داخل الأسرة المصرية والتى كان لهامردود سلبى على أنماط التماسك داخل ذات الأسرة . إن القضية الجديرة بالوصف المكثف هنا هى ما خلفته الثورة المعلوماتية على كثير من المفاهيم الاجتماعية فى العلوم الإنسانية بوجه عام كالأسرة والثقافة والمجتمع ... إلخ. حيث أن القيم المشتركة لم يعد من متطلباتها أن يشغل المشتركون فيها مساحة جغرافية واحد، إذا أن وسائل الاتصال خلقت معنى جديدا لمفهوم المكان ، فلم يعد هو المكان الجغرافى ، بل أصبح هو المكان على شبكة الاتصالات الدولية ، من ناحية اخرى نجد أن المكان الجغرافى لم يعد يشكل انتماء الموجودين فيه إلي ثقافة واحدة ضرورة بارحة ، إذ أمن التفاعل الاجتماعى لايحدث على مستوى المكان والجيرة بقدر ما تتحكم فيه انتماءات اخرى ، حيث يعرض أفراد الأسرة الوحدة لخبرات مختلفة ويعودون بقيم وأسلوب حياة ومفاهيم تبعا لما تعرضوا اليه ، كما تختلف كل أسرة تبعا لنوع الخبرات التى مرت بها ، مما ينعكس على أسلوب حياة أفراد هذه الأسرة ، فى الزى مثلا وفى الإقبال على الأغناى الشبابية والأجنبية بدلا من الاغانى التراثية ، هذا إلى جانب التعرض إلى محطات متعددة الجنسية نتيجة لوجود الاطباق التى تلتقط بث محطات من جميع انحاء العالم ، كل هذا جعل الأسرة الواحدة تتعرض

---

(١٢) عزة أحمد صيام ، آليات التماسك والتحلل فى الأسرة المصرية فى ظل تحديات العصر – دراسة لبعض الأنماط المختارة ، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع جامعة القاهرة ، الأسرة المصرية وتحديات العولمة ٧ – ٨ مايو ٢٠٠٢ ، ص ص : ١٨٧–١٨٩ .

للعديد من الثقافات والمتغيرات فى آن واحد مما جعل تأثير التفاعل بين أفرادها واهن، كما أنه جعل هذا التفاعل ليس العامل الوحيد للتماسك فى الإطار الثقافى المرجعى لهذه الأسرة(١٣) .

كما أن سياسات تحرير السوق ، والليبرالية والخصخصة وفرض سياسات برامج التكيف الهيكلى والإصلاحى الاقتصادى التى وضعتها المنتظمات الاقتصادية الدولية وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقود المجتمعات إلى فوضى لامناص منها ، فثمن اغتناء البعض يكون تهميش الآخرين ، ودفعهم إلى البطالة التفكك الأسرى والتطرف والجريمة ، ويحدونا فى ذلك قول بيتر مارتين وهارالد شومان فى كتاب ، فخ العولمة، أن فى القرن الجديد سيكون هناك ٢٠ ٪ من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش فى رغد وسلام ، أما النسبة الباقية ٨٠٪ فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة ... فالثورات المتلاحقة فى الكمبيوتر والانترنت والمعلوماتية والانفجار المعرفى تجعل خمس السكان أو هذه الـ ٢٠ ٪ هى التى سيتعمل وتكسب المال وتستهلك ، ولكن ماذا عن الـ٨٠ بالمئة العاطلين وإن كانوا يرغبون فى العمل؟(١٤) .

إن ٨٠ بالمئة من الطبقة السفلى ستواجه بالتأكيد مشاكل عظيمة ، وتصبح الحال أن تأكل أو تؤكل... إن إعصار العولمة القادم يهدد ملايين الأسر بالبطالة والتهميش والضياع وقبول أى عمل يعرض عليهم ويمقابل أقل مما يستحق العامل أو يلجأوا لعرض عملهم بدون شروط والذى يطلب منه التضحية والصمت والشكر ، فقد أصبحت الحقوق المشروعة هى ذلمك الشعار الذى اخترعه القادة العماليين فى الزمن الماضى ... أشياء ليس لها وجود فى ميثاق العولمة .

---

(١٣) المرجع السابق ، ص : ١٨٩ .

(١٤) سوزان أبو ريه ، الأسرة ومشكلة البطالة فى ظل آليات العولمة ، دراسةحالة لعمال اليومية فى مدينة القاهرة ، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتمالع دجامعة القاهرة الأسرة المصرية وتحديات العولمة ، ٧ – ٨ مايو ٢٠٠٢ ، ص : ٢٩٢ .

ونستطيع ان نقول أن ضعف نظام التشغيل وعدم انتظام الدخل أو انحساره مع عدم وجود عمل مستقر فى ظل سياسة تحرير السوق والليبرالية ، والخصخصة هو أهم، العوامل فى تفكك الأسرة وعدم استقرارها وأحجام الشباب على تكوين الأسرة أصلا فالعلاقة بين العمل والدخل فى الأسرة علاقة عكسية فإذا انتظم العمل واستقر لدخل تكونت الأسر وحافظت على كيانها واستقرارها وإذا انعدم الدخل أو كان دخلها غير ثابتا تأثر كيان الأسرة واستقرارها وتظهر نظم للأسرة جديدة ، وهى الأسرة ذات العائل الواحد أو انتشار ظاهرة النساء المعيلات للأسرة.

وكما يقول الفين توفلر فى نظريته الموجة الثالثة تنبثق حضارة لمزاولة العمل والحياة . تجئ الموجة الثالثة عبر التاريخ بأسلوب حياة جديد .. تجئ بأسر وعائلات جديدة غير نووية والأخرى موسعة ومتعددة الأجيال ؛ سيكون بعضها من أزواج سبق لهم الزواج وانفصلا وسيكون بعضها كبيرا وبعضها صغيرا ،وبعضها بدون اطفال ، وبعضها مؤجل الإنجاب لمرحلة عمرية أكثر نضجا ، وستشهد الموجة الثالثة بالنسبة للعمل بالبيت تغيرات فبعض الناس سيعملون فى المنزل مستخدمين الحاسبات والفاكسات أو غيرها من تكنولوجيا المرحلة الثالثة ، وبعض الناس سيعملون بضعة أيام فى المكتب وباقى الأيام فى البيت والبعض الآخر سيذهب إلى مقر العمل ثلاثة أسابيع كل شهر ثم يكمل عمله فى البيت بعيدا عن ضوضاء المكاتب(١٥) .

وهكذا تعد البطالة من المشكلات التى تواجهها الأسرة فى ظل تحولات العولمة، حيث لم يعد هناك خلاف حول الدور الحيوى الذى تلعبه التكنولوجيا الحديثة فى تحقيق التنمية ، إلا أن هذاا لتطور التقنى والتكنولوجى الذى يعد احد الملامح البارزة للنظام العالمى الجديد سوف يكون له انعكاساته السلبية والاجتماعية على الأسرة . ويأتى فى مقدمة تلك الآثار مشكلة البطالة NEMPLOUMENT .

وتعتبر البطالة مشكلة عالمية تعانى منها كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء ، وتمثل لهم الاقتصادى والاجتماعى ،فى مختلف بلدان العالم فى ظل

---

(١٥) المرجع السابق ، ص : ٢٩٣ .

التوجه الاحادى الرأسمالى المفروض على الدول النامية ومنها الدول العربية ، وما يصاحبها من اتجاه الى الخصخصة و خصصة قطاع الاعمال بما ينذر بمعدلات أكبر من البطالة ، وبالرغم الاصلاحات الاقتصادية إلا أنها لم تحقق نجاحا ملموسا فى مكافحة البطالة التى تعد مشكلة رئيسية فى مصر ، وتصبح العولمة بذلك هى الوجه للبطالة وبخاصة البطالة المقنعة ، والتى تعكس عدم التوازن بين قوة العمل وعناصرالانتاج، حيث تساهم فى خلق فرص عمل ذات نوعية متدنية وتشجع الأجور المخفضة وتوفر العمل من الباطن والعمل الموسمى ، كماتعكس فجورة بين العرض والطلب فى سوق العمل وتعد البطالة مشكلة خطيرة تعدد المجتمع المصرى وتهدد استقراره واستقرار ابنائه ، وترتبط بانخفاض حاد وغير متوقع فى الدخل يؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة للفرد والمجتمع مما يؤدى إلى زيادة نسبة الفقر .

ورغم أن هذه الظاهرة ظهرت بشكل جلى فى الثمانينيات ،إلا أنها تشكلت وزادت نسبتها فى التسعينات من القرن العشرين من نتيجة تراجع الطلب على العامل المتعلم بينما استمر عدد الخريجين فى تزايده السريع ، فانكشفت تلك الفجوة بين عرض العمل المؤخل والطلب عليه ، وأخذت فى الاتساع بشكل مخيف حتى وقتنا هذا(١٦) .

ومما لاشك فيه ونحن الآن فى بداية الألفية الجديدة أن يعانى سوق العمل المؤهل من اختلال شديد بينةجانبيه ، فهناك عرض وفير يتصاعد باطراد وتزاحم على فرص العمل المحدودة ... هذا الاختلال ستزداد حدته بمرور الوقت ما لم تتضافر الجهود وتحشد الإمكانيات لحل المشكلة حتى تضيق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه .. لعل أزمة العمالة المهارة العائدة وأزمة بطالة المتعلمين والخريجيين من ناحية وحالة الاحباط التى يعيشها هؤلاء من ناحية اخرى من حيث صعوبة ادارة وتحقيق الذات على مستوى العمل والوظيفة ، إيجاد السكن ، انتظام الدخل ، مشروع الزواج واستقرار الأسرة ، سوف تطرح تناقضات اجتماعية وسياسيةجديدة وجادة

(١٦) المرجع السابق ، ص : ٢٩٤ .

خلال الفترة القادمة . كما أن عدم استقرار العمل هو سمة من سمات العولمة فى ضوء خضوع سوق المال لمنطق الاقتصاد الرأسمالى . وتأتي ظاهرة العمل المؤقت من خلال ثلاث آليات :

١ – عقود العمل المؤقتة .

٢ – ارتباط العمل بإنجاز مشروع معين وبانتهائها .

٣ – حق المؤسسات الانتاجية فى تسريح ما تراهم من فنين وعماله باعتبار عماله زائدة .

ومع تزايد ظاهرة العمل المؤقت نتيجة لعولمة اليات السوق وما نتج عنها من حالات البطالة العابرة ، مما استدعى تغير الادوار او تبادل الادوار بين الرجل والمرأة فى الأسرة فى حالة عمل الزوجين اوانشغال الشريك بالعمل وانتشرت ظاهرة النساء المعيلات للأسرة فى المجتمع الريفى وخاصة بعد زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة . فظاهرة التهميش القائمة الان تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية العالمية هى واقع المجتمع المعاصر حاليا نتاج تحديات العولمة من بطالة هيكلية إلى انتشار اشكال جديدة للفقر والحرمان والتهميش وانهيار الروبط الاجتماعية والأسرية ، والتفكك الأسرى ، غياب عائل الأسرة وانتشار اظهرة النساء المعيلات للأسرة فى المجتمع الريفى ، وتزايدت هذه النسبة فى الأسرة الحديثة يثتكون الام صغيرة السن، عديمة الخبرة ، كما تعانى هذه الأسر فى الغالب من انخفاض فى الدخل والمستوى التعليمى للزم وهذا بدوره يؤدى إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وخاصة عند انشغال الأم أو الزوجة بأمور حياتيه كثيرة تتعلق بقضاء حاجات الأسرة ورعاية الأبناء تعليميا وصحيا ، وأحياناً العمل خارج المنزل بالإضافة إلى المشاكل النفسية والمشاكل المرتبطة بالتفكك الأسرى ، ومشكلات الضعف الدراسى لدى الابناء هذا بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بالسلوكيات والانحراف نتيجة لغياب السلطة الضابطة ممثلة فى رب الأسرة ، ووضع المرأة غير العادى فى تحمل المسؤلية اقتصاديا وتربويا(١٧) .

(١٧) المرجع السابق ، ص : ٢٩٥ .

٣ - مشكلة المخدرات والادمان :

ومع الضغوط أو بسببها ، وبسبب تآمر قوى خارجية وتعاون قومي داخلية ، يلتمس بعض الناس الملاذ والتجاء فى المخدر ، ولذلك تنتشر لدى الشعوب ظاهرة الازمان فى مواقف التدهور والعجز والاحباط التى تمر بها ويصدق نفس القول على ظاهرة رواج الخدرات لدى الفئات المطحونة او المقهورة او المحبطة فى البلاد الصناعية المتقدمة ، كالولايات المتحدة ، مع مراعاة أنه فى تلك البلاد المتقدمة لم يزد الامر عن حدود المشكلة ، ولم يصل إلى حد الكارثة القومية كما هو الحال فى بلادنا مصر[١٨] .

ولا يستطيع منصف أن يتجاهل دور العوامل والقوى الخارجية فى إغراق مصر بالمخدرات ، ولكننا لاننسى أيضا دور عوامل الاحباط والضغوط فى الداخل ، ومن الموكد أننا لا نعفى الشخص المدمن من مسئولية ادمانه .(فالادمان ليس هو الحل بالنسبةللشخص السوى القوى) . ولكن من المهم ان نؤكد انحراسة بوابات الوطن بشدة وأمانه ، والضرب بلا رحمة وبطرق غير تقليدية على يدى البؤر وقوى الترويج الداخلية سيغلق صنبور الموت[١٩] .

المهم أننا نتعامل مع مشكلة الادمان كمشكلة قومية ملحة ، تبدد المال والنفس وكل قوى البناء ، ومع ادراكنا لاحتياج علاج أى مدمن الى رفيق متكامل من الطبيب الجسمانى وطبيب النفسى ورجل الدين والاخصائى الاجتماعى وغيرهم الا أننا نعتقد ان إسهام الاخصائى الاجتماعى هو إسهام ثمين يستوجب كل دعم وتشجيع ، ويحتاج الى روح جديدة لا تعتمد الأساليب التقليدية ولا العمل الحكومى الرسمى فقط ، ولكنه يحتاج إلى التطوع والحماس والإيمان بالرسالة[٢٠] .

ولقد عرفت مصر المخدرات – كما تؤكد الدراسات العلمية الموثقة – منذ

---

(١٨) محمد الجوهرى وآخرون ، المشكلات الاجتماعية، المرجع السابق ، ص : ٥٤.

(١٩) الرجع السابق ، ص : ٥٤ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص : ٥٤.

حوالى منتصف القرن الثانى عشرالميلادى فى عهد الدولة الايوبية عندما دخل الحشيش مصر عن طريق الشام ،وأضحى الحشيش منذ ذلك الوقت اوسع أنواع المخدرات انتشارا فى مصر- وتشير دراسة التطور التاريخى لانتشار ظاهرة المخدرات فى مصر إلى أن دخول المخدرات القطر المصرى ارتبط تاريخيا لفترات الاحتكاك مع العالم الخارجى(٢١) .

وقد ظل الحشيش هو المخدر الوحيد الذى يتعاطاه بعض أبناء الشعب المصرى لفترات طويلة ، حيث عمدت السلطات المصرية الى إصدار تشريعات متتالية تعمل على الحد من انتشارالحشيش ، وذلك حتى عام ١٩١٦ حين بدأ يظهر مخدر الكوكايين فى مصر بين شباب الشريحة الاجتماعية الميسورة ماديا ، وفى عام ١٩٢٠ بدأ ظهور الهيروين بين أبناء نفس الفئة ، وكان انتشار الامتيازات الاجنبية فى تلك الفترة أثره الهام فى إضعاف سيطرة الدولة على انتشار المواد المخدرة ، حتى أن تقرير مكتب المكافحة - الصادر عام ١٩٣٧ بعد توقيع معاهدة مونترو الخاصة بالغاء الامتيازات الأجنبية - أشار إلى أهمية توقيع هذه المعاهدة على عمليات مواجهة جرائم المخدرات، سواء كان مرتكبوها مصريين أو أجانب ، وقد أدت ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية - بالإضافة إلى ذلك - إلى تراجع واضح فى ظاهرة إدمان وتعاطى المخدرات بين أبناء الشعب المصرى فى تلك الفترة نتيجة لانعكاسها على القوة الشرائية للمصريين ، وخاصة مع ما شهدته تلك الفترة من ارتفاع واضح فى أسعار الهيروين والكوكايين، مما أسهم فى تراجع هذين المخدرين من قائمة المخدرات الموجودة فى مصر .

غير أن المشكلة عادت إلى الظهور مرة أخرى وبصورة أكثر ضراوة فى بداية عقد الثمانينيات من هذا القرن ، خاصة بعد أن شهدت سوق الاتجار فى المخدرات فى مصر تحولاً خطيراً بعودة ظهور مادة الهيروين فى سوق المخدرات غيرالمشروعة ،

(٢١) الدليل الارشادى للدعاة للتوعية بمخاطر الادمان والمخدرات ، وزارة الاوقاف القاهرة ، ١٩٩٩، ص ص : ١٢- ١٣ .

بما أضحى معه ظهور بيانات خاصة بها مادة ثابتة فى التقارير السنوية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وقد نظر إلى هذا الحدث باعتباره دليلا على تحول فى وطأة مشكلة المخدرات فى مصر ينذر بأخطار شديدة ، وخاصة مع زيادة حجم المضبوطات المتعلقة بتلك المواد عاما بعد آخر ، بالإضافة إلى ما شهدته المواد المخدرة من تنوع شديد فى نوعيتها وطرائق استخدامها .

أسباب الإدمان ودوافعه :

تشير الدراسات العلمية الخاصة بدراسة ظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات إلى تعدد الأسباب والدوافع التى تؤدى إلى تعاطى المخدر وتشجع عليه ، وإن كانت تلك الدراسات لم تضع إلى الآن نموذجاً علمياً مقننا يكشف لنا وبصورة واضحة الأسباب الفعلية التى ستدعو إلى تعاطى المخدرات . غير أنه يمكن القول – ومن خلال ما أوضحته تلك الدراسات – إن هناك مجموعة من العوامل قد تؤدى فى مجملها إلى قيام تلك الظاهرة . ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى ثلاث مجموعات :

١ – عوامل تتعلق بالفرد .

٢ – عوامل تتعلق بالأسرة .

٣ – عوامل تتعلق بالمجتمع .

١ – العوامل الخاصة بالفرد :

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الكيان النفسى للإنسان يلعب دوراً رئيسياً فى احتمال أن يصبح الشخص مدمناً أم لا ، وبتعبير آخر يمكن القول إن المدمن هو إنسان لديه استعداد نفسى للإدمان، والذين يقعون فى دائرة الإدمان هم بالدرجة الأولى الأشخاص الذين لم يتمكنوا من التوافق مع حالتهم ، والذين يخفون وراءهم اضطرابات نفسية عميقة ، ووفقا لهذا الرأي تمثل شخصية المدمن المحك الأول للتصرف فى اتجاه تعاطى المخدر ، وتشير الدراسات الميدانية التى أجريت على

عينات من أفراد المجتمع بفئاته المختلفة إلى عدد من الأسباب الهامة للجوء الشخص إلى تعاطى المخدرات لعل أهمها :

- المشاركة فى المناسبات الاجتماعية .
- مشاركة الاصدقاء فى مجالسهم .
- الرغبة فى التخلص من متاعب جسيمة وإرهاق .
- مواجهة مشكلات نفسية واجتماعية .
- حب الاستطلاع
- مواجهة مشاكل أو خلافات عائلية .

وتتفق تلك النتائج – بصفة عامة – مع ما أورده تقرير شعبة المخدرات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٨٢ ، والذى يشير إلى أن أهم أسباب الإدمان لدى الشباب هوتأثير رفاق السوء ، والرغبة فى الترويح ،والتأثر بفكرة أن المخدرات تزيد من السرور والانشراح والمتعة الجنسية ، مع وجود مشكلات اجتماعية وأسرية كالبطالة والتفكك الأسرى والفقر والإحباط والقلق والتوتر ، بالإضافة إلى الرغبة فى مواجهة مشكلات نفسية تنتج عن شعور الفرد بأنه منبوذ أو غير محبوب من الآخرين، مع وجود بعض الأمراض النفسية والجسمية التى قد تدفع الشخص إلى تعاطى المخدر .

٢ – العوامل الخاصة بالأسرة :

تشير الدراسات العلمية إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين بعض العوامل وبين تعاطى المخدرات لعل أهمها :

- ازدياد نسبة متعاطى المخدرات داخل الأسر التى يدمن عائلهاأو أحد الوالدين أو الأقارب تعاطى المخدرات ، حيث تشير تلك الدراسات الى أن إدمان الوالدين أو أحدهما أو أحد الأقارب من الدرجة الأولى أو حتى الثانية يؤثر بشكل أو بآخر على

إدمان الابناء وعادة ما يلجأ الأبناء ، إلى استعمال نفس العقاقير التى يستعملها أباؤهم. وتبرر الدراسات هذا الاتجاه بما يمكن أن نطلق عليه أثر القدوة، فعادة ما ينظر الأبناء إلى أبائهم أو أقاربهم المقربين باعتبارهم قدوة تحتذى، وهو ما ينتج تأثيرا سلبيا فى حالة تعاطى المخدر . وعادة ما يؤثر تعرض الأفراد بما يمكن ان نطلق عليه اسم ثقافة المخدرات، أى مجموعة المعارف المتعلقة بظاهرة تعاطى المخدرات - تأثيرا سلبيا على تناول انواع معينة من العقار بغرض التعرف عليه ، حيث يكون المتعرضون لتلك الثقافة - سواء عن طريق السمع أو الرؤية - أكثر استعدادا لتعاطى المخدر عن غير هم من الأفراد ، بحيث تعمل تلك البيئة كمهد لمزيد من الإقبال على التعاطى ، وإن كان ذلك لاينفى الدور الأكبر لأصدقاء السوء ووسائل الإعلام(٢٢) .

- وتشير الدراسات العلمية إلى وجود ارتباط وثيق بين الاقامة مع الأسرة والامتناع عن تعاطى المخدرات ، فغير المتعاطين يغلب بينهم أن يكونوا مقيمين مع أسرهم ، على حين يقترن التعاطى أحياناً بالإقامة بعيدا عن الأسرة ، ويفسر أساتذة علم النفس والاجتماع هذا العامل بأن غياب الأسرة يحرم الشخص من وظيفتين رئيسيتين هما حق الرقابة ، والإشباع العاطفى أو المساندة العاطفية ، ممايتيح الفرصة لصدور سلوكيات معينة من الشخص لاتجد ما يمنعها أو ما يزيل مصادر القلق التى تدعمها أولا بأول .

- الإهمال الأسرى ، حيث يؤثر إهمال الأباء لأبنائهم ، وعدم اهتمامهم بمشاكل أبنائهم أو مستقبلهم ، وتركهم دون توجيه او مساندة على الأولاد ونفسيتهم بشكل سلبى ، خاصة مع عدم وجود من يلجأ اليه الابناء عند الضرورة ، بما يجعلهم يلجأون إلى المخدر كملاذ، وتشير بعض الدراسات إلى وجود أنماط معينه من الأسر تزيد تصرفاتها من فرصة وقوع ابنائها تحت تأثيرالادمان ، لعل أهمها الأسر المفككة ، الأسر التى تغيب فيها الأم ، أو لا تتحمل مسئولياتها كاملة ، والأسر ذات السلوك

(٢٢) الدليل الارشادى لدل دعاة للتوعية بمخاطر الادمان والمخدرات ، المرجع السابق ، ص ص : ١٣-١٦ .

العدواني مع الآخرين والأسر التى يتاح لعائلها العمل فى الخارج .

٣- العوامل الخاصة بالمجتمع :

عادة ما تؤثر أنماط الحياة ، والعوامل والقيم الاجتماعية ، والارتباط بالدين تأثيرا فعالا على احتمال تعاطى المخدر من عدمه ، وتشيرالدراسات العلمية إلى أنه فى بعض المجتمعات التى يباح فيها تعاطى الخمر – باعتباره من غير المحرمات – ينتشر تعاطى الكحوليات وإدمانها ، على حين تؤثر النظرة السلبية لتلك الأشياء على انتشار التعاطى وكذلك الحال بالنسبة للمخدرات ، وفى هذا الصدد تؤثر المجتمعات الإسلامية التى تحرم تناول الخمر وتعاطيه تأثيرا إيجابيا قد يساعد إلى حين فى اندثار الظاهرة ، حيث تعد الخمر من المحرمات دينيا ، لذلك عادة ما يؤثر ذلك تأثيرا واضحاً على ضعف انتشارها أو التعامل معها .

كذلك تؤثر العلاقات الاجتماعية والأسرية بشكل واضح على انحسار مشكلة تعاطى المخدرات . فكلماازداد الترابط الاجتماعي والأسرى ، وزادت مساحة القيم لدى المجتمع ، قل تعرض أفراده لعادة الإدمان ، وبالتالى قل انتشار المواد المخدرة .

مضاعفات الادمان :

تمثل مشكلة الإدمان إحدى المشاكل التى تؤرق المجتمعات المختلفة نظرا لماتثيره تلك الظاهرة من مضاعفات لا تقتصر على المستوى الفردى فحسب ، ولكن تتعداه إلى مستوى الأسرة والدولة ككل ، ويمكن بصفة عامة إدراج أهم مضاعفات الإدمان فيما يلى :

على مستوى الفرد :

تعد تجربة التعاطى الأولى بالنسبة للمدمن المحك الأول للاستمرار فى التعاطى من عدمه نظرا لما تسببه له من انشراح وسعاة وشعور باللذة والثقة فى النفس ، لا يلبث بعدها ان ينتقل إلى معاناة مشاكل والام ومضاعفات الإدمان ، والتى تتمثل فى

مجملها فى اضطرابات فى السلوك بحيث تزدادحساسية المتعاطى ويصبح أكثر عرضة للاستثارة والعدوانية فى السلوك ، وعادة ما يكون المتعاطى أكثر انفعالا وانطوائا ، ورغبة فى الانعزال ، كما يبدأ المتعاطى تدريجيا فى التنازل عن اهتماماته السابقة وطموحاته وأهدافه ، بينما يحصر اهتمامه فى كيفية الحصول على جرعة المخدر التى قد تؤدى به إلى مزيد من الانحراف السلوكى بما قد يدفعه الى ارتكاب أفعال تخرج على حدود القانون والقيم .

كذلك يؤثر الادمان على الحالة النفسية والصحية للمدمن ، بحيث تبدأ المعاناة من الامراض الجسمية ، وتبدأ مراحل جديدة للعلاج من أمراض مزمنة يسببها تعاطى المواد المخدرة ، سواء منها أمراض صدرية ، أو جلدية ، أو تناسلية ، كما تشير الدراسات النفسية إلى أن المتعاطى عادة ما يصاب بأمراض نفسية تبدأ بالاكتئاب، وقد تصل إلى الإصابة ببعض الأمراض النفسية الحادة ، كالعصاب ، والذهان ، وبصورة عامة يمكن القول بأن الأدمان استهلاك للأموال ، ويؤدى للانهيار الاخلاقى ، كما يصاحبه هدم للمبادئ والقيم وضعف الوازع الدينى بما يؤدى فى النهاية إلى الفشل ، وقد يؤدى غالبا إلى الشذوذ أو الانتحار .

على مستوى الأسرة :

يشير تحليل ودراسة المضاعفات التى تؤثر على الأسرة فى حالة ادمان احد افرادها للمخدرات إلى أن الأدمان عادة ما يوثر سلبيا على العلاقات الأسرية بصورة عامة ، سواء كانت بين الزوجين أو بين الأبناء وآبائهم ، وتزداد هذه الصورة وضوحا فى أشكال السلوك العدوانية ،التى قد يسلكها متعاطى المخدرات ، تجاه باقى أفراد الاسرة كلهم او بعضهم ، مما قد يؤدى بدوره إلى ضعف الروابط الأسرية ، وحدوث تفكك وانهيار فى كيان الأسرة.

كذلك يؤدى إدمان وتعاطى المخدرات إلى تأثير سلبى واضح على دخل الأسرة و هو يؤثر على نمط الانفاق الاسرى وتوجيهه ، حيث يؤثر جانب الانفاق على تعاطى

المخدرات تأثيرا عكسيا ، على مجمل جوانب الانفاق الاخرى للأسرة ، نتيجة لتوجيه جزء كبير من الإيرادات للحصول على المادة المخدرة .

ومن جانب آخر يمثل الأب المتعاطى قدوة سيئة لأبنائه ، حيث تلعب البيئة الأسرية دورا هاما فى تنشئة الافراد وفى إكساب شخصياتهم خصائص معينة بما يهيئ لأفرادها كلهم أو بعضهم فرصة الزلل إلى التعاطى ، ويدعم فرصة تورط الابناء فى الإدمان، ذلك بالإضافة إلى التأثير النفسى والجنسى على العلاقات بين الزوجين ، لما يسببه التعاطى من مشكلات تؤثر على العلاقات الإنسانية والأسرية ، بالإضافة إلى انخفاض المستوى المعيشى للأسرة، وهو ما يؤدى بدوره إلى تفاقم اواتساع الصراعات الأسرية ، وتزايد العنف داخل الأسرة الواحدة(٢٣) .

على مستوى الدولة :

يؤثر تعاطى المخدرات بين أفراد المجتمع تأثيراً سلبياً جاداً على الدولة ، خاصة فيما يتعلق بمجال النمو الاقتصادى، وتشيراحدى الدراسات التى نشرت عن الرؤية الاقتصادية والإحصائية لمشكلة المخدرات فى مصر عام ١٩٨٢ إلى أن المخدرات بكافة أنواعها تمثل خطرا داهما على الاقتصادى المصرى، إذ أن ما تدفعه مصر ثمنا للمخدرات المهربة اليها من الخارج بالعملة الصعبة قدر فى أحد الأعوام بحوالى ٧٠٠ مليون جنيه ، وهو ما يعادل نصف ثمن الصادرات المصرية إلى الخارج : صناعية ، وزراعية ، وغيرها ، فيما عدا صادرات البترول وكل عائدات مصر من قناة السويس ، وكل دخل مصرمن السياحة ، بالإضافة إلى ثلث مجموع ما تدفعه الدولة من دعم السلع الغذائى الاساسية ، ونصف مجموع مرتبات العاملين فى القطاع العام ، وأكثر من مجموع ما تحصل عليه الدولةمن ضرائب على الإيراد العام وعلى الدخول هذا ، بجانب ما تتحمله ميزانية الدولة من إنفاق على أجهزة مكافحة المخدرات وعلى العلاج .

---

(٢٣) المرجع السابق ، ص : ١٩ .

بالإضافة إلى ذلك فإنه فى ظل المشاكل والاختلالات الهيكلية التى يواجهها الاقتصاد المصرى، مثل ضعف الانتاجية وانخفاض انتاجية العامل والارتفاع المستمر للأسعار ، فإن مشكلة انتشار المخدرات تضيف أعباء اضافية على الاقتصاد القومى تتمثل فى مزيد من تدهور مستويات الكفاءة الانتاجية للعامل، وتدهور المستوى الصحى والجسمانى والنفسى لفئة عامة من المجتمع ، كما تؤدى إلى مزيد من التسريب فى الدخل القومى، ويظهر ذلك واضحا عند دراسة انتاجية العامل المصرى، وما ينفق على صيانة الالات وإحلالها وتجديدها ، بالإضافة إلى ما يصرف على علاج الامراض الناتجة عن التعاطى ، وما يصرف فى مجال الوقاية من الإدمان.

المواجهة الفعلية لمشكلة المخدرات :

تمثل المواجهة الفعلية لمشكلة المخدرات احد المحكات الهامة لنجاح سياسات الدولة فى القضاء على مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات ، وتبدأ تلك المواجهة من الأسرة ، وتمتد إلى النطاق الأوسع الذى يشمل المدرسة ووسائل الاعلام ، والمراكز العلمية ، ... إلخ ، بالإضافة إلى التأكيد على دور الدولة المتمثل فى اصدار القوانين ابلازمة للردع وتنفيذ ها ، والعمل على تعظيم دور أجهزة المكافحة بكافة أشكالها، مع وضع سياسة علمية موجهة تهدف فى مجملها إلى العمل على خفض العرض وخفض الطلب وهو ما سنتعرض له تباعا .

الأسرة ومواجهة ظاهرة الإدمان :

تعد الأسرة فاعلا أساسيا وحاسما فى مواجهة مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات، وعادة ما يشار إلى الأسرة باعتبارها الحصن الأول لمواجهة تلك الظاهرة .

وفى هذا الصدد تتجه الدراسات العلمية إلى التأكيد على أهمية النمو الصحى والسليم للأفراد فى إطار أسرة متماسكة مترابطة تتمسك بالقيم الدينية والمبادئ الأخلاقية ، وتعمل على غرس الأسس السليمة فى نفوس ابنائها كوسيلة لحمايتهم من كافة مشاكل الانحراف فى المراحل العمرية المختلفة ،وتمثل القدوة الصالحة – فى هذا

المجال- دورا هاما وخاصة فى مجال تربية النشيء ، ويظهر ذلك واضحا فى السلوك السوى أو المنحرف لأحد الوالدين او كليهما .

وتدعو الدراسات الاجتماعية إلى التنبه إلى عدد من القضايا والأمور التى تعمل كطصم لمواجهة إنحراف الأبناء ، مثل عدم التمييز بين الأبناء ، والاعتدال والتوازن فى التعامل معهم ، والإشراف على سلوك الأبناء وملاحظة وملاحقة ما قد يطرأ عليه من تغيير، والعمل على التمسك بالقيم والمبادئ الدينية والأخلاقية فى ممارسات الحياة اليومية، ومتابعة النشاط العلمي والتعليمي للأبناء وتوجيههم الوجهة الصحيحة فى سلوكهم اليومى .

دور المدرسة في مواجهة الأدمان :

تمثل المدرسة إحدى المؤسسات الهامة والفاعلة فى مواجهة مشكلة المخدرات؛ نظرا لتعلق تلك المشكلة بقطاع هام - هو قطاع الشباب - يمثل القوى الضارية فى المجتمع ، لذا عادة ما تتجه جهود الوقاية الى الاهتمام بدور المدرسة والتركيز عليه ، باعتبارها مؤسسة تربوية متكاملة يجب أن تهيئ للطالب الفرصة الكفيلة بمواجهة المغريات التى قد تؤدى به الى الإدمان ، وذلك عن طريق التوظيف العملى لإمكانيات الطلاب فى مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية ، إلى جانب التأكيد على البعد الدينى ، والعمل على غرس القيم والمبادئ الإسلامية فى نفوس الطلاب ، مع التأكيد على دور الاخصائى الاجتماعى، والمدرسين فى ملاحظة الطلاب واحتضانهم وتوجيههم التوجيه السليم .

الدولة ومواجهة مشكلة المخدرات :

تتطلب مواجهة مشكلة المخدرات التخطيط لسياسة قومية بعيدة المدى تتضمن مجموعة من الأبعاد المتكاملة التى تشكل الدستور الاساسى لمواجهة تلك الظاهرة، وتتجه الدراسات العلمية الى التأكيد على دور الدول فى القضاء على مشكلة المخدرات من خلال محورين متكاملين : الأول منهما يعمل على خفض العرض ، والثانى يتجه الى خفض الطلب .

١ - خفض العرض :

يقصد بمواجهة العرض أو خفض العرض العمل على الحد ، أو التقليل من كمية المادة المخدرة المعروضة فى أسواق التجارة غير المشروعة للمخدرات ، وتتركز جهود الدولة فى هذا الإطار فى جبهات ثلاثة رئيسية : الأولى عن طريق جهود المكافحة ، والثانية عن طريق القانون ، والثالثة عن طريق الاشتراك فى الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالمخدرات .

وفيما يتعلق بجهود المكافحة ، يعد نشاط الادارة العامة لمكافحة المخدرات هو أساس مواجهة ظاهرة المخدرات فى مصر ، وتمارس الادارة نشاطها بالاشتراك مع عدد من الجهات والهيئات التى تمثل كلا متكاملا فى هذا المجال .

بالنسبة للقانون ، تعد مصر من أوائل الدول التى استخدمت القانون لمواجهة مشكلة انتشار المخدرات ، وقد صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، ليدعم من خطط مكافحة تجارة المخدرات فى إطار تشديد العقوبات على عدد من جرائم المخدرات، بالاضافة الى تأثيم أفعال لم يكن يتناولها القانون من قبل بما يساعد على الحد من انتشار تلك الظاهرة .

فيما يخص الاتفاقيات الدولية والإقليمية ، فقد دخلت مصر فى العديد من هذه الاتفاقيات المتعلقة بتجارة وترويج المخدرات، وكانت فاعلا اساسيا فى هذا المجال ، وتعد تلك الاتفاقيات بمثابة آليات تضاف الى القوانين المحلية لتمكين الدولة من مزيد من إحكام سيطرتها على مشكلة المخدرات .

٢ - خفض الطلب :

ويهدف إلى خفض الطلب على المواد المخدرة من خلال القانون وتقديم الخدمات العلاجية ، وتكثيف جهود التوعية .

فيما يتعلق بالقانون ، فقد أدى تعديل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمقتضى

القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الى توجيه الجهود نحو ضرورة معاملة المدمن معالجة المريض بدلا من فرض جزاءات عقابية عليه ، وبما يتفق مع توصيات الامم المتحدة ، وتأسيا بما يجرى به العمل فى عددمن الدول المتقدمة واعتبار جملة من المشاعر الإنسانية .

أما بالنسبة للخدمات العلاجية ، فقد اتجهت الدولة نحو توسيع نطاق الخدمات العلاجية فيما يتعلق بمواجهة الادمان ، مع التأكيد على أهمية المنحى العلاجى فى هذا الصدد .

وفيما يتعلق بجهود التوعية ، فقد اتجهت جهود الدولة الى التأكيد على أهمية التوعية المبكرة بمشاكل وأخطار الإدمان باعتبارها الحصن الأول لمواجهة تلك المشكلة فى بداياتها .

وتشير احدى الدراسات العلمية الخاصة بدراسة مشكلة المخدرات الى ان نجاح سياسات الدولة فى مواجهة تلك الظاهرة يتطلب عددا من الشروط الاساسية :

١ – توافر المعلومات المناسبةعن المشكلة .

٢ – توافر الموارد الاقتصادية المناسبة لمواجهتها .

٣ – توافر القوة البشرية اللازمة لتشغيل الخمات بالكفاءة المطلوبة .

٤ – المتابعة الدقيقة والمستمرة لتطور المشكلة للعمل على مواجهتها بأكثر كفاءة ممكنة.

٤ - مشكلة التطرف :

الحقيقة ان سبب هذا التطرف ليس شيئاً واحداً، ولكن أسبابه متعددة متنوعة ، وليس من الانصاف للحقائق أن نركز على سبب واحد ، ونغض الطرف عن الأسباب الأخرى ، كما يصنع عادة كل منتمى إلى مدرسة معينة ، فأصحاب المدرسة النفسية يرجعون كل تصرف الى اسباب نفسية خالصة ، ؛كثيرا ما تكمن فى العقل الباطن أو

اللاشعور وبخاصة مدرسة التحليل النفسى، والمدرسة الاجتماعية ترد كل شيء الي تأثير المجتمع وأوضاعه وتقاليده ، وما المرء إلا دمية يحرك خيوطها المجتمع ، وأنصار المادية التاريخية لا يقيمون وزنا للاعتبارات المادية والدوافع الاقتصادية فهى التى تصنع الاحداث وتغير التاريخ ، وأصحاب النظرة الشاملة المتوازنة يعترفون أن الأسباب متشابكة ومتداخلة ، وكلها تعمل بأقدار متفاوته مؤثرة أثاراً مختلفة ، قد يقوى أثرها فى شخص ويضعف فى آخر ، ولكنها جميعا لها فى النهاية أثرها الذى لايجحد(٢٤) .

فلا ينبغى لنا أن نقف عند سبب واحد يبرز أمامنا ويطغى على غيره من الأسباب فالواقع ان ظاهرة او مشكلة التطرف ظاهرة مركبة معقدة وأسبابها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة ، بعضها قريب، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر ، بعضها ماثل للعين طاف على السطح ، وبعضها فائض فى الاعماق ، من هذه الأسباب ما هو دينى وما هو سياسى ،منها ما هو اجتماعى وما هو اقتصادى ومنها ما هو نفسى وما هو فكرى وما هو خليط من هذا كله أو بعضها ،وقد يكمن سبب الظاهرة – أو السبب الأول منها – فى داخل الشخص المتطرف نفسه، وقد يكون السبب أو بعضه عند البحث داخل اسرته عند أبويه وأخوته وعلاقاته بهم ، وعلاقاتهم ببعضهم ببعض ، وقديرجع السبب عند التحليل والتعمق الى المجتمع ذاته ، وما يحمل طيه من تناقضات صارخه : بين العقيدة والسلوك، وبين الواجب والواقع ،و بين الدين والسياسة ، بين القول والعمل ، بين الآمال والمنجزات .

(٢٤) يوسف القرضاوى ، الصحوة الاسلامية بين الجحود والتطرف ، كتاب الأمة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ص ص : ٦٠-٦١ .